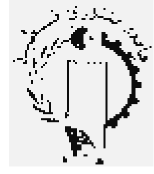



جامعة منتوري- قسنطينة

كلية الحقوق

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور مؤسسات الإتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

فرع: الديمقراطية والرشادة

إعداد الطالبة:

خديجة بوريب

إشراف الأستاذ:

د. رياض بوريش

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د عبد الكريم كيبش	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري- قسنطينة	رئيسا
د. رياض بوريش	أستاذ محاضر	جامعة منتوري- قسنطينة	مشرفا ومقررا
د. عبد الحق بن جديد	أستاذ محاضر	جامعة باجي مختار- عنابة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

2010 -2011م/ 1431-1432


بسم الله الرحمن الرحيم

إهــداء

إلـــى؛

روح أبي الحبيب ....رحمه الله.

إلى أمي الغالية والحنونة............ حفظكي الله.

كل أفراد عائلتي.................عرفانا وتقديرا.

زميلي وزوجي العزيز إن شاء الله... عبد الغاني دندان.

الصديقة العزيزة: كنزة وأختي وردة.

إلى: منال وأحمد

زملائي بقسم الماجستير، فرع الديمقراطية والرشادة... تقديرا ووفاء.

أهدي هذه المذكـرة ...

ب. خديجة

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل الذي بتوفيق منه وفضل منه تمكنت من إنجاز هذه المذكرة.

وأقدم جزيل الشكر بكل تقدير لأستاذي الفاضل الدكتور: **بوريش رياض** على ما قدمه لي من مساعدة كبيرة، وتوجيهات ونصائح وملاحظات قيمة أفادتني في تناول موضوع الدراسة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان لكل أساتذتي الكرام هيئة تدريس بقسم الماجستير بجامعة قسنطينة، فرع "الديمقراطية و الرشادة".

كما لا أنسى كل من أعضاء لجنة المناقشة، **الأستاذ الدكتور كيبش عبد الكريم** من جامعة قسنطينة، وكذلك **الدكتور بوريش رياض** من جامعة قسنطينة، **والدكتور بن جديد عبد الحق** من جامعة عنابة على كل المجهودات وحسن المعاملة.

كما أتوجه بالشكر والتقدير، لأصدقائي وزملائي على تشجيعهم ومساعدتهم لي طوال فترة إنجاز هدا العمل، وعلى رأسهم **دندان عبد الغاني**.

الباحثة

مقدمة



يشهد العالم منذ الربع الأخير من القرن العشرين تغيرات جذرية ومتسارعة سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية وحتى المفاهيم والقيم، ونتيجة لما حصل من تغير في البنى القيمية والمفاهيمية أدى ذلك إلى تبني العديد من المنظمات الدولية ووكالات التنمية لمجموعة مقاربات، ترتبط مباشرة بالتنمية وأهم ما تم طرحه من طرف هذه الهيئات المانحة بالدرجة الأولى كمساعدات تنمية للدول التي تعاني من أزمة حكم -إن صح التعبير- واشتراط تحقيق أو الوصول لمستوى فعال من الانتقال الديمقراطي والدمقرطة والحكم الراشد، وهذا ما يسمى في أدبيات التنمية بالمشروطية السياسية كاستمرار لبرامج التعديل الهيكلي التي فشلت من قبل، والتي تركت خاصة على المستوى الاجتماعي انعكاسات سلبية وردود فعل المجتمعات تجاه تلك السلبيات والبرامج. وبالتالي يؤكد هذا على وجود عجز فعلي في تسيير شؤون الدولة على المستوى الداخلي والخارجي، وفشل الأنماط التقليدية في تسيير شؤون الدولة والمجمع وعجز نموذج التنمية السابق في تسيير أمور الحكم، وعدم الوصول لتنمية مجتمعية تضمن استمرارية التفاعل بين القطاعات العامة والخاصة داخل الدولة.

بالتالي تم التوجه من طرف المنظمات المالية الدولية أو الإتحاد الأوروبي، إلى طرح بدائل جديدة تعنى بالجوانب السياسة والإدارية والمأسسة لنظم الحكم السائدة في الدول المستقبلة للمساعدات التنموية في ظل إستراتيجية الحكم الراشد، والتصور النيوليبرالي للديمقراطية واقتصاد السوق كنموذجان يمثلان الحكم الراشد في أبعاده السياسية والاقتصادية والإدارية. وقد تزامن هذا الطرح مع التطورات على المستوى العالمي التي ميزها موجة الانتقال للديمقراطية التي شهدها العديد من مناطق العالم منذ أواخر الثمانينات.

وضمن هذا الإطار يمكن تفسير مسارات العلاقات الأورو-مغاربية ضمن ميكانيزم المشروطية السياسية في إطار مختلف الاتفاقيات التي وقعتها كل من تونس، المغرب والجزائر -على حدة- مع الاتحاد الأوروبي والتي تعتبر إعادة هيكلة للعلاقات الأورو-مغاربية في ظل ترتيب إستراتيجي جديد، ومن هنا تبرز أهمية الموضوع التي تنطلق من محاولة فهم أسس وخلفيات السياسات الأوربية من خلال تبني مقاربات إستباقية اتجاه دول المغرب العربي، وذلك لإبراز الرؤية المختلفة لمفهوم الحكم الراشد للإتحاد الأوروبي من خلال مقاربة اللجنة الأوربية التي تبنت مقاربة "Profils de gouvernance" مرتبطة بالمأسسة الجيدة والتسيير الفعال لكل الموارد المجتمعية، خلافا عن البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة، أي بمنظور شامل وموسع يتميز بمفاهيم حديثة مثل الحكم الذاتي الفعال وتفعيل فكرة المجال العام وذلك ملائمة للطبيعة المركبة والمعقدة للمسائل التفاعلية بين الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي.

1- مبررات اختيار موضوع الدراسة:

أ- المبررات الموضوعية:

وتعود أساسا إلى أهمية الموضوع، كونه من مستجدات الساحة الدولية، وتوجها جديدا في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، فكما يقول روبرت كوكس Robert Cox أن: "النظرية تكون دائما من

أجل أحد، ولهدف معين"، وهي عبارة عن أداة تبريرية وأيضا أداة تحول في السياسات المتبعة وبالتالي الإطار التحليلي العام ينطلق من أن النظرية مكونة للواقع الاجتماعي وليست مفسرة له فقط، وهذا جعلنا في بحثنا نعتمد على التحليل لفهم دقيق للعلاقات الأوربية المغاربية من منطلقات عديدة وشاملة لكل مستويات التحليل بدءا من المجتمع حتى الفرد والدولة والأقاليم كذلك، للوصول إلى نتائج نستطيع من خلالها وتمكننا من وضع فهم محدد لتوجهات السياسة الأوربية في منطقة المغرب العربي، وتبنيها لمقاربات جديدة في ظل التحولات على المستوى القيمي والبنيوي.

كما تبرز أهمية موضوع بحثنا في كونه محاولة لتحليل الأطر المفاهيمية الأوروبية الخاصة بالحكم على المستوى الداخلي من جهة ومحاولة الاستفادة منها في بناء تكامل إتحاد المغرب العربي المعطل، لذلك فإن تناول موضوع المقاربة الأوروبية للحكم الراشد والحكم هي عملية تحليلية لما يجب أن نحاول نستفيد منه خاصة في ظل تجانس خصوصياتنا على كل المستويات ولما لا من الأهمية بمكان لتوضيح رؤية الآخر إلينا، أي وكأنه محاولة لفهم الذات من خلال فهم الآخر، من خلال نظرة نقدية-تحليلية مساعدة على الفهم والإدراك وبناء تصورات بديلة وليس الاعتماد على مختلف الإدراكات المفروضة علينا دون طرح أنماط من التصورات والإدراكات الخاصة بنا وهذا يفسر مدى الاستجابة الإيجابية لما يكون مقدم لها في شكل مشروطيات إيجابية كانت أو سلبية لنتوصل إلى بناء فهم خاص بنا فيما يخص الحكم والحكم الراشد حتى ولو على المستوى المعياري، إضافة إلى إبراز مدى المأزق والانسداد الواقع فيه دول المغرب العربي فالنظم السياسية في معظم هده الدول أصبحت لا تستطيع ترجمة المطالب والضغوطات الموجهة لها إلى سياسات عامة ناجعة ولا إلى قرارات ذات مصداقية، ويعود لنا ذلك لتحليل الوضع هل هو عائد لافتقادها للمشروعية أو الأداء السياسي غير الفاعل، وهذا ما يبرز لنا مدى العلاقة بين المواطنين ومدى فعالية مشاركتهم السياسية على المستوى الداخلي ومدى نجاعة الاتصال بين الدولة والنظام السياسي والمجتمع الذي أصبح شبه منعدم لغياب الثقة بين المسؤولين السياسيين والمجتمع الذي يطالب بمشاركة فعلية في تسيير الشؤون العامة.

ب- المبررات الذاتية:

إن المبررات الذاتية لاختيار موضوع دور مؤسسات الإتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد في دول المغرب العربي تتمثل أساسا في: كون هذا الموضوع واحدا من أهم المحاور في الحقل المعرفي لاهتمامات الباحث الشخصية، وذلك بإعطاء بعد جديد لهذه العلاقات الأوربية المغاربية في تفاعلاتها بدراسة التوجهات الجديدة للإتحاد الأوروبي من خلال سياساته المتجددة في منطقة المغرب العربي بصفة خاصة والمنطقة المتوسطية بصفة عامة.

فدراسة هذا الموضوع بالنسبة لنا، هو محاولة لتحليل هذه العلاقات الخاصة وتجاوز لظواهر الأشياء، من خلال التحليل والتأويل والبحث في الخلفيات والأبعاد التي تنطلق منها السياسات الأوروبية سواء بالنسبة

للإتحاد الأوروبي أو للدول المغاربية في ظل التحولات الكثيفة والمعقدة في إطار البيئة العالمية، ومحاولة لفهم الاستراتيجيات الأوروبية تحليل إدراكات وتصورات السياسات الأوروبية في المنطقة وأهدافها الإستراتيجية، بتبني مقاربات متجددة لاحتواء التهديدات والمخاطر وذلك بمنطق استباقي مبني على المشروطية السياسية التي تقوم على اشتراط تحسين نمط الحكم والدمقرطة وتحقيق الحكم الراشد بالدرجة الأولى، وإبراز كيفية الوصول إلى إقامة علاقات تفاعل حقيقية لا علاقات تعاون فقط أو تبعية ولا يكون ذلك إلا بالحفاظ على قدر من التوازن في العلاقات الأورو-مغاربية والبحث على مستوى هذه الدول على إدراكات خاصة بها وتصورات للخروج من الحلول بدل المشروطيات الخارجية.

2- إشكالية الدراسة:

إن جل الدراسات التي تعرضت لعلاقات المغرب العربي مع الإتحاد الأوروبي تناولتها إما من الناحية الاقتصادية بصفة خاصة على اعتبار أن العلاقات الأورو-مغاربية كانت من منطلق اقتصادي، وما يمكن الإشارة إليه هو أنه في الدراسات السابقة لم يتم التطرق إلى الأطر النظرية والمفاهيمية التي تحدد طبيعة هذه العلاقات، خاصة أنه على الصعيد العملي تبنى الإتحاد الأوروبي مجموعة من المفاهيم والمدركات الخاصة به في علاقته مع دول المغرب العربي، بالمقابل بقي الطرف الثاني وهو المغرب العربي غائبا تماما ويتأثر مباشرة بما يطرحه الطرف الأول (إستراتيجية الفعل ورد الفعل، التأثير والتأثر وبالتالي الاستجابة أو عدم الاستجابة)، وبالتالي الطرح الأوروبي للحكم الراشد كإطار لمشروطية سياسية تقوم على درجة عالية من الدمقرطة وعملية عقلنة وترشيد السلطة والسلوك السياسي، وفتح المجال أمام مشاركة اجتماعية من خلال خلق مجتمع مدني فعال يكون وسيط بين الدولة والمجتمع واحترام حقوق الإنسان كلها إشكاليات عميقة مطروحة في التوجه الأوروبي لتفعيل معايير الحكم الراشد في دول المغرب العربي، خاصة في ظل الأزمات الداخلية لهد الدول (الجزائر، تونس و المغرب) وضغوطات البيئة الخارجية.

ولذلك تمحورت إشكالية بحثنا حول السؤال المركزي التالي:

كيف يمكن تقييم طبيعة الاستجابات والمصداقية التي تطرحها مقاربة الحكم والحكم الراشد لمؤسسات الإتحاد الأوروبي ذات التوجه النيوليبرالي في دول المغرب العربي (الجزائر،تونس والمغرب) من خلال المشروطية السياسية وآليات التفعيل المستحدثة من طرف الإتحاد الأوروبي وفي ظل الخصوصيات المختلفة لكلا الطرفين وتعدد التصورات حول الحكم الراشد؟

ومن أجل إحاطة أكبر بالموضوع، وتبسيطا لإشكالية البحث قمنا بتفكيك السؤال المركزي إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية هي:

- ما هو النمط الإدراكي أو البنية والمنطلقات الفكرية والمرجعيات التي تتأسس عليها مقاربة مؤسسات الإتحاد الأوروبي للحكم والحكم الراشد؟
- هل تعكس المقاربة الأوروبية للحكم الراشد كإستراتيجية تشتمل على آليات وعمليات لتحقيق التنمية خصوصيات المجتمع والدولة في المغرب العربي؟
- ما هو واقع الحكم الراشد في دول المغرب العربي في ظل المشروطية السياسية وفي ظل التحولات في الديناميات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؟
- إلى أي مدى يمكن قياس قدرة الاستجابة لمتطلبات الحكم الراشد في ظل الطرح الأوروبي خاصة أن دول المغرب العربي تعتبر مخبر لطرح التصورات لكل من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة؟
- ما هي الأهداف الإستراتيجية للإتحاد الأوروبي من وراء تبني مقاربة الحكم الراشد من خلال اللجنة الأوروبية، وما هي حدود مشاركته في صياغة الحكم العالمي؟
- ما هي الانعكاسات والنتائج التي يمكن تحديدها من وراء كل هده المساعدات التنموية المشروطة على دول المغرب العربي؟

3- حدود إشكالية الدراسة:

تنحصر حدود الدراسة في المجالين التاليين:

أ- المجال الزماني:

من بين مجالات هذه الدراسة المجال الزماني، والذي يعبر عن مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتطور العلاقات الأوربية-المغاربية، ولا يعني ذلك أن هذه العلاقات هي فقط محصورة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بل تمتد إلى مجال زمني مرتبط بتاريخ عميق معقد في نفس الوقت، إلا أن دراستنا ستنحصر في فترة ما بعد الحرب الباردة هذه الفترة التي عرفت تحولات وتغيرات بنيوية ومفاهيمية في صياغة السياسات الخارجية الأوروبية والمغاربية على حد سواء، ويمكن تحديد المجال الزماني لموضوع بحثنا من خلال استعمالنا مصطلح الحكم الراشد باعتباره بينة رئيسية في سياسات المشروطية السياسية للإتحاد الأوربي، وجاء في بنود الآليات التي يستعملها الإتحاد الأوروبي لمحاولة إحداث تغيير في الأنظمة، وهذا يدفعنا بالبدء في الدراسة مند اتفاقيات الشراكة بين الجزائر، تونس والمغرب في إطار المشروطية السلبية لننتقل إلى ما يسمى بالمشروطية الإيجابية في إطار سياسة الجوار والإتحاد من أجل المتوسط، والتي نركز فيها على بند الحكم الراشد والدمقرطة والحكم الديمقراطي الفعال، إذا فالمجال الزماني للدراسة سوف يكون من بداية التسعينات إلى غاية 2010.

ب-المجال المكاني:

إن تناولنا لموضوع دور مؤسسات الإتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد داخل دول المغرب العربي مبني على اعتبار أن المغرب العربي يشكل كتلة جغرافية متناسقة ومتماثلة طبيعيا وحتى ديموغرافيا،

متقاربة من حيث النشاط السكاني، كما أن المغرب العربي يعتبر أقرب أجزاء إفريقيا إلى أوروبا، فله طبيعة منفردة من حيث التواصل الحضاري، كما أن الاهتمام الأوروبي بدول المغرب العربي أكبر من اهتمامها بدول المشرق بحكم الإرث التاريخي، وإن كنا سنتعرض إلى السياسة الأوروبية، فإننا نعني بذلك بصفة خاصة سياسات دول القوس اللاتيني "فرنسا، إسبانيا وإيطاليا" إضافة إلى ألمانيا على اعتبار أن السياسات الأوروبية هي نتاج لسياسات هذه الدول، والتي تم توضيحها في إطار خلق خصوصية اتجاه دول المغرب العربي .

4- فرضيات الدراسة:

يتضح من الإشكالية الرئيسية، والتساؤلات الفرعية أن الفرضيات التي سننطلق منها دراسة موضوع دور مؤسسات الإتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد في دول المغرب العربي ستنحصر في ثلاث فرضيات أساسية:

- **الفرضية الأولى:**

– ديناميكية البيئة الداخلية غير المستقرة سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وأمنيا في دول المغرب العربي وضغوطات البيئة الخارجية المتمثلة في المشروطية السياسية التي تتبناها المقاربة الأوربية للحكم الراشد في إطار التصور النيوليبرالي للحكم والتنمية؛ تجعل عملية الاستجابة للتفعيل ضعيفة بسبب أن العملية ليست نتاج لديناميات داخلية بل مفروضة.

- **الفرضية الثانية:**

– المستوى الذي يمكن من خلاله تفعيل الحكم الراشد في دول المغرب العربي هو المستوى المحلي، وذلك عن طريق تحقيق الحكم الراشد المحلي إضافة إلى بناء قاعدة لامركزية للحكم وديمقراطية محلية فعالة؛ من خلال إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع وتفعيل الأطر التكاملية (إتحاد المغرب العربي).

- **الفرضية الثالثة:**

– إن انتهاج مقاربات ذات منطق استباقي (مقاربة الحكم الراشد) في إطار مسارات السياسة الأوروبية تجاه دول المغرب العربي بعد الحرب الباردة؛ يهدف إلى تحقيق أهداف إستراتيجية تخدم توجهات الطرف الأوروبي بالدرجة الأولى ولا تعكس تعبير عن متطلبات وحاجيات الدول المغاربية للتنمية.

5- مناهج الدراسة:

إذا كان الهدف من إجراء أي بحث هو الوصول إلى نتائج علمية وتحقيق الدقة الموضوعية، فإننا حاولنا قدر الإمكان تجنب العمومية في الطرح، سوف نتبع منهجية مركبة من خلال دمج تقنيات التفكيك والتحليل والمقارنة.

ويبرز هذا من خلال اختيار الأدوات التحليلية، المفهومية، النظرية والمنهجية الموجهة للدراسة والمساعدة في الإحاطة بالموضوع، وذلك بتحليل العديد من المفاهيم: المشروطية السياسية، الحكم الديمقراطي، سياسة الجوار، الإتحاد من أجل المتوسط، الشراكة الأورو مغاربية.

يظهر من خلال طبيعة الدراسة التي تهدف إلى تبيان كيفية محاولة مؤسسات الإتحاد الأوروبي في سياستها الخارجية تفعيل الحكم الراشد في دول المغرب العربي، وتحديد أهم الآليات التي تقوم عليها، وبالتالي اعتمد الباحث على المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي التحليلي** في تحليل موضوع الدراسة لتحديد مفهوم الحكم والحكم الراشد والنقاش النظري والإبستيمولوجي لهذا المصطلح، وما نتج عنه من مختلف التوجهات والرؤى وتحليل الرؤية الأوروبية للحكم والحكم الراشد من خلال ما تطرحه اللجنة الأوروبية، وكذلك مرتكزات الحكم الأوروبي الداخلي وتبني مقاربة في إطار السياسة الخارجية للإتحاد. ومحاولة فهم سياق التفعيل من خلال التفاعلات الحاصلة بين الطرفين، ومن ثم فهم الأسباب التي قادت إلى الأخذ بتبني مقاربة الحكم الراشد من طرف الإتحاد الأوروبي في الكثير من الممارسات الخارجية، والدعم المشروط باحترام مبادئ حقوق الإنسان والدمقرطة والعمل على ترسيخها.

- منهج **دراسة الحالة** الذي يتجه إلى جمع البيانات العملية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما. وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بدراسة مسارات السياسة الأوروبية، ودراسة جميع مراحل التجربة الأوربية وتشكيل الحكم الأوروبي الذي يقوم على فعالية التكامل، وبذلك نستطيع تحليل مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني وتقييم المقاربة الأوربية للحكم الراشد.

- كما أن الدراسة تطلبت توظيف **منهج تحليل المضمون** من خلال تقنية تفكيك وتحليل بعض النصوص التي تؤسس لعلاقات دول المغرب العربي بالإتحاد الأوروبي، وفي الغالب تكون علاقات منفردة كل دولة على حدى وبهذا يمكن القول أن الحكم الراشد الذي يتحدث عنه الإتحاد الأوربي فيه انتقائية في محاولة تفعيله في داخل الدول الثلاث، فكل دولة لها ميزها في إطار الإستراتيجية الأوروبية وبالتالي تناولها بالتحليل والكشف عن خلفياتها وعن أهدافها غير المعلن عنها من طرف الدول المعنية بها إضافة إلى مستويات التحليل التي تمثلت

في: الدولة، المجتمع والنظام الإقليمي والدولي فمستوى التحليل في دراستنا معقد نوعا ما واختيار مستوى على حساب مستوى آخر يؤدي إلى اختلال الدراسة ويعود ذلك لكثرة التصورات حول الحكم والحكم الراشد.

- **المنهج المقارن** ثم إن المقارنة تفرض نفسها في موضوع دراستنا، في المرحلة الأولى خلال تناول واقع الحكم الراشد في دول المغرب العربي وكذلك تعامل الإستراتيجية الأوروبية مع الدول الثلاث وفق منطق إنفرادي لكل دولة من دول المغرب العربي "تونس، المغرب، والجزائر"، ومقارنة بين مدى استجابة الدول الثلاث لما تطرحه السياسة الأوروبية لمعايير الحكم الراشد إضافة إلى المقارنة بين التصورات الثلاث للحكم الراشد اللجنة الأوربية، البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

6- مقتربات الدراسة:

ويفرض علينا البحث استعمال مجموعة من المقتربات ويعود سبب التعدد في المداخل نتاج للتحولات الطارئة على الوضع الدولي والسياسة العالمية، وهو بنفسه أدى إلى تعدد الطروحات والحوارات وتزايد أدبيات دراسة موضوع الحكم الراشد، وأثر كثيرا على تحول مفهوم الحكم بتجاوزه لبعده الاقتصادي البحت ليشمل القطاعات الاجتماعية والسياسية والسوسيو-ثقافية وحتى البيئية أيضا، وبذلك توجهت الدول، المنظمات والجهات الفاعلة في السياسة الدولية تبني مفهوم معين للحكم والحكم الراشد وتشكيل رؤية معينة له بناءا على نمط إدراك خاص، إن دراسة أي موضوع أو ظاهرة في العلوم السياسية وفقا لمقاربة واحدة غير ممكن، وإلا سوف يكون ذلك تقييدا للدراسة، وهذا نتيجة للطبيعة غير المستقرة لموضع العلوم السياسية والتعقد المتزايد للسياسة الدولية، لذا كان من الضروري اعتماد مختلف التصورات النظرية للعلاقات الدولية والمقتربات لفهم الظاهرة بشكل جيد و قد اعتمدنا في دراستنا على المقتربات التالية:

1- مقترب الاقتصاد السياسي:

يبحث هدا المدخل في تأثير العوامل الاقتصادية في تشكيل وبلورة السلوك السياسي والأبنية والمؤسسات السياسية.كما أن نظريات الاقتصاد السياسي بمختلف توجهاتها سواء الليبرالية أو الراديكالية (الماركسية) تقدم تصورات عديدة في دراسة إشكالية التنمية خصوصا ما يتعلق بدور الدولة، من هنا كان المقترب الذي استخدمه ماركس في تحليل ظواهر عصره السياسية، بل والتاريخ الأوروبي. وهذا ما يشكل قضية محورية في أدبيات الاقتصاد السياسي، حيث يتم تصنيف في كثير من الأحيان النظريات الاقتصادية وفق هذا المنظور إلى نظريات تدخلية (تدخل الدولة)، ونظريات غير تدخلية.

وتشهد الفترة الحالية اتجاها يسعى لاستخدام هذا الاقتراب الذي يربط النظم السياسية بمستويات التنمية الاقتصادية، ويعتبر أن تحقيق مجموعة من الشروط الاقتصادية سبب أساس لتحقيق الديمقراطية السياسية وهذه الشروط: وجود اقتصاد أكثر توجها نحو السوق،مستوى اقتصادي تكنولوجي عال، تقاليد ثقافية أكثر

تسامحا وأقل انغلاقا وأكثر قابلية للحلول الوسط، مستوى عال من التعليم، درجة عالية من التعليم،تعددية اجتماعية بما فيها طبقة برجوازية قوية ومستقلة.

وبالتالي أن درجة عالية من خليط من هذه العناصر السابقة سبب أساس لوجود ديمقراطية سياسية، ومن تم تحقيق التنمية. ويعتبر هدا المقترب رد فعل على الكتابات الأولى في التنمية السياسية في بداية الخمسينات،التي تجاهلت المتغيرات الاقتصادية، والتي قد يكون تجاهلها لهذا البعد ناتجا عن ظروف المرحلة، حيث كانت الحدود بين الحقول العلمية أكثر حدة منها الآن، والعمل فيما بين الحقول Interdisciplinary أقل تقديرا، واستقلال المتغيرات السياسية عن الاقتصادية كان أمرا مفترضا بصورة قوية، لأن ارتباطهما مرتبط بالماركسية. وعلى الرغم من ارتباط مقترب الاقتصاد السياسي بفهم وتحليل التنمية، إلا أن السعي لإيجاد نظرية اقتصادية للسياسة كان أعم و أكثر شمولا.

فمنذ أن نشر "أنتوني داونز "Anthony Downs" كتابه "نظرية اقتصادية للديمقراطية"، وهناك العديد من المحاولات لتطبيق نظرية الفعل الرشيد Theory of rational action في تحليل السلوك السياسي والأبنية والمؤسسات السياسية، وهذه المحاولات كانت ناجحة إلى حد كبير، وساهمت في تطوير ما عرف "بالاقتصاد السياسي الجديد" New political economiy. وقد اعتبرت إسهامات الاقتصاد السياسي أسلوبا جيدا لتطوير نظرية الفعل الرشيد التي تعد أفضل الوسائل لتحليل وفهم السلوك السياسي. ضف إلى ذلك أن اقتراب الاقتصاد السياسي يساعد على فهم الظاهرة السياسية بصفة عامة وفي سياقها التاريخي ومن منظور كلي، ولإعطائه صفة العمومية والقبول تم نفي الصفة الماركسية عنه، وتم ربطه بالاقتصاديين غير الماركسيين أمثال أدام سميث وريكاردو وجون لوك.[1]

وبما أن كل فعل اقتصادي له غرض سياسي، وكل سلوك سياسي له هدف اقتصادي، ونظرا للطبيعة المركبة والمعقدة لمفهوم الحكم الراشد، فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال الفصل النهائي بين المسائل السياسية والمسائل الاقتصادية وحتى والسوسيو- ثقافية عند التعرض لموضوع العلاقات الأورو- مغاربية. من هدا المنطلق تم استخدام هدا المقترب لتحليل البناء الاقتصادي لدول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) واقعها في ظل التحولات في إطار الاقتصاد العالمي وتأثيرها في الأداء السياسي داخل الأنظمة السياسية لهده البلدان الثلاث، وتحليل إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد في إطار المساعدات التنموية المقدمة من طرفه والمشروطة بشروط سياسية بالرغم من أن التفاعلات بينه وبين دول المغرب العربي اقتصادية بالدرجة الأولى، وذلك لأن الحكم الراشد جاء في إطار المقاربات التنموية للمؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي.

---

[1] نصر محمد عارف، إبستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي-النظرية-المنهج. ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص316-317..

2- **مقترب علاقات الدولة–المجتمع:**

هذا الاقتراب هو رد فعل مباشر على انغماس المنظور التنموي ونظرياته في التركيز على مدخلات النظام السياسي، وعدم إعطاء اهتمام مساو للمخرجات وتأثيرها على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، انطلاقا من رؤية ليبرالية ترى في الدولة حكما بين الجماعات ليس أكثر[1]. لذاك كان اقتراب الدولة–المجتمع بمثابة محاولة لتصحيح هذه الرؤية وخاصة أن الدولة هي من الفواعل الأساسية في الحكم الراشد والمجتمع هو البنية الأساسية إذا ما أخذنا بالمفهوم الذي يقول أن الحكم هو إدارة شون الدولة والمجتمع، من خلال التعرض للكيفية التي تمارس بها الدولة في بعض الوقت تأثيرا قويا على البنية الطبقية، وهذا سيساعدنا في قياس استجابة دول المغرب العربي لمختلف المشروطيات التي يفرضها الإتحاد الأوروبي لتحسين نوعية الحكم ودمقرطة الأنظمة. ويظهر تطبيق هدا المقترب في الفصل الأول لتحليل الفواعل الثلاث للحكم الراشد: الدولة، المجتمع المدني، القطاع الخاص. وفي الفصل الثاني أين نحلل واقع البناء السياسي لدول المغرب العربي في ظل تغير الديناميات الاجتماعية والقيمية ونلاحظ علاقة التغير الاجتماعي بالتغير السياسي وفي الفصل الأخير الذي يدرس في جزء منه كشرط مهم لتحقيق الحكم الراشد هو إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع وهذا انعكاس لمختلف المشروطيات المفروضة، يجب أن يكون الحل نابعا من العلاقات الداخلية للدولة بمجتمعها قبل أن يكون مشروطا من خارج المجال التفاعلي الداخلي لنحلل العلاقة بين المجتمع والدولة في دول المغرب العربي التي تبدو غائبة بشكل عميق ومعقد.

3– مقترب النظام الدولي:

وفي منظور تحليل النظم يصبح سلوك الدولة الخارجي يتفاعل مع المحيط الدولي، يتأثر به ويؤثر فيه، وهذه من أهم سمات النظام، ألا وهي بنيته والتفاعلات التي تحدث بين أطرافه، والنظام مع وضعه وسماته وخصوصياته كلها نتاج للتفاعلات بين مختلف الأطراف. ويعتمد محللو النظم على استعمال معايير محددة لدراسة وقياس التغير أو التحول في النظام، Change-Transformation، وأهم ما يهمنا في نظرية النظم هو النظام الإقليمي أو النظام الدولي التابع.

هذا المقترب استخدمناه في تحليل مختلف التحولات والتدفقات المعقدة في البنية السياسية العالمية التي حدثت بعد انهيار جدار برلين وسقوط الإتحاد السوفيتي، من تحولات على مستوى الفاعلين، ومستوى القضايا المطروحة على الساحة الدولية خاصة منها بروز المتغير الاقتصادي كوحدة أساسية في تحليل التوجهات الجديدة للفواعل سواء كانت دول أو منظمات أو تكتلات والتغير في مفاهيم عديدة على المستوى الإستراتيجي كالأمن والحرب والتراع، استعمل هذا المقترب في تحديد خصوصية السياسة الأوروبية اتجاه دول المغرب العربي في فترة ما بعد الحرب الباردة وإبراز المحددات الرئيسية التي تتمثل في: المحددات

---

[1] نفس المرجع، ص 323.

التاريخية والأمنية والاقتصادية وبالتالي تتضح هذه الخصوصية من خلال تحليل هذه الأبعاد وتحديد طبيعة هده العلاقة بناءا على مجموعة من الأهداف الإستراتيجية المرسومة من طرف الإتحاد الأوروبي في إطار سياسته الخارجية التي تأثرت بمختلف هدا التحولات.

4- مقترب المؤسسية الليبرالية الجديدة :

يمكن استخدام هذا المقترب في التحليل العلاقات الأوروبية المغاربية في إطار الآليات المطروحة من طرف الإتحاد الأوروبي لمحاولة تفعيل الحكم الراشد، ويستند مقترب المؤسسية الليبرالية الجديدة Neo-liberal Institutionalism التي اعتمد على أفكار التكامل والاعتماد المتبادل، والتي تعترف بأن النظام الدولي يتسم بالفوضوية، إلا أن المؤسسات الدولية تستطيع التخفيف من الآثار السلبية لتلك الفوضوية من خلال تشجيع التعاون، والاعتماد المتبادل بين دول هذا النظام، وأن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يرفع من تكلفة الصراع ويشجع الدول على التعاون فيما بينها بشكل إيجابي. وهكذا، فإن التجارة تخلق بيئة مشجعة للتعاون وزيادة الحوافز لدى الدول للتعاون أكثر من الصراع.

مقترب المؤسسية الليبرالية الجديدة التي ستستند إليها الدراسة بتحليل العلاقات الأوروبية المغاربية في إطار مختلف الآليات: الشراكة، سياسة الجوار أو الإتحاد من أجل المتوسط، نراه كمقترب يضيف أبعادا جديدة لدراسة العلاقات الدولية من خلال عرضها وتحليلها، حيث تحدد السياسات المطروحة، وأنماط سلوك الفاعلين الدوليين، وكيف يتم توزيع القوة بين أطراف تمتلك وأطراف لا تمتلك، وما هي أشكال التأثير التي تمارسها الدول التي تمتلك على الدول التي لا تمتلك.

6- أدبيات الدراسة:

لقد اهتمت العديد من الدراسات ببحث موضوع الحكم الراشد في دول العالم الثالث خاصة الدول العربية ومنها دول المغرب العربي سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية، أما الدراسات التي بحثت في علاقة أو مكانة الحكم الراشد في العلاقات الخارجية للإتحاد الأوربي خاصة اتجاه دول المغرب العربي محدودة جدا، وغالبا ما يتم البحث فقط في الأدبيات السابقة عن العلاقة في إطار الشراكة والتي عرفت زخما كبيرا وذلك لأهمية الموضوع، إلا أنه يمكن الإشارة إلى ملاحظة مهمة هي أن معظم الدراسات والأدبيات صادرة عن الدول المتوسطية-الأوروبية وبالضبط عن مراكز بحث متخصصة ومعظمها تابعة لمنظمات ذات طابع سياسي- أمني، أو ذات طابع اقتصادي، أو ذات طابع عسكري بحت، وبدعم من مؤسسات معنية أو حتى حكومات الدول الأوروبية. ويمكن الإشارة إلى مجموعة من الدراسات تناولت المقاربة الأوروبية للحكم والحكم الراشد وتوظيفها في علاقاتها الخارجية خاصة فيما يسمى المشروطيات السياسية فيمايلي:

- الحكم الراشد في الإتحاد الأوروبي Good Governance in the European union لـــ تانجا بورزال Tanja A. Borzel وياسمين باميك Yasmin PaMuk وأندرياس ستان Andreas Stahn

- مجموعة دراسات وأعمال تحت إشراف ماكسيم مانتاينر Maxime Montagner في إطار الدراسة حول التنمية والإتحاد الأوروبي :

- Le concept de gouvernance dans les discours de la commission européenne: Quel apport européen aux débats internationaux sur la gouvernance dans les politiques de développement.

Construction - L'union Européenne: un espace de gouvernance en La notion de gouvernance. Un paradigme pertinent pour étudier le système politique de l'UE.

- Le livre blanc sur la gouvernance européenne. Une initiative de la commission Européenne pour tenter de renforcer la démocratie et d'accroitre de légitimité des institutions de l'union européenne

- Pierre Calame, La contribution de L'union européenne au débat international sur la gouvernance.

- دراسة تحول القوة الأوروبية؟ تفعيل و ترسيخ الحكم الراشد في الدول الضعيفة ، لتانجا بورزال:

-Transformation Power Europe? The EU Promotion of good Governance in Areas of Limited statehood.

- دراسة لبول هاوبينك:

- European Donors and Good Governance: condition or Goal, Hoebink Paul.

- دراسة لـــ ستيفانيا باني باينكو:

- EU attempts to export norms of good governance to the Mediterranean and western Balkan countries, Stefania Panebianco

- ودراسة لمراد علي بعنوان:

−La place de la bonne gouvernance dans les relations de l'union européenne avec les pays du Proche-Orient.

–دراسة موريزيو كاربون

- Maurizio Carbone, The European Union, good governance and aid effectiveness: in search of role in international development.

7- تقسيم الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة فصول، **فصل تمهيدي** والذي نتناول فيه النقاش النظري والإبستيمولوجي حول مفهوم الحكم والحكم الراشد وذلك بتحليل مقاربتين أساسيتين: المقاربة السياسية التي تقوم على المشروطية السياسية والحكم الديمقراطي لتفعيل الحكم الراشد ويتبناها الإتحاد الأوروبي وقمنا بتحليل مفهوم الحكم الأوروبي المرتكز على نظريات التكامل والحكم الذاتي الفعال وفكرة المجال العام إضافة إلى تحليل مقاربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمقاربة الاقتصادية للبنك الدولي وقمنا بمقارنة بين هذه المقاربات الثلاث من حيث المؤشرات الرئيسية وذلك من خلال مبحثين رئيسيين.

أما **الفصل الأول** المعنون بخصوصية السياسة الأوروبية اتجاه دول المغرب العربي بعد الحرب الباردة وتضمن مبحثين، الأول تم التطرق فيه لتحولات ما بعد الحرب الباردة والثاني أثر هذه التحولات في خلق خصوصية في السياسة الأوروبية اتجاه دول المغرب العربي.

الفصل الثاني الذي تضمن آليات مؤسسات الإتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد داخل دول المغرب العربي ضمن مبحثين الأول تناولنا واقع الحكم الراشد في دول المغرب العربي، والثاني آليات التفعيل والقضايا المحورية المطروحة في إطار المشروطية الإيجابية والسلبية من طرف الإتحاد الأوروبي .

الفصل الثالث المعنون بالأهداف الإستراتيجية لمؤسسات الإتحاد الأوروبي من خلال محاولة تفعيل الحكم الراشد وانعكاساتها على دول المغرب العربي، تضمن ثلاث مباحث الأول يناقش فيه الأهداف الخاصة بالإتحاد الأوروبي من خلال البحث عن دور فعال في إطار السياسة العالمية، والثاني مواجهة الدور الأمريكي في منطقة المغرب العربي، والمبحث الثالث انعكاسات المقاربة الأوروبية والتوجهات الأوروبية على دول المغرب العربي تمثلت في نقطتين مهمتين هما انعكاسات على علاقة الدولة بالمجتمع والثاني على قضية التكامل وتفعيل إتحاد المغرب العربي.

لنخلص في الأخير إلى استنتاجات تضمنتها الخاتمة، وتعبر عن جوهر الدراسة بعد التعمق في الفهم والتحليل والتفسير بالتركيز على أطر نظرية معينة، بغية الوصول إلى حقيقة الحكم الراشد الذي ترغب الدول الأوروبية تسويقه للمنطقة العربية تحت أسماء ومصطلحات ومشاريع مختلفة.

فصل تمهيدي
النقاش النظري والإبستيمولوجي حول مفهوم الحكم الراشد

فصل تمهيدي: النقاش النظري والإبستيمولوجي حول مفهوم الحكم الراشد

نقصد بالدراسة الإبستيمولوجية ذلك الفرع من الفلسفة الذي يدرس مناهج ومبادئ العلوم، كما يقصد بها نظرية المعرفة القائمة على معرفة نظم المفاهيم التي يستعملها كل عام خاص عبر تطوه التاريخي. والدراسة الإبستيمولوجية للحكم الراشد تعني دراسة المحتوى المعرفي للحكم الراشد وتحديد المرحلة التاريخية لظهوره. وبتعبير آخر الظرف أو الإطار الذي ظهر فيه المفهوم، وأخيرا تحديد الطرف المبادر والأهداف المتوخاة من ورائه وكذا مصدر تكوينه على المستوى المعرفي.

لذا في هذا الفصل، سوف نتطرق إلى تحليل مفهوم الحكم governance ثم الحكم الراشد good governance انطلاقا من تصورات الإتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفق مقاربة سياسية للحكم الراشد تشترط الحكم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان لبناء الحكم الراشد القائم على درجة عالية من المأسسة وقائم على الديمقراطية الليبرالية، وبالتالي فلابد من إقامة نظام ديمقراطي من أجل الاستفادة من المساعدات التنموية Assistance au développement، وبالتالي حسب هذا الاتجاه لا يعتبر الحكم الراشد وسيلة لتحقيق الفعالية والتسيير النزيه للشؤون العامة فقط، إنما وسيلة لإقامة الدولة الحقوقية التي تحترم فيها حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية. إضافة إلى المقاربة الاقتصادية –التقنية للبنك الدولي التي تربط مفهوم الحكم الراشد بالتنمية الاقتصادية وتسييرها وتعتبره مجرد تقنية إدارية لتسيير عملية التنمية، وفي الأخير مقارنة بين التصورات الثلاث وإبراز الفرق بينها.

تستمد هذه الأطروحات أفكارها من فكر جديد أخذ يتنامى منذ التسعينات مفاده إدراك العلاقة بين السياسة (Politique) والتنمية، ومن أن هذين النشاطين غير متناقضين، على عكس ما كان في الماضي أين يتم معالجة ظاهرة التنمية بتحديد العامل السياسي خصوصا من طرف الاقتصاديين الذين اعتبروا التنمية متغير مستقل عن السياسة، وكذلك الحال بالنسبة للدول المانحة ومنظمات التنمية الدولية، لكن حاليا الأمر صار مختلفا، فعلماء السياسة تزايد اهتمامهم بدراسة الدمقرطة وانتقال الحكم، وأصبحت مفاهيم الحريات وحقوق الإنسان مصدر اهامات متبادلة بين الدول، وأكثر من ذلك أصبحت مساعدات التنمية تتوقف على مدى التعهد وتحسين تطبيق تلك المفاهيم والمبادئ. (1)

المبحث الأول:المقاربة السياسية لتفسير الحكم الراشد:الحكم الديمقراطي والمشروطية السياسية

المطلب الأول:تحليل مفهوم الحكم Governance

نفهم من الحكم عموما (كترجمة Gouvernance) فعل قيادة توجيه أو حكم، Action de piloter, diriger ou Gouverner شؤون منظمة، هذه الأخيرة قد تكون دولة، جهة، جماعة إقليمية، أو مؤسسة عمومية أو خاصة. (2)

ويعود أصل الكلمة (gouvernance) في الفرنسية إلى القرن الثالث عشر عندما استعمل كمصطلح مرادف للحكومة، ثم كمصطلح قانوني (1478) ليتوسع استعماله بعدئذ في التعبير عن تكاليف التسيير (1679).(3)

وفي الإنجليزية، يجد اللفظ أصوله بداية في علم الاقتصاد في بداية القرن العشرين، عندما استعمل للدلالة على إدارة المؤسسة كتقنية تسير خاصة هادفة إلى التوفيق بين مصالح المالكين ومصالح

---

(1)- Goran Hyden, African Politic in comparative perspective. Cambridge: Cambridge University Press, pp 9-10. www.assets.Combidge.org/97805218/56164/frontmatter/97805218656164-fronmatter.Pdf

(2)- Mohamed Cherif Belmihoub, « les institutions de l'économie de Marche a l'épreuve de la bonne gouvernance » Revue Idara, N° 30, 2005, p 11.

(3)- Bonnie Compell « gouvernance : Un concept apolitique ? Séminaire HCCI « le développement pour un débat politique » bourdau (France) 2000, http : www.er.4 Qam.co/Nobel(IEIM/IMG/PHF/Compell.gouvernance.concept.Apolitique.PDF),p03.

المديرين في نظام متوازن من السلطة والرقابة، خاصة مع ظهور المؤسسات الضخمة والفصل بين الملكية والإدارة، هذا الفصل كثيرا ما أدى إلى صراعات بين الجانبين على مختلف الأصعدة. (1)

وبالتوسع وجدت العبارة حقل تطبيق في الوضعيات المشابهة أين يوجد وفرة فاعلين ومصالح مختلفة يجب أن تحصل على عملية التوفيق بينهما، بالموازنة بين تسيير الشؤون العامة والذين يمارسون السلطة العمومية في جميع المجالات، أو في التسيير بواسطة السلطات العمومية في وظائف المجتمع.(2)

في كتابه الحكم بدون حكومة "Governance without Government" لجيمس رزنو يعبر الحكم بمجموعة ميكانيزمات تنظيمية في إطار جملة من الأفعال الوظيفية،و لا ترتبط مباشرة بسلطة رسمية،هي مرتبطة بطبيعة الفواعل التي برزت على مستوى العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة "الفواعل غير السيادية" Sovereignty-free actions. (3)

بهذا الصدد يرى "جيمس روزنو" أن الحكم يتعلق بمجموعة الآليات التنظيمية في نشاط معين التي تعمل حتى بدون وجود سلطات رسمية، وهذا التعريف يترجم –حسب "سناركلانس" (Senarclens)– فكرة أن الحكومات لا تحتكر السلطة والعنف الشرعي في ظل وجود مؤسسات وفاعلين آخرين يساهمون في تثبيت النظام ويشاركون في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي سواء على المستوى الوطني أو الدولي. هنا يتحدث كل من "روزنو" و"كزامبيل" ((Gzempiel) (1995) عن طرح أكثر راديكالية لتصور الحكم يتعلق بفكرة: "حكم بدون حكومة" (governance without government- gouvernance sans gouvernement)، وهي الفكرة التي يمكن تطبيقها على المستوى الوطني أو الدولي: حكم بدون حكومة عالمية، وحكم بدون حكومات وطنية، وهذا يعني الآليات التنظيمية التي تعمل بشكل مستقل عن الحكومات الوطنية.(4)

---

(1)- Nachida Bouzidi, « gouvernance et développement économique une Introduction au débat, Revue Idara, op.cit, p 107-108.
(2)-Ibid. p 108.
(3)- Marie-Claude Smoots, La coopération internationale de la coexistence à la gouvernance mondiale. L'état dans: les nouvelles relations internationale : pratique et théorie, Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1998, p 150.

(4)- Dominik Butz, « une gouvernance sans gouvernement est-elle possible ?», conférence espace mondial de M Ronald Hatto, 21/05/2002

أما مصدر المفهوم في حقل العلوم السياسية، فيعود إلى المصطلح الإنجليزي (Gouvernability) الذي استعمل في نهاية السبعينات كأداة للتسيير الاجتماعي والسياسي وأدخل في تقرير اللجنة الثلاثية (ماي 1975)، التي تناولت موضوع قابلية الحكم للديمقراطيات (gouvernability of democracy) الذي طبق في أوروبا، الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، ودعا التقرير إلى ضمان نمط جيد من التسيير للنظام الاجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية والتطلعات التوزيعية في الأنظمة الرأسمالية الغربية عن طريق ضمان منهج جديد للتسيير والنظام الاجتماعي.(1)

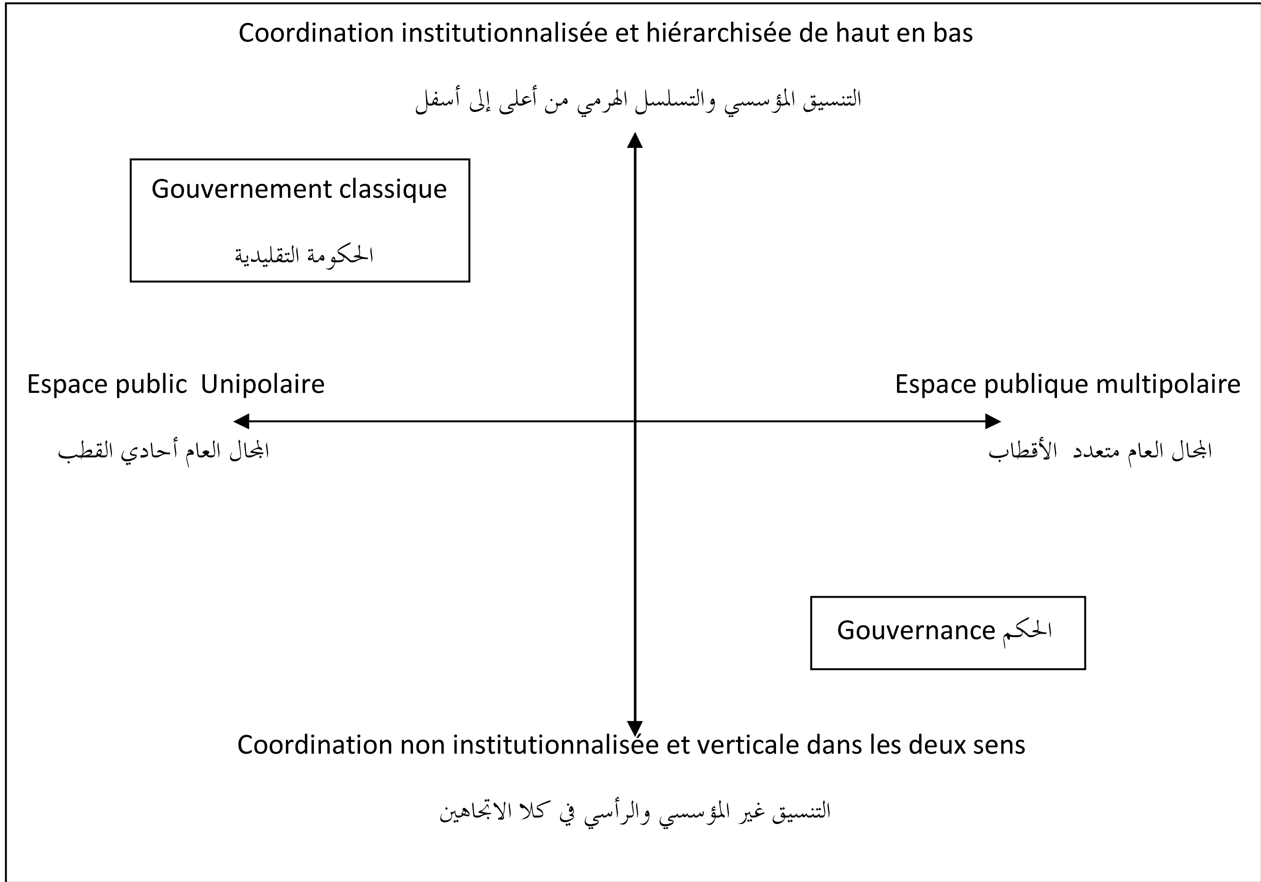
يعبر الحكم (gouvernance) عن أن شيئا ما يتقرر كنظام حكم دون تخطيط مسبق ودون رسم أو تحديد لنظام معين سابق، فهو ينطلق من أن مجتمعنا ما له قواعد معينة هو الدولة القومية أو الحكومة (بالمعنى التقليدي) يتحول إلى مجتمع عولمي لا تكون فيه الدولة هي الفاعل الوحيد، بل واحدة من مجموعة فواعل، لذا فإن أي نظام ذاتي الانضباط لا يستطيع أن يعالج بكفاءة الواقع العولمي عند الالتزام بالحكومة فقط كعامل وحيد، فجاء الحكم ليفتح الباب أمام مدخلات جديدة هي القطاع الخاص والمجتمع المدني.(2)

إن تمييز الحكم وانعتاقه عن فكرة الحكومة يبدأ بالظهور عندما تتسم الأخيرة بأنها مؤسسة أكثر عزلة عن المواطنين وأكثر تقيدا بالعمليات الإدارية، مما يدعو إلى ضرورة وجود ممثلين لهؤلاء المواطنين يتولون نقل وجهة نظرهم حول رسم السياسات التي تهمهم، وهنا يأتي دور الحكم ليعكس عملية تفاعل الحكومة مع المؤسسات الأخرى وكيف ترتبط تلك الأطراف بالمواطنين وكيف يتم اتخاذ القرارات في عالم يزداد تعقيدا، والشكل يوضح الفرق بين وظائف الحكم والحكومة(3):

(1)- Bonnie Compbell, Op.cit, P 03.

(2)- سلوى شعراوي جمعة، مفهوم إدارة الدولة والمجتمع، المستقبل العربي، ع 249، سنة 1999، ص 122.

(3)- Sidy Guèye Niang, Communication: Etymologie et trajectoire historique du concept de gouvernance (Atelier sur la gouvernance, collectivités locales et acteurs communautaires:Enjeux et perspectives Juillet 2007) in: http://www.historique_du_concept _de _gouvernance _PNBG_1_.pdf, p08.



Source: Sidy Guèye Niang, Communication: Etymologie et trajectoire historique du concept de gouvernance (Atelier sur la gouvernance, collectivités locales et acteurs communautaires: Enjeux et perspectives Juillet 2007) in: http://www.historique_du_concept_de_gouvernance_PNBG_1_.pdf,p08

الشكل رقم(01): الفرق بين وظائف الحكم و الحكومة

إن العناية بالشؤون العامة لم تعد حكرا على الحكومة، فهناك عناصر أخرى تشمل وسائل الإعلام، المؤسسات المدنية، والربحية ...الخ، تشارك في الاهتمام وأخذ المبادرة في طرح الأمور العامة، وفي هذا وجد عدة باحثين تتبعوا جذور المفهوم إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر في إنجلترا، أن التغير في دور الحكومة وتغير البيئة التي على الحكومة أن تمارس دورها فيها قد تمخض عنه

جلب الحكم الراشد من طرف العامة كعملية، ح يث لم تعد كلمة الحكومة كافية[1]. وفيما يلي جدول يبين الفرق بين الحكم والحكومة. [2]

جدول رقم (01): الفرق بين الحكم والحكومة

	الحكومة gouvernement	الحكم gouvernance
المجال	الشؤون العمومية	الشؤون الجماعية
عالم أو فضاء الحكم والحكومة	الندرة	الرخاء
الآفاق	الحرب–التراع	السلم
الفكر (التفكير المؤسساتي)	فكر عمودي– هرمي سلطوي	أفق ديمقراطي – فكر دول تحتكم إلى الحكم الراشد
القرارات	أوامر وتعليمات	مفاوضات، حوار، نقاش
الأهداف	البقاء، الوحدة	الابتكار– التطوير، التنويع
السلطة	الدولة	سلطات مستقلة تكون الدولة كآخر ملجأ ومقر.

وبهذا يجب عدم الخلط بين الحكومة والرشادة في الحكم، فقد وضعت لجنة بروكسل قائمة بمبادئ الحكم الراشد التي تطبق على كافة مستويات الحكومة، الانفتاح والشفافية بالنسبة للمؤسسات المشاركة، الواسعة بالنسبة للمواطنين في كافة مراحل القرار السياسي، المسؤولية المتزايدة للمؤسسات والدول الأعضاء، فعالية السياسات المحددة بغايات واضحة وقابلة للتقييم، انسجام السياسات وقابليتها للفهم. [3]

إن خصائص الحكم الراشد هذه ينبغي ألا تنسينا تعريف الرشادة ذاته الذي تبنته الهيئات الدولية، (صندوق النقد الدولي، الأمم المتحدة، منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية) أو تنسيا فكرة

[1]– زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات. المركز العربي للتنمية الإدارية،2003 ص 7–9.
[2]- Philipe Moreau Defarges, la gouvernance. 2ème édition que sais-je ?, 2006, P30.
[3] – ميشال غورديه وآخرون، الاستشراف الإستراتيجي للمؤسسات والأقاليم. تر: محمد سليم قلالة، قيس الهيامي.
http://www.Laprospective.fr/dyn/Français/ouvrages/AL .Isichf.pdf, p167.

مراقبة السلطات وقواعد اللعب الرئيسية، وإلا فإن الخطر يكمن في نشر مفهوم قاصر لعملية يشار فيها المواطنون، أو مفهوم لرشادة اجتماعية، التي حسب فرانسوا أشير Fronçois Ascher تربط Articule وتجمع مؤسسات سياسية، فاعلين اجتماعيي ومنظمات خاصة ضم عمليات إعداد وتنفيذ خيارات جماعية، قادرة على حث مشاركة فاعلة للمواطنين[1]. ينبغي أن لا ننسى أن مفهوم الرشادة يجد جذوره ضمن المؤسسات، ومن جهة النظر هذه، فإن المواطن في العادة لا يعامل بصفة أحسن من المساهم.

حسب التعريف الذي يعطيها إياها بيتر دراكر Peter Drucker (1973-1987)، تتمثل الرشادة المؤسسة في وضع واحترام قواعد توجه وتحد من سلوك أولئك الذي يتحركون باسم المؤسسة Corporate governance، بعبارة أخرى، الرشادة هي مجموع الأحكام التي تهدف إلى ضمان أن يكون عمل القادة متطابقا مع إدارة المساهمين ومصالحهم، وهي تتميز عن التسيير، الذي يحدد العلاقات بين القادة والتابعين لهم. إن الرشادة بطريقة أو بأخرى هي "حكومة الحكومة". لقد تكلم جيمس روزنو James rosneau في سنة 1997 في نطاق عرضه للتعريف المقترح من قبل ألكسندر كينغ Alexander King منذ سنة 1991 ضمن تقرير لنادي روما، عن رشادة لــ"كل فاعل يلجأ إلى ميكايزمات القيادة للتعبير عن الطلب، صياغة الأهداف، توزيع الأوامر وضمان متابعة السياسات".

وعند نقل الرشادة إلى المجتمع السياسي، عادة ما نفهم خطأ على أساس أنها "إمكانية الحكم gouvernabilité أي قدر الحكومات على تطوير الأنظمة الاجتماعية الاقتصادية ضمن اتجاه مرغوب فيه. كما أن الرشادة ليست هي "فن الحكم" كما يذكر ذل كيمون فالاسكاكيس Kimon Valaskakis 1998، ولا حتى "فن قيادة مسار عمل حكومة"، لذا فإنه ينبغي علينا أن نستخلص بعض التعاريف البسيطة: إن الرشادة هي علاقة سلطة، الحكومة هي ممارسة فعلية للسلطة، إمكانية الحكم هي مدى تأثير ثقل هذه السلطة في الأنظمة المعنية.إن نظاما مراقبا بطريقة سيئة يكون قليل الفعالية، إن نوعية الرشادة، ونوعية القواعد والأحكام التي نسمح بــ"حكم الحكومة" بطريقة أفضل هي "عامل أساسي لحل أزمة إمكانية الحكم"[2]. ويمكن تصنيف مفهوم

(1)-ميشال غورديه وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 168.

(2)-نفس المرجع،نفس الصفحة.

الحكم إلى سبعة مداخل يمكن إثرها التعامل مع المفهوم، ومعرفة اتجاهاته والآليات والعمليات والمعايير التي يطرحها للتنمية في مختلف بلدان العالم الثالث خاصة، وتتمثل هذه المداخل في المحاور التالية:(1)

– **المحور الأول**: الحكم كمفهوم شامل و"محايد" لاتخاذ القرارات، وإدارة شؤون الدولة، الاقتصاد والمجتمع.

– **المحور الثاني**: الحكم كبراديم جديد لاتخاذ القرارات و صنع السياسات.

– **المحور الثالث**: الحكم كمفهوم يتجاوز نموذج الدولة الإجتماعية،كتصور نيوليبرالي للحكم والتنمية.

–**المحور الرابع**: الحكم كمدخل لإعادة التفكير في أدبيات الإدارة العامة: مفهوم التسيير العمومي الجديد كمقاربة لإصلاح القطاع العام.

الحور الخامس: الإطار المعياري لمفهوم الحكم:تصورات منظمات التنمية الدولية حول مفهوم الحكم الراشد.

–**المحور السادس**: الحكم على مستوى المؤسسات: حكم المؤسسة Corporate Governance

–**المحور السابع**: الحكم على المستوى العالمي: الحكم العالمي Global Governance.

يقدم فابيان لولوب وآخرون Fabienne Leloup & al . شكل رقم (02) يفسرون فيه مدى ترابط المقاربات المتعددة للحكم، ويعتبرون النقطة المشتركة بين مختلف هذه المقاربات والمحاور السابقة الذكر هو التفاعل بين الجهات الفاعلة المعنية، والترابط بين الأفراد والمنظمات في القطاعين الخاص والعام في عملية صنع القرار والعمل وتتشابك من مستويات مختلفة من السلطة،سواء دون الوطنية والعابرة للحدود أو فوق الوطنية(2)، ويقول رافائيل كاني Raphaël Canet أن الحكم يستمد من مصدرين رئيسيين هما: حكم المؤسسات المعقدة La gouvernance des

(1)– رضوان بروسي، الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية: تخصص تنظيمات سياسية وإدارية)، 2008–2009، ص264.

(2)- Sidy Guèye Niang, Communication: Etymologie et trajectoire historique du concept de gouvernance, Op.cit. p 07.

institutions complexes التي تتميز بها مستويات متعددة من الحكومة و أماكن السلطة مثل الدول الاتحادية واللامركزية أو الإتحاد الأوروبي، والمصدر الثاني هو حكم الشركات Gouvernance d'entreprise ذات الأصل الأمريكي(1). وبالتالي يمكن استخلاص رؤيتين:

الرؤية الأولى: والتي وضعت أساسا في السياق الأمريكي، والمرتبط باستمرار التغيرات الهيكلية في الاقتصاد، وخصوصا في تطوير منهجية الاستعانة بمصادر خارجية ومراكز التمكين والمساءلة والإدارة الفعالة. أما الطريقة الجديدة في حكم الشركات Corporate Governance يقدم الطريقة للأداء المؤسسي الأقل هرمية في التسلسل وتقديم المعلومات للمساهمين على أساس افتراض من الاختيار العقلاني في التدفق الحر للمعلومات والتعاون.(2)

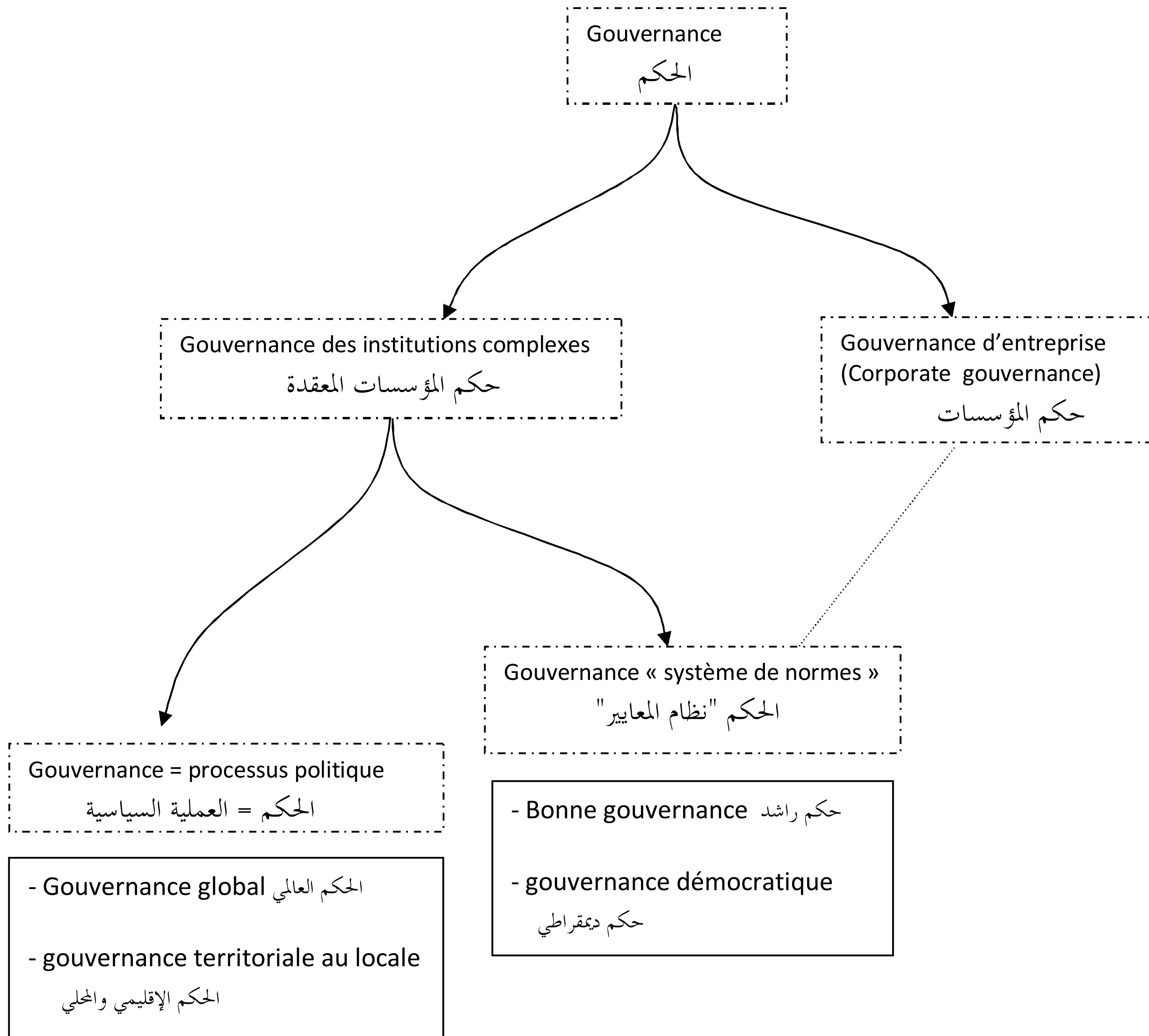
المصدر الثاني هو حكم المؤسسات السياسية المعقدة La gouvernance des institution politiques complexes، وهو ذو أصل أوروبي يسمح لنا بإعادة النظر في العلاقة المختلفة بين القطاعين العام والخاص التي تمس مستويات مختلفة من السلطة، والفكرة هي لاتخاذ قرارات بشأن الإجراءات العامة التي تكون فعالة نظرا لتعقيد المؤسسة.حكم المؤسسات السياسية المعقدة تعزز التنسيق العملياتي بين الجهات الفاعلة، وتنمي عملية التفاوض بين المعايير والأدوات التنظيمية. يعتبر الحكم من أهم وسائل التنسيق لتحسين فعالية العمل العام Améliorer l'efficacité de l'action publique ويبحث في الأساس على مستوى الدولة لإيجاد مبادئ جديدة للعمل على تحسين أدائها. في هذه الرؤية والتي تتصل بالطرح الأنجلوساكسوني وبخاصة مفهوم حكم الشركات. وبالتالي فالحكم يفهم من خلال كونه نظام وظيفي للمعايير Système de normes(3) fonctionnalistes.

الرؤية الثانية: تتصل بتنفيذ عمليات صنع القرار التي تأخذ في الإعتبار تعدد الأقطاب (processus de prise de décision qui tiennent compte de a multipolarité) من الجهات الفاعلة ومناطق النفوذ على الصعيدين الدولي والوطني والمحلي، من وجهة النظر هذه فإن عملية صنع القرار لا يقل أهمية عن القرارات المتخدة بمشاركة أصحاب

---

(1)- Sidy Guèye Niang, Communication: Etymologie et trajectoire historique du concept de gouvernance, Op.cit. p 08.
(2)- Idem.
(3)- Ibid, p 09.

المصالح وبالتالي وجود آليات للحوار تكفل مشاركة الفاعلين الرئيسين. وهذا يشير إلى الحكم العالمي، أو الحكم الإقليمي/المحلي[1]، والشكل رقم (02) يبين لنا المقاربات المتعددة للحكم:[2]



Source: Sidy Guèye NIANG, Op.cit. p11

الشكل رقم(2):المقاربات المتعددة للحكم

Différentes approches de la gouvernance

---

(1) - Sidy Guèye Niang, Communication: Etymologie et trajectoire historique du concept de gouvernance, Op.cit. p 08.

(2)- Ibid. p 11

ومع ازدياد أهمية البيئة الدولية والعوامل الخارجية في عمليات صنع السياسات مما يعني تحول في دور الدولة كفاعل رئيسي في صنع السياسات وتنفيذها، سواء على مستوى البيئة الدولية أين أصبحت المنظمات الدولية ومؤتمرات الأمم المتحدة لها دور كبير في المبادأة بطرح قضايا السياسات العامة ووضعها على جدول أولويات الدول، والضغوطات الدولية التي تفرضها العولمة، أو على مستوى البيئة الداخلية بتقليص دور الحكومة وتحديد اختصاصها، فأصبح دورها هو التوجيه والإشراف وليس التنفيذ، بحيث تتخلى عن القيام بتنفيذ العديد من الخدمات العامة، وخاصة بعد ظهور كتابات "أوزبورن" Osborne وجيبلر Geabler الداعية إلى إعادة اختراع حكومة تستطيع أن تؤدي وظائفها بكفاءة أعلى وبتكاليف أقل باستعانة الإدارة العمومية بأسلوب القطاع الخاص. [1]

نلاحظ أن المقاربات النظرية للحكم تصب في: [2]

- وجود أزمة في طريقة الحكم بفقدان مركزية الدولة وضعف الفعالية والنجاعة في الفعل أو العمل العمومي، فالمجتمعات الحديثة لم تعد تقبل الخضوع لأنظمة الحكم التقليدية التي تحول الحكومة وحدها مسؤولية إدارة الشؤون العمومية، إنه أفضل إجابة ممكنة وأحسن حل ممكن التناقضات التي أفرزها التطور السياسي والاجتماعي في المجتمعات المعاصرة.
- تعكس هذه الأزمة فشل أو ضعف الأشكال التقليدية في الفعل العمومي « L'action publique ».
- ظهور شكل جديد للحكم أكثر ملاءمة للمعطيات الحالية.

مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات طرحت المؤسسات المالية الدولية وهيئات التعاون الدولي مفهوم الحكم الراشد، بعد أن تم جلب هذا المفهوم من طرف البنك الدولي الذي استغله في تشخيص الأزمة الاقتصادية في إفريقيا 1989 في تقريره حول: "إفريقيا جنوب الصحراء من الأزمة إلى النمو المستدام"، والذي تضمن السمات العامة للحكم السيء في دول المنطقة. [3]

---

(1)- سلوى شعراوي جمعة، مرجع سابق ، ص ص 109-110.

(2)- Kouider Boutalleb, Démocratie, état de droit et bonne gouvernance en Afrique : le cas de l'Algérie », http://www.fracophoniedurables.org/colloque-ouaga-a5-boutaleb. PDF, p 19.

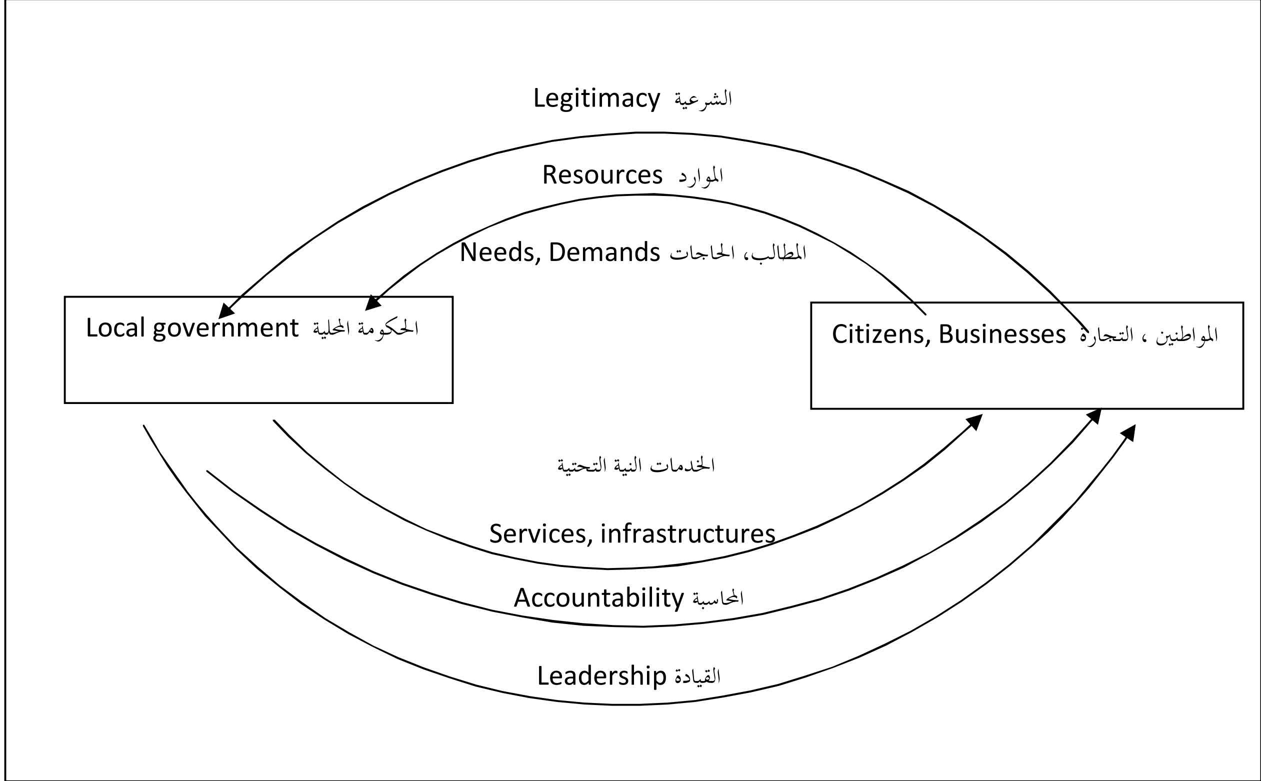
(3)- Jean Fabre, Meisel & Ould Aoudia, Conception de la Gouvernance: Regards croisés de la Banque mondiale, de la Commission européenne et du PNUD. In: http://www.institut-gouvernance.org/docs/note1-irg. PDF, p 17.

ولقد اكتسب الحكم الراشد منذئذ صدى واسعا وجدلا كبيرا سواء على الصعيد الأكاديمي أو على مستوى مختلف المؤسسات الدولية المهتمة بالتنمية، فقدمت العديد من التفسيرات لظهوره وانتشارهن كما قدمت العديد من الاجتهادات حول دلالته، وجرى الاتفاق على أن التنمية لا يمكن تحقيقها في غياب هذا النمط من الحكم، وعلى ضرورة أن تعتني الدول النامية بالحكم الراشد في تطبيق سياساتها التنموية، كما عاد احترام حقوق الإنسان معيارا غير قابل للتنازل، إلى جانب الشفافية والمساءلة ودعم حكم القانون لتحقيق الرشادة من أجل التنمية.(1)

وبالشكل رقم (03) يبين الطبيعة المتداخلة في بناء الحكم الراشد،و ذلك عن طريق سلسلة من توسيع دوائر متحدة المركز وتوفير الفرص للمواطنين للتعبير عن ميولهم لنوعية وطبيعة الخدمات التي تطرح، إضافة إلى إدارة بفعالية وتحديد كيفية السلوك المتبع للمسؤولين المنتخبين والموظفين لتقديم الخدمات وتلبية احتياجات المواطنين. إضافة إلى النظر في الإجراءات الحكومية على المستوى المحلي وسرعة استجابتها على نحو يكون فيه المواطنون مستعدون لتوفير الموارد للخدمات والبنية التحتية، من خلال شفافية اتخاذ القرارات والممارسات الإدارية ومسؤولية الحكومة المحلية أمام المواطنين في عقلانية استخدام الموارد العامة، فبالنسبة للحكومة المحلية لها ميزة نسبية على الحكومة المركزية في جانبين من جوانب تعبئة الموارد، فيمكن للحكومة المحلية جمع المزيد من العائدات التي هي محلية المنشأ مثل الضرائب على المشاريع والممتلكات. وأن يكون هناك استعداد أكبر للضريبة ودفع رسوم الخدمات التي يطالب بها المواطنين في المقام الأول وأكثر هو السيطرة على المستفيدين من الخدمات ومن المسؤولين الذين يخضعون للمساءلة أمام المستفيدين.(2)

(1)-Pierre LEMIEUX, Atelier thématique « Démocratie, État de droit et bonne gouvernance » **dans:** http://www.francophonie-durable.org/documents/colloque-ouaga-rapport-a5.pdf , p 56.
(2)-Ronald W. Johnson, Henry P. Minis, Jr. Toward Democratic Decentralization: Approaches to Promoting Good Governance. In: http://www.rti.org/pubs/Toward_demo_decen.pdf, pp 03-06.

و الشكل رقم(03) التالي يبين كيفية بناء الحكم الراشد:



Source: Ronald W. Johnson, Henry P. Minis, Jr. Toward Democratic Decentralization: Approaches to Promoting Good Governance. In: http://www.rti.org/pubs/Toward_demo_decen.pdf, p 03.

الشكل رقم(03): بناء الحكم الراشد

Building good Governance

حيث تم تعريف الحكم الراشد بأنه أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية، فهذا التعريف ينظر على المفهوم على أنّه أسلوب وطريقة لممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية وهو في هذه الجزئية يكاد يقترب من تعريف عالم السياسة الأمريكي ديفيد إيستون لعلم السياسة باعتباره "التوزيع السلطوي للقيم"، حيث اشتمل كلا التعريفين على ممارسة السلطة أو القوة في توزيع القيم بينما استخدم "إيستون" السلطة في تعريفه، فقد حرص البنك الدولي على استخدام كلمة القوة التي تشمل السلطة والنفوذ معا، وتعبر أيضا عن الأساليب الرسمية وغير الرسمية في الإدارة والحكم، وبالتالي تسمح بوجود أدوار فاعلين

رسميين وغير رسميين إلا أن التعريف لم يذكر بوضوح من هم الفاعلون المشاركون في ممارسة القوة لإدارة الموارد من أجل التنمية وإن كانت كتابات البنك الدولي، والأدبيات التي تتناول المفهوم تتحدث عن فاعلين محددين هم الحكومة والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. [1]

ويمكن التطرق إلى رؤية جديدة للحكم من خلال مفهوم موسع: "الحكم من أجل التنمية" gouvernance pour le développement، يقدم ميسال Meisel دون الإشارة إلى نموذج مؤسسي معين، بأن المؤسسات الجيدة Bonnes institutions أو الدرجة العالية من فعالية المأسسة هي القادرة على الحفاظ على ثقة المواطنين بصفة مستدامة، وبالتالي قادرة على توقع العوامل المحتملة التي تدمر تلك الثقة، انطلاقا من هذا التعريف "الحكم من أجل التنمية" يضع الإرتباط بين الحكم ونمو القدرات على المدى المتوسط والمدى الطويل خاصة في بلدان العالم الثالث[2].

مفهوم "الحكم من أجل التنمية"La gouvernance pour le développement يشمل:

1- جميع المؤسسات التي تولد الثقة بين الوكلاء والمنظمات، من خلال الترتيبات التي تستند إلى مستوى التنمية في كل بلد (إحتكار تنسيق الحكم، إضفاء الطابع الرسمي على النظام).

2- الاقتصاد السياسي للنظم الإجتماعية (إنفتاح النظام من الداخل).

إعتمادا على هذا التعريف، انطلاقا من مجموعة متغيرات قاعدة البيانات "Profils Institutionnels" الأوضاع أو الملامح المؤسسية" ثلاث عائلات من المتغيرات والمؤشرات تمثل مهام التنسيق والترقب (I- Fonctions de coordination et anticipation)، وافتتاح نظم الرقابة الاجتماعية (II- Ouverture du système de régulation)

[1]- سلوى الشعراوي جمعة، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع: إشكالية نظرية، ص 110.

[2]- Nicolas MEISEL, Jacques OULD AOUDIA, "la bonne gouvernance est-elle une bonne stratégie de développement?", la DGTPE (la direction générale de Trésor et de la politique économique), document de travail N° 11, France, Novembre 2007, P43 http://www.cepii.fr/institutions/11_2007. PDF

III- Formalisation sociale وإضفاء الطابع الرسمي على قواعد التنظيم الإجتماعي des règles[1]

1- **مؤشرات التنسيق والترقب Indicateurs de coordination-anticipation**: قدرة الدولة على تفعيل أشكال الحوار وذلك لإبراز المصلحة المشتركة – قدرة على استقلالية القرار للدولة – أولوية عمل النخبة من أجل التنمية – التنسيق بين الإدارات – قدرة السلطات السياسية، والرؤية الإستراتيجية للسلطات – قدرة المجتمع على الابتكار– البيئة التكنولوجية للمؤسسات والقدرة على الاستثمار في المستقبل في رأس المال الإجتماعي .

2- **مؤشرات افتتاح نظم الرقابة الإجتماعية Indicateurs d'ouverture du système de régulation social**: هي في حد ذاتها تنقسم إلى ثلاث مجموعات فرعية: الانفتاح الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي. في إطار انفتاح المجال الاقتصادي: نلاحظ مجموعة مؤشرات: تنظيم المنافسة، سهولة تكوين مؤسسة تجارية، سهولة الدخول إلى السوق. بالنسبة لانفتاح المجال الاجتماعي: الحراك الاجتماعي، عدم تجزئة سوق العمل، عدم التمييز على أساس الدين والعرق أو الجنس، تدريب النخب، والحريات النقابية. وفي إطار فتح المجال السياسي: الحقوق السياسية والحريات المدنية، وتعددية وسائل الإعلام واللامركزية، والشفافية في عمليات التشاور.

3- **مؤشرات إضفاء الطابع الرسمي على قواعد التنظيم الإجتماعي Indicateurs de formalisation du système de régulation sociale**: كفاءة الإدارة العامة والسيطرة على الفساد، تأمين ملكية الحقوق الرسمية، تأمين المعاملات في الأسواق للسلع والخدمات وأسواق رأس المال، التضامن المؤسسي، الأمن في الحقوق والمعاملات العقارية، احترام قانون العمل.

الشكل رقم (04) يبين مفهوم الحكم من أجل التنمية:

[1]- Nicolas MEISEL, Jacques OULD AOUDIA, "la bonne gouvernance est-elle une bonne stratégie de développement?", Op.cit. p 43.

'bonne gouvernance'	'gouvernance pour le développement'	trois étapes
	I - MONOPOLE FOCAL DE GOUVERNANCE Vision stratégique du développement, Coordination des acteurs privés et publics	I ère étape Acquérir les capacités d'anticipation et de coordination pour AMORCER LE DECOLLAGE ECONOMIQUE
Formalisation et respect des règles 1	Sécurité des droits de propriété agricole	
	Qualité de l'éducation et de la santé de base	
Marchés libéralisés		
	II - OUVERTURE DU SYSTÈME DE REGULATION SOCIALE Concurrence économique Mobilité sociale Eléments de Démocratie	II ème et III ème étape Amorcer l'ouverture du système de régulation et Formaliser les règles pour SOUTENIR LA CROISSANCE DE LONG TERME (RATTRAPAGE)
Libertés civiles et démocratie		
Efficacité de l'administration	III - FORMALISATION et RESPECT DES REGLES: Efficacité de l'administration, contrôle de la corruption Elaboration endogène d'institutions de régulation Approfondissement démocratique	
Contrôle de la corruption		
Formalisation et respect des règles 2		
Stabilité politique		

Source: Nicolas MEISEL, Jacques OULD AOUDIA, "la bonne gouvernance est-elle une bonne stratégie de développement?", la DGTPE (la direction générale de Trésor et de la politique économique), document de travail N° 11, France, Novembre 2007, P44, in: http://www.cepii.fr/institutions/11_2007. PDF

De la 'bonne gouvernance' à la 'gouvernance pour le développement"

من الحكم الراشد إلى الحكم من أجل التنمية

وبهذا نجد أن مفهوم الحكم الراشد لقي دعما واهتماما كبيرين من طرف الباحثين والدارسين المهتمين بقضايا التنمية والعلاقات بين الشمال والجنوب؛ وذلك منذ نهاية الثمانينات

حيث أعطت السياسات والبرامج التنموية (الوطنية والدولية) أهمية كبرى لهذا المفهوم مما جعله يأخذ موقع الصدارة في تلك السياسات والبرامج (أنظر الملحق رقم 02)، وأصبح يكون "الإطار العام" والشرط السياسي الأساسي الذي يتم التعامل به بين دول الشمال والجنوب وبين هذه الأخيرة والمنظمات الدولية (الحكومية وغير الحكومية)، والوكالات التعاونية (الثنائية ومتعددة الأطراف التي تنشط في مجالات رسم وإعداد السياسات الاقتصادية والتنموية). [1]

الفواعل الرئيسية في الحكم الراشد:

يرى "جيلي باكي"(Gilles PAQUES) أن الحكم يعبر عن نماذج التكامل والتوافق بين النشاطات الإستراتيجية للعديد من الجماعات والفاعلين، فهو يتعلق بنظام يركز على أهمية نتائج الجهود المختلفة للقطاعات الخاصة والعامة والمدنية في التأثير على توجهات المنظمات والأنظمة في اتجاه يخدم مصالح تلك القطاعات[2]. وفق هذا الطرح يعبر الحكم عن الطريقة التي يتم بها اتخاذ القرارات سواء على مستوى البلديات أو الولايات أو الدول، ويعني بالنسبة لأعضاء الحكومة ممارسة السلطة (l'autorité) بهدف إدارة الشؤون العامة. ولما كانت الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص بشكل جماعي. وبالتالي يعنى هذا المفهوم بـــ:

- كيفية ممارسة الحكومة لوظائفها.
- من يشارك في عملية صنع السياسات وأين تنعكس آثار النشاط السياسي (سواء الإيجابية أو السلبية) في المجتمع. [3]

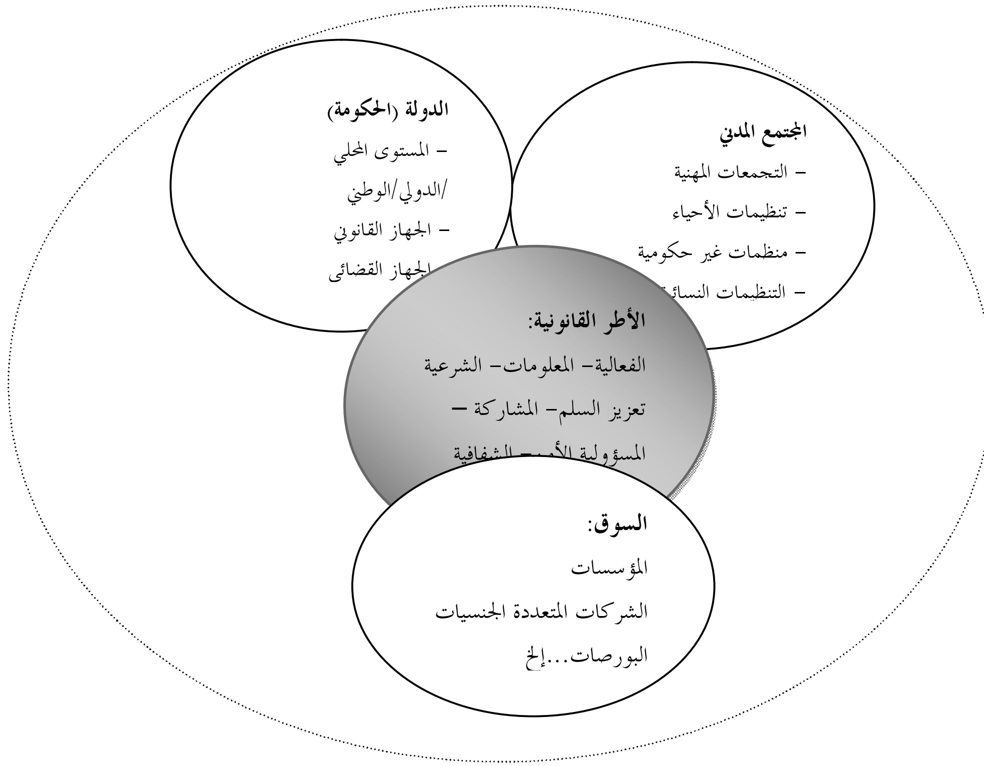
ويتضمن الحكم الراشد ثلاث فواعل رئيسة تتمثل في: الدولة State، القطاع الخاص Private sector، المجتمع المدني Civil Society والشكل رقم (05):

---

[1]- Smoot et Moor, «Du bon usage de la gouvernance dans les relations internationales » Revue internationale des sciences sociales, N° 188, Mars, 1998, p 88.

[2]- Dàlie GIROUX, "Observer l'observateur – perspective épistémologique sur l'usage de la notion de gouvernance pour l'étude politique de l'administration publique", Revue gouvernance, VOL 3, N° 1, Mai 2006, P 40.

[3]- Agence canadienne de développement international, "Guide explicatif des principaux concepts associés à la gouvernance et au développement". http://www.aucc.ca/programs/intprograms/sfd/documents/guide_to_governance_f. PDF.



الشكل رقم (05): الفاعلون ومجالات الحكم

Source: Martin Zoanna Sahas, « l'édification d'un réseau d'apprentissage sur la gouvernance: l'expérience de programme coopératif en gouvernance », institut sur la gouvernance, Ottawa, juin 1998, p 1. http://www.iog.ca/publications/gocofre.pdf.

نلاحظ أن الحكم يتضمن الدولة من خلال إدراج القطاع الخاص والمجتمع المدني لضمان ديمومة التنمية البشرية، والمجتمع المدني يسهل تقاطع السياسي والاجتماعي عبر تعبئة الجماعات حتى تقوم بمشاركة في الأنشطة الإقتصادية والسياسية والاجتماعية ولكل واحد نقاط ضعفه وقوته، بمعنى أن هناك هدفا أسمى لدعم الحكم الراشد يتطلب بالضرورة ترقية التقاطع البنائي بين الدوائر الثلاث.

1-الدولة: تعتبر الدولة من خلال المؤسسات الحكومية التي تعمل على تمكين المواطنين الذين تقوم بخدمتهم وتزويدهم بالفرص المتساوية، وتأكيد شموليتهم في الأمور الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية وفتح المجالات للحصول على الموارد المتوفرة. إذا الحكومات يجب أن تعمل على توسيع لامركزية الأنظمة الإقتصادية والسياسية، لتكون أكثر تجاوبا لمتطلبات المواطنين، ولتغير الظروف بشكل سريع ومناسب فالحكم الراشد في القرن الواحد والعشرين يفرض على حكومات الدول المتقدمة أو العالم

الثالث على حد سواء، أن تعيد النظر في تعريفها لدورها في الأنشطة الإقتصادية والاجتماعية لتقليل هذا الدور وإعادة النظر فيه[1]. وهذا الجدول يبين الوظائف الحيوية لدولة المعاصرة:[2]

جدول رقم (02): الوظائف الحيوية للدولة المعاصرة

تطوير الإنصاف والعدل	تصحيح نقائص تطوير السوق		
حماية الفقراء، برامج محاربة الفقر، النجدة في حالة الكوارث	توفير السلع والخدمات العمومية، الدفاع، القانون والنظام، حقوق الملكية، التسيير الاقتصادي الكلي، الصحة العمومية		
الضمان الاجتماعي: إعادة توزيع المنح العائلية، التأمين على البطالة	تفعيل وتصحيح نقائص وتطوير الإعلام: تنظيم التأمينات (الأمراض، الحياة، التقاعد، المنح) التنظيم المالي، حماية المستهلكين	تنظيم الاحتكارات: تنظيم المصالح العمومية (الماء، الكهرباء، المواصلات السلكية) السياسة المضادة للتروست	الوظائف الدنيا ضمان الفعاليات: التعليم الأساسي، الحفاظ على البيئة
إعادة التوزيع: إعادة توزيع الأصول	تنسيق الأنشطة الخاصة: تشجيع الأسواق، تجميع وتحفيز المبادرات		

وقد تم التأكيد أن الوظائف الأساسية للدولة في اقتصاد السوق الإجتماعي تصحح نقائص احتكار السوق وتساهم في عدالة وإنصاف أكثر في أنشطة الدولة، بحيث يمكن أن تتركز على مستويات

(1)- زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، مرجع سابق، ص45 .

(2)- الأخضر عزي وغالم جلطي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد: إسقاط على التجربة الجزائرية. في: http://www.ulum.nl/a3 4.htm

متعددة للتدخل من واقع الوظائف الثلاث للدولة والمتمثلة في: الوظائف الدنيا، الوظائف الوسيطية، الوظائف الفعالة، كما في الجدول رقم (02) الذي يعكس دور الدولة لترقية اقتصاد السوق الإجتماعي في ظل الحكم الراشد من خلال تصحيح نقائص تطوير السوق وتطوير الإنصاف والعدل فيه لأجل إعادة توزيع للمداخيل مع ضمان السلم الاجتماعي، فالدور النسبي للدولة دوما في إطار السوق يسمح بممارستها للسلطات الإقتصادية والسياسية والإدارية بتسيير الأعمال، من خلال الآليات والإجراءات والمؤسسات التي عن طريقها يقوم المواطنون بتركيز لمصالحهم وممارسة حقوقهم الشرعية وتغطية التزاماتهم، فالحكم الراشد من يضمن هذه الأشياء.[1]

2-القطاع الخاص: تشكل الدولة أكبر قوة لتحقيق التنمية إلا أنها ليست الوحدية في هذا المجال،فهناك تحول واضح في معظم دول العالم نحو الإعتماد على القطاع الخاص واقتصاديات السوق وتطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي من قبل العديد من دول العالم الثالث.حيث يمثل القطاع الخاص المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الإقتصادية لتشغيل الأيدي العاملة على كافة مستوياتها إضافة إلى تأهيلها لتحقيق النتائج الإيجابية التي تساهم في التنمية الإقتصادية للمجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات لهم[2]. لذا نجد بأن مفهوم الحكم الراشد يعطي دورا كبيرا للقطاع الخاص في إحداث النقلة النوعية على نطاق المجتمع، وذلك من خلال التفاعل والتكامل مع دور الدولة ودور المجتمعات المدنية بشكل متكامل.[3]

3-المجتمع المدني: إن اتساع حجم المجتمعات وزيادة الطلب على الخدمات –كما ونوعا- والإلحاح في سرعة الاستجابة، بل في المشاركة، ورسم السياسات العامة التي تهم المواطن[4]، ساهم في بروز وإنشاء مؤسسات مجتمعية قوية، بحيث يكون التوازن بينها من خلال شبكة متينة من علاقات الضبط، الرقابة Regulation والمساءلة Accountability وفعالية الضبط الشفافة Transparency الحكم الأمن الذي يسير المساءلة[5]، بما يضمن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويكرس المشاركة التي تعد أساس ولب العملية الديمقراطية.[6]

---

(1)- الأخضر عزي وغالم جلطي، مرجع سابق.

(2)- زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، مرجع سابق ص 47.

(3)- نفس المرجع، ص48.

(4)- أنظر بهذا الصدد: المجتمع المدني: www.indescosp?content.statenencs.com

(5)- فرجاني نادر: "الحكم الصالح رفعة العرب في صلاح الحكم في البلاد العربية"، بيروت، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 256، جوان 2000، ص 25.

(6)- أنظر في هذا الصدد: حسن سعيد وآخرون: المجتمع المدني والتحدي الديمقراطي، بيروت، مؤسسة فرديتش، 2004، ص 68.

ضمن هذا السياق فقد أصبح للمجتمع المدني أهمية كبيرة سواء على مستوى القطاع الحكومي أو الأكاديمي، أو على مستوى الأمم المتحدة التي اعترفت بأهمية المجتمع المدني، من خلال السماح للمنظمات غير الحكومية بالاشتراك في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والهيئات المنبثقة عن المجلس كمفوضية حقوق الإنسان[1]. يعرف المجتمع المدني على أنه عبارة عن مجال من التفاعلات الاجتماعية والعلاقات بين الدولة ومؤسساتها، وبالخصوص الاقتصادية منها، يتألف هذا المجال من مجالات تابعة وأهمها المجال الحميمي (خاصة العائلة) ومجال الجمعيات غير الحكومية (خاصة الجمعيات التطوعية) ومجال الحركات الاجتماعية وأشكال العلاقات الإدارية والعامة.[2]

أما منظمات المجتمع المدني فتقوم بمجموعة من الأدوار تتمثل في أنها:

- تعتبر الوجه السياسي للمجتمع بحماية حقوق المواطنين، وتسهيل اتصالهم بالحياة العامة.

- تشكل قناة لمشاركة المواطنين في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وتنظيمهم في جماعات قوية تستطيع التأثير في السياسات العامة، ومساعدة الفقراء على إيجاد مداخل للموارد العامة، هذا فضلا على مراقبة التعسفات والفساد، ودورها في عمليات المساءلة والشفافية .

- تساعد الشبكات المدنية على تبديد العقبات أمام الفعل الجماعي بمأسسة التفاعل الاجتماعي، ومحاربة الانتهازية ، وتشجيع الثقة، وتسهيل التعاملات السياسية والاقتصادية.

- توفير الفرص والخدمات للمواطنين، وتنمية قدراتهم وتحسين مستويات معيشتهم، وذلك بالقيام بمراقبة البيئة وتنمية الموارد البشرية، والمساعدة على الاتصال برجال الأعمال.

- المساعدة على تدفق المعلومات.[3]

إن التغيير الذي حدث في السنوات الأخيرة يشمل على مؤشرات كيفية كحرية الإنسان، المشاركة السياسية، نوعية الحياة، فضلا عن الجوانب الثقافية، كل هذا أدى إلى التغيير في الادوار

---

(1)- منتدى مجلس نواب البحرين، دور مؤسسات المجتمع المدني في الارتقاء بالمبادئ الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، سويسرا، مارس 2004، راجع الموقع: www.libyafrom.org

(2)- سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل: المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، سلسلة حوارات لقرن جديد، دمشق: دار الفكر 2003، ص ص 59-60.

(3)-Tim Plumpter, John Graham, Governance and Good Governance: International and Aboriginal Perspectives: http://www.kms1.isn.ethz.ch/serviceengine/Files/ISN/122184/.../govgoodgov.pdf, p 6.

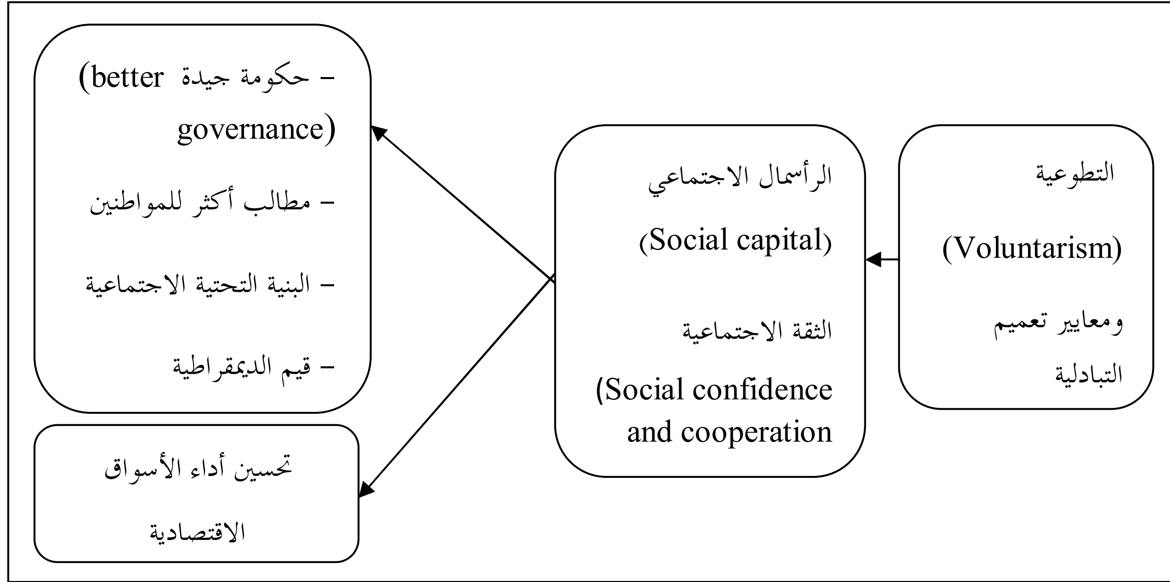
بحيث لم تعد التنمية مسؤولية الحكومة وحدها بل تم التركيز على نقل العديد من الأدوار للقطاع التطوعي (مؤسسات المجتمع المدني) على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، بحيث أصبح شريكا فاعلا للقطاع الحكومي في تقديم العديد من الخدمات.

هذا التصور لدور المجتمع المدني يتقاطع مع النتائج التي توصلت إليها العديد من الأبحاث على مستوى الأكاديمي. هنا يبرز البحث الميداني الذي قام به الباحث الأمريكي "روبرت بوتنام" (Robert Putnam) لدراسة حالة إيطاليا، حيث خلص إلى أن الحكومة الجيدة تتوقف على وجود قطاع تطوعي سليم، ووجود روح تطوعية تمكن من تكوين رأسمال اجتماعي (Social capital) قائم على الثقة والتعاون الاجتماعي، وهذا من شأنه تحقيق الحكومة الجيدة وتحسين أداء الأسواق الاقتصادية[1]. نجد أن بداية استخدام بوتنام لرأس المال الإجتماعي جاء في كتابه "جعل الديمقراطية تعمل" عام 1993 الذي يهدف منه حسب تعبير بوتنام إلى:"المساهمة في فهمنا لأداء المؤسسات الديمقراطية، وكيف تؤثر المؤسسات الرسمية على ممارسة السياسة والحكومة"[2]. حيث عرف رأس المال الإجتماعي على انه يشير إلى: "معالم التنظيم الاجتماعي، مثل الثقة والمعايير والشبكات التي يمكن أن تحسن من كفاءة المجتمع في تسهيل أعمال منسقة". وشمل معيار المعاملة بالمثل المعمم "Generalized reciprocity" كمكون لتعريفه لرأس المال الاجتماعي. في كتابه عام 2000 بعنوان "لعب البولنج المنفرد: الانهيار والعودة للمجتمعات الأمريكية"، مستندا إلى بيانات جديدة واسعة، أراد من خلالها أن يظهر كيف أن الأمريكيين انفصلوا بشكل متزايد عن عائلاتهم، وأصدقائهم وجيرانهم، وعن البنى الديمقراطية، وكيف يمكن أن يعيدوا الإتصال إليها.فجاء استخدامه لتعريف رأس المال الإجتماعي في كتابه: "بينما رأس المال المادي يشير إلى الأشياء المادية ورأس المال البشري يشير إلى خصائص الأفراد، فرأس المال الاجتماعي يشير إلى الروابط بين الأفراد، والشبكات الاجتماعية ومعايير المعاملة بالمثل والجدارة بالثقة التي تنجم عنها، في هذا المعنى رأس المال الاجتماعي مرتبط ارتباطا وثيقا بما سماه البعض الفضيلة المدنية"[3]. كما سيبين الشكل التالي:

---

[1]-Tim Plumpter, John Graham, Governance and Good Governance: International and Aboriginal Perspectives, Op.cit. pp 7 – 8.
[2]- Ibid. p 09.
[3]- نادية أبو زاهر، محاولة لفهم إشكالية رأس المال الاجتماعي. مجلة علوم إنسانية، العدد 46، السنة الثامنة، 2010، ص08.

الشكل رقم (06): تمكين الديمقراطية وجعلها تعمل



Source: Tim plumpter, op.cit, p8 - d'aprés putnam robert, make democracy work: civic tradition in modern Italy, Princeton, Princeton university press, 1994.

إن دور منظمات المجتمع المدني في المجال السياسي يتجسد في مطالبته بمبدأ تحقيق مساءلة الحكومة، ومدى مصداقية تطبيق وتنفيذ البرامج المعمول بها، كذلك الرقابة على عمل السلطة والتأثير عليها من خلال الضغط على تغيير القرارات غير الإيجابية في عمل السلطة، وهذا بالنشر والبث وإيجاد رأي عام ضاغط يتصدى لها[1]. تكمن أهمية منظمات المجتمع المدني باعتبارها المنظمات الوسيطية المستقلة التي تملأ الفضاء الاجتماعي، القائم بين الدولة والسوق، وهي قوة موازية لسلطة الدولة وسيطرتها، وتحد من انفرادها بالمواطن والمجتمع، كما أنها تمثل حلقة وصل بين المواطن والدولة فهي بمثابة رأسمال الاجتماعي[2]، الذي يمكن الأفراد من المشاركة في النشاطات الاجتماعية في إطار مجموعات تؤثر على السياسات العامة، وتعزز القيم التطوعية على حد تعبير روبرت بوتنام.

المطلب الثاني:المقاربة الأوروبية للحكم و الحكم الراشد:

1- المشروطية السياسية كميكانيزم فعال لتفعيل الحكم الراشد في إطار المساعدات التنموية الخارجي:

(1)- إسماعيل الشطي: "الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح"، بيروت، المستقبل العربي، العدد 2004، 310، ص 79.

(2)- نفس المرجع، نفس الصفحة.

ينبغي التمييز بين التوجهات التي تفصل بين مفهوم الديمقراطية ومفهوم الحكم الراشد وتعتبر الديمقراطية مجرد شرط أولي أو دعامة للحكم الراشد كمفهوم تقني بحث يعنى بجانب التسيير والإدارة، وهذا ما تمثله أدبيات البنك الدولي، وبين تلك التوجهات التي تعتبر المعطى الديمقراطي كجزء من مفهوم الحكم الديمقراطي (governance Democratic) كمرادف وكتصور يعكس المعايير الحقيقية للحكم الراشد (Good governance)، وهذا ما نقصد به المقاربة السياسية.

ترتبط هذه المقاربة بمختلف الأطروحات التي تولي اهتماما كبيرا للمعايير السياسية، وبالتحديد الديمقراطية وحقوق الإنسان في عملية التنمية. هذا التوجه يتعلق أساسا بوكالات الأمم المتحدة كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) واللجنة الاقتصادية لإفريقيا (UNFCA) إضافة إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) ، ومختلف وكالات التنمية التابعة سواء للاتحاد الأوروبي كتكتل أو كدول منفردة خصوصا فرنسا، بريطانيا، ألمانيا وبلجيكا، ودول أخرى من خارج الاتحاد الأوروبي كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا. في هذا الإطار تركز كل تلك الوكالات على نقاط مشتركة تتمثل في التركيز على المشروطية السياسية أو الديمقراطية (conditionality democratic) كإطار لوضع برنامج للحكم الراشد من خلال اعتبار دفع ودعم عملية الانتقال الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي في وغيرها من الدول النامية كأولوية في مساعدات التنمية.[1]

إن هيمنة الأيدلوجية الليبرالية الديمقراطية وفشل البرامج التنموية في العديد من الدول النامية حفز على طرح العديد من التساؤلات والإشكالات حول العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، حيث اعتبرت الديمقراطية أهم متطلب لترسيخ نجاح العملية التنموية.[2]

لقد أكدت العديد من الدراسات أهمية إرساء الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان كعوامل ضرورية لزيادة الاستثمارات، إذ أن تلك المبادئ تعتبر ضمانة أساسية لشركات الأعمال لتعمل في جو من الاستقرار ومحاربة الفساد، وشفافية المعاملات الاقتصادية وهذا ما يدخل ضمن الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية.[3]

---

[1]- Ode Jacquemin, La conditionnalité démocratique de l'Union européenne. Une voie pour l'universalisation des droits de l'Homme ? Mise en oeuvre, critiques et bilan. Dans: http://cridho.cpdr.ucl.ac.be/documents/Working.Papers/CRIDHO.WP.2006.031 PDF

[2]- Riadh Bouriche, la démocratie comme système et la problématique de la gouvernance, « le quotidien d'Oran », N° 1428, jeudi 1er février 2007, p 10.

[3]- Lant Pritchette, Daniel Kaufman, « liberté publique, démocratie et réussite des investissements publics », finance et développement, Mars 1998, pp 26-29.

إن العولمة بمختلف تجلياتها أدت منذ أواخر الثمانينات في المجال التنموي إلى الانتقال من المشروطية الاقتصادية (la conditionnalité économique) إلى المشروطية السياسية (La conditionnalité politique) المرتبطة بمبادئ الحكومة الديمقراطية.[1]

2- البنية الفكرية المؤسسة لمقاربة الحكم و الحكم الراشد للإتحاد الأوروبي:

منذ 1990 أصبح مفهوم الحكم الأوروبي محوريا ومركزيا في الدراسة والبحث عن أداء وعمل الإتحاد الأوروبي. على الرغم من أنه مفهوم متنازع عليه وتم استخدامه بشكل مختلف من قبل المؤلفين والباحثين ولكن أهداف هدا المفهوم تتمثل في:[2]

أ- للتعبير عن أوجه القصور في الدراسات التقليدية المتنوعة حول الإتحاد الأوروبي.

ب- لمعالجة كل المسائل العملية والمعيارية ذات الصلة بالمجتمع العلمي، والممارسين السياسيين على حد سواء.

ج- لفهم خصوصيات وعناصر مبتكرة لكيفية ممارسة السلطة السياسية داخل الإتحاد الأوروبي.

وذلك للوصول إلى تعريف عملي للحكم الأوروبي في أوسع معانيه التي تعني عمليات معقدة ومتداخلة من صنع القرار الجماعي والتدخل في تنفيذه على أساس التفاعل بين مجموعات متنوعة من الجهات السياسية الفاعلة في الساحة الأوروبية وتحديد الأهداف السياسية، ويركز هدا التعريف على الطبيعة التعاونية لعمليات صنع القرار وتنفيذه، والأنشطة السياسية المتميزة التي يتم تنفيدها بواسطة الجهات الفاعلة السياسية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في الساحة السياسية، والتي تركز على توازي الحدود المؤسسية للإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيها.

مفهوم الحكم الأوروبي يحدد هدف نظريات التكامل التقليدية (الوظيفية الجديدة ومابين الحكومات) والهدف الرئيسي لشرح لماذا وكيف تركز المجالات الأوروبية على الصفقات الكبرى والتي أحدثت عملية التكامل. وقد ساهمت هذه النظريات على فهم نطاق سياسة الإتحاد الأوروبي،

---

[1]- Riadh Bouriche, la démocratie comme système et la problématique de la gouvernance, op.cit, p 10.

[2]- Josef Melchior, New Spaces of European Governance in: http://spl.univie.ac.at/fileadmin/user_upload/inst_politikwiss/Melchior/New_Spaces_of_European_Gov. PDF, p 07.

وكيفية تحريك عملية الاندماج إلى الأمام. وتم ربط المفهوم بدراسة السياسات العامة التي تسلط الضوء على عمل الآلية السياسية التي أنتجت "المكتسبات المجتمعية"، في حين أن كلا المقاربتين التكاملية والسياسة العامة تهدف إلى تحليل وشرح السياسة الأوروبية تجريبيا وعملياتيا. إضافة إلى دراسة البعد المعياري ما ساعد على خلق نقاشات حول إمكانية إضفاء الطابع الدستوري للإتحاد الأوروبي. إذا مفهوم الحكم الأوروبي يرتكز على الطابع الدينامي للعملية السياسية عموما، وعملية التكامل على وجه الخصوص، ويركز على التفاعل بين الأطر المؤسسية والدستورية والنفسية مع المواقف الفاعلة والمصالح والإستراتيجيات، وبالتالي سد الفجوة بين السياسات في الأنظمة السياسية والتي تسمح بفهم النظام السياسي الأوروبي بطريقة أكثر شمولا.(1)

فمفهوم الحكم الأوروبي يوضح خصوصيات العمليات السياسية داخل الإتحاد الأوروبي، فمع التغيرات الجديدة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية يستلزم تغييرات في أساليب الحكم للتكيف مع الضغوط الناتجة عن العولمة، والتعقيد المتزايد للمجتمع وعدم فعالية وكفاءة الأدوات التقليدية للتدخل السياسي(2). وهذا ما يمثله العمل الجماعي"Action collective" والتي تعني أن الإدارة المشتركة للفواعل الاقتصادية والمجتمع المدني داخل التكامل وذلك لعدم وجود مركز سلطة واحد، وبالتالي لابد من إيجاد حلول للمشاكل المعقدة ويرتبط ذلك بتوجيه المجتمع من خلال السيطرة الهرمية أو آليات عن طريق الشبكات الفاعلة التي تعمل على التنظيم المجتمعي والتوجيه السياسي(3). وذلك عن طريق وضع "طرق جديدة للحكم" ذات طبيعة ناعمة بين تنسيق في مجالات السياسات الاجتماعية والبطالة والسياسات المرتبطة بالاقتصاد الكلي. والاستخدام الرشيد لتطوير العمل السياسي على المستوى الأوروبي.(4)

توجد أفكار متعددة حول البنية الفكرية لمفهوم الحكم والحكم الراشد للإتحاد الأوروبي وسنتطرق لها بالترتيب؛ وهي تتمثل في ثلاث نقاط أساسية

---

(1) Josef Melchior, New Spaces of European Governance, Op.Cit, p08
(2) Ibid, p 09
(3) Guy Hermet, Ali Kazancigil et Jean-François Prud'homme, La gouvernance : un concept et ses application, édition Karthala, 2005.73

(4) Josef Melchior, New Spaces of European Governance, Op.Cit, p08

1- فكرة المجال العام ليورغان هابرماس:

المجال العام هو ظاهرة إجتماعية أولية شأنها شأن الفعل، والفاعل، والجمعية والجماعة، لكنها ظاهرة تستعص على المفاهيم التقليدية لـــ"النظام الاجتماعي". المجال العام لا يمكن فهمه كمؤسسة، ولا كمنظمة بطبيعة الحال، بل إنه ليس حتى إطارا من الأعراف يضـــم كفـــاءات وأدوارا متباينـــة وأنظمة للعضوية وإلى ما هنالك. وهو لا يمثل إلا حد من منظومة ولكن يسمح لمنظومة ما بإحاطة نفسها بتخوم داخلية. وهو يتميز بآفاق مفتوحة ونفاذة ومتحولة. وفي أفضل الأحوال، يمكن وصف المجال العام بشبكة للتواصل وتبادل المعلومات ووجهات النظر أي الآراء التي تعبر عن مواقف سلبية أو إيجابية. وضمن هذه الصيرورة تجري تصفية/تنقية هذا التدفق من التواصل بحيث ينضوي ضـــمن رزم من الآراء العامة المتعلقة بموضوعات محددة. تجري إعادة إنتاج المجال العام مـــن خـــلال فعـــل تواصلي يكفي للقيام به مجرد إتقان لغة طبيعية.[1]

ويعزو هابرماس فكرة المجال العام تاريخيا إلى أوروبا القرن الثامن عشر، حين برزت البرجوازية كقوة مقابلة للدولة الإستبدادية وكانت مستقلة عنها وتعتبر الخاصية الثانية شرطا مسبقا للوظيفـــة الأولى. وهذه الإشارة التاريخية تحديدا هي التي تثير عداد من الأسئلة المتصلة بالشـــروط والقـــوى الفاعلة في صيرورة التحول من الإستبداد إلى الديمقراطية. أو كما يقدمها هابرماس باسم الديمقراطية المنطقية القائمة أساسا على مبدأ التنظيم الذاتي للمجتمع بحرية وعلى قدم المساواة، وتنسيق الشؤون الجماعية بينهم من خلال العقل الجماعي المشترك، يوجه تصرفهم الجماعي السبب المشترك، وضمن هذه الفكرة المثالية يناقش "هبرماس" بأن الديمقراطية لا تتضمن التبعية أو الطاعة بسبب القوة القسرية أي الشرطة أو الدولة، بل قوة الحجة الأفضل هي توجه السلطة السياسية، هذه السلطة التي يجب أن تؤسس الشروط المفضلة لهذه التبعية [1]. ويرى "هبرماس" أن إظهار "بشـــائر الأمـــل القديمـــة" في مجتمعات حرة ومتساوية يُوجِّه تصرفهم الجماعي سببهم المشترك، قابلة للإنجاز ثانية في ضوء الشروط الحديثة من التعقيد الاجتماعي والسياسي، واقتصاد السوق والبيروقراطية الإدارية.

ويدعو "هبر ماس" أنه من خلال العلاقة الموجودة بين الإدارة والاقتصاد، فإننا سنعرف، نموذجا من الحكم الذاتي المبني على أساس التعاون الذي يتبعه نشوء المجـــال العـــام "L'espace public"

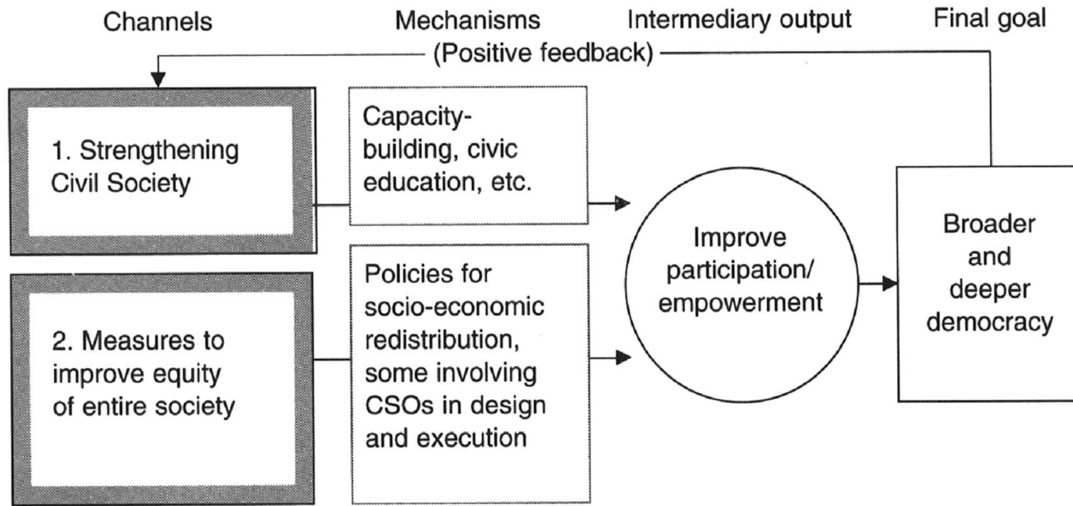
---

[1]- فواز طرابلسي، المجالات العامة والفضاء الحضري: مقاربة نقدية مقارنة. مجلة إضافات، العدد الخامس، 2009، ص 31.

[2]- Joshua Cohen," Reflections on Habermas on Democracy", Ratio Juris. Vol. 12 N°. 4, Blackwell Publishers UK, December 1999, pp 385-386.

الذي تدور فيه النقاشات وتتبلور فيه الآراء ، ويعتقد "هبرماس" "Habermas "، أن المجال العام الذي كانت بداياته الأولى في صالونات ومقاهي لندن وباريس، اكتسبت فيه المناقشات السياسية أهمية خاصة ولعب دورا حيويا في نمو الديمقراطية على الأقل من حيث المبدأ، عن طريق التقاء الناس كأفراد متساوين في منتديات شبه مفتوحة للنقاش العام.(1)

وقد كان صميم نقد "هبرماس" للرأسمالية، بأن المجال العام والمناقشة العامة أضعف بسبب نشاطات السياسيين، ويربط المجال العام بالمجتمع المدني الذي يقوم على أساس أن الحكومة ليست تمثيلية لكامل الناس وأن المجتمع المدني له وظيفة ثنائية، وظيفة ضمان أن الذين يمارسون السلطة لا يسيئون استعمالها وتحويل النظام لخلق ممارسات أكثر ديمقراطية. هذا من جهة، ومن جهة ثانية أن المجتمعات الحديثة معقدة، تعتمد نوعية الديمقراطية فيها على وجود المجال العام والتدخل الذكي للناس في السياسة، وعلى المنظمات والجمعيات أن تساعد في انجاز ذلك، في تشكيل الرأي من خلال النقاش؛ أي أن المجتمع المدني ضروري للديمقراطية للوصول إلى فهم حقيقي لحاجات ومصالح الناس



Two main channels for 'distributing democracy' through civil society organizations (CSOs)

Source: Jean Grugel, Democracy without Borders: Transnationalisation and conditionality in new democracies. Rutledge,New York, 2001, p 45.

شكل رقم (07): توزيع قيمة الديمقراطية من خلال قناتين في إطار مؤسسات المجتمع المدني

---

(1)- أنتوني غيدنز ، علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، ترجمة : فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، 2005.

يمكن توزيع الديمقراطية من خلال قناتين في إطار تعزيز نسيج المجتمع المدني من خلال إنشاء آليات لزيادة مشاركة المواطن في العملية الديمقراطية، وثانيا يمكن للحكومات أن تعتمد السياسات التي تساهم في توزيع أكثر عدلا للدخل وتسمح ببروز مساهمة في المشاركة. والشكل رقم 05 يوضح كيف تسمهم هذه القنوات إلى توزيع قيمة الديمقراطية (وهذا غير وارد في أغلب الحالات لكن يمكن تطبيقه خاصة في الإتحاد الأوروبي من خلال آلية صنع القرار أو الحكم الأوروبي المبني على مبدأ الحكم الذاتي الفعال)، والمجتمع المدني هو الفاعل في كلتا الحالتين في القناة الأولى تعزيز وتعميق وجود الديمقراطية عن طريق تغذية إسترجاعية إيجابية وبالتالي القوة التنظيمية التي تمكن من زيادة المشاركة، وبالتالي فالمجتمع المدني هو الذي يحدد نوعية الديمقراطية [1] "the principle defining quality of democracy at the level of civil society"

2- نظريات التكامل و الاندماج Integration theory:

- **النظرية الوظيفية**:

يحتل التحليل البنائي الوظيفي مكانة هامة في الدراسات السياسية وتنطلق الوظيفية من فكرة أن التعاون الدولي في حقل أو قطاع واحد سوف يساهم في اتساع قاعدة التعاون الدولي في مجالات أخرى، وهذه هي وجهة نظر "ميتراني" المفكر البريطاني، ويبرز عند "ميتراني" مفهوم الانتشار الذي يعني من جهة نظره تطور التعاون الدولي الناتج عن الشعور بالحاجة لهذا التعاون، ولكن إقامة هذا التعاون سيؤدي إلى خلق حاجات جديدة وبالتالي التوجه نحو التعاون في مجالات جديدة، وهذا كله يدعم الاتجاه نحو خلق سلام عالمي، فـ "ميتراني" يتخطى فكرة الإقليمية إلى فكرة الكونية أو العالمية ولو أن هذه الأخيرة تساهم في تشكيل الأولى. [2]

وفي هذا الإطار يقول "ميتراني" أن: "انتشار المشاكل المشتركة بين المجتمعات سوف يتطلب منطقيا إجابات تعاونية بين الدول لإيجاد الحلول، لأن هذه المشاكل الاجتماعية ذات طبيعة إقتصادية أو سياسية. [3]

---

(1)- Jean Grugel, Democracy without Borders: Transnationalisation and conditionality in new democracies. Routledge, New York, 2001, p 44.

(2)- جيمس دورتي نروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والتوزيع، ط1، الكويت، 1985، ص 270.

(3)-ناصيف يوسف حتي، "النظرية في العلاقات الدولية"، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985، ص 68، ص 272.

إذن ومن خلال التعاطي مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية فإن الوظيفية هي نظرية غير سياسية وبالتالي يمكن القول أنها نظرة أكبر ما تكون مثالية للسياسة الدولية، وبناءا على هذا النقد ظهرت نظرية جديدة في إطار التكامل والاندماج الدوليين وهي الوظيفية الجديدة.

- **الوظيفية الجديدة:**

يعتبر "أرنست هاس" Ernest Haas أبا للمدرسة الوظيفية الجديدة لكونه أول من طورها من خلال كتابه الواسع الإنتشار "The uniting of europe"، والذي نشر عام 1958، وقد تناول من خلاله كافة المتغيرات المؤثرة على ظاهرة الاندماج كالاستقرار السياسي ومفاهيم الصفوة السياسية والتصنيع والثقافة ومستوى التعليم وغيرها من المعطيات التي تتصف بها المجتمعات المتقدمة ذات الاقتصاد المتطور. وقد قام "هاس" فيما بعد بإيضاح وتنقيح أفكاره العامة الواردة في الكتاب الأول في كتاب لاحق عنوانه فيما "وراء الدولة القومية" (Beyond the nation-state). وكان السبب الرئيسي في هذا: التطورات المختلفة على الساحة الأوروبية والتي أرغمت "هاس" على إعادة صياغة أفكاره، لأنها لم تستطع مواكبة الأحداث أو حتى تبرير الوقائع التي أدت إلى شلل الحركة الاندماجية أو بالأحرى تأخرها عن التطور المرجو، وكل هذا كان رغبة من "هاس" في تحليل المعطيات الأساسية للنظرية الاندماجية ككل لكي يمكن تطبيقها على أية رقعة جغرافية من العالم بالرغم أن دراسته انصبت على التجربة الأوروبية.[1]

- **نظرية ما بين الحكومات:**

ارتكزت النظرية ما بين الحكومية على النظرة المتعددة المستويات للحكم على المستوى الإقليمي The multi-level european integration governance approach حيث كشفت التجربة الأوروبية ارتباطات مباشرة بين المجموعات المحلية والممثلون الأوروبيون وهكذا فإن الأنماط المحلية من النزاع ستعيق التكامل الأوروبي لأن الحكومات ستصبح متجاوبة مع الضغوط العامو الواردة من هته الجماعات. وعليه لأجل فهم الاختيارات السياسية التي تقرر نحتاج لفهم وتحليل النزاعات التحتية. إن الصراع في أوروبا معقد وقد حاول البعض تحويل النقاش إلى الاهتمام الاقتصادي العقلاني لكن لا أحد نجح لأن السياسات الاقتصادية في حد ذاتها

[1] - Lee. Gowan, "Theorizing European integration: revisiting neo-functionalism and testing its suitability for explaining the development of EC competition policy?" European integration online paper (EIOP) Vol. M (2007) N°3, in: http://eiop.or.at/eiop/texte/2007-003a.HTM. p 02.

متأثرة ومحكومة بشكل كبير بالصراع الموزع بين مختلف الأطراف المجتمعية ولذلك فالأطراف التي تتوقع الخسارة من التكامل ترفضه وبالمقابل فإن الأطراف التي تستشعر مسبقا مكاسب منه ستقوم بتدعيمه.

يؤكد"مورافسيك" Morafsich أن السياسات الاقتصادية المتأثرة بالصراع المجتمعي عادة ما تعكس أفضليات واختيارات جماعات المصالح الأكثر قوة والأحسن تنظيما في المجتمع . وتفترض مابين الحكومية أن التكامل عبارة عن مساومات بين الدول القومية التي يعود لها القرار في خلق نظام دولي، ويعوز سبب نجاح التكامل ليس إلى السرعة أو فرض التكامل الإقليمي؛ إنما هو قرار يرجع للدول القومية لخلق نظام دولي في المركز يعطي لهم القوة والمصادر. ولماذا تتنازل الدول عن السلطة؟ يجيب "روبرت كيوهان Robert keohane": لأن النظام الدولي سيزود الولايات بالمنفعة المتبادلة.

لقد انشغل الوظيفيون الجدد لمدة طويلة في نقاش حول الحافز للتكامل الإقليمي، هل يأتي من الحكومات الوطنية أم من الممثلين فوق السلطة الوطنية أي المؤسسات القومية العليا مثل المفوضية الأوروبية. وضح "ستانلي هوفمان Stanley Hoffman" بأن تعثر التكامل الأوروبي في سنوات الثمانينات كان بسبب تناقضات المواطنين التي توبعت بدعم من القادة السياسيين [1].

3- فكرة الحكم الذاتي الفعال La subsidiarité active

إن تعبير "الحكم المحلي الذاتي" subsidiarité هو تعبير شائع في اللغة الأوروبية ويجري دائما التأكيد على ضرورة أن يكون العمل الأوروبيsubsidiaire (ثانوي) بالنسبة لعمل الدول، وبعبارة أخرى لا يجب على أوربا التدخل في الموضوعات التي لا تتطلب حوارا بين الأمم وبين الدول. وقد جاءت كلمة subsidiaire في البداية من الكنيسة. وكانت تستخدم هذا التعبير للتأكيد على انه لا يجب على السلطة العامة التدخل اطلاقا في كل ما يتعلق بالمجال الخاص و فيما يمكن للأسرة أن تفعله ذاتيا.[2]

---

[1]- Liesbet Hooghe and Gary Mark, A Post functionalist Theory of European Integration: From Permissive Consensus to Constraining Dissensus, B.J. Pol. S. 39, 1–23 Copyright, 2008 Cambridge University Press doi:10.1017/S0007123408000409 Printed in the United Kingdom; First published online 27 October 2008.
[2]- Pierre Calame, Etat au cœur: le Meccano de la gouvernance, Editions Charles Léopold Maye, 1997, p65.

فكلمة "الحكم الذاتي الفعال المحلي" تشير إلى حقيقة أنه انطلاقا من التشاركات المكونة محليا،سيمكن إعادة تشكيل العمل العام على أفضل نحو. وصفها "الفعال" تبرز حقيقة أن الروابط مع المستويات الأخرى ليست مجرد نقل إلى المستويات الأعلى للصلاحيات التي تتعذر ممارستها محليا.(1)

يعني أن نموذج "الحكم الذاتي الفعال" يحبذ التنوع والسلطة لا تفوض إلى الدرجات العليا إلا عندما تستعصي المشكلات على الحل من جانب المجتمعات القاعدية. وبالتالي استحدث ما يسمى بـــ"مبدأ الحكم الذاتي الفعال" Le principe de Subsidiarité Active، وهو نمط جديد للحكم في الإتحاد الأوروبي وهو يقوم على إثنين من النتائج الأساسية:(2)

1- لا يمكن علاج أي من المشاكل المعاصرة في مستوى واحد من الحكم، سواء تعلق الأمر بالتنمية الاقتصادية، أو التوازن بين النشاط البشري والمحيط الحيوي أو من التضامن والتماسك الاجتماعي.

2- فن الحكم هو ضمان الحد الأقصى من الوحدة، مع مراعاة الترابط وبأقصى قدر من التنوع، واحترام الاختلافات الثقافية والتطلعات.

ويمكن القول أن مبدأ الحكم الذاتي الفعال هو الوصول للصالح العام مهما كان إتجاه التسيير من الأعلى أو الأسفل فالهدف واحد ، ويمكن الاستفسار عن علاقة هدا المبدأ مع مفهوم الديمقراطية الحديثة، وتستند الفكرة على شرعية العديد من المفاهيم التي تستعمل للوصول للصالح العام.(3)

يعد "الحكم الذاتي الفعال" الساحة الملائمة للعملية التي من خلالها ستصوغ المستويات المختلفة للحكم الراشد "التزامات النتيجة"، صياغة مشتركة. ففي صياغة الإستراتيجية يلزم الإهتمام بعملية الصياغة الإستراتيجية بقدر الإهتمام بنتيجتها أو يزيد. ذلك لأن الإستراتيجية وبخلاف حالات استثنائية ليست نتاج فعل منفرد، ذي طبيعة فكرية أساسا، أو عبارة عن مجرد تجميع للحقائق، وتحليل الاتجاهات وصياغة الخيارات، بل هي بالأكثر مسيرة جماعية يتم من خلالها إثراء تصورات المشاركين، ويؤثرون بدلك على بعضهم البعض(4). ففي إطار نسق معقد، سنجد أن

(1)- Pierre Calame, Etat au cœur:le Meccano de la gouvernance, Op.cit. p 68.
(2)- Pierre Calame, Fonder la gouvernance européenne sur le principe de subsidiarité active, dans: http://graspe.eu/bip677.pdf,p03
(3)- Pierre Calame, La démocratie en miette: Pour une révolution de la Gouvernance. Edition Descartes&Cie, 2003, p 185.
(4)- Pierre Calame, Etat au cœur:le Meccano de la gouvernance, Op.cit. p 69.

التحدي السياسي الأكبر في صياغة إجراءات الاختيار بين الحلول البديلة، إنما في تصميم عمليات ديمقراطية لصياغة حلول مرضية. وبالملاحظة يمكن القول أن الالتزام بالنتيجة ذاتها، وهو أساس"الحكم الذاتي الفعال" يعد التزاما بالعملية، وليس بآثار العملية.فالفكرة المحورية في الواقع هي أنه في سبيل أخد تنوع المواقف في الحسبان، لا يمكن الحكم المسبق على الوسائل المطبقة،و على النقيض من ذلك، في سبيل احترام الوحدة، يجب ضمان أنه سيتم التوصل إلى حلول مرضية في ضوء مجموع الأهداف المرجوة، وقد يفهم أحيانا التزام النتائج كالتزام العملية، ولا يمكن التنبؤ بها أكثر من إمكانية التنبؤ باكتمال مشروع حيث نساهم جميعا في صياغته[1]. إذا فالالتزام بالنتيجة هو الالتزام بإيجاد السبل الأكثر ملاءمة محليا، بتحقيق متطلبات التفاعل بين المستويات المختلفة للحكم الرشيد من خلال مبدأ الحكم الذاتي الفعال، وليس للالتزام بدور أدائي مباشر فهو لا يقع على الحل إنما على أسلوب الوصول إلى ذلك الحل، ومنه ففن الحكم الرشيد هو ليس فن تشغيل الإجراءات و إنما هو فن تصميم وإنشاء عمليات جماعية لصياغة إجابات ملائمة لتحديات المجتمع.[2]

ويرتكز مبدأ الحكم الذاتي الفعل على فرضيتين:[3]

– فرضية الفراكتالية: التي تقول أن أشكال العلاقة بين مستويين متتاليين للحكم الراشد ستتخذ طبيعة ثابتة، وذلك عند أي مستوى بتعبير آخر، العلاقة المطلوبة بين المستوى العالمي ومستوى الأقاليم العالم ستتخذ نفس طبيعة العلاقة المطلوبة بين مدينة ما وأحيائها المختلفة.

– فرضية الثوابت الهيكلية: فإزاء مكلة موجهة في المجتمع لن تجد جميع المجتمعات نفس الإجابة، إلا أنها كلها ستواجه نفس الأسئلة الأساسية التي تكون الثوابت الهيكلية للمشكلة المعطاة، والتعرف على هذه الثوابت الهيكلية هو الذي سيشكل أساس العلاقة بين مستويين من مستويات الحكم الراشد.

---

(1) -Pierre Calame, La démocratie en miette: Pour une révolution de la Gouvernance Op.cit. p 192.
(2)- Ibid, p195
(3)- Pierre Calame, L’Etat au Cœur: Le Meccano da la gouvernance, Op.cit. p 185-186.

– مقاربة اللجنة الأوروبية للحكم و الحكم الراشد:

بهذا الصدد أشار تقرير البنك الدولي سنة 1989 إلى العلاقة بين التحرير الاقتصادي وشرعية السلطة؛ فالحكومة الجيدة تتطلب نهضة سياسية"[(1)]. Meilleur gouvernement exige un renouveau politique.

في هذا الإطار تم التشكيك في قدرة أنماط الحكم الكلاسيكية على التكيف مع الوضع العالمي وما يفرضه من تحديات، وبالتالي من الضروري التخلي عن التحليل الكلاسيكي للعلاقات بين السلطات القائم على النمط الهيراركي العمودي أو البيروقراطي. والدعوة لاعتماد مدخل ينطلق من واقع تعددية الفاعلين، وهذا ما يتطلب إجراءات جديدة في اتخاذ القرار، وإعادة التفكير في طريقة الحكم والعلاقات بين الدولة والمجتمع خصوصا بعد تزايد أدوار منظمات المجتمع المدني التي تطالب بإشراكها في مختلف العمليات سواء على الصعيد الدولي أو الوطني.[(2)]

وهذا ما يفرض إعادة تعريف للعلاقة بين ثلاثة قطاعات تتمثل في: والحكومة (الدولة)، القطاع الخاص (السوق)، والمجتمع المدني.

وانطلاقا من هذه الخلفية تم الحديث عن مفهوم الحكم الراشد (Good governance) كمشروطية سياسية (ديمقراطية) إلى جانب المشروطية الاقتصادية المالية، وهذا ما اعتمدته مؤسسات الإتحاد الأوروبي المانحة كمقاربة تشترط من خلالها على الدول النامية تطبيق إصلاحات على المستوى السياسي والإداري والاقتصادي، لتقديم المساعدات التنموية ضمن مفهوم الحكم الراشد الذي يشير في مجمله إلى ثلاثة اتجاهات:[(3)]

1- تطبيق سياسات اقتصادية من خلال مبادئ اقتصاد السوق (النيو ليبرالية).
2- التسيير الجيد للخدمات العامة (الإدارة الرشيدة).

---

(1)- Stéphane Bolle, La conditionnalité démocratique dans la politique africaine de la France, http://www.afrlex.u-bordeaux4.fr/Pdf/2dos3bolle. PDF, p 1.

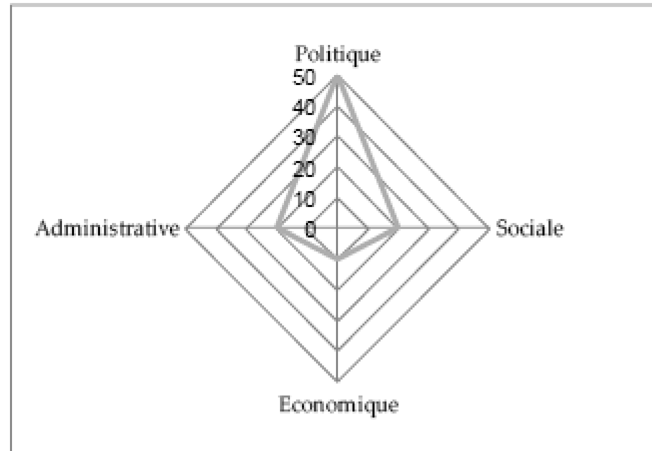
(2)- Expert Icouzi et autres, « conditionnalité gouvernance démocratique et développement, dilemme de l'œuf et de la poule » au problème de définition ? » http://www.francophonie-durable.org/documents/colloque-ouaga-5a-iconzi.PDF. pp 39-40.

(3)- Magellan Omballa, «les bailleurs de fonds bilatéraux et la conditionnalité démocratiques en Afrique moire Francophone: Le cas de la France et du Canada», PP 85-86.
http:// www.Fancophonie-durable.org/docuonty colloque-ouaga-a5.omballa. PDF.

3- إقامة حكومة ديمقراطية منتخبة تحترم دولة القانون وحقوق الإنسان.

في إطار مقاربة اللجنة الأوروبية للحكم الأوروبي فهو يشير إلى العمليات والقواعد والسلوكات التي تأثر على الطريقة التي تمارس فيها القوى وظائفها على المستوى الأوروبي، ويشير كذلك إلى أنه فعالية المؤسسات في تحديد الجهات الفاعلة ومسؤوليتها في إدارة شؤون المجتمع بالدرجة الأولى وتحقيق الأهداف المسطرة[1]. وبالنسبة للجنة الأوروبية لتفعيل مقاربتها حول الحكم الراشد و الحكم الديمقراطي وضعت برنامج حول ملامح الحكم أو المؤشرات الرئيسية التي ينبغي أن يكون عليها الحكم، وقد تم وضع هدا البرنامج في 2005 و2006 فهو أداة تحليلية الذي يحلل الوضعية التي يحتويها هذا الحكم في بلد معين وهو يتضمن كذلك دراسة للمحاور السياسية والاقتصادية، المؤسساتية، المالية، البيئية وكذلك الاجتماعية.[2]

والشكل رقم(08): أبعاد الحكم بالنسبة للجنة الأوروبية. **أنظر الملحق (03)**



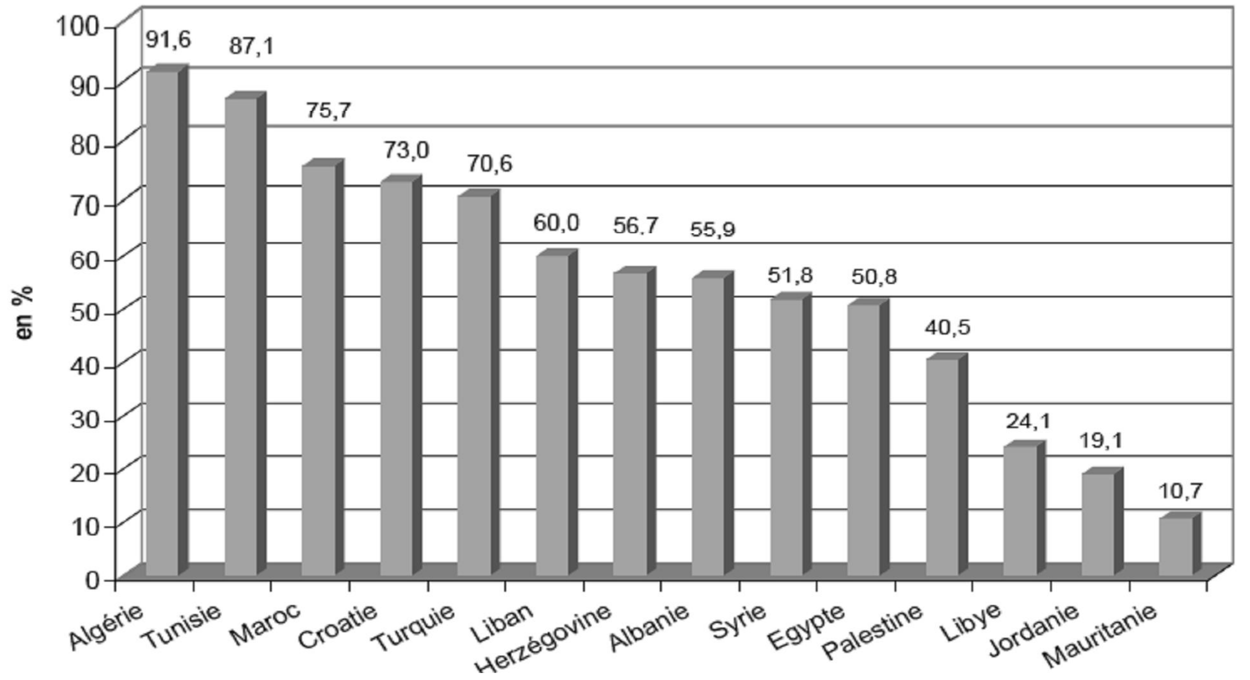
Source: Jean Fabre, Meisel & Ould Aoudia, Conception de la gouvernance: Regards croisés de la Banque mondiale, de la Commission européenne et du PNUD. http://www.institut-gouvernance.org/ docs/note1-irg. Pdf, p 29.

[1]- Oksana Popovych, Good Governance and Policy Addressing Poverty Alleviation in Ukraine in: http://essay.utwente.nl/59267/1/scriptie_O_Popovych.pdf. p 28.

[2]- Maxime Montagner, Le concept de gouvernance dans les discours de la Commission européenne: Quel apport européen aux débats internationaux sur la gouvernance dans les politiques de développement? Dans: http://www.institut-gouvernance.org/fr/analyse/fiche-analyse-256.html

ترتكز الإستراتيجية الجديدة للجنة الأوروبية على الجانب السياسي بمعنى الحكم الديمقراطي المبني على "الحوار" و"الشراكة" و"الشرعية"في إطار الحكم، وهذا ما تتبناه اللجنة لتشجيع الدول النامية على بدل جهود باشتراط عليها تحقيق مجموعة من التطورات التي تمس حقوق الإنسان والديمقراطية[1]. لمزيد من التحليل أنظر **الملحق رقم (01)** و **رقم (02)**.

فيمايلي شكل رقم (09) يبين المساعدات المقدمة من طرف اللجنة الأوروبية لبعض الدول البحر المتوسط:



– **الحكم الراشد في إطار السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي:**

في إطار علاقاته الخارجية يستعمل الإتحاد الأوروبي مجموعة من الأدوات التي تخدم سياسته الخارجية لتعزيز الحكم الراشد، وذلك من خلال الحوار السياسي وما يسمى بالمشروطية الإيجابية في تقديم المساعدات، وتركز سياسات الإتحاد الأوروبي من خلال وسائلها الخارجية على تعزيز مؤسسات الدولة لزيادة الإنتاج والشرعية.[2]

---

[1]- Jean Fabre, Meisel & Ould Aoudia, Conception de la gouvernance: Regards croisés de la Banque mondiale,de la Commission européenne et du PNUD. http://www.institut-gouvernance.org/docs/note1-irg.pdf , p 30.
[2]- Tanja A. Borzel, Yasmin PaMuk & Andreas Stahn, Good Governance in the European Union, in:

والجدول رقم (03) التالي يبين أربع مقاربات لتفعيل الحكم الراشد على المستوى الخارج:[1]

	المدخلات out put	المخرجات in put
ما بين الحكومات	الحكومة الفعالة	الديمقراطية الفعالة
عبر الوطنية	الحكم الفعال	الحكم الديمقراطي

الجدول رقم (04) يبين ميكانيزمات الاتحاد الأوروبي الخارجي لتفعيل الحكم الراشد:[2]

الوسيلة	تأثير الميكانزيم Influence mechanism
الحوار السياسي	بناء القدرات الاجتماعية والقدرة على الإقناع
المشروطية	حساب التكاليف والمنافع
المساعدة	بناء القدرات والمؤسسات

يمكن استخلاص العناصر الفاعلة في استخدام الحكم الراشد في السياسة الخارجية الأوروبية من خلال ثلاث محاور للتفعيل وترسيخ الحكم الراشد في بلدان العالم الثالث، هذه الوسائل تتضمن على الحوار السياسي المقنع والإستراتيجي. المشروطية الوسيلة الثانية وتوجه المساعدات نحو بناء القدرات من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على الحكم الراشد.[3]

– **المشروطية السياسية والحكم الديمقراطي:**

هدف الإتحاد الأوروبي من خلال محاولة تعزيز الحكم الراشد في بلدان العالم الثالث وقدرته على تصدير معايير الحكم الراشد، التي تتمثل في الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتنمية الموارد البشرية، باعتبار أن الإتحاد الأوروبي كقوة معيارية في إطار العلاقات الدولية لها أهداف إستراتيجية واسعة.[4]

---

http://www.polsoz.fuberlin.de/polwiss/forschung/international/europa/arbeitspapiere/2008-7_Boerzel_Pamuk_Stahn. PDF, p 05.

(1)- Tanja A. Borzel, Yasmin PaMuk& Andreas Stahn, Good Governance in the European union, Op.cit. p 09.
(2)- Ibid, p 10.
(3)- Ibid, p 11.
(4)- Stefanie Panebianco, EU attempts to export norms of good governance to the Mediterranean and western Balkan countries. http://www.fscpo.unict.it/EuroMed/jmwp53. pdf , p 01.

طرحت فكرة المشروطية مع أواخر سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر ما يعرف باسم الجيل الأول للمشروطية الذي ركز على آليات الإصلاح الاقتصادي مدفوعا بما عانته دول العالم الثالث من أزمات اقتصادية في ذلك الوقت. وكان مضمون هذا الجيل الأول من المشروطية هو تبني برامج التكيف الهيكلي كشرط لتلقي المساعدات من المؤسسات المالية الدولية، ولأن تلك البرامج عكست اتجاها لفرض الليبرالية الاقتصادية على دول العالم الثالث؛ فإنها لم تخل من بعد سياسي؛ لأنها هدفت فرض النمط الغربي للتنمية على تلك الدول النامية وعلى رأسها الدول الأفريقية باعتبارها أكثر الدول النامية اعتمادا على المساعدات الخارجية[1] ، وبتتبع مسار المشروطية نجد أن بريتون وودز قد طبقتها أثناء الحرب الباردة في مشروعات التمويل التنموي وإن كان قد تم بصور أقل وضوحا من تلك المطبقة الآن[2]. بداية التسعينيات ظهر الجيل الثاني للمشروطية حيث بدأت الدول المانحة الأوروبية والأمريكية، والمؤسسات المالية النقدية ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على الدول الإفريقية لإقامة نظام ديمقراطي مدني يستمد شرعيته من إجراء انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب، وكانت وسيلتها للوصول إلى هذا الهدف هي التهديد بإيقاف المعونات والتسهيلات المالية، أو إيقافها فعلا بهدف فرض نوع من العزلة والحصار على النظم التي لا تتبع النهج الديمقراطي لإجبارها على السير في طريق التحول الديمقراطي، وهو ما أصبح يعرف باسم: المشروطية السياسية Political conditionality.

وقد اختلفت الآراء حول أسباب ظهور هذا الجيل الثاني من المشروطية؛ فالبعض أرجعه إلى التغيرات التي شهدها العالم خلال تلك الفترة من تحولات في دول أوروبا الشرقية، وسقوط الاتحاد السوفييتي والتحول إلى نظام أحادي القطبية. وأرجعه آخرون إلى إخفاق تطبيق المشروطية الاقتصادية مما أدى بالمؤسسات المالية إلى إرجاع إخفاق برامج التكيف الهيكلي إلى العوامل السياسية في الدول المستقبلة للمعونات. واتجه البعض إلى التأكيد على أن الدول المانحة أرادت توسيع استمرار معوناتها لدول العالم الثالث أمام شعوبها رغم انتهاء الحرب الباردة، فلم تجد سوى

[1]- راوية توفيق، القوى الكبرى و المشروطية السياسية في إفريقيا:
http://www.albayan-magazine.com/files/africa/2.htm

[2]- Kunibert Raffer, More Condition and lee Money. Shifts of Aid Policies During the 1990s University of Vienna, DSA European Development Policy Study Group Discussion Paper No.15, September 1990. This Paper was prepared for the University of Bath, 12-14 September 1999.

مسوغات دفع المبادئ الديمقراطية والحكم الجيد، أو أن المشـــروطية السياســـية هـــي مجـــرد أداة أيديولوجية تجعل الرأسمالية الليبرالية تحل محل الاشتراكية على مستوى العالم، وتوفر أساســـا مـــن المشروعية للزعامة الجديدة للغرب بإسهامه في إسقاط النظم غير الديمقراطية.[1]

وبناءا على ذلك يدافع الإتحاد الأوروبي عن ربطه رشادة الحكم بالمعونات، حيث يرى أنه يقوم فقط باقتراح آليات تسهل الوصول لنموذج تنمية يحترم حقوق الإنسان ويحقق التنمية الاجتماعية. ويوضح أن رشادة الحكم تضيف أبعادا جديدة للحكم متعلقة بإدارة الموارد تضمن استخدام الموارد والمعونات بكفاءة.[2]

الملاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي قد ركزت في شراكتها مع الدول في العالم الثالث على البعد السياسي، وربطت ربطا واضحا بين السياسة والاقتصاد؛ فبداية من نوفمبر 1991 قرر الاتحاد الأوروبي أن يجعل مساعداته للدول الإفريقية مشروطة بشروط سياسية هي احترام حقوق الإنسان، والتقدم في المسار الديمقراطي، والحكم الجيد. وترتيبا على ذلك فقد تم تعليق مساعدات الاتحاد الأوروبي لبعض الدول الكبرى مثل نيجيريا، السودان، والكونغو كينشاسا رغم إعلان الدول الإفريقية مع دول المحيط الهادي والكاريبي رفضها لهذه المشروطية في اجتماع الطرفين في لومي1997[3]. المشروطية السياسية بالنسبة للإتحاد الأوروبي تأخذ أربعة أشكال حسب نوعية شراكة دول مع الإتحاد وفق معايير محددة:[4]

– المشروطية السياسية تأتي تتضمن شروط ما قبل الانضمام للدول المرشحة (معايير كوبنهاجن) وشروط فتح مفاوضات مع دول للانضمام للاتحاد الأوروبي، وذلك بتغيير بعض السياسات الاقتصادية والسياسية .

---

(1)- راوية توفيق،القوى الكبرى و المشروطية السياسية في إفريقيا،مرجع سابق لتفصيل أكثر:
Olav stokke, "Aid and political conditionality: core issues and state of art", in: Olav stokke, (ed.) , Aid and political conditionality, (London : frank cass, 1995), p 12.

(2)-Niccolo Sarno Good Governance Divides EU and ACP (END/IPS/NS/MK99).meeting of the African, Carriban and Pacific (ACP) Group pf Nations and the 15 Members of the European Union (EU) that took Place in Brussels, Feb, 2000, see oneworld.net.

(3)- راوية توفيق، مرجع سابق. للمزيد من التفاصيل:
World Development Report 2001, http://www.Worldbank.Org/poverty/wrdpoverty/report.

(4)- Ode Jacquemin, La conditionnalité démocratique de l'Union européenne. Une voie pour l'universalisation des droits de l'Homme ? Mise en oeuvre, critiques et bilan.
http://cridho.cpdr.ucl.ac.be/documents/Working.Papers/CRIDHO.WP.2006.031.pdf
, p 04.

-المشروطية السياسية للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي.

- المشروطية السياسة التي تتضمن "شرط حقوق الإنسان" و"الشرط الاجتماعي".

- مشروطية سياسية إيجابية: حوافز وتدابير لتشجيع أو مكافأة التقدم في المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

أما المشروطية الديمقراطية هي سياسة ربط Linkage والتي تربط السياسة الاقتصادية للدولة مع دولة أخرى على منح امتيازات لهذا البلد أو السياسات الاقتصادية. وذلك من خلال إستراتيجيتين إما ربط إيجابي من خلال مجموعة السياسات الوقائية أو سلبا من خلال العقوبات. أما سياسة المشروطية الديمقراطية في الإتحاد الأوروبي يهدف إلى أن يكون حافزا وتهديد على حد سواء بيد أن الإتحاد الأوروبي يؤيد الحوار والتدابير الإيجابية مثل الدعم المشترك للديمقراطية وحقوق الإنسان.[(1)]

المطلب الثالث: مقاربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الحكم الديمقراطي والتنمية البشرية

وفق هذا الطرح يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم الراشد من وجهة نظر التنمية البشرية كما جاء في تقرير 2002 على انه يدل على الحكم الديمقراطي، وهذا يعني:[(2)]

- أن تكون حقوق الإنسان والحريات الأساسية محترمة، وهذا ما يسمح لكل فرد بالعيش بكرامة.
- أن يكون للأفراد رأي في مختلف القرارات التي تؤثر على حياتهم.
- أن يطالب السكان بكشف حسابات صانعي القرار (المساءلة).
- أن يتم حكم المجتمع من خلال ممارسات، ومؤسسات، وقواعد عادلة وقابلة للتطبيق على الجميع.
- أن يكون النساء متساوون مع الرجال في المجالات العامة والخاصة وفي مختلف مناحي الحياة، وخاصة في عمليات اتخاذ القرارات.
- ينبغي أن يأخذ الفعل العمومي بعين الاعتبار حاجيات الأجيال المستقبلية.

[(1)]-Ode Jacquemin, La conditionnalité démocratique de l’Union européenne. Une voie pour l’universalisation des droits de l’Homme ? Mise en oeuvre, critiques et bilan. Op.cit. p 09.

[(2)]- Sam Agere, Promoting good governance: principles, practices and perspectives. Commonwealth Secretariat, 2000, p 03.

- أن تهدف القرارات الاقتصادية والاجتماعية إلى القضاء على الفقر وتوسعة مجال الاختيار للجميع.

في هذا الإطار يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ التسعينات على تقديم سياسة لتحسين الحكم كمدخل لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، حيث أصبح أحد أقطاب الإجماع الدولي حول فكرة الحكم الراشد[1].فقد عمل على إصدار تقرير سنوي لفحص التنمية البشرية في العالم، وعمل على وضع مؤشرات لقياس التنمية البشرية في كل بلد، وهي نفسها مؤشرات قياس نوعية الحكم وفق رؤية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بهذا الصدد تمثل إضافة صفة "البشرية" للتنمية من طرف البرنامج سنة 1990 انتقادا جديدا للرؤية الاقتصادية الخاصة بالبنك الدولي لمفهوم التنمية، وهي فكرة مستوحاة امن أطروحة "أمارتيا سان" (Amartiiya sen) حول دور الديمقراطية في عملية التنمية وما أسهمت به في التغلب على المجاعات في الهند، إضافة إلى الدعوة إلى الاهتمام بالتصور الفلسفي للإنسان، ومجال العدالة الاجتماعية[2]. وفق هذه الرؤية دعا "أمارتيا سان" إلى ضرورة إعادة النظر في مفهوم "الفقر". هنا مثلث مقاربة "أمارتيا سان" الخلفية التي استند عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعريفه للفقر، ففي تقرير التنمية البشرية لسنة 1997 قدم البرنامج مفهوم "الفقر الإنساني أو البشري" (La pauvreté humaine)، وهذا الأخير لا يعكس فقط مجرد النقص أو الحرمان من الموارد المالية وإنما يمتد ذلك إلى الافتقاد للفرص (opportunités) ، والقدرات والممكنات، حيث أن الحرمان في هذه المجالات يجعل الناس غير قادرين على الاندماج في المجتمع، وهو ما يشكل أسباب فقرهم، ولا يرجع فقرهم فقط إلى عدم الاستفادة من المزايا الاقتصادية وتهميشهم بسبب النزاعات والتمييز العنصري، وبالتالي فالافتقار للمداخيل يمثل جزءا فقط من الفقر الإنساني الذي تكمن أسبابه الرئيسية في الافتقار للقدرات أيضا.[3]

---

(1)- Nadia Olson et autres, " testing the donor paradigm aid's impact on good governance in Africa", NEDCapston project, National Endowment for Democracy, 2003, see more on: www.gwu.edu/~oid/Good_Governance.doc. , p 12.
(2)- Elsa Assidom, " le renouvellement des théories économiques du développement", communication présentée aux premières journées du développement du GRES, le développement en débat, université Montesquieu, Bordeaux, 16–17 septembre 2004. Look : http://harribey.u-bordeaux4.fr/colloques/assidon.pdf. , p 17.
(3)- Linda Maguire, " gouvernance: politiques et propositions d'avenir", actes de la table rende préparatoire N°3: La bonne gouvernance: Objet et condition de financement, p 86.
http://democratie.francophonie.org/IMG/pdf/Gouv.politiques_et_propositions_d_avenir.pdf

من هذا المنطلق يمثل هذا الطرح الجديد للتنمية الذي يهتم بالجانب المعنوي للفرد أو ما يسمى "بالفرد المعنوي" (individu morale) المراجعة الأكثر راديكالية للعقلانية النفعية التقليدية (La rationalité traditionnelle utilitariste)، ويشكل في نفس الوقت قطيعة أو بديل عن المقاربة الاقتصادية من خلال الاهتمام بدور الديمقراطية في عملية التنمية[(1)]. في هذا الإطار شكل مفهوم التنمية البشرية كبرادايم وطرح جديد في أدبيات للتنمية، الإطار والموجه العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعريفه ورؤيته للحكم الراشد، ففي وثيقة صدرت سنة 1997 بعنوان "الحكم من أجل التنمية البشرية المستدامة (governance for sustainable human development)، تم تعريف الحكم الراشد من طرف البرنامج على أنه: العمليات (processes) والهياكل (structures) التي تقود العلاقات (relationship) السياسية والسوسيو-اقتصادية بشفافية ومسؤولية".[(2)]

تم تحديد تسع خصائص للحكم الراشد تتمثل في:[(3)]

1- **المشاركة** (**Participation**): وتعني أن كل الرجال والنساء يجب أن يكون لهم رأي في صنع القرار سواء بطريقة مباشرة أو من خلال مؤسسات الوساطة المشروعة.

2- **حكم القانون (rule of law)**: مؤسسات القانون ينبغي أن تكون عادلة، وتولي الاهتمام خاصة لقوانين حقوق الإنسان.

3- **الشفافية (transparency)**: وتتبنى على حرية تدفق المعلومات، فالعمليات والمؤسسات والمعلومات يمكن الوصول إليها من طرف المعنيين بها (سهولة الوصول إلى المعلومات) شريطة أن تكون كافية وسهلة الفهم.

4- **الاستجابية (responsiveness)**: محاولة المؤسسات والعمليات خدمة العملاء والاستجابة لمطالبهم.

(1)-Elsa Assidom, op.cit. p 17.
(2)- Sam Agere, Promoting good governance: principles, practices and perspectives, Op.cit. p 07.
(3)- Ibid, p 08.

5- **اتجاه الإجماع (consensus orientation)**: فالحكم الراشد يسعى لتسوية الخلافات في المصالح لتحقيق الإجماع حول المصالح الجيدة والتي تخدم الجماعة، وتوفير الإجراءات والسياسات الممكنة لذلك.

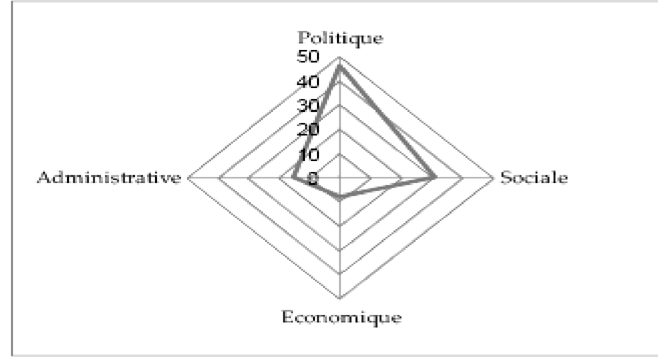
6- **العدالة (equity)**: كل الرجال والنساء لديهم فرص متساوية لتحسين أوضاعهم وتحقيق سعادتهم.

7- **الفعالية والكفاءة (effectiveness and efficiency)**: العمليات والمؤسسات تؤدي لنتائج وفق الحاجيات، مع الاستخدام الجيد للموارد.

8- **المساءلة (Accountability)**: صناع القرار في الحكومة، القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني تتم مساءلتهم من قبل الشعب ومن قبل مؤسسات العملاء، وهذه المساءلة تختلف وفق نوعية المنظمة، ووفق ما إذا كان القرار داخل أو خارج المنظمة.

9- **الرؤية الإستراتيجية (stratigic vision)**: ينبغي أن يكون لدى القادة والشعب آفاقا واسعة وبعيدة المدى لتحقيق الحكم الراشد والتنمية البشرية، وأن يكون لديهم شعور مشترك عمّا يريدونه من تلك التنمية، مع فهم التعقيدات التاريخية والاجتماعية والثقافية التي تتأسس عليها تلك الآفاق. وهذا الشكل (10) يبين أبعاد الحكم الراشد بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وللمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (4):[1]

[1]- Jean Fabre, Meisel & Ould Aoudia, Conception de la gouvernance: Regards croisés de la Banque mondiale, de la Commission européenne et du PNUD. Op.cit. p 31.



Source: Jean Fabre, Meisel& Ould Aoudia, Conception de la gouvernance: Regards croisés de la Banque mondiale, de la Commission européenne et du PNUD. Op.cit. p31.

انطلاقا مما سبق، حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1998 خمسة مجالات لترقية الحكم الراشد تتعلق بـــ: المؤسسات الحاكمة (التشريعية، القضائية، والأجهزة الانتخابية)، تسيير القطاع العام والخاص، التنمية الحضرية، اللامركزية، ومشاركة منظمات المجتمع المدني. عامين بعد ذلك وبالضبط في قمة الألفية التي عقدت في سبتمبر 2000 تم الإعلان عن تصريح الأمم المتحدة الخاص بأهداف التنمية للألفية (MDG_S-millenium development goals).

تأسيسا على هذا الطرح دعا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ضرورة إعداد إستراتيجية عالمية جديدة لمكافحة الفقر وتجاوز النقائص التي طبعت الإستراتيجية التي حددتها القمة العالمية من أجل التنمية الاجتماعية التي عقدت عام 1995[1]..

يتضح أن تصور برنامج الأمم الإنمائي للحكم الراشد يقوم على مقاربة متعددة الجوانب، وهذا ما يظهر من التعريف والخصائص المحددة في وثيقة 1997، والمجالات الخمسة لترقية الحكم الراشد، حيث أنه يهتم بالجوانب السياسية والجوانب السوسيو-اقتصادية والإدارية، وهو ما يتطابق مع الأوجه الثلاثة التي حددها البرنامج لمفهوم الحكم: الحكم السياسي، الحكم الاقتصادي، والحكم

---

(1)- PNUD, Rapport du PNUD sur la pauvreté 2000: Vaincre la pauvreté humain. New York, 2000, p 8.
http://www.undp.org/povertyreport/FRENCH/Frfront.pdf.

الإداري. فقد تم اعتبار الحكم الراشد كتعبير أو مردف لمفهوم الحكم الديمقراطي (good governance as democratic governance)[1].

إن هذه الرؤية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ظهرت في التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة 2002 الذي جاء بعنوان: "تعميق الديمقراطية في عالم مبعثر" (approfondir la démocratie dans un monde fragmenté)، حيث تمحورت الفكرة الأساسية لهذا التقرير حول اعتبار نجاح التنمية هو قضية سياسية بقدر ما هو قضية اقتصادية، فالتقليص المستدام للفقر يتطلب لتأسيس لحكم ديمقراطي صلب ومرسخ في كل مستويات المجتمع.[2]

1- تسهم الديمقراطية في تحقيق الاستقرار السياسي كونها تمثل النظام المفضل في تسيير الصراعات والنزاعات مقارنة بالأنظمة التسلطية، فبواسطة المنافسة المفتوحة التي يتسم بها الفضاء السياسي المؤسسي في ظل الديمقراطية يمكن لأطراف المعارضة أن تحدث التغيير دون عرقلة عمل النظام، أو دون إحداث أزمات سياسية وعراقيل في مسار التنمية.

2- الديمقراطية تعتبر النظام المفضل في تجنب الكوارث، وفي تسيير المشاكل التي تهدد الحياة الإنسانية، فوجود مؤسسات وعمليات ديمقراطية -كما يرى "أمارتيا سان"- من شأنها دفع الحكومات إلى الوقاية من خطر المجاعات. ذلك أن غياب أحزاب للمعارضة، وغياب النقد العام يجنب القادة والمسؤولين أي نوع من المساءلة والمحاكمة، كما أن عدم وجود صحافة حرة يؤدي إلى تهديد العديد من المناطق وخاصة الريفية منها بخطر المجاعات.

3- الديمقراطية تساعد على نشر الوعي والمعرفة حول القضايا المهمة في مجال الصحة، كالمضاعفات الخطيرة لكثرة الولادات لدى النساء، والمخاطر التي تؤدي غليها العلاقات الجنسية غير المؤمنة مثل مرض السيدا (VIH). وذلك من خلال فتح المجال للحوار والمناقشات العامة، وهذا من شانه نشر المعلومات والتأثير في مختلف السلوكيات.

(1)- Séverine Belina et autre, la gouvernance démocratique: un nouveau paradigme pour le développement. Edition Kharthala, 2008, p 202-205.
(2)- PNUD, Rapport du PNUD sur la pauvreté 2000: Vaincre la pauvreté humain. Op.cit. p 10.

إن مقاربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بالحكم الراشد بصفته حكم ديمقراطي تتقاطع إلى حد كبير مع أطروحات عديدة أدركت منذ السنوات الأولى لظهور مفهوم الحكم وأهمية الديمقراطية في عملية التنمية، فكانت السباقة لوضع إستراتيجيات لمساعدات التنمية تقوم على المشروطية الديمقراطية، وذلك من خلال دعم عمليات الانتقال الديمقراطي في العديد من الدول النامية في إطار التعاون ثنائي ومتعدد الأطراف.[1]

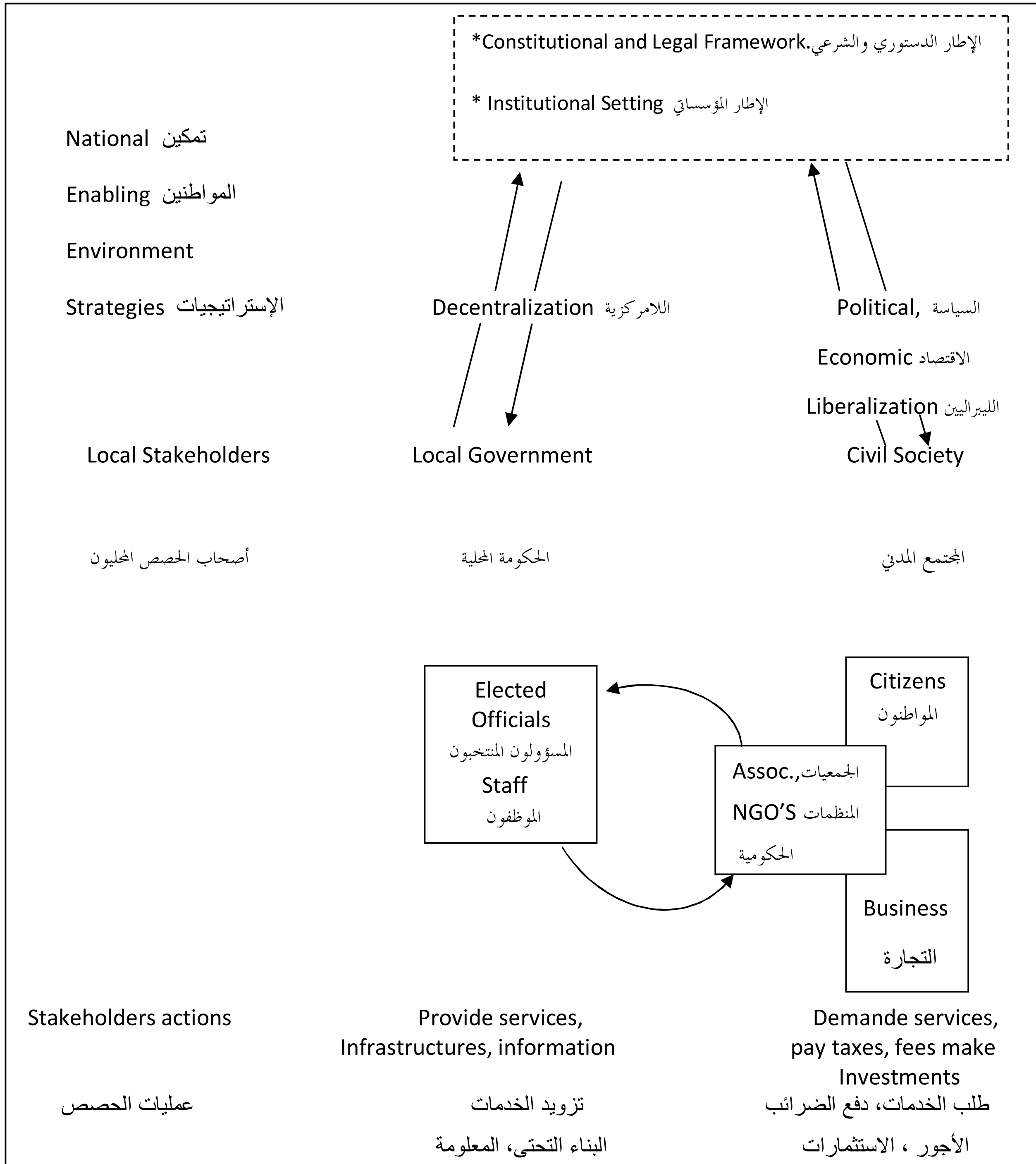
المبحث الثاني: تحليل مقاربة البنك الدولي للحكم الراشد

ترتبط هذه المقاربة بسياسات واستراتيجيات منظمات "بروتن وودز"،فصندوق النقد الدولي يركز على الجانب الاقتصادي والتقني (التسيير الاقتصادي) في إطار وضع برنامج للحكم وتقديم المساعدات التنموية. وفق هذا الطرح يتم التمييز بين مفهوم الديمقراطية ومفهوم الحكم الراشد، فالأول يستهدف شرعية (legitimacy) الحكومة، أما الثاني فيهتم بفعالية (effectiveness) الحكومة، أي الاهتمام بجانب التسيير والإدارة. على هذا الأساس يعرف البنك الدولي الحكم الراشد من خلال الأخذ بعين الاعتبار فعالية الدولة بدل مساواة النظام الاقتصادي وشرعية البنى السلطوية، والتركيز على الجانب الاقتصادي عن طريق اعتماد مقاربة نيوليبرالية للحكم، واستبعاد علاقة المعطيات السياسية بالتنمية، وفي أطار المشروطية التي حددها "أجماع واشنطن"حول المتطلبات المؤسسية والاقتصادية لإصلاح القطاع العام والخدمة العامة في الدول النامية، وكلا هدين المفهومين يمثلان آليات لمكافحة الفساد وتدعيم المساءلة والشفافية في الإدارة العامة كمعايير أساسية للحكم الراشد[2]، وقد تم تعريف الحكم من طرف خبراء معهد البنك الدولي بأنه:"العمليات و المؤسسات التي بواسطتها تمارس السلطة في بلد ما ويتضمن هدا التعريف ثلاث جوانب أساسية تتمثل في:العملية التي من خلالها يتم اختيار الحكومات ومساءلتها ومراقبتها وتغييرها، مع قدرات الحكومات لإدارة الموارد وتموين الخدمات بفعالية مع احترم المؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية.[3]

---

[1]-PNUD, Rapport du PNUD sur la pauvreté 2000: Vaincre la pauvreté humain. Op.cit. p 10
[2]- Carlos Santiso, Good Governance and Aid Effectiveness: The World Bank and Conditionality, in: http://www.swisstph.ch/fileadmin/user_upload/Pdfs/swap/swap108.pdf, p 14.
[3]-Daniel Kaufman, " Repenser la gouvernance : mise en question de l'orthodoxie avec une perspective internationale et une application à la région MENA – lien avec le rapport MENA", Dialogue sur la gouvernance et développement au Moyen- Orient et en Afrique de Nord, Paris, Beyrouth, Rabat et Washington, DC, 21 Novembre 2003.http://www.worldbank.org/wbi/governance/pdf/mena_1103fr_present-f.pdf , p 03

والشكل (11) يبين براديم الحكم : [1]



في سنة 1997 تبنى الصندوق قرارا يشدد على ضرورة تحديد الحكم الراشد في المظاهر الاقتصادية للحكم فحسب، من خلال التركيز على شفافية حسابات الحكومات، الفعالية في تسيير الموارد العامة، واستقرار البيئة التنظيمية لنشاط القطاع الخاص. وتتفق مختلف البنوك التنموية الجهوية (MDB) متعددة الأطراف مع توجهات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فالبنك الآسيوي

للتنمية (ASDB) باعتباره أول بنك جهوي تبنى سياسة رسمية للحكم سنة 1995، يعرف الحكم الراشد بأنه "التسيير الجيد للتنمية" (sound development management)، أما البنك الإفريقي (ADB) للتنمية فيعرف الحكم الراشد على أنه الحكومة الجيدة (good governance is good goverment)[1].

في هذا السياق، عن قراءة متفحصة لمختلف تقارير التنمية الصادرة عن البنك الدولي توضح أن المقاربة الاقتصادية –التقنية والمعايير المؤسسة لمفهوم الحكم الراشد عرفت العديد من المراجعات والتطورات، وهذا يدل على أن مفهوم الحكم الراشد ليس مفهوما ستاتيكيا بل هو مفهوم ديناميكي. إذ أنه يشهد إضافات وقناعات جديدة كل سنة، لدرجة عدم التمكن من إيجاد تعريف دائم ومتفق عليه داخل المؤسسة الواحدة.

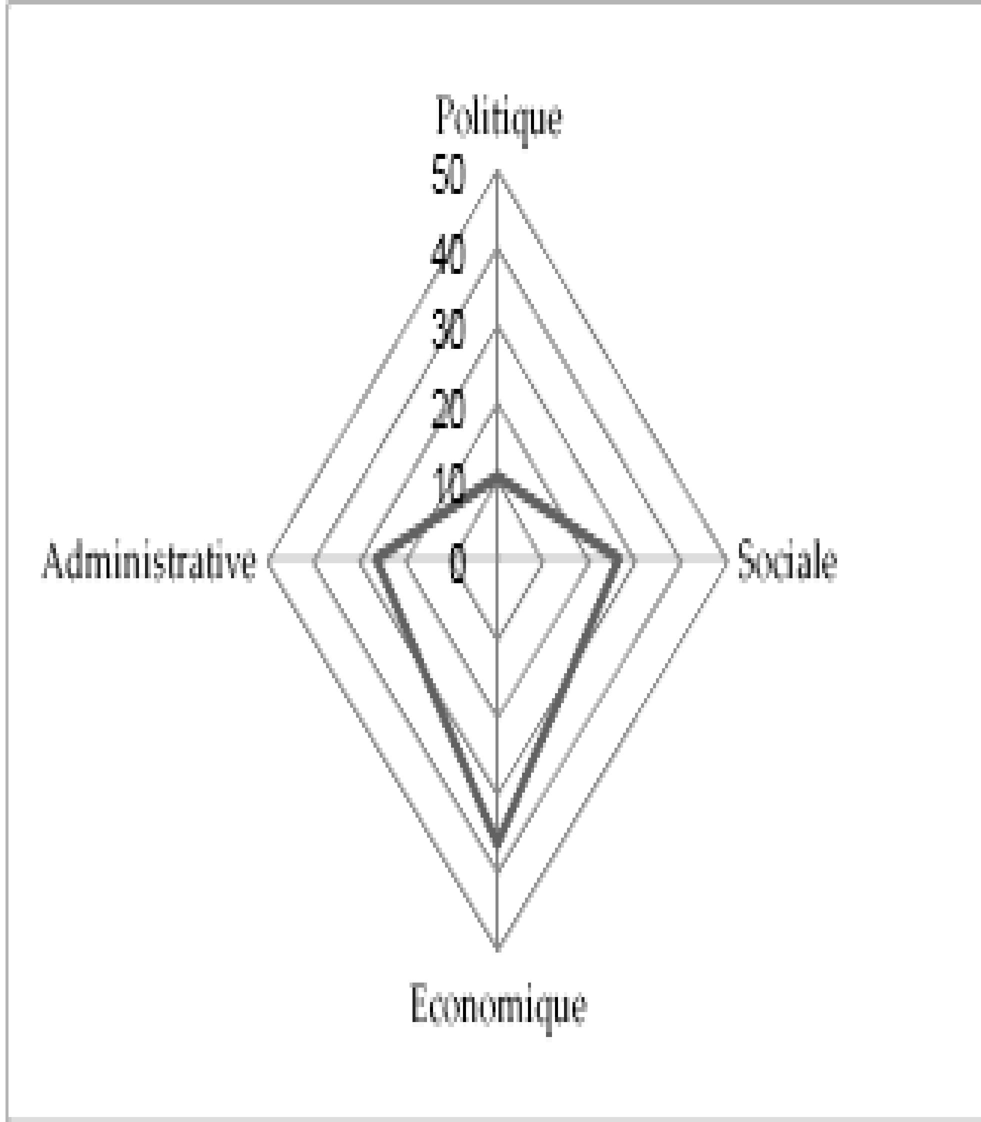
البنك الدولي –ضمن هذا الاتجاه- حدد أربعة مواضيع وقضايا يشتمل عليها مفهوم الحكم وفق ما جاء في تقرير البنك (1992) حول الحكم والتنمية) تتمثل في: تسيير القطاع العام، المساءلة، دولة القانون إي الإطار القانوني للتنمية، والمعلومات والشفافية، وهذا ما يتعلق بالجانب الاقتصادي، حيث جاء في وثيقة التقرير أن "البنك يركز على المساءلة الاقتصادية والمالية، لكن المساءلة السياسية تعتبر خارج اهتماماته[2]. وفي وثيقة صادرة عن البنك (1994) بعنوان "الحكم: تجربة البنك الدولي" (governance; the world Bank experience) تم تعريف الحكم الراشد كمفهوم يتمثل في عملية لصنع السياسات تكون قابلة للتنبؤ (predictable)، مفتوحة وواضحة (أي عملية شفافة)، كما يتطلب بيروقراطية تعمل وفق إجراءات احترافية، إضافة إلى قابلية النشاطات التنفيذية للحكومة للمساءلة، والإشراك الواسع للمجتمع المدني في الشؤون العامة في إطار دولة القانون.[3]

إن طرح البنك الدولي لمسألة المساواة الاجتماعية لا يعني أنه يهتم بهذه القضية كغاية وحق بحد ذاته، وإنما بصفتها وسيلة لتحقيق مشروع اقتصادي محدد يتمثل في تحسي أداء وفعالية القطاع الخاص وتدعيم ثقة المستثمرين. إضافة إلى أن مفهوم المساواة الاجتماعية لا يعني –وفق رؤية البك الدولي– التركيز على مفهوم العدالة الاجتماعية (la justice sociale) أو الرفاهية الاجتماعية (social welfare) وإنما تم تحميل المفهوم الصبغة الاقتصادية أي أنه أصبح يعني بتوفير الحاجيات القاعدية

(1)- Carlos Santiso, Good Governance and Aid Effectiveness: The World Bank and Conditionality, Op.cit. pp 8-10.
(2)- Bonnie Campbell, Op.cit, p 9.
(3)- Nadia Olson, Op.cit. p10

(basic needds)، بل "التكافؤ في النتائج" "outcomes equality"[1]. وهذا ما يعكس التصور الاقتصادي –النيوليبرالي لمفهوم التنمية والحكم الراشد.

و الشكل(12) التالي يبين أبعاد الحكم بالنسبة للبنك الدول: أنظر الملحق(05)



Dimensions de la gouvernance mises en avant par la Banque mondiale

Source: Jean Fabre, Meisel & Ould Aoudia, Conception de la gouvernance: Regards croisés de la Banque mondiale, de la Commission européenne et du PNUD, Op.cit. p 27.

(1)- Bonnie Campbell, Op.cit, pp 16-20.

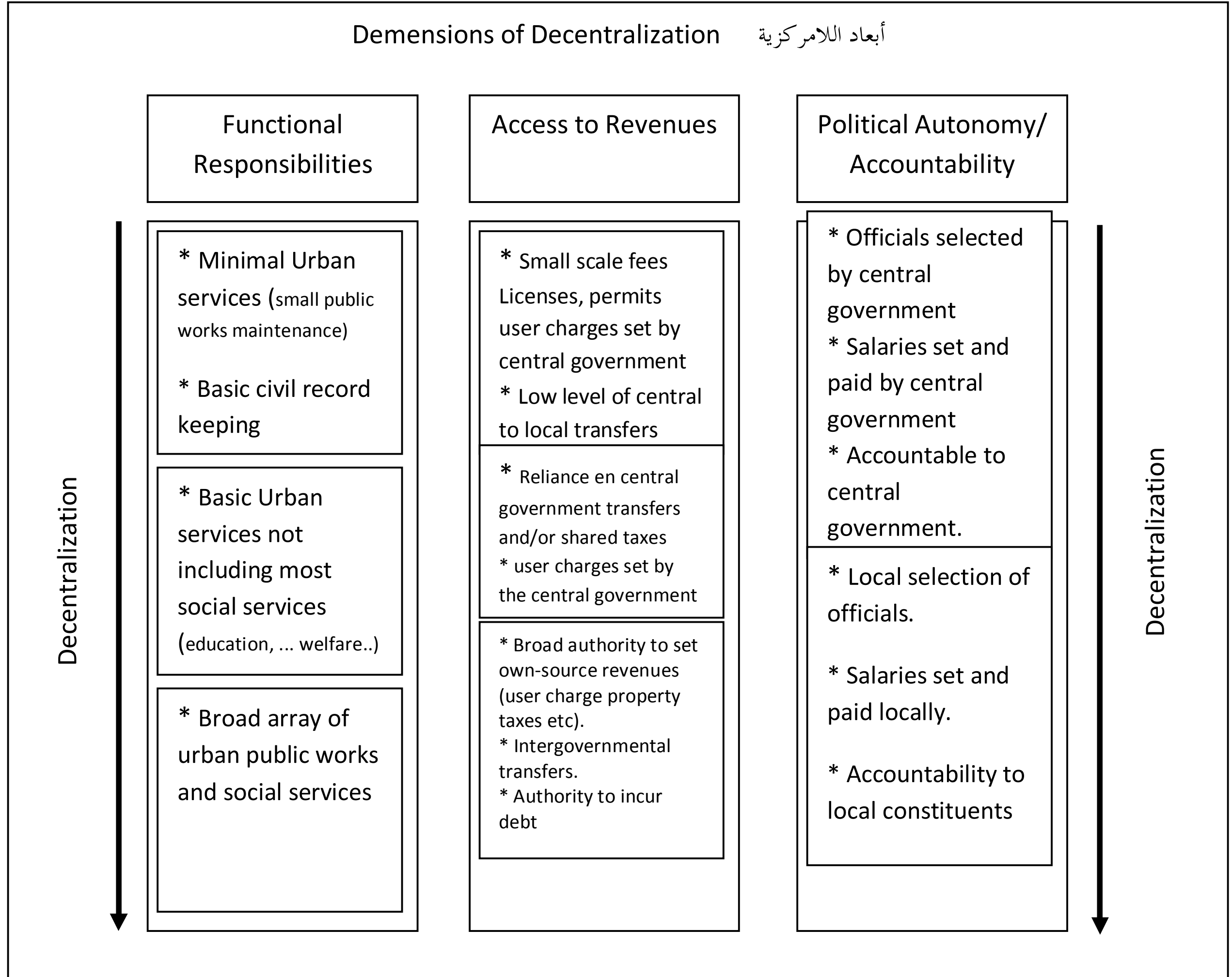
تم وضع هدفين لهذه الإستراتيجية ويتمثلان في الإصلاح المؤسسي للقطاع العام، وتنفيذ إستراتيجية مكافحة الفساد، من خلال تحديد عدة مجالات للإصلاح تتضمن الاتفاق العام، سياسة الضرائب، الإدارة، القضاء، اللامركزية، الحكومة الإليكترونية، والمساعدة التقنية، وذلك لتحقيق العديد من الأهداف أهمها:

- مكافحة الفساد على المستوى الوطني والمحلي، الاستخدام الفعال للموارد العامة، الإصلاح القانوني، تطوير الصحافة والمساءلة، تدعيم البرلمانات، تدعيم الروابط بين القطاع العام والخاص، وتقليص تبذير المال العام[1]. وفق هذا الطرح يتجسد مفهوم الحكم الراشد في جوانب التسيير الاقتصادي من جهة، وإصلاح الدول من جهة ثانية، وهي الأطروحة التي تبناها البك الدولي في بدايات ظهور هذا المفهوم (1990-1997). لكن هذا التصور شهد تطور ملموس ليس من حيث التوجه (نقصد النيوليبيرالية) وإنما من حيث إضافة متغيرات أخرى لاهتمامات الحكم الراشد ضمن إستراتيجية البنك الدولي خصوصا مع بداية القرن الواحد والعشرين بعدما تبين أن السياسات والبرامج التنموية التي طبقت في الدول المدينة لا يمكنها أن تعطي النتائج المتوقعة منها إذا لم يتم الأخذ بعين الاعتبار الجوانب السياسية[2]، إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية والإدارية. وهذا ما ظهر في تقرير التنمية في العالم لسنتي 2000/1999 بعنوان "الدخول في القرن الواحد والعشرين" (Entrance the 21st century)، الذي أعاد الاعتبار لمحددين أساسيين لمفهوم الحكم ذكرهما تقرير البنك (1992) حول "الحكم والتنمية"، وتم اعتبارها خارج اهتمامات البنك الدولي يتمثلان في:

- شكل النظم السياسي
- قدرة الحكومة على تصور وصياغة وتنفيذ السياسات والقيام بوظائفها.
- يعني ذلك الانفتاح على المعطى السياسي في مفهوم الحكم الراشد الذي اهتم في البداية بجانب التسيير الاقتصادي. يتجلى هذا الانفتاح أكثر وبشكل واضح في الفصل الخامس من هذا التقرير بعنوان "اللامركزية: إعادة التفكير في الحكومة، حيث إضافة إلى التركيز على التسيير الإداري والجبائي الجيد، هناك توجه لربط اللامركزية بشكل خاص للنظام السياسي يقوم على مبادئ التعددية الليبرالية والمشاركة والديمقراطية[3]. وهذا يعني الاهتمام بالعلاقة بين المشاركة والحكم

(1)- Angel Saldomando, quelque interrogation sur la gouvernance. dans: les non-dits de la bonne gouvernance: pour un débat politique sur la pauvreté et la gouvernance. Edition Karthala, 2001, p 104-105.
(2)-Idem.
(3)- Bonnie Campbell, op.cit,P25

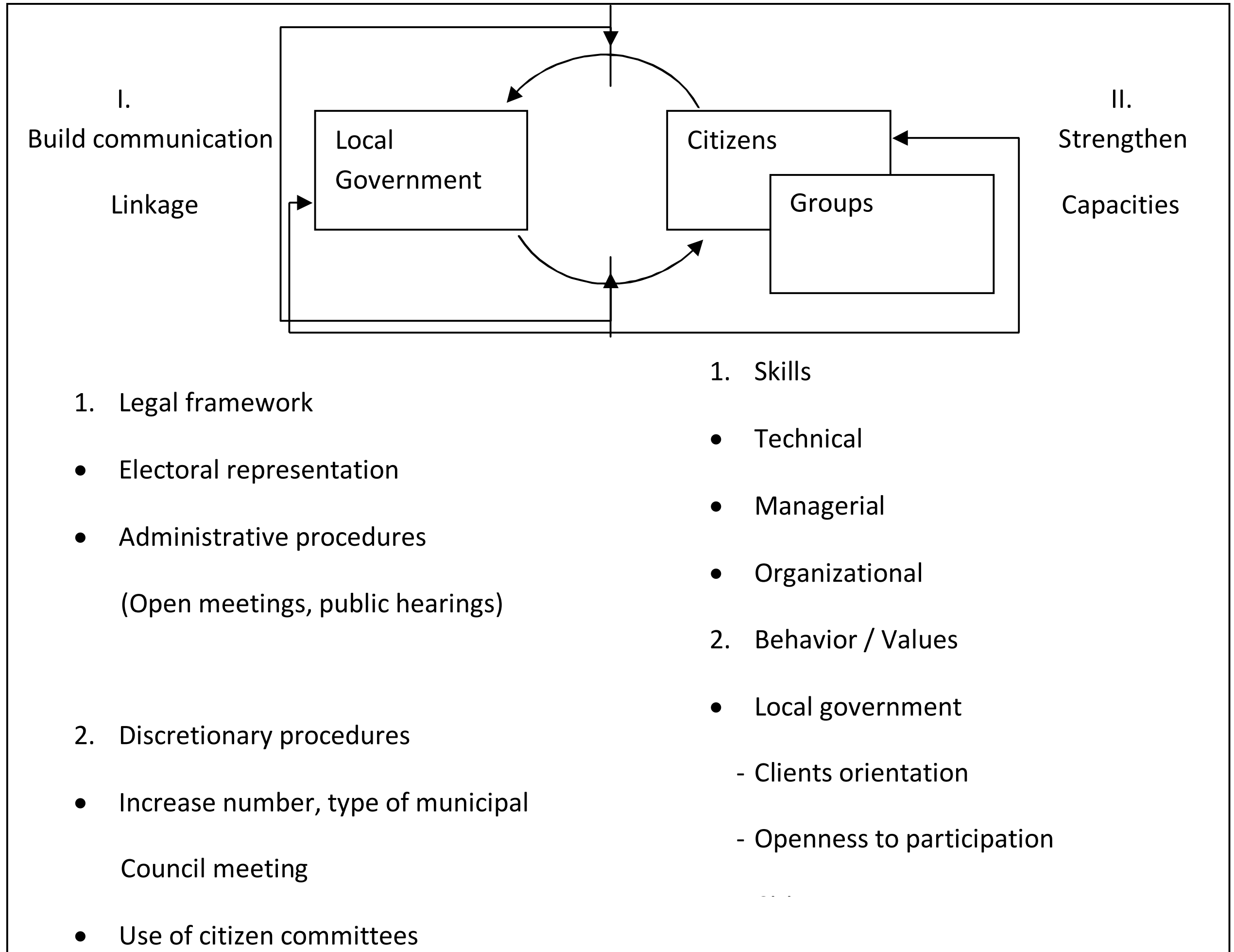
الراشد. يتجلى ذلك أكثر في تركيز البنك على أسلوبين لتفعيل المطالب والمساءلة، يتعلق الأمر باللامركزية في القطاع العام، وتمكين الجماعة القائم على التنظيم بواسطة تدعيم المشاركة الشعبية في الحكم. والشكل (13) التالي أبعاد اللامركزية:(4)



- تمكين المواطنين لتعزيز قدراتهم على مساءلة الحكومة من خلال دعم المشاركة واللامركزية.
- تمكين الحكومة من الاستجابة للطلبات الجديدة من خلال بناء القدرات (Building capacity).

(4)- Ronald W. Johnson, Henry P. Minis, Jr Toward Democratic Decentralization: Approaches to Promoting Good Governance, Op.cit. p 08.

– تفعيل العلاقة بين دولة القانون ودرجات عالية من الشفافية. في هذا الإطار يربط البنك الدولي بين التسيير الاقتصادي الجيد والدول التي حققت نجاحا كبيرا بالنسبة للمشاركة السياسية[1]. والشكل (14) يبين استراتيجيات تجسيد المشاركة السياسية الفعالة:[2]



Strategies for strengthening Participation

استراتيجيات تجسيد المشاركة

(1)-Nadia Olson et autres, Op.cit, p 11.
(2)- Ronald W. Johnson, Henry P. Minis, Jr Toward Democratic Decentralization: Approaches to Promoting Good Governance, Op.cit. p 09.

يربط البنك الدولي بين الحكم الديمقراطي وإستراتيجياته لترقية الحكم الراشد، على اعتبار أن الديمقراطية تعمل على خلق البيئة الفعال للتنمية الاقتصادية. ففي خطاب البنك الدولي المتعلق بالحكم الراشد، تظهر الديمقراطية كإطار سياسي ضروري لتنمية اقتصادية ناجحة: وفق هذه الرؤى "الحكم الراشد يساوي الديمقراطية زائد الليبرالية الاقتصادية"(1). والجدول رقم (05) التالي يبين اهتمامات البنك الدولي وكيفية ترتيبها لتفعيل مسار التنمية وتحقيق الحكم الراشد في الدول النامية:(2)

المبادئ	القائمة	النتائج
- حكومة ذات نوعية وجودة عالية من المأسسة. - فعالية المؤسسات. - المبادئ والقواعد القانونية. - الشفافية.	- إصلاح القطاع العام. - اللامركزية. - إصلاح الجهاز القضائي. - مكافحة الفساد	- إدارة عامة متخصصة. - اقتصاد سوق فعال. - نمو اقتصادي. - تخفيض نسبة الفقر.

(1)- Nadia Olson, Op.cit. pp 11–12.
(2)-Angel Saldomando, quelque interrogation sur la gouvernance, Op.Cit. p 105.

يمكن إجمال مرتكزات الحكم الراشد ومجالات الحكم في تسعة مواضيع وفق رؤية البنك الدولي: المؤسسات السياسية والحريات المدنية، أمن الأشخاص والممتلكات، الحكم العام أي وظيفة الإدارة، الحرية في عمل الأسواق، الإبداع، أمن المعاملات، تنظيم السوق، الانفتاح على الخارج، التماسك الاجتماعي. انطلاقا من فكرة أن البنك يركز على تطوير المؤسسات كمجال عام للحكم، وذلك من خلال اعتماد تعريف شامل للمؤسسة التي تمثل "مجموع القواعد الرسمية (الدستور، القوانين، التنظيمات، النظام السياسي)، وغير الرسمية (الثقة في المعاملات نظام القيم والعقائد، المعايير الاجتماعية) التي تحكم سلوك الأفراد والمنظمات (الشركات، النقابات، المنظمات غير الحكومية).[1]

مقاربات اللجنة الأوروبية، برنامج الأمم المتحدة والبنك الدولي تختلف أساسا حول ثلاث نقاط أساسية:[2]

أولا: السياسات المتبعة اتجاه الدول النامية مختلفة جدا في إطار المناقشات التي تطرحها كل مقاربة. فالبنك الدولي لا يسعى إلى إقامة شراكة مع البلدان المستفيدة يكشف ذلك طبيعة الخطاب، المصطلحات المعتمدة: البلدان المستفيدة والمتلقين للمساعدات les pays sont receveurs « bénéficiaires ». Ils ne sont jamais « partenaires » وليسو أبدا شركاء. وعند تمويل البنك للمشروعات لا يوجد جانب كبير من المناورة في استخدام هذه الأموال من أجل بناء فعال للاقتصاديات ولا يسمح بطرح أفكار تتماشى مع الواقع المحلي الذي تعانيه الدول النامية. بالعكس نجد كلا المقاربتين للجنة الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة في سياستها الدعم من أجل التنمية تتيح للبلدان الشريكة تطوير مشاريعها/برامجها القائمة على المشاكل التي تم تحديدها محليا ومن تم إعطاء الموافقة عليها Le PNUD et la Commission européenne comprennent le développement dans sa dimension « co-opérative ».بمعنى البعد التعاوني في إحداث التنمية.

---

[1]- Jacques Ould Aoudia, " gouvernance et pauvreté dans les pays MENA: Analyse à partir d'une approche multidimensionnelle", colloque sur la gouvernance et le développement au Moyen Orient et en Afrique de Nord, banque mondiale, Paris, 21 Novembre, 2003, p 2-3.
http://www.worldbank.org/wbi/governance/pdf/mena_1103fr_ouldaoudia.pdf.

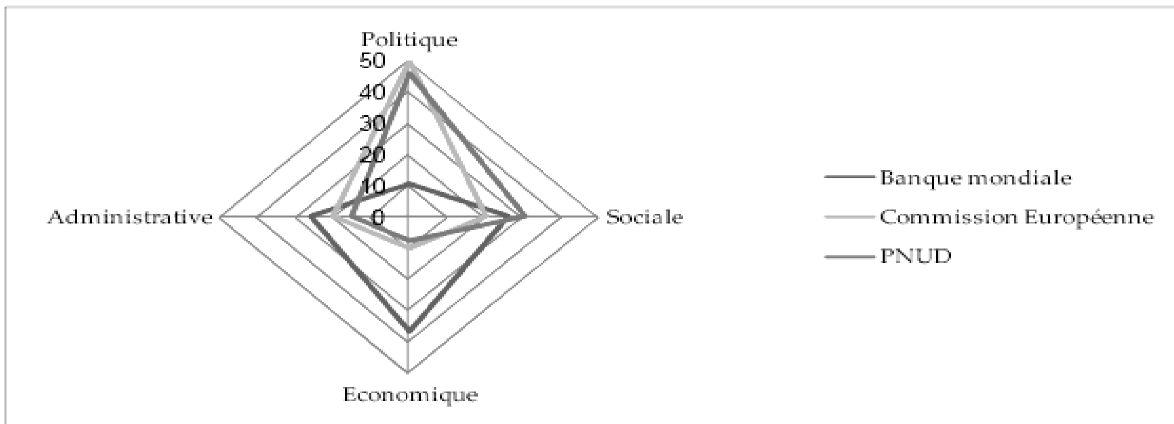
[2]- Jean Fabre, Meisel & Ould Aoudia, Conception de la gouvernance: Regards croisés de la Banque mondiale,de la Commission européenne et du PNUD. Op.cit. p 32-33.

ثانيا: المساعدات من أجل التنمية تأخذ أشكال مختلفة في كلا المؤسسات الثلاث. بالنسبة للبنك الدولي تتكون مساعداتها من قروض تصل قيمتها إلى 81 ٪ مربوطة بمشروطية قوية. بالنسبة للجنة الأوربية تمارس المشروطية بشكل انتقائي.

ثالثا: الطبيعة الإدراكية للمصطلح من طرف المؤسسات الثلاث، تختلف فالبنك الدولي يعتبر الحكم الجيد باعتباره أداة ضرورية لتقييم ورصد تطور الدول المستفيدة، بل هو وسيلة لتحقيق التنمية والحد من الفقر. بالنسبة للجنة الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يستخدمون مصطلح الحكم الديمقراطي الذي يعتبر غاية في حد ذاته أكثر من كونه وسيلة، وهو لا يهدف إلى استحداث نموذج دستوري و/أو مؤسساتي محدد، ولكن يهدف لتكييف الإستراتيجيات التنموية داخل الدول المستفيدة.

في الشكل الموالي يبرز لنا محتوى أبعاد الحكم بالنسبة لكل المؤسسات الثلاث،البنك الدولي الرشادة الاقتصادية أو الإدارة الاقتصادية الفعالة تتألف أساسا من عناصر مثل نوعية السياسة المالية وسياسات التكييف الهيكلي، أهمية الديون الخارجية أو مقدار الحواجز والتجارة الدولية، ونلاحظ أن برنامج الأمم المتحدة لم تتطرق للجانب الاقتصادي فقط بعض التركيز على اللامركزية المالية وصنع القرار للسلطات المحلية، إضافة للاهتمام بالجانب الاجتماعي والسياسي وفي اللجنة الأوروبية "سياسات الاندماج الاجتماعي والعدالة".

وأخيرا يمكن إدراج الشكل (15) يبين المقارنة بين المقاربات الثلاث لمفهوم الحكم ولمزيد من التحليل أنظر الملحق رقم (01) و(02):



Source: Jean Fabre, Meisel &Ould Aoudia, Conception de la gouvernance: Regards croisés de la Banque mondiale, de la Commission européenne et du PNUD. Op.cit.

p 35.

في إطار هدا التصور الجديد للتنمية يربط بين مقاييس الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكومة الجيدة، هذه الجدلية الجديدة بين الديمقراطية والتنمية، والتوجه التنموي في إطار بيئة عالمية تزداد تعقيدا فرضتها مقتضيات العولمة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي استدعت مقاربة تنموية جديدة تتكيف مع الظروف الجديدة التي أثرت على اقتصاديات وسياسات الدولة النامية، الأمر يتعلق بإعادة إحياء مفهوم الحكم gouvernance من طرف الإتحاد الأوروبي والبنك الدولي ومنظمات التنمية الدولية الأخرى كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنوات التسعينات وأوائل القرن الواحد والعشرين، يشير هذا المفهوم الجديد إلى إعادة النظر في العملية الكلاسيكية لاتخاذ القرار السياسي بالأخذ بعين الاعتبار التعدد المتنامي للفاعلين والعلاقات المتغيرة والمعقدة بين هؤلاء الفاعلين سواء من داخل مؤسسات الدول الوطنية أو النظام العالمي.[1]

[1]- Riadh Bouriche, « mondialisation et pays en développement», <u>le quotidien d'Oran,</u> N° 3691, Jeudi 08 Février 2007, p 12.

تتسم التحولات والتغيرات الدولية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة بكونها ومتسارعة وجذرية ومركبة الأبعاد، وقد وضح الدارسون للعلاقات الدولية أن تغيرات هيكلية قد طرأت على السياسات الدولية، فالتحولات العميقة في العقود الأخيرة تختلف بشكل جدري من حيث خصائصها العامة عن تلك المراحل التي تبلور فيها النظام الدولي طوال مرحلة الحرب الباردة.

وترتب عن هذا عجز التنظير الدولي عن تقديم أنساق نظرية قادرة على استيعاب مختلف التفاعلات الدولية. إذ انعكست حالة الغموض والتعقيد الشديدين التي اتصفت بهما فترة الحرب الباردة على الفواعل والنظم والأنساق الدولية من جهة وعلى مستوى التطبيق من جهة أخرى، ما أنتج لنا فترة من الفراغ التنظيري على المستوى المعرفي وبالتالي الجانب الممارساتي كذلك يعاني من قصور شديد.

في هذا الفصل سنحاول تحليل مختلف هذه التحولات ومدى تأثيرها في تحديد خصوصية السياسة الأوروبية اتجاه دول المغرب العربي بعد الحرب الباردة.

المبحث الأول: تحولات ما بعد الحرب الباردة

يحدد روبرت جيلبان ثلاثة أنواع عريضة من التغيرات التي تتصف بها الأنظمة الدولية والتي تعد بمثابة مخرجات وتحولات:[1]

1-تغير الأنظمة نفسها، ويقصد به التغيير في طبيعة الأعضاء والكيانات المتنوعة التي تكون نظاما دوليا.

2-تغيير نظامي وسط النظام ذاته وفي شكل السيطرة عليه أو التحكم به.

3-تغيير التفاعل الذي يحدث على شكل تفاعلات أو عمليات أو استحداث كيانات في نظام دولي متقدم بالاستقرار.

ويقترن النظام الدولي بمتغيرات البيئة الدولية، فهي كما يراها ريتشارد سنايدر "مجموعة العوامل أو الظروف الخارجية" في حين يراها هولستي على أنها "معايير يستدل بها على وجود تغير ما في النظام الدولي" وبهذا فإن المتغيرات الدولية هي أساس الديناميكية والحركة التي يعيشها النظام الدولي، وبفعل هذه العوامل الخارجية ينتقل النظام الدولي من وضع إلى آخر قبل أن تصنع العلاقات بين الدول في المنظوم، وبينما ينعكس كل دلك على أسس التوازنات وهيكلية النظام الدولي.[2] أما مورتن كابلان فيذهب إلى القول بأن كل نظام دولي يتكون من مجموعة متغيرات تترابط علاقاتها وتتداخل، وتؤدي تفاعلاتها إلى إنتاج أنماط متمايزة من السلوك الـــدولي، وحيث يمكن التعرف إلى جوانب الانتظام وعدم الانتظام من خلال تحليل علاقات التأثير المتبادل التي تربط بين هده المتغيرات التي يعتمد عليها توازن النظام الدولي واستقراره.[3]

وبذلك فإن كابلان يرى بأن المتغيرات هي بمثابة مدخلات Inputs تسبب إحداث نوع من التغيير في العلاقات التبادلية للوحدات التي يتألف منها النظام الدولي، أو في الخصائص الذاتية للبعض منها،

[1]- روبرت جيلبان، الحرب والتغيير في السياسة العالمية. تر: باسم مفتن النصر الله. دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1999، ص ص 50-55.

[2]- سوسن العساف، إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة و الاستقرار الدولي. ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، أفريل 2008، ص 106.

[3]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

إن ذلك لابد أن ينتهي بصيغة مخرجات وتحولات أساسية في سلوكيات النظام، الأمر الذي يخل باستقراره.

ويمكن القول أن المتغيرات الدولية هي مخرجات وانعكاسات للتفاعلات السياسية المغذية للنظام الدولي، من قبل فواعله الأساسية (الدول وغير الدول)، والتي بدورها تحدد أنموذج النظام الدولي. فكل نظام يعكس في نماذجه السلوكية علاقات القوة بين الوحدات المكونة له والقوى الفاعلة والمؤثرة فيه وفي كل مرحلة من مراحل تطوره يتلون النظام بالخصائص السلوكية لتلك الوحدات أو القوى الغالبة، ولذلك يمكن القول إن مفهوم النظام "الثابت" يؤشر نسق العلاقات السلوكية المنبثقة من مجموع الوحدات المتفاعلة بينها، في حين تمثل هذه الوحدات مصادر أساسية لمتغيرات النظام التي يؤدي أي منها لإحداث سلسلة تغييرات نتيجة الاعتماد المتبادل بينها، وتؤثر بدورها في حالة النظام وتؤدي إلى اختلال توازنه وخلق توازن النظام الذي يمثل التحول والتغير في سلوك وقواعد النظام.[1] بذلك فإن المتغيرات هي مدخلات ذات مخرجات ونتائج ومحصلات نتيجة لفاعليتها على اختلاف معادلة التوازن الإقليمي والدولي في النظام الدولي.[2]

المطلب الأول: تحولات على مستوى الفاعلين الدوليين

عرف عالم ما بعد الحرب الباردة تزايد ملحوظ في حجم الفواعل الأنطولوجية الجديدة والتي تختلف في تكوينها عن الشكل التقليدي للفواعل المركزية (الدول)، فهذه الزيادة صاحبها قيام منظور يرى بضرورة الاعتراف بازدياد تعقد هيكل النظام الدولي بسبب تنوع وتعدد الفاعلين بحيث إن دراسة العلاقات الدولية يجب أن تمتد إلى مستويات قومية-فرعية، عبر قومية فوق قومية، بحيث يشارك في هذه المستويات فاعلون جدد تركز الاهتمام عليهم ليس نظرا لحداثتهم ولكن نظرا لتزايد عددهم عن ذي قبل.[3]

ويمكن الإشارة إلى أن الفاعل في العلاقات الدولية (Acteur) هو كل سلطة أو جهات أو جماعة أو حتى شخص قادر أن يلعب دورا فعال على المسرح الدولي، وقد يتطلب هذا الدور اتخاذ

[1]- سوسن العساف، مرجع سبق ذكره، ص 107.

[2]- نفس المرجع، ص 108.

[3]- Javier Santise, Circulation des idées et relations internationales. Dans : les nouvelles relations internationale : pratique et théorie, presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1998, p 230.

قرار ما أو الإتيان بفعل، وهو ما يؤكد على أن الفواعل الذين تدور بينهم العلاقات الدولية هم متنوعون بقدر ما هم متعمدون.[1]

إذن مستويات تفاعل وديناميكية عمل هؤلاء الفاعلون الجدد: الشركات المتعددة الجنسيات، منظمات غير حكومية، المؤسسات المالية والتجارية، منظمات حقوق الإنسان، التكتلات الاقتصادية ...الخ. تركن الاهتمام عليهم نظرا للدور الذي أصبحت تلعبه في صياغة شكل التفاعلات الدولية حسب ما قالته سوزان سترانج.[2]

إن تحليل دور الفواعل وليس تحديد وضعهم القانوني هو الذي يمكننا في الواقع من تحديد موقعهم ومدى فاعليتهم في المسرح الدولي، فإضفاء صفة الفاعل في العلاقات الدولية مرتبطة، بمدى تأثير ومساهمة هذا الفاعل في التدفقات الدولية وليس مرتبط إطلاقا بوضعه القانوني، والملاحظ هنا أن قواعد القانون الدولي تضفي على الحكومات ميزة احتكار تمثيل الدولة والتصرف باسمها في مجال العلاقات الدولية، وهو ما دهب إليه أنصار المنظور الواقعي عندما يؤكدون على أن الدولة هي فاعل محوري مركزي في العلاقات الدولية.[3]

وقد قام برتران بادي مع العديد من الباحثين بتحليل جديد للتطورات الجديدة التي تعرفها العلاقات الدولية، وذلك على ضوء التحولات التكنولوجية الاقتصادية والاجتماعية للعالم المعاصر.

وينطلق هذا التحليل من مقارنة سوسيولوجية لحقل العلاقات الدولية المعاصرة قصد تبيان بعض المتغيرات التي أصبحت تطبع النظام الدولي الراهن، ويبدو أن المبادئ الثلاثة التي ارتكز عليها المنظور التقليدي أي الترابية La Territorialité، السيادة والأمن لم تستطع الحفاظ على توازنها أمام التحولات العالمية التي مست كل المجتمعات الإنسانية، بحيث أصبحت السياسة العالمية تبتعد نسبيا

---

[1]- Zaki Laïdi, Le temps mondial, dans : les nouvelles relations internationales : pratique et théorie, presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1998, p 188.
[2]- Jean Jacques Roche, Op.cit. p 134.
[3]- مارسيل مارل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية. تر: حسن نافعة، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986، ص 328.

عن الطابع القومي ما بين الدولاتي interétatique من حيث منطلق حركتيها وأنماط علاقتها وتفاعلاتها.[(1)]

ويمكن القول إن وجود الدولة ـــأي دولةـــ يستلزم أهدافها ومصالح تسعى لإنجازها وتحقيقها وفقا لإستراتيجية قائمة على مبادئ وسياسات معينة، قد تتأثر ضمن أمور عديدة أخرى، بالبيئة الدولية التي تتعامل معها بما تحتويه من طبيعة التفاعل بين الفواعل التي يتشكل منها النظام الدولي وهيكليته، ونمط توزيع القوة بين أقطابه الرئيسية التي تعكس شكل النظام الدولي القائم.[(2)]

إن النظام الدولي أصبح يفتقد تدريجيا صفة الدولاتية l'étatisme فنحن أمام فضاءات مجالات تتداخل فيها المصالح الاقتصادية، الأديان، الثقافات، الأفراد، المهاجرين والعلاقات الدولية لم تعد من صنع الدول فقط بل تحركها سياسات جديدة تقودها تيارات العولمة، وكل هذا يعيق إمكانية وضع معايير فعالة ونماذج تحليلية قادرة على استيعاب التفاعلات الجديدة للحقل الدولي.[(3)]

يقول برتران بادي وماري سموت: "إلى جانب النماذج التي تسلم بالسيادة المطلقة للدول أو النماذج النظامية التي تستلم لوهم التكامل الأولي للنظام الدولي، يجب أن نعيد سوسيولوجيا العلاقات الدولية بناء هيكلها النظري فتنهل من الآفاق الجديدة التي تفتحها أمام التطورات الجديدة في علم الاجتماع الداخلي أو في العلوم السياسية المقارنة أو في دراسة التدفقات العابرة للقوميات.[(4)]

إن النقاش الدائر اليوم حول تعدد وتنوع الفواعل في العلاقات الدولية دفع "هولستي" إلى القول بوجوب التفرقة بين نوعية من العلاقات الدولية، الأول يشمل السياسة العليا وهي تقتصر على الدول فقط وتتناول قضايا السلم والحرب، أما النوع الثاني فيضم السياسة الكلية وهي تشمل كل المجالات مادا قضايا السلم والحرب يشارك فيها كل الفواعل من دون الدولة.[(5)]

غير أن هالد Held مقاربته الكسموبوليتانية يرى أن تقييم هولستي مقبول لكنه غير واقعي لأن السياسة العليا ليست حكرا على الدولة فقط (الدور المتصاعد ببعض المنظمات والهيئات للأمم

[(1)]- برتران بادي، ماري كلود سموت، **انقلاب العالم**، ترجمة سوزان خليل، دار العالم الثالث، 1998، ص 9.

[(2)]- نفس المرجع، ص16.

[(3)]-Bertrand Badie, Culture, identité, relations internationales, Etudes maghrébines, n°7, 1998, p 14.

[(4)]- برتاران بادي، ماري كلود سموت، انقلاب العالم، ص 16.

[(5)]- D. Held, A. Mc Grew, Global Transformations, Polity press, 2003, p 135.

المتحدة، الحلف الأطلسي، الإتحاد الأوروبي، الإتحاد الإفريقي في التعاطي مع نزاعات ذات الطبيعة الأمنية).

وهو ينطلق من فكرة محورية أساسها أن نهاية الحرب الباردة أعادت إحياء دور المنظمات الحكومية فوق الوطنية التي أصبحت تتدخل في أمور السلم والحرب كما أن السياسة الكلية ليست فقط على مستوى عالمي لكن أيضا داخل الدولة العضوة فيما يخص التنمية، حقوق الإنسان، الإصلاحات السياسية، الديمقراطية، الأقليات وغيرها من القضايا لذلك يعتقد Held أن التحول على مستوى الفواعل يؤثر على مستوى القوة والقواعد والسيادة.[1]

لفهم طبيعة وأشكال التغير الحاصل على البنية الجيو-إستراتيجية للمجتمع الدولي، يمكن التطرق إلى إسهامات جيمس روزنو James Rosnau الذي حلل ظاهرة الاعتماد المتبادل بحيث يقدم لنا تحليلا مهما للسياسة العالمية في صورتها المضطربة والمؤثرة بصورة أو بأخرى على الأمم المتحدة في كونها أداة تغيير أي فاعل في التغير أو هي نتيجة للتغير، لكن ما يهمنا في هذا المقام هو الصورة التحليلية المظهرية التي تبدو في النماذج والديناميكيات والمجالات المتعددة للهياكل الجزئية والكلية في السياسة الدولية والتي لها علاقة وطيدة بموضوع المركزية واللامركزية، من حيث صفة الفاعلية المضفاة على الوحدة السياسية "الدولة الوطنية"، وهو بذلك يقدم ثلاثة نماذج تتضمن عملية التحول والتغير في البنى: Structure.

[1] - D. Held, A. Mc Grew, Op.cit. p 135.

جدول رقم (03): التحول في المجالات العالمية الثلاثة

The transformation of global Parameters

	من	إلى
Micro parameter المجال الجزئي	لأفراد أقل تمتعا بمهارات تحليلية وانفعالية	أفراد أكثر تمتعا بمهارات تحليلية وانفعالية.
Macro-micro المجال جزئي- كلي	الهياكل السلطوية في استقرار لأن المواطنين مرتبطين بمؤسسات الشرعية التقليدية الدستورية	الهياكل السلطوية في أزمة لأن المواطنين تبنوا نظرة نقدية للشرعية التقليدية
Macro parameter المجال الكلي	نظام فوضوي للدول القومية	تفكك النظام السابق وتعويضه بتعدد المراكز لنظم فرعية داخل الدولة، وعبر الدول.

Source: James N. Rosenau, The United nations in a turbulent word, (Colorado: Lynne, Riemer Publishers, 1992), p 14.

من خلال الجدول، يحدد روزنو" ثلاثة نماذج أو مجالات للتغيير:[1]

1. **المجال الجزئي** Micro parameter: ويتضمن هذا المجال تغيرا جوهريا أفراديا هو ثورة المهارة، وتزايد القدرات التحليلية للأفراد نظرا لعامل التطور التكنولوجي، والعمليات الاتصالية الواسعة إضافة إلى تركيز انفعالاتهم على تحليل التتابع السببي لمجرى الأحداث بما يدفع هؤلاء إلى الاحتجاج على السلطات والمطالبة بأشكال حكم أكثر ديمقراطية، في ظل توجه العالم نحو اتساع نطاق الحريات السياسية وتقلص الرقابة المركزية على الاقتصاد، وهذه العمليات في المجال الجزئي ديناميكية مبدئية ومؤشر على تآكل دور الدولة الوطنية الحقيقي.

2. **المجال الجزئي-الكلي** Micro-Macro Parameter: ويتضمن ضرورة النظر في تموقع السلطة من حيث قدرتها على تلبية مطالب الأفراد والجماهير، فتزايد المهارات التحليلية لدى الأفراد والجماهير، فتزايد المهارات التحليلية لدى الأفراد وجعل الدولة الوطنية تعيش أزمة شرعية

[1]- James, N Rosenau, the United Nations in a Turbulent Word, Colorado, Lynne, Rienner publishers, 1992, p 14.

حقيقية ذلك أن شرعية وجود الدولة والحكومات تتأسس انطلاقا من حجم انجازاتها في مجالات الأمن والحاجيات الضرورية، وبالتالي أزمة السلطة هي المنظمات فوق –قومية، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات والحركات الاجتماعية وغيرها.

3. **المجال الكلي Macro-parameter**: (تفكك الهياكل العالمية)، ويتضمن هذا المجال التحول والتغير في بنية السياسة الدولية، والتي كانت منذ أكثر من ثلاثة قرون قائمة على نظام فوضوي لدول قومية ذات سيادة لا تعترف بأية سلطة أخرى، وتسير نزاعاتها إما بالتوافق وإما عن طريق الحرب.

رغم أن الدول لم تكن الفاعل الوحيد لكنها كانت هي المسيطرة تقليديا بحيث تسن القوانين والقواعد، أي عالم مركزية الدول من خلال هرمية قائمة على توزيع القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية، فتراوح النظام الدولي بين هياكل مهيمنة ثنائية أو متعددة الأقطاب.

يرى "روزنو" أنه مع تراجع العالم القائم على مركزية الدول للأسباب السابقة الذكر، ظهر عالم متعدد المراكز أكثر تعقيدا بفواعل جديدة، مفعم بهياكل وعمليات وقرارات وقواعد جديدة تشمل الشركات متعددة الجنسيات والأقليات الإثنية والحكومات المحلية والبيروقراطيات والتجمعات المهنية، والأحزاب السياسية والمنظمات الدولية، كلها تتنافس وتتنازع وتتعاون وتتفاعل مع فواعل عالم مركزية الدولة، ويضيف "روزنو" أنه "إذا كانت هذه التحولات لم تلغ دور الدولة نهائيا فإنها لم تعد الفاعل الوحيد في العلاقات الدولة".[1]

لتوضيح الاختلافات والفروقات التي تميز عالم مركزية الدولة عن العالم المتعدد الأطراف في إطار عملية الاعتماد المتبادل المعقد، ندرج الجدول الآتي:

جدول رقم (04): الهياكل والعمليات في عالمي السياسة العالمية لـــ عالم مركزية الدولة، العالم متعدد المراكز.

[1]- James, N. Rosenau, Op.cit. p 20.

	عالم مركزية الدولة	**عالم متعدد المراكز**
– عدد الفواعل الرئيسية	– قرابة 200 فاعل	– مئات الآلاف
– المعضلة الرئيسية للفواعل	– الأمن	– حكم ذاتي
– الأهداف الرئيسية للفواعل	– الحفاظ على وحدة الإقليم والأمن	– للزيادة في الأسواق المشتركة
– وسائل تحقيق الأهداف	– القوة المسلحة	– الحفاظ على اندماج النظم الفرعية
– الأولويات المعيارية	– العمليات، خاصة تلك التي تحفظ السيادة وقواعد القانون	– التعاون وإشتراكة المخرجات: خاصة تلك التي تنشر الحقوق والعدالة والثروة.
– طرف الائتلاف	– تكوين أحلاف إن أمكن ذلك.	– اتحاد مؤقت
– مجال الأجندة	– محدود	– غير محدود
– القواعد التي تحكم التفاعل بين الفواعل	– الممارسات الدبلوماسية	– وضعيات غير مؤسساتية وغير رسمية
– توزيع القوة بين الفواعل	– ترتيبية حسب مقدار القوة	– مساواة نسبية، وأخذ المبادرات يعني الاعتبار
– نماذج التفاعل بين الفواعل	– تناظرية	– لاتناظرية
– زمام القيادة	– القوى الكبرى	– فواعل مبدعة مع مصادر واسعة
– المؤسسات	– مستقرة وقائمة	– ظاهرة منذ وقت أطول.
– قابلية التغيير	– نسبة منخفضة	– نسبة عالية
– الرقابة على المخرجات	– مركزة	– منتشرة
– قواعد هياكل اتخاذ القرارات.	– السلطات– القانون	– أنواع متعددة للسلطة، القيادة المؤثرة.

لقد انتقل التفاعل الدولي من كيان دولة الأمة ليصبح نتاجا لثلاثة عوالم مختلفة في منطقتها ومصالحها، وهي تستدعي الفرد ليصبح فاعلا في الساحة الدولية من خلال ثلاثة نداءات[1]: نداء المواصلة من طرف الدولة، نداء المصلحة من طرف المستثمرين غير الوطنيين ونداء المستثمرين لمجال الهوية والذي يعتمد على الانتماء الهوياتي الذي يسمو على مستوى المواطنة والمصالح الاقتصادية ومنطق دولة الأمة يتعارض مع التدفقات ما عبر الوطنية سواء كانت اقتصادية، تجارية، مالية أو

(1)- Bertrand Badie, Op.cit. p 14.

إعلامية لأنها تحد من مبدأ السيادة ونداء الهوية هو صراع دائم مع فضاء دولة الأمة لكونه يضع ولاء المواطنة موضع تساؤل يتجاوزه لكل الحدود الترابية والجغرافية.

كما أن العلاقة بين التدفقات ما عبر الوطنية والامتداد الهوياتي هي متوترة، فإذا كانت التيارات الماعبر وطنية تسعى لتفويض الخصوصيات الثقافية وتجيد كل الديناميات الدولية فإن المستثمر الهوياتي يسعى للتنسي بالجذور الثقافية والوقوف ضد تشكيل ثقافة كونية موحدة. ورغم كل هذه العلاقات التصارعية فإن ثمة تفاعل جدلي مستثمر بين مستثمرين هذه القوى الثلاثة، على أساسه تشكل صورة العالم الراهن.

إن العلاقات الدولية أصبحت تتفاعل داخل البعد الثلاثي وطبيعة التفاعل هي معقدة، فهذه النماذج الثلاثة لا تتوانى عن التصارع فيما بينها حسب اختلاف المصالح والوضعيات الإستراتيجية.(1)

وهذا ما يثبت طروحات روزنو التي هي استمرار للتصورات التي طرحها في مطلع التسعينات من القرن الماضي حول الحاكمية أو الحكم العالمي والتي تركز على مفهوم السلطة معرفة بشكل خاص بالسوق أو القطاع المعني وهي ليست محددة مسبقا ولا تقترح تراتبية معينة، بل تظهر من خلال العلاقات بين مختلف المعنيين، إن التزاوج الحاصل بين العولمة والمحلية تشجع بروز قوى جديدة داخل المجتمع الدولي أنتجت بدورها مسار مزدوج، التكامل، التفكك، ساهم في تفكك السلطة بين المستوى العالمي، الوطني وتحت الوطني.(2)

وفي هذا الإطار يرى برتران بادي بأننا بصدد مرحلة جديدة في العلاقات الدولية حيث أن الوضعية الحالية تتسم بحركتين متوازنتين، من جهة تدعيم وتقوية الاعتمادات المتبادلة والتدفقات ما عبر الوطنية ومن جهة أخرى انتعاش للتيارات المحلية والمرجعيات الهوياتية.

إن ما تبين الحركتين التي ينظر إليهما كنقيصتين هما في الواقع متكاملتين ومتفاعلتين بشكل إيجابي، وتفاعلهما يشكل ظاهرة جديدة في العلاقات الدولية يطلق عليها برتران بادي مصطلحا جديدا هو La glocalisation تركيب لكلمتي العولمة globalisation والمحلية Localisation وهذه الظاهرة تضفي المعنى والانسجام على مختلف الديناميات الاقتصادية والاجتماعية العالمية.(3)

---

(1)- Bertrand Badie, Op.cit. p 14.
(2)- D. Held, A. Mc Grew, Op.cit. p 134.
(3)- برتران بادي، ماري كلود سموت، مرجع سابق، ص 196،191.

وهي تتجسد من خلال العلاقة الجديدة بين قوى التكامل أي تلك الروابط التي تتجاوز إطار الدول نحو اندماجات سياسية، اقتصادية واجتماعية وتعاون أكبر بين الدول والشعوب، قوى الاستبعاد التي تمثل تلك الكيانات والوحدات التي ليس لها القدرة على الاندماج الإيجابي في الشبكات الماعبر وطنية أي المهمشين على المسرح الدولي وداخل مختلف المجتمعات خصوصا في دول الجنوب (تعميق الهوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب، سكان الريف والمدن، عدم التكافؤ في الخدمات الاجتماعية)، وهذا ما سيكون مصدرا لتوترات شديدة في المستقبل وسيؤثر كثيرا على السياسة الدولية.[(1)]

الفواعل من غير الدول:

1-المنظمات غير الحكومية: Non governnental Organisations

هي منظمات تتخطى الحدود القومية وغير معينة بالربح، ويتضمن النشاط المؤسسي غير الحكومي بسمتين رئيسيين هما التلقائية والاختيارية، لذا فإن أكثرية هذه المنظمات غير سياسية، بل هي جماعات محددة وظيفيا ويمكنها " العبور" إلى السياسة حيث تنشأ الفرصة أو الحاجة.[(2)]

ومع ذلك تمتلك المنظمات غير الحكومية هامشا واسعا من الحركة من خلال النشاطات المتعددة والمتنوعة التي تضطلع بها، وهي بسبب من هذه الخاصية تملك قدرات في التأثير على أنماط من التفاعلات الدولية من خلال الضغط على صناع القرار أو دفعهم نحو الاستجابة لأهدافها. لكن حتى الآن، فإن استخدام تسميات المنظمات غير الحكومية وما يرتبط بها من حركات اجتماعية ومجتمع مدني يتم دون إعطائها تفسيرا واضحا، ماعدا كونها القوى الجديدة التي تتحدى النظم السياسية القائمة بمختلف الطرق، بمعنى أن هذه المنظمات تمثل ما هو سياسي في مجتمعات ما بعد الحداثة ذات النظام الرأسمالي الجديد. أما فيما يخص طبيعة هذه المنظمات فإنه من الصعب تحديدها لأنها لا تنتمي إلى هياكل الدولة مما يشكل غموض كبيرا في الأسس التي تسير عليها وكذلك الوظائف التي تؤديها بأشكال مختلفة، فليس من السهل تحديد موقع هذه المنظمات داخل هيكل الدولة. إن وجود هذه المنظمات لم يكتس أهميته من عددها الكبير فقط، وغنما لأنها المحرك الأساسي لما يسمى المجتمع المدني، فهذه المنظمات تشكل، في بعض الميادين كحقوق الإنسان والانتخابات، عائقا كبيرا أمام الدول التي تهدف فلسفة الرأسمالية الجديدة إلى إضعافها والحد من سلطتها، وذلك باختراق هذه المنظمات لكل مؤسسات الدولة بحكم أنها أصبحت فاعلا أساسيا في البرامج الرسمية للمنظمات

(1)- برتراند بادي، ماري كلود سموت، مرجع سابق، ص 161.

(2)- Amanda, Henny. H, Percy. BL, Civil society and international development. Belgium, development center studies, 1998, p 82.

الدولية كالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي لما تتمتع به من دقة في التخصص وامتلاكها لأفضل الخبراء في العالم، وبالتالي حسن الأداء مقارنة بالحكومات المحلية.

وبما أن الهدف الرئيسي للمنظمات غير الحكومية هو التأثير على المجتمع المدني فإنها تتخذ شكلا اللوبيات مما يسهل عملية اختراق مؤسسات الدولة الحداثية، لهذا يركز الباحثون على دراسة نوع أنشطتهم ومصادر مشروعيتهم والتقنيات التي يستعملونها. والمثير للانتباه هو أن اللوبيات تحيط نفسها بمجموعة من الخبراء في مجالات الاتصال مما يمكنها من إنشاء شبكات دعم معلوماتية متداخلة تعطيها دائما الأسبقية والقوة والفعالية.[1]

ترى بياتريس بوليغي Beatrice poulingny أن هناك صعوبة في تحديد مفهومهم "غير الحكومية والمنظمات غير القومية" تقول أن المنظمات غير الحكومية غالبا ما يتم تحليلها على أنها شاملة ومتجانسة، بينما هي في الحقيقة قطاع غير متجانس بشدة، وتضمن فئات مختلفة من الفاعلين وليس هناك تعريف يتمنع بالإجماع، ولمن عادة ما يتم تمييز معيارين أساسيين تأخذ بهما الأدبيات الموجودة، فمصطلح المنظمات غير الحكومية يعود على مجموعة الأشخاص المكونة بشكل حر، أو الجماعات الخاصة ذات الأهداف غير الربحية، وتبعا لمعايير الأمم المتحدة فإن أية منظمة غير حكومية تعمل في ثلاث دول على الأقل تعتبر منظمات غير حكومية دولية، أما إتحاد الجمعيات الدولية فيضيف معايير أخرى تتعلق بعضوية وموارد المنظمة المالية التي يجب أن تعود أيضا على الأقل إلى ثلاثة بلدان.[2]

وتضيف أنه في الغالب ما يتم استعمال هذا المصطلح "غير القومية" بشكل متعسف، كما أن المصطلح غالبا ما يتم تعريفه بالعلاقة مع أن نماذج الدولة القومية بخصوص مركزة ممارسة القوة أو السلطة، والنظام القومي وحدوده المفترضة، ويمكن لهذا أن يفسر لماذا ينظر إليها بشكل عام على أنه تشكل التهديد الأكثر جدية للنظرية الواقعية في العلاقات الدولية، وأكثر من ذلك للدولة نفسها.[3]

فإذا أردنا تحديد العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والدولة فإننا نواجه ثلاث مقاربات في هذا الشأن، وتتمثل هذه المقاربات في:

---

(1)- Groupe d'auteurs, les groupes d'intérêt. Paris, seuil, 1996, P 121.
(2)- Béatrice Poulingny, "NGOs as transnational forces? Beyond the myth evolving interaction which questions the political. In: http//www.cerisciences.po.com/archive/mai00/atbp.PDf
(3)- Idem.

- إن بعض المنظمات غير الحكومية لا تدخل في علاقة متواصلة مع الدولة التي تكون لها فيها نشاطات، فهي تدعم شرعيتها ببقائها غير حكومية، مما يمكنها من العمل مباشرة مع المجتمع ويضمن لها الحد الأدنى من المصداقية والتأثير.
- هنا كذلك منظمات تقوم بربط علاقات مع السلطات العمومية لأي دولة توجد فيها وهي في حالة صراع دائم معها مع وجود مساحة للأمان تضمنها هذه المنظمات لنفسها من خلال خلق فضاء عام يكون بمثابة ماص للصدمات التي قد تواجهها في علاقتها مع الدولة.
- وهناك من المنظمات من ترى أن النشاطات التي تقوم بها تدخل ضمن حركية المنظمات الاجتماعية في أوقات النزاعات، وبالتالي ليس مهما بالنسبة لها وجود علاقة مع الدولة أو عدم وجودها لأنها مرتبطة بالنزاع، وبزواله تذهب تلك المنظمة.(1)

من خلال هذه المقاربات نستنتج أن المنظمات غير الحكومية تتخذ صفتين أساسيتين في جميع أشطتها فهي إما شاهدة أو مشاركة في مختلف الأحداث وتعد الحكم المستقل للنزاعات الداخلية بين النظام الحاكم والمجتمع وقد يستدعي ذلك اللجوء إلى المنظمات الدولية من أجل الضغط الرسمي على أي دولة ترفض التعاون خاصة في المجال الإنساني.(2)

وعادة ما تستخدم المنظمات غير الحكومية الشمالية من قبل الوفود الحكومية لدولها، وأحيانا من قبل موظفي مؤسسات دولية للدفع بمشروع ما، ويقول في ذلك "غرودنك" و"وايس" أن النخب التي تمثل المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات الدولية الكبرى لا تختلف عن ممثلي الحكومات والمنظمات ما بين الحكومية.(3)

وفي نفس الاتجاه يذهب سامي كوهين إلى أنه بعيدا عن جعل الدولة تتراجع يعمل فاعلون عبر قوميون على تقويتها، وعوضا عن الموافقة مع أصار عبر القومية على أن هذه المنظمات متحررة من السيادة أو أي إكراه دولاتي، أو أي سلطة إقليمية، وهو ما يؤسس لشرعيتها ومواطنيات جديدة، فإن هذا التراجع يمكن أن يناقش، فعدد كبير مما يسمى بمنظمات غير حكومية، وفي الحقيقة منظمات حكومية أو شبه حكومية تقيم مع الدول وممثليها علاقات وثيقة جدا، وغالبا ما يكون هناك تضامن

(1)- Claire Pirotte et Bernard Husson, Entre urgence et développement, Paris, Kharthala, 1997, p 172.

(2)- Medcins sons frontières, Population en danger. Paris, la Découverte, 1996, pp 56-57.

(3) Béatrice Poulingny, l'émergence d'une société civile internationale? Processus, acteurs. In: http//www.ceri-sciences politique.org/cherist/pouligng.pdf

بين المنظمات غير الحكومية وحكوماتها أكثر مما يكون بين المنظمات غير الحكومية(1)، هذا الضغط غير المباشر للمنظمات غير الحكومية مرتبط بمشروع المفكرين ما بعد الحداثيين الليبرالية الجديدة الذي يهدف إلى الحد من سيطرت الدولة على مواردها المادية والبشرية، وأن هذه المنظمات تعمل بطريقة مباشرة مع الأمم المتحدة ومختلف المنظمات غير الحكومية في مجالات التربية، الصحة، الإعلام، التنمية وغيرها من المجالات التي تتلقى الأمم المتحدة تقريرا سنويا حولها لأنها تمول أساسا هذه البرامج.(2)

ويمكن القول أن هذه المنظمات غير الحكومية هي فاعل جديد في العلاقات السياسية العالمية ويمكن أن تكون تمهيدا لمجتمع عالمي لتجاوز الحدود القومية يدعم بروز مجال سياسي عالمي واحد يمتد ليشمل عدة مسائل أساسية أوسع من حقوق الإنسان والبيئة.

2- الشركات متعددة الجنسية:

تعتبر الشركات متعددة الجنسية إحدى الفواعل الهامة التي برزت في الساحة الدولية وإحدى التحديات لسلطة الدولة خاصة من الناحية الاقتصادية، حيث تتمتع بقوة ونفوذ في علاقاتها مع الدول، الأمر الذي يجعل العديد من الدول عازمة عن ممارسة التحكم على أنشطتها. وأصبحت أسواق المال العالمية تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال الذاتي، بحيث أنها تستطيع معاقبة الدول أو مكافأتها من خلال سحب الاستثمارات أو مدها ...

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات هي الظاهرة الأبرز في تطور الاقتصاد العالمي، وهي الشركات التي تدير الإنتاج في أكثر من بلد، وتنتشر استثماراتها في بلدان متعددة وترتبط فيما بينها بشبكة واسعة من الاتصالات، ولها وظائف متنوعة من البحوث والتطوير إلى الإنتاج والتسويق... وتشير التقديرات الحديثة، إلى أن عدد الشركات المتعددة الجنسيات يناهز 65 ألف شركة، قرابة 850 ألف شركة أجنبية منتسبة لها في شتى أرجاء المعمورة، وكانت الدول المتقدمة صناعيا موطنا لنحو 50 ألف شركة أي ما يناهز 77% من إجمالي الشركات المتعددة في العالم، أما بقية دول العالم فكانت موطنا لأثر من 15 ألف شركة تمثل ما نسبة 13% من تلك الشركات كانت حصة الدول النامية 9246 شركة تركزت حوالي 65% منها في جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا، و28% في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و5% غرب آسيا، 2% في أفريقيا.

(1)- Samy Cohen, les états et les nouveaux acteurs. Politique internationale, N° 107, Paris, printemps 2005, pp 82-89.

(2)- Groupe d'auteurs, ABC des nations unies. New York, Publication des nations unies, 1998, p 55.

جدول (05) عدد الشركات متعددة الجنسية والشركات المنتسبة العاملة في الاقتصاد العالمي

المنطقة	الشركات المتعددة الجنسية الموجودة في الاقتصاد	الشركات الأجنبية المنتسبة الموجودة في الاقتصاد
العالم	65000	850000
الدول المتقدمة	49806	94623
أوروبا الغربية	39415	62236
الإتحاد الأوروبي	33939	53373
اليابان	4334	3321
أمريكا	3382	18711
الدول النامية	9246	238906
جنوب و شرق و جنوب ش آسيا	6067	238906
أمريكا اللاتينية الكاريبا	2594	26577
غرب آسيا	449	1948
إفريقيا	43	429

المطلب الثاني: التحول على مستوى المفاهيم والبنى النظرية وتأثيرها في توجيه السياسات والإستراتيجيات العالمية.

شهدت الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة تحولات هامة أدخلت تغييرات جذرية على المفاهيم التي سادت العلاقات الدولية لفترة طويلة، بحيث أضحت العلاقات بين الدول أكثر ترابطا وتداخلا على مختلف الأصعدة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. وقد شملت هذه التطورات كافة مكونات المجتمع الدولي كما أسست لبداية مرحلة تاريخية جديدة تعرف أشكال وتفاعلات مختلفة، فقد أفرزت هذه المرحلة تطورات متلاحقة أدت إلى بروز مفاهيم ونظريات جديدة حاولت استيعاب مميزات وخصائص عالمنا الراهن واستكشاف واستشراف ملامح تطوراته.

- **التحول في مفهوم القوة power، الأمن security،التهديد threat.**

أولا/ ديناميكية مفهوم القوة في إطار نظريات العلاقات الدولية:

إن الإيتيمولوجيا الغنية التي رافقت تطور مفهوم القوة والقدرة تضعنا على طريق الأسئلة المعقدة المرتبطة بمفهوم القوة المسلحة وعلاقاتها مع السياسة الخارجية. فيما يتعلق بطبيعة القوة نفسها فإن تاريخ هدا المفهوم يربط بين العناصر المادية،الأخلاقية،الفردية والجماعية: فالقوة المادية والشجاعة غير منفصلتين وهنا نجد أحد مصادر الصعوبات المنهجية التي تتكرر عند تحديد وقياس القدرة العسكرية وفعالية الجيوش، أكثر من ذلك، فإن القدرة على الحركة و التأثير تشير إلى أن القوة تميز علاقة، بل تفاعل إستراتيجي (فالحرب كما كتب كلاوزفيتز Clausewitz: ليست فعل قوة حية على كتلة ميتة ولكنها دائما هي تصادم قوتين حيتين)،فتقييم القوة و الآثار التي تنتجها يتوقف على الديناميكية الخاصة بالتفاعل، وبالتالي فمفهوم القوة يرتبط بتطور الفيزياء فالقوة هي عبارة سبب ومتغير مستقل وقد تم استعادة هدا المعنى من قبل لوسيان بواريه والذي يشير إلى "أن القوة هي كل سبب يؤدي إلى تغير حالة الأشياء...فالقوة إدا هي مسبب للتحول".[1]

1- الواقعيون: أهمية القدرة العسكرية والتردد أمام استخدام القوة.

تعطي تقاليد الفكر الواقعي (إدوارد هاليكار، هانس مورغانثو، ريمون آرون) كلها أهمية كبيرة للقدرة العسكرية في الميدان العسكري وامتياز النخبة العسكرية، بالإضافة إلى أهمية كبيرة للقدرة العسكرية في الميدان العسكري وامتياز النخبة العسكرية، بالإضافة إلى كمية ونوعية القدرات المسلحة كل عوامل أساسية محددة غير أنه بالنسبة لمورغانثو فإن القدرة العسكرية ما هي إلا مظاهر القوة. إن مفهوم القوة في العلاقات الدولية ارتبط بمفهومين، حيث استخدم البعض مفهوم القوة بمعنى عناصر القوة (عسكرية، اقتصادية)، بينما استخدمه البعض الآخر بمعنى القدرة على تغيير سلوك الآخرين. وفي هذا الصدد، عرف هانس مورغانثو القوة "بأنها قدرة الإنسان على التحكم في تفكير وأفعال الآخرين" وهكذا فإن القدرة على التأثير في سلوك الدول الأخرى بالكيفية التي تخدم أهداف الدولة الممتلكة للقوة هي التي تشكل الأساس في تعريف القوة والتعرف إليها، ومن دون هذه القدرة قد تكون الدولة كبيرة أو صغيرة، ولكنها ليست قوية. مثل هدا الاستخدام المزدوج للقوة، دفع بعض الباحثين، مثل جيمس روزنو إلى تأكيد على ضرورة التفرقة بين هذين المفهومين، وبالتالي

---

[1]- Pasco Vanneson, force amer et politique étrangère: Soldat et diplomates aujourd'hui. Politique étrangère force amer et politique étrangère: Soldat et diplomates aujourd'hui. Politique étrangère. Nouveaux regards sous les direction de Frederic Charillon: Presse de Science politique, France, 2002, p 321.

اقتراح استخدام اصطلاح القدرة ليشير إلى عناصر القوة، واصطلاح التأثير ليشير إلى القدرة تغيير سلوك الآخرين.[1]

وينتقد في الوقت ذاته تلك الرؤى العسكراتارية القاصرة التي لا ترى في القدرة سوى القوة العسكرية في بعدها الكمي. إن أهمية بشكل عام ومركزية القوة المسلحة (وبشكل أخص القوات البرية) يتم الدفاع عنها اليوم بقوة من قبل الواقعيين الهجوميين، فبالنسبة لجون ميرشايمر فإن الممارسين للسياسة الخارجية سواء كانوا مدنيين أو عسكريين فإنهم يستمرون في العيش في عالم بقيت فيه القوة المسلحة ذات دور مركزي، أما وسائل الضغط والإكراه الأخرى مثل: الحصار البحري أو عملية إكراهية يتم فيها توظيف القدرات الجوية تعتبر بشكل عام أقل فعالية من القوات البرية. وبالتالي فالقوة العسكرية تبقى العامل الأخير في السياسة الدولية و توازن القوى هو أولا وقبل كل شيء توازن القدرات العسكرية.[2]

وبالرغم من أن الواقعيين لا يشاطرون كلهم مثل هذا التعريف للقدرة، فإنهم يتفقون على القول أنه بشكل عام أن التهديد الذي تمثله الحرب يبقى دائما قائما، وأن القوة المسلحة هي احد العناصر الأساسية المشكلة للسياسة الخارجية.

ومنذ بداية التسعينات أفرز الوضع الدولي صعوبة قديمة بالنسبة للواقعيين تتمثل فيما يلي:

– المزاوجة بين مفهومهم للقدرة العسكرية والتوظيفات للقوة المسلحة وخاصة عندما يتعلق الأمر بتدخلات محدودة أو صراعات لا تعيد النظر بشكل مباشر للمصالح الحيوية للقوة المعنية، فإذا كانوا يعتبرون بأن القدرة العسكرية تبقى مهمة فإنهم يعتبرون أن التدخلات الإنسانية التي برزت عقب الحرب الباردة خطيرة وغير فعالة، ويمكن تلخيص المنظور الواقعي كما يلي: تعتبر القدرة العسكرية مهمة، لكن ليس لأي هدف ولأي ثمن.

2– الليبراليون: انتقاد للقدرة العسكرية والقوة من أجل الخير.

منذ نهاية الحرب الباردة، واجه الليبراليون معضلات على نفس الدرجة من الجدية والأهمية التي واجهها الواقعيون، ومن خلال اعتبارهم بأن الحرب هو انحراف خطير فإن الليبراليون لو يكفوا عن إعلان الزوال التدريجي للنزاعات المسلحة والنهاية الحتمية للقوة المسلحة وبالمقابل يفضلون

(1)- تفاصيل أكثر: Hans Morgenthau ,politics among nation, New York, Knopf, 5th Ed, pp 26-27.
(2)- Pasco Vanneson, force amer et politique étrangère: Soldat et diplomates aujourd'hui. Politique étrangère force amer et politique étrangère: Soldat et diplomates aujourd'hui. Op.cit. p 323

الديناميكيات السلمية التي تخلقها التجارة والديمقراطية والقانون والمؤسسات الدولية. ونجد هذه الفكرة منذ القرن 18 إلى القرن العشرين، عند مونتسكيو، كونت، سبنسر وسان سيمون، كوندورسيه. فنتيجة تأثرهم بالثورة الصناعية ولكن كذلك نتيجة رد فعلهم على حروب الثروات وخاصة الحروب الإمبراطورية، فإن كوندورسيه وكونت وغيرهم يعتبرون بأن النشاط العسكري الذي كان مهيمنا في السابق سيفسح المكان تدريجيا للنشاط الصناعي، فأولئك الذين أعلنوا مع نهاية الثمانينات نهاية التاريخ والإيديولوجيات والسياسية، وجدوا بشكل تلقائي تلك التطورية التي تحدث عنها الليبراليون في القرن18[1]. غير أن بعض المحللين يرون بأن التطورات التكنولوجية وتحول القواعد الدولية لا تنتهي في الأخير بتغيير المعايير الأساسية المحددة للقدرة، وتعمل على أفول القدرات العسكرية من دون أن تؤدي إلى زوالها النهائي.

غير أن التحولات التي يتحدث عنها الليبراليون قد قادت المسؤولين السياسيين بالمطالبة باللجوء أكثر باستخدام منطق التدخل بما في ذلك التدخل المسلح وذلك في حالات لم تكن فيها المصالح الحيوية للدول مهددة بشكل مباشر، فبعض المنظمات غير الحكومية وفرق البحث حول الوقاية من النزاعات المسلحة لجنة كارنيجي، قد أوصت بشكل واضح بضرورة اللجوء الآني والمباشر للقوة المسلحة لحل بعض الأزمات الإنسانية. ومن خلال إعادة اكتشافهم أن القوانين الدولية تبقى من دون معنى في غياب القوات المسلحة، لجأ المفكرون الليبراليون وبشكل متناقض إلى رأي معاكس تماما من خلال المطالبة بعمليات عسكرية متعددة.[2]

[1]- Pasco Vanneson, force amer et politique étrangère: Soldat et diplomates aujourd'hui. Politique étrangère force amer et politique étrangère: Soldat et diplomates aujourd'hui. Op.cit. p 325.
[2]- Ibid. p 327.

3- البنائيون: التناقض المعياري للقوة المسلحة والأشكال الجديدة للأمن.[1]

أما التحاليل المستوحاة من المقاربة البنائية فقد قامت من جانبها حول بعض التحولات الأساسية للقدرة العسكرية مع الوصول بالرغم من بعض الاستثناءات إلى نتيجة عامة هي زوال الأمن العسكري والتأكيد على الأمن الإنساني وإعطاء الأولوية للأمن الاقتصادي، المجتمعي والبيئي. وقد ركز هؤلاء المحللون على اختبار الإطار المؤسسي والثقافي لسياسات الدفاع والهويات المشكلة للدول والفاعلين السياسيين، وتم نزع الشرعية عن الأسلحة النووية والكيماوية، أو الألغام المضادة للأفراد، وأصبح الأمن التشاركي والأمن المشترك هو القاعدة، كما سمحت استراتيجيات الأمن واستراتيجيات الوقاية من النزاعات من أجل تأسيس وبلورة رشادة أمنية في الألفية الجديدة. إذا يعتبر مشكل القوة مظهرا لمشكل أكثر شمولا للقدرة في العلاقات الدولية وبغض النظر عن الخطاب الذي يقدم، وبشكل دوري مفهوم القدرة على أنه تم تجاوزه في إطار السياسة الخارجية خاصة، فإنه لا يوجد أحد المحللين ولا الممارسين قد أفصح عن رغبة في استبعاد مفهوم محوري كهذا. وذلك مهما كانت الصعوبات التي تواجه عملية تحديده وضبطه. ويتخذ مفهوم القوة منطق بنيوي-علائقي، فمفهوم فيبر عن القوة، المعرف كالخط الذي يمتلكه فاعل ما لإظهار قوته على فاعل آخر وعلى المفاوضين له غير كاف لفهم علاقات القوة القائمة في العالم الراهن. وهو أكثر أهمية، فالقوة البنيوية تساوي القدرة على تشكيل وتحديد بين الاقتصاد السياسي الدولي التي ضمنها ستعمل الدول الأخرى بمؤسساتها السياسية ووحداتها الاقتصادية على التنافس. هذا المفهوم البنيوي للقوة يتضمن أربعة مستويات حددتها سوزان سترانج:[2]

1- البنية الأمنية: القدرة اللازمة لطرف الحماية من التهديدات المتماثلة وغير المتماثلة التي يكون هدف لها الكيان السياسي.

2- البنية المالية: القدرة على عرض، أو رفض، أو طلب القروض والمعاملات المالية.

3- البنية الإنتاجية: القدرة على تحديد المكان، الوسائل، محتوى النشاطات الهادفة إلى خلق الثروة وزيادة الرفاه.

---

(1)- Pasco Vanneson, force amer et politique étrangère: Soldat et diplomates aujourd'hui. Politique étrangère force amer et politique étrangère: Soldat et diplomates aujourd'hui. Op.cit. p 326.

(2)- برتران بادي، ماري كلود سموث، مرجع سابق الذكر، ص 144.

4- البنية المعرفية: القدرة على التأثير على أفكار ومعتقدات تعتبر اجتماعيا شرعية، والتي يبحث عنها الآخرين والقدرة على التحكم في الدخول إلى وسائل التخزين والاتصالات للأفكار والمعتقدات.

ويرى جوزيف ناي أن القوة العسكرية والقوة الاقتصادية معا مثالا على القوة الصلبة الآمرة التي يمكن استخدامها لإقناع الآخرين بتغيير مواقفهم، فالقوة الصلبة يمكن أن تستند إلى محاولات الإقناع (الجزرة) وإلى التهديدات (العصا). غير أن هناك طريقة مباشرة لممارسة القوة، فقط يحصل بلم ما على النتائج التي يريدها في السياسة العالمية لأن بلدانا أخرى تريد أن تتبعه معجبة بقيمه وتحذو حذوه وتقتدي بمثاله متطلعة إلى مستواه من الازدهار والانفتاح. وبهذا المعنى فإن وضع جدول الأعمال في السياسة العالمية واجتذاب الآخرين إليه، له أهمية تعادل تماما أهمية إجبارهم على التغيير باستخدام الأسلحة العسكرية أو الاقتصادية أو التهديد باستخدامها.[1]
وهذا الجانب من القوة هو ما يعبر عنه ناي بالقوة الناعمة التي تشير إلى القدرة على تحقيق النتائج المنشودة لأن الآخرين يريدون ما تريد، وهي القدرة على تحقيق الأهداف عن طريق الاستمالة لا الإكراه. وهي تنجح بإقناع الآخرين بأن يتبعوا القواعد والتقاليد التي تنتج السلوك المنشود أو حملهم على الموافقة عليها، والقوة الناعمة يمكن أن ترتكز على جاذبية أفكار المرء أو ثقافته أو القدرة على تحديد الموضوعات عن طريق المعايير والتقاليد التي يفضلها الآخرون، وهي تتوقف على قدرة المعلومات المجانية التي يسعى طرف ما إلى بثها على الإقناع، وإذا استطاعت دولة ما أن تجعلها قوتها أمرا مشروعا في أعين الآخرين، وأن تنشئ تقاليد دولية تشجع الآخرين على تحديد مصالحهم بطرق مناسبة، فإنها تحتاج إلى بذل قدر يعادلها من الموارد الاقتصادية أوالعسكرية التقليدية الباهظة التكاليف. والقوة الناعمة ليست شبيهة بالتأثير فقط، إذ إن التأثير قد يرتكز على القوة الصلبة للتهديدات والرشاوي، كما أن القوة الناعمة أكثر من مجرد الإقناع أو القدرة على استمالة الناس بالحجة، ولو ذلك الجزء منها. وعند تعريف القوة الناعمة من خلال السلوك، فإنها القوة الجذابة.أما بالنسبة للموارد، فإن موارد القوة الناعمة هي الموجودات التي تنتج مثل هذه الجاذبية.[2]
وقد انطلق ناي من مقارنة سلوك الآباء في تربية أبنائهم، فهو يفرق بين الأب الذي يقوم بتنشئة أطفاله وفقا لقيم ومعتقدات صحيحة، وبين الذي يعتمد على الضرب في التربية.ونتيجة ذلك أن قوة

[1]- روبرت كيوهان، جوزيف ناي، القوة والاعتماد المتبادل في عصر المعلومات. مجلة شؤون الأوسط، ص 72.
(2)- جوزيف ناي، القوة الناعمة. تر: محمد توفيق البجيرمي، العبيكان، 2007، ص 12.

الأول ستستمر لأنها بنيت على الترغيب، بينما يولد سلوك الأب الثاني ردات فعل عدوانية بسبب العنف في التنشئة.

إذن القدرة على تكون تفضيلات الآخرين تميل إلى الارتباط بمصادر القوة غير الملموسة مثل جاذبية الثقافة وإيديولوجية المؤسسات، فلو كان بمقدوري أن أجعلك تفعل ما أرغب فيه أنا حينئذ لا أكون مضطرا إلى إجبارك على عمل شيء لا تريده أنت. فقد كشفت نهاية الحرب الباردة عن طريقة غير مباشرة لممارسة القوة والنفوذ فيمكن لدولة ما أن تحصل على النتائج المرغوبة في السياسة العالمية، لأن هناك دولا أخرى ترغب في إتباعها إعجابا بقيمها ومحكاة لنموذجها واستلهاما لمستوى رخائها الاقتصادي وانفتاحها السياسي. بهذا المعنى من المهم في السياسة العالمية أن تضع الدول القواعد وتجذب الآخرين إليها بنفس القدر الذي تحاول به تغييرهم من خلال التهديد باستخدام أو استعمال الأسلحة العسكرية والاقتصادية، حتى تصير تلك القواعد قيما أساسية في السياسات العالمية.

ثانيا:التحول في مفهوم الأمن:

تتخذ الواقعية من الدولة وحدة التحليل للعلاقات الدولية ولبناء المقاربات الأمنية، الهادفة لإظهار كيفية محافظة الدولة على أمنها واستقرارها،في عالم فوضوي وغير مستقر. فيتمثل موضوع المقاربات التقليدية في الدولة، في كيفية تأمين بقائها من التهديدات على سيادتها وعلى وحدة ترابها. وتعتبر الواقعية أن السياسة الدولية هي عبارة عن علاقات بين الدول ذات المصالح المتعارضة، مما يدفع لاندلاع الحروب ولا يمكن للسلم أن يرتكز لا على القانون الدولي ولا على المنظمات الدولية، ويكمن الحل الوحيد في توازن القوى في ظل مجتمع فوضوي. فالتهديد الذي يسعى المفهوم التقليدي لاحتوائه ذو طبيعة مادية وهو تهديد موضوعي يتم مواجهته بتطوير قدرات الدولة العسكرية، لأن الأمن هو"أمن الدولة" و"بقاء الدولة". إن افتراض وجود تهديدات تمس ببقاء الدولة المادي وحصرها في العسكرية منها، قد قلص مفهوم الأمن إلى مجرد "مسألة دفاعية وحمائية" خاصة في مرحلة الحرب الباردة[1]. إذا يهدف المفهوم التقليدي للأمن،المحصور في الأمن القومي وفي القوة العسكرية، الدفاع عن الوضع الراهنstatu quo، والإبقاء على القوة في يد الدول الكبرى. وتدفع حالة الفوضى المميزة للوضع الدولي للاهتمام بشيء واحد ووحيد، وهو حماية الدولة دون النظر للدول الأخرى ولا الاهتمام بالنظام الدولي.

(1)- Ayse Ceyhan, « Analyser la sécurité : Dillon, Hiver, williams et autres», voir : www.revue.org/conflits/article.php3؟id.article=330

ويعد أهم نقد وجه للواقعية التقليدية هو في عدم قدرتها أو تمكنها من تفسير الظروف الدولية الجديدة إذ تثاقلت الساحة العالمية بمجموعة من التهديدات التي تمس بأمن الدولة وتهدد استقرارها، دون أن تدرجها الواقعية ضمن قائمة التهديدات المحصورة فقط في المادية منها، أي في العسكرية.(1)

وبعد انتهاء الحرب الباردة ظهر النقاش حول مسألة توسيع مفهوم الأمن، لإعادة النظر في حصره في الإطار العسكري ومن ثم الحديث عن توسيعه أو تعميقه. ويقصد بتوسيعه، توسع قائمة التهديدات إلى المجالات غير العسكرية للدولة وإمكانية اتخاذ مرجعية الدراسات الأمنية من وحدات غير الدولة.

إن أهم نقطة يمكن الإشارة إلى التحول في مفهوم الحرب والنزاع بمفهومها التقليدي،فبنهاية الثنائية القطبية سقطت أغلب الأطر النظرية والأدوات المفاهيمية التي استخدمت خلال مرحلة الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي. الأمر الذي استدعى ما يمكن أن نطلق عليه المرونة المفاهيمية التي تستوعب التحولات الجديدة التي شهدها عالم ما بعد الحرب الباردة، ومن ذلك تراجعت أهمية بعض التصورات الإستراتيجية كالاحتواء مثلا، وأعيد تكييف بعضها الآخر لينسجم وهيكل النظام الدولي الجديد كنموذج الردع على سبيل المثال. وهي بالأساس نماذج استحدثت على خلفية الصراع في إطار الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي سابقا.

فبانهيار نظام الحرب الباردة أدى إلى اختلال التوازن المبني على الثنائية القطبية. ولذلك أصبحت النزاعات الإقليمية أو الوطنية منفصلة في أحيان كثيرة عن طبيعة النظام الدولي وتحكمها نزعات ذاتية أكثر مما هي امتداد لتوازنات دولية كما كان حاصلا خلال فترة الحرب الباردة. أما من جهة ثانية فأنه بمقدار ما ساهم نظام القطبية الثنائية وما رافقه من استقطاب دولي في الحقبة السابقة في تجميد النزاعات والحد منها بسبب ما تميز به من توازن في الرعب، فقد أدى سقوط جدار برلين وما تبعه من انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية إلى فتح التاريخ أمام حقبة من النزاعات الكبرى الناجمة عن نزوع الدول العظمى إلى إعادة ترتيب الأوضاع حسب مصالحها الخاص(2). في الوقت الحالي ينظر إلى النزاع كآلية لإعادة تشكيل توازنات إقليمية ودولية معينة، أي حول النزاع إلى أداة إستراتيجية تستخدمها الدول لتمرير سياساتها وتصوراتها الإستراتيجية. وهو ما يحدث توترا في فهم الوضع النزاعي بين الأطراف، فالدولة التي تعتبر اللجوء إلى

(1)- Patrick James, «Neorealism as a research entreprise: to Ward elaborated structural realism ».International political science, vol 14, n2, Apr.93, pp 123/148, p 130.

(2)– برهان غليون، العرب و تحولات العالم من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد. الدار البيضاء، المركز الثقافي الغربي، الطبعة الأولى، 2003، ص 11.

النزاع أساسا لضمان أمنها، تفسره الدولة الأخرى بأنه تهديد لنفس القيمة وهي الأمن وهنا تحدث "المعضلة النزاعية" بذات الطريقة التي فسر بها المؤرخ الإغريقي ثيوسيديس الحروب البيلوبونيزية في إسبرطة.

و لم يكن ممكنا حدوث التغيير في المناهج الأمنية لو لم تتغير طبيعة التهديدات المحددة للمفهوم الأمني، ولكيفية إدراك المفهوم. وتوجد هنالك صورتان للعالم مختلفتين في مجال الأمن: عالم مثل بالتهديدات التقليدية والمشكل عامة من الدول الفقيرة، أين لا يزال يلجئ فيها للعنف المسلح كوسيلة لحل المشاكل السياسية، وعالم متحضر مشكل من الدول القوية التي ابتعد عنها تقريبا شبح الحرب إلا أنها تعاني من ظواهر جديدة كالإرهاب والتلوث والإجرام، أي تهديدات ذات طابع غير مادي،فالرأي العام في هذه الدول واع بخطورة مثل هذه التهديدات، التي أخذت تشكل بالنسبة إليه أخطارا تتجاوز اعتداءات الجيوش الأجنبية[1]. إن التحول في طبيعة النزاع ومفهومه هو متغير تابع لجملة من المتغيرات المستقلة،منها خاصة الأشكال الجديدة للتهديد، حيث يرى العديد من الكتاب على رأسهم بول كينيدي بأنه بعد نهاية الحرب الباردة استبدلت النزاعات العسكرية ومعها السباق على التسلح بالتهديدات الاقتصادية والتنافس الثقافي ومختلف أشكال الحرب التجارية. وتبعا لذلك تلجأ اللغة المستخدمة اليوم لوصف ما يجري على صعيد حركة التجارة والاستثمارات العالمية أكثر فأكثر إلى المفردات العسكرية[2]. بهذا تتباين الصور للأمن وفقا للتهديدات الأكثر ثقلا على المجتمعات،فان كانت الحروب الدموية ما تزال لها الكلمة في العالم الثالث، فالشغل الشاغل للدول المتقدمة أضحى في المخاطر التي حملتها التهديدات الجديدة ودفع بذلك هذا الوضع المتباين إلى ضرورة الإقرار بوجود عوامل ليست عسكرية، لكنها تشكل بدورها تهديدا للأمنين الداخلي والدولي.

من المهم القول أن بداية التسعينات من القرن الماضي شكل نقلة نوعية في إدراك مفهوم الأمن تنظيرا و ممارسة حيث تولى عدد معتبر من الدارسين مهمة إخراج الأمن من المفهوم الضيق الذي لازمه إلى أبعاد أخرى لم تكن مدرجة في الفترة السابقة، ويعتبر باري بوزان رائدا في هدا الاتجاه حيث عمل على مراجعة لمفهوم الأمن وكذا منهج الترتيب لمختلف الأبعاد التي تمس حقل الدراسات الأمنية تحت إطار توسيع المفهوم، أين الحديث عن التعريف الكلاسيكي الذي يضع البعد الدولاتي في قلب الاهتمام أصبح قابلا للتشكيك فيه، حيث الأمن من هذا المنظور هو قدرة الدول على صيانة

---

(1) - Maurice Bertland, La fin de l'ordre militaire, Paris, Presse des sciences politiques, 1996, pp51-53.

(2)- بول كندي، الاستعداد للقرن الواحد و العشرين. تر: نظير جاهل، الجزء الأول، لبنان، دار الأزمة الحديثة، جانفي 1998، ص 219.

الاستقلالية الهوياتية وممارسة وظيفة حماية الوحدة الترابية،زيادة على ذلك فإن حقل التهديدات الذي يفرض اليوم على الهوية الوطنية يبدو أكثر اتساعا ويتجاوز البعد العسكري الذي يعتبر العامل المركزي للتحرك من وجهة نظر الواقعيين[1]. وقد حاول بوزان بهذا المنطلق طرح نموذج يختلف في الخصائص بالنسبة لحقل التهديدات الأمنية التي تتكون من خمسة أبعاد، فإلى جانب البعد العسكري يمكن إضافة البعد السياسي، الاقتصادي، البيئي والمجتمعي[2]. نجد حسب تصوره أن:[3]

– الأمن السياسي: يتعلق بالاستقرار في مؤسسات الدولة ونظامها الحكومي ومشروعية إيديولوجيتها.

– الأمن الاقتصادي: مرتبط بالوصول إلى الموارد، والأسواق، والأموال للإبقاء الدائم على مستوى دائم من الرفاه وقوة سلطة الدولة.

–الأمن البيئي: يتعلق بالمحافظة على المحيطات الحيوية المحلية والدولية كدعم أخير لكل نشاط إنساني.

–الأمن الاجتماعي: معرف بالاستمرارية داخل شروط مقبولة للتطور والطرق التقليدية واللغة والثقافة والممارسات الوطنية والدينية. وبالموازاة مع موجة الأمن المجتمعي التي ركب من خلالها بوزان حقل الدراسات الأمنية عمل أيضا على وضع أسس أفكار الأمننة "securization"حيث بالإمكان جعل صفة الأمن متغيرا يمكن نقله من ظاهرة لأخرى. ثم هناك الأمن الإنساني والذي يمس بالدرجة الأولى جميع الأفراد بغض النظر عن انتمائهم وأجناسهم وتحقيق رغباتهم يعتبر ركيزة استقرار المجموعات والأمم في جميع الأحوال، وهدا ما نادت به النظرية النقدية التي تحاول إقصاء الدولة من كونها ذات الأسبقية في مرجعيات الأمن، مركزة أكثر على الاعتماد المتبادل وظاهرة عبر القومية لفواعل آخرين، من غير الدولة، لذا فهم يضعون مفهوم الأمن الإنساني بدلا من أمن الدولة[4]. والجدول رقم (07) يبين توسع مفهوم الأمن في القرن الواحد والعشرين الذي يبين كيف تطورت النظرة إلى مفهوم الأمن وذلك بتوسيع أبعاده المرجعية، فبعد أنت كانت الدولة توضع في

(1)- Wolfman Lacher, Actually Existing Security: The Political Economy of the Saharan threat. Security Dialogue, 2008, p 385.
(2)- Hélène Viau, La (Ré) conceptualisation de la sécurité dans la théorie réaliste, et critique ; quelques pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale, Montréal, Centre d'études des sciences politiques et étrangères de sécurité, 2000, pp 94-96.
(3)- Marisol Touraine, le bouleversement du monde: géopolitique du XXI siècle, Paris, Seuil, 1995, p 323.
(4) - Hélène VIAU, Op.cit. p 98.

قلب اهتمامات الدراسات الأمنية وذلك بالتركيز على مفاهيم كلاسيكية في العلاقات الدولية كحماية السيادة الوطنية وتأمين الحدود، وتغيرت هذه النظرة فيما يعد توسيع الإطار المفاهيمي للأمن نحو أبعاد أخرى لم تكن مدرجة من قبل ضمن الأجندة الأمنية كالحديث عن المشكل البيئي واعتباره مسألة عالمية وعدم تحقيقه قد يضر بجميع البشر في العالم دون استثناء، ثم هناك الأمن الإنساني والذي يمس بالدرجة الأولى جميع الأفراد بغض النظر عن انتماءاتهم وأجناسهم وتحقيق رغباتهم يعتبر ركيزة استقرار المجموعات والأمم في جميع الأحول:(1)

	الموضوع المرجعي (أمن من؟)	القيم التي في خطر (أمن ماذا؟)	مصادر التهديد (من أي جهة أو من ماذا)
الأمن الوطني (الأبعاد السياسية والعسكرية)	الدولة	السيادة، الوحدة الترابية	دول أخرى، الإرهاب (فواعل غير دولاتية)
الأمن الإنساني	الأمة، المجموعات، الأفراد	الوحدة الوطنية، الهوية	الدولة، المهاجرين ذوي ثقافات أخرى
الأمن البيئي	البيئة	الاستمرارية والبقاء	الجنس البشري

المطلب الثالث: تحولات على مستوى نطاق وأولوية الموضوعات والتفاعلات المطروحة في السياسة العالمية

هذا الجانب الذي يمثل محتوى العلاقات الدولية، بحيث ساعدت العولمة على صعود مواضيع جديدة على الأجندة الدولية سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي فيتراجع مفهوم القوة العسكرية تراجعت معه العديد من المفاهيم الأمر الذي جعل من المواضيع التقليدية التي كانت مطروحة أمام أجندة الدول أثناء الحرب الباردة من القوة العسكرية وميزان القوى والردع النووي لم يعد لها الأهمية ذاتها، أمام بروز قضايا ذات بعد عالمي التي تعدت الحدود التقليدية للدول: البيئة، الهجرة السرية، المخدرات، تبييض الأموال...الخ. بعبارة أخرى فإن هذه الرؤية لا تركز على تحليل الاهتمامات

(1)- Hans Gunter Brauch, Threats, challenges, Vulnerabilities and Risks Environmental and Human security". Studies of the University: Research Counsel, Education Publication, series of UN-EHS, 2005, p 19.

الأمنية العسكرية فقط والتي سبق وسيطرت على السياسات الدولية خلال الخمسينات والستينات، ولكن تهتم بموضوعات وقضايا جديدة، الانفجار السكاني، أزمة الغذاء العالمي، الموارد الطبيعية، التجارة الدولية، المعونات، التلوث. تفجرت على نحو يمثل تحديا للمجتمع الدولي المعاصر، وأضحى فهمها وما تثيره من مشكلات ضرورة أساسية لفهم العلاقات الدولية المعاصرة، وما يمر به النظام الدولي من تطورات أو تحولات في هيكل علاقات القوة وذلك تحت تأثير متغيرات اقتصادية جديدة. في هذا المطلب نحاول التطرق إلى التغير على مستوى القضايا الاقتصادية ودور المتغير الثقافي إضافة إلى بروز القضايا الاجتماعية وتأثيرها في البناء السياسي العالمي.

أما على مستوى التفاعلات الدولية فقد كان لواقع العولمة الأثر الكبير في زيادة الاعتماد المتبادل بين الفواعل الأمر الذي أعاد رسم شبكة جديد من التفاعلات التي تتداخل فيها الوظائف وكذا الواجبات بالإضافة إلى زيادة التأثيرات الجانبية.

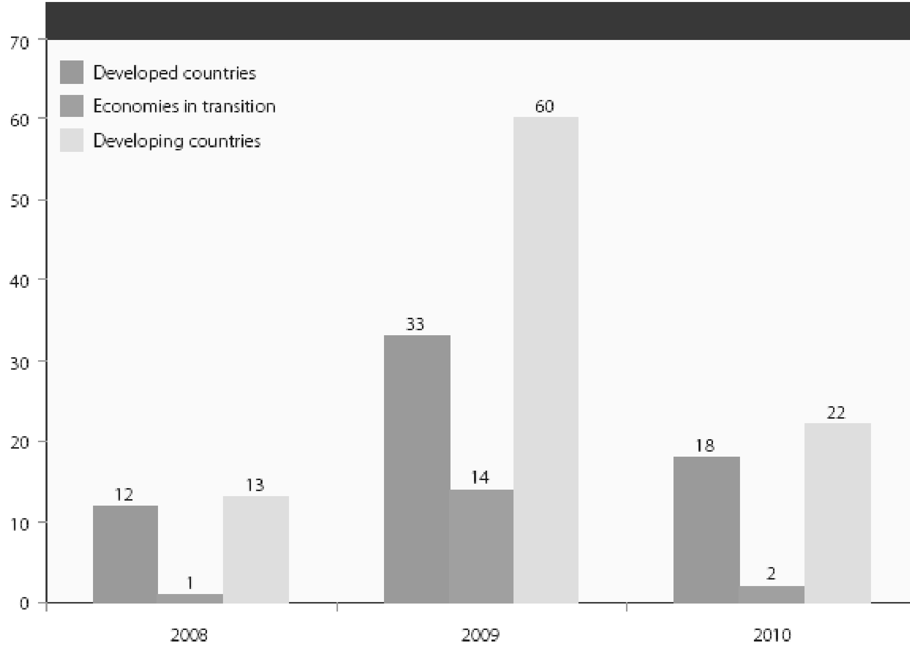
وهكذا أصبح النظام يشهد درجة مرتفعة من الربط Linkage بين الأفراد والجماعات في الدول المختلفة، وفيما بين الحكومات، وفيما بين الأوضاع الداخلية والخارجية، وفيما بين الموضوعات السياسية والاقتصادية على نحو لم يعرف من قبل وذلك نتيجة التطور الهائل في وسائل النقل والاتصال ونتيجة نمو التطور التكنولوجي وتيارات تبادل السلع والأفراد.

1_ بروز المتغير الاقتصادي و تأثيره في التفاعلات على المستوى العالمي:

لقد حملت فترة ما بعد الحرب الباردة تطورات كبيرة على مستوى الإنتاج الفكري العالمي في شتى المجالات، منها المجال الاقتصادي الذي يعد محرك كل النشاطات الإنسانية، فالدعوة إلى الليبرالية الجديدة هي التحرر التام من كل أنواع الإكراه الداخلي والخارجي، سواء كانت دولة أم جماعة أفراد، والتصرف وفق ما يراه الفرد مناسبا له، هذا التطور السريع على المستوى المادي والفكري نتج عنه الانتقال إلى الصناعة الإليكترونية وصناعة المعلومات بكل ما فيها ظواهر غير مسبوقة وأحداث لا تجد لها تفسيرا كلما اعتمدنا على أدوات التحليل الحداثية[1]. وبالتالي فإن العامل المحدد للقوة الاقتصادية لم يعد الأرض كما في الاقتصاد الزراعي، ولا رأس المال كما في الاقتصاد الصناعي، وإنما هي المعرفة اللازمة لابتكار سلع استهلاكية أكثر فعالية في جذب المستهلك وهذا ما يفسر النمو

[1]- راجي عناية، المستقبل وأزمة الفكر العربي. دبي ، مطبعة دسمال ومكتبتها، الطبعة الأولى، 1993، ص ص 119، 120.

السريع لقطاع المعلوماتية على حساب الاقتصاد الكلي للكثير من الدول، وهذا ما خلق تناقضا في هذه الدول، حيث توجد مناطق متطورة في العالم المتخلف ومناطق متخلفة في العالم المتقدم.[1]



Source: UN/DESA. 2008 data are partly estimated. 2009 and 2010 data are forecasts, according to baseline scenario of WESP update per mid 2009.

شكل رقم (16):مسارات النمو الاقتصادي في العالم[2]

لقد أضحت المادة الأولية الأساسية للعلاقات الدولية، **الاقتصاد**، التوازن العالمي، قوة الأمم، الوقاية من الأزمات، وعوامل التوتر تعبر عن نفسها أولا وقبل كل شيء وفق تنظيم المبادلات، النظام المالي، التحكم في التضخم، نسب النمو، عدم المساواة في معدلات النمو، ديون هذا أو فائض ذاك، و هي كلها ملفات اقتصادية تعود باستمرار على أولوية أجندة أكبر الاجتماعات الدولية، سواء تعلق الأمر بمجموعة الثماني أو الجمعيات العامة للمنظمات الدولية أو منتدى دافوس، **لكن، يجب أن**

(1)- Michel Belanger, Institutions économiques internationales, Paris, Economica, 6ème édition, 1997, p 26.
(2)- World Economic Situation and Prospects 2009: Update as of mid-2009. In: http://www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/wesp_archive/2009wespupdate.pdf, p 03.

نشير إلى أن وسائل الضغط كذلك أصبحت اقتصادية: بعث برامج المساعدة الاقتصادية لاجتذاب الدول أو توقيع عقوبات لردعه.[1]

1/ ــ الهيمنة الظاهرية لما هو اقتصادي:

إن القراءة السريعة للحياة الدولية تعطى الانطباع بأن الاقتصادي قد هيمن على الساحة الدولية وحل محل الإرادة السياسية، فظواهر مثل سيولة المبادلات، تغيرات الأسعار، الاستثمارات وحركة رؤوس الأموال، العناصر الأساسية للنمو والثروة والقوة والسلطة الدولية، كلها تسمح سطح الكرة الأرضية من الشرق إلى الغرب، وعليه هيمن انطباع بانحسار وتراجع الدولة أمام الأسواق التي أصبحت تفرض قوانينها (ديكتاتوريتها) على النظم الديمقراطية، وهو ما جعل هذه النظم ترفع يدها عن تنظيم النشاط الاقتصادي مقتنعة بأن الأسواق هي أحسن صاحب قرار، وهو ما أنتج une marchandisation à l'échelle planétaire.

وعلى نفس الخط، كان لمفهوم "الحرب الاقتصادية" مسارا جيدا ومميزا، وفي غياب صراعات مسلحة بين الدول المتقدمة، أصبح يتم وصف التاريخ المعاصر بمصطلحات عسكرية يتم تطبيقها على العلاقات الاقتصادية الدولية: فالأجهزة الدبلوماسية والشركات بدت وكأنها جيوش تعبئة قوتها بهدف خدمة إستراتيجية ما.[2]

من دون الدخول في هذا الجدل، ولكن على قناعة قوية نجد باحثين كبار مثل Paul Thurow Kennedy Jeffrey Garten, Edward Luttwak et Lester يعلنون مع بداية التسعينات عن نهاية الجيوبوليتيك ليحل محلها الجيواقتصاد، فمع انهيار الإتحاد السوفييتي، كانوا يرون أن المواجهة شرق-غرب قد فسحت المجال أمام مواجهة بين التكتلات الاقتصادية المتنافسة، لقد شكلت هذه الظواهر مواضيع بحث لعلماء السياسة الذين حاولوا التحكم في أهمية المعطيات الاقتصادية، وعلماء الاقتصاد الذين حاولوا من جهتهم إعادة إدماج ظواهر القوة في دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية، وقد شكلت أبحاث وأعمال كل من Robert Gilpin, ou charles P. Kindleberger, Robert Keohane et Joseph Nye

---

[1]- Marie-Hélène Labbé, L'arme économique dans les relations internationales. Presses universitaires de France, 1994, pp 74-75-76-77.

[2]- Jaques Fontanel, Guerres et conflits économiques: office des publications Universitaires, 2005, p 96.

de Susan Strange التي تمت في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي استمرارية للدراسات التي سبقت الإشارة لها.[1]

بالإمكان إيجاد الكثير من الأمثلة التي تشير إلى تبعية الأهداف السياسية للضرورات الاقتصادية، وهو حال علاقات الولايات المتحدة مع الصين، فبالرغم من انتهالك صارخ لحقوق الإنسان، برامج نووية يحومها الكثير من الشك وخلاف كبير وأساسي حول تايوان، فإنه ليس بإمكان واشنطن تجاهل الأمة التجارية السابعة في العالم، الأول أو الثاني فيما يخص الاحتياطات من العملة الصعبة على المستوى العالمي، وقطب متميز لمعدلات النمو الاقتصادي (نسب نمو برقمين)، لقد وافقت واشنطن لبيكين على أن تكون الدولة الأولى بالرعاية منذ 1979.[2]

2/ ــ الحضور الدائم لنهايات السياسة:

في كل الحالات التي فيها وضع الوسائل الاقتصادية بهدف دعم المبادرات الدبلوماسية، فإن السلوك الاقتصادي يكون دائما مرتكزا على خلفيات وخطط سياسية، وهكذا فإن ازدياد وتضاعف حالات العقوبات التجارية والمالية منذ سنوات لا يعبر عن تطور للدبلوماسية الاقتصادية، ولكن يشير إلى سهولة في توظيف الإجراءات الاقتصادية لممارسة ضغوطات على دولة ما، فالعقوبات التجارية والمالية كسلوك في السياسة الخارجية سهل التكييف والتحكم فيه على حسب الحالات والأوضاع التي نبرز أمام صاحب القرار، كما أنها غير محرجة مثل السلوكات المستندة إلى توظيف السلاح العسكري، كما أن هذا النوع من العقوبات يبقى معيقا للدولة التي تتعرض له بالنظر إلى هذا العالم القائم على اعتماد متبادل متعدد، أين يشكل الانعزال فيه عائقا حقيقيا، غير أن فعالية هذه العقوبات تبقى غير مؤكدة، وأن نتائجها تأتي مخيبة للآمال في بعض الحالات، إن لم تكن غير منتجة وغير فعالة بالمطلق إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأهداف السياسية المسطرة: فلم تغير هذه العقوبات شيئا في كوبا، ونظام صدام كان لا بد من التدخل عسكريا لإسقاطه، القذافي متواجد دائما في السلطة، الهند لم تتراجع عن برامجها النووية، وسلاح النفط الذي أشهرته الدول العربية لم

---

(1) - Guy Carron , Omniprésente économie. Dans: Politique étrangère Nouveaux regards, Presses de Sciences Po, 2002, p 211.

(2)- Jaques Fontanel , Globalisation économique et sécurité internationale: introduction à la géo économie, Université prière Mendès, France, 2004, p 85.

يؤدي إلى تغيير سياسات الدول الغربية تجاه إسرائيل وبالتالي فإن مقاومة القوى السياسية وتحملها للصعوبات الاقتصادية هو أقوى، وعلى النقيض من ذلك، فإن من يعاقب قد يجد نفسه معاقبا في الأخير من خلال حرمان نفسه من أسواق محتملة أو مؤكدة تعود لمنافسة بفعل لا فعالية هذا النوع من العقوبات.[1]

تكمن الدبلوماسية الاقتصادية الحقيقية في أربعة أشياء هي:[2]

*ـــ متابعة أهداف اقتصادية بوسائل متعددة (اقتصادية، عسكرية، قانونية،....).

*ـــ التطور المعاصر الذي تعرفه مرتبط بشيء من الاستقلالية الذاتية للفضاء الاقتصادي مقارنة بفضاء السياسة الخالصة.

*ـــ التطور المعاصر الذي تعرفه مرتبط كذلك بتوسعها العابر لحدود العلاقات التجارية الضيقة، ليشمل الاقتصاد المالي، اقتصاد البيئة.

*ـــ لم تعد المفاوضات الاقتصادية إكسسوار للتعاملات السياسية والعسكرية الواسعة، ولكنها موجودة من ذاتها.

ويشكل البناء الأوروبي نموذجا جيدا لما سبق ذكره، باعتبار أن مادة هذا البناء الأوروبي هي مجموع اتفاقيات:[3]

فتح الأسواق، تقاطع وتماثل السياسات الاقتصادية، المعايير المشتركة، تبني عملة موحدة غير أن هذه الاستقلالية الذاتية لما هو اقتصادي لا تلغي وجود رؤية سياسية، من المؤكد أنها (الرؤية السياسية) تقع على المدى البعيد، لكنها تبرر في النهاية هذا البناء، فعملة الأورو ليست مهمة الماليين فقط، ولكنها مشروع سياسي كبير كذلك: بناء أوروبا كقوة كبرى بالنسبة للبعض، بناء أوروبا كفضاء للمبادلات والحرية بالنسبة للبعض الآخر، أو كنموذج للمواطنة على ضوء معايير دولة الحق والقانون والتعاون الدولي وحقوق الإنسان بالنسبة لفريق ثالث.

---

[1]- Jacques Fontanel, La globalisation en «analyse» : géo économie et Stratégie des acteurs, édition L'Harmattan, 2008, p 122.
[2]- Jaques Fontanel, Guerres et conflits économiques, Op.cit. p 96.
[3]- Nicolas Bardos- Feltoroonyi, Exercices géopolitiques pour l'union européenne: les puissance et leurs différends. Edition L'Harmattan, 2010, p 66.

فعصرنا الذي يبدو حساس للظروف الاقتصادية، لم يخلو من حالات لم تلعب فيها العقلانية الاقتصادية دورا كبيرا.

إذن، فإن الاقتصاد بعيد من أن يهيمن بشكل مطلق على نهايات و غايات الدبلوماسيات، و حتى أن أهميته تبدو في بعض الحالات دورية أو كثمرة لظروف ما.[1]

.بما يبدو أنه نهاية المواجهات السياسية الكبرى: ولكن كذلك أن إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية قد أصبحت ملحة: الأزمة المالية الراهنة تدفع باتجاه إعادة نظر جذرية وكلية في كل الترتيبات التي أفرزتها محادثات بروتون وودز، عدم الاستقرار الملازم للنظام المالي الدولي، دخول العولمة مرحلة التسارع القوي، مأزق خيارات السياسة التحريرية ومبادئ الرقابة، لم تدرك الدول تماما نتائج نظم النقل والاتصال، وأخيرا فإن مواضيع جديدة تقع في قلب التجارة الدولية (الخدمات، تقنيات الإعلام، البيوتكنولوجيا) تدعو الكل للعمل من أجل إيجاد وتحديد المعايير الخاصة بها، وكما هو الحال في كل الفترات الانتقالية أين نشهد تغيير في قواعد اللعبة، فإن الاقتصاد يوجد في مقدمة النشاطات التي تقوم بها الدبلوماسية لحين إيجاد توازن جديد، ولكن الاقتصاد لا يحتل المرتبة الأولى دائما، فوزنه وأهميته ترتبط بالظروف.

3/ ــ إعادة النظر في ثلاثة فرضيات:

يمكن أن نعيد النظر في ثلاث فرضيات أساسية و وضعها محل تساؤل كما يلي:[2]

أ/ ــ الفرضية الأولى: انحسار السيادة السياسة أمام تصاعد القوى الاقتصادية حتى مرحلة ليست بالبعيدة، فإن الدول التي تحكم بكل سيادة، وأجهزتها الحكومية تدير الشركات، تضبط كل السيولات التي تعبر حدودها بواسطة نظام للحقوق الجمركية، مجموعة من التعريفات والنظم، وتتفق مع باقي الدول حول حجم وطبيعة التبادلات.

لكن الحكومات وجدت نفسها مجبرة على النخلي عن عملية الرقابة عند الحدود واقتنعت بأن قوانينها التنظيمية الوطنية قد أصبحت غير ملائمة، وبالتالي قررت الحكومات بأن تتخلص من الإجراءات التنظيمية la Déréglementation، أما بالنسبة للشركات، فمن الطبيعي أنها أصبحت

[1] -Jaques Fontanel, Guerres et conflits économiques, Op.cit. p 92.
[2]- Guy Carron, Omniprésente économie. Op.cit. p212-213-214.

أكثر تفاعلا وانتباها للتوجيهات الآتية من الأسواق العالمية ومبادرات المنافسين أكثر من انتباهها وتفاعلها من التوجيهات التي تأتيها من حكوماتها، باعتبار أن السوق الوطنية لم تعد تشكل إلا جزءا من الفضاء الذي تنشط عليه هذه الشركات.

كل هذا صحيح غير **أنه لا يؤدي إلى زوال السيادة السياسية، وهذا يعني فقط أن سلطتها (أي السيادة السياسية) قد غيرت مكانها و تمارس بطريقة أخرى.**

فالحياة الاقتصادية وبغض النظر عن الإطار الذي توجد فيه، فهي دائما بحاجة لقوانين، وبالتالي لسلطة من طبيعة سياسية بهدف ضمان سيولة المبادلات، الوفاء بالعقود، احترام مبدأ المنافسة وحقوق الشركاء الاجتماعيين.

وكما أبرزه كارل بولانيي من خلال الارتكاز على التاريخ، أن السلطات السياسية هي التي تخلق الأسواق من خلال فتحها، وتحديد شروط عملها وإيجاد حلول للمشاكل التي تعترضها، والسلطة السياسية هي التي تحدد لها حدودها الجغرافية في إطار خيار سياسي خطير النتائج: إلى أي حد يمكن للإتحاد الأوروبي أن يتسع؟ أو ما هي حدود عملية توسيع الإتحاد الأوروبي؟ هل يجب على أمريكا الجنوبية الالتحاق باتفاقية النافتا أو تنظم بشكل مستقل؟ في قارة آسيا، هل يجب الاكتفاء بمنطقة جنوب شرق آسيا أو يجب البحث عن أوضاع أكثر اتساعا و إدماج اليابان، الصين وحتى الولايات المتحدة الأمريكية؟ فالأمر هنا يتعلق بخيارات سياسية خالصة أو تامة.(1)

يمكن أن نشير إلى مثال آخر وهو المساعدات الاقتصادية الخاصة بدفع التنمية: فقرار الالتزام ببرنامج وتنفيذه، تحديد حجم هذا البرنامج، اختيار الوسائل (فتح السوق الداخلي، التفضيل التجاري، تمويل مشاريع أو المساعدات المالية، تحويل التكنولوجيا، أطر ثنائية أو متعددة الأطراف،...) ترتبط بالإرادة السياسية التي لم يضعفها نمو وتطور الأسواق، إذن تبقى المسؤوليات السياسية ضرورية، فهي لم تختفي: بل تم تحويلها.

بفعل هذا، فإن السلطات التي تحصل عليها الحكومات بواسطة الانتخابات لم تعد مستقلة تماما، إذ يجب ممارسة هذه السلطات مع سلطات أخرى، داخل سيادة يتم تقاسمها في إطار حاكميات متعددة. هذا الواقع الجديد يقلق فضلا عن أنه يقع في الطرف الآخر من إرثين نخبويين.

(1)- Guy Carron de la Carrière, Omniprésente économie, Op.cit. p 214.

فمن جهة، الإرث الذي يجد أصوله في مفهوم تقليدي للسيادة باعتبارها السلطة الأعلى التي لا يمكن إجبارها (وهنا نجد المدرسة الفرنسية التي وضعها أسسها جون بودان، القانونيين الملكيين والدولة-الأمة).

ومن جهة أخرى، تجربة ستين سنة من التدخل في كل الاتجاهات والتي شهدت تحول الدول ليس إلى مدير للأسواق فقط ولكن تحولها كذلك إلى بنكيين وصناعيين، وتراجع الدول المحتمل عن أداء وظائفها الأساسية يبدو أو يبرز كتراجع أو أفول مقارنة بمرحلة ليست بالبعيدة.

ولكن كذلك يعني العودة إلى مفهوم أكثر سياسي لدور الدولة ولو أن هذا الدور ليس مطلق (المواطنون، المستهلكون والمدخرون، المستثمرون والنقابات كلهم فاعلين لهم قدرة أكثر فأكثر على الحد من هذا الدور).

ب/ ـــ الفرضية الثانية: أصبحت الدبلوماسية أداة الشركات لضمان توسعهم في الخارج فضلا عن هذه الفرضية تذهب إلى القول بأهمية المصالح الاقتصادية في تحديد السياسة الخارجية، وفعالية اللوبيات التابعة للشركات، فإنها تشير إلى أن السياسات الخارجية ما هي إلا ظل الإستراتيجيات التي تضعها الشركات الضخمة، بالفعل، توجد سياسات اقتصادية خارجية تعرف نفسها من خلال مجموعة شركات أو قطاع ما من النشاطات: مثل هذه الدبلوماسيات نجدها في الدول التي يقوم اقتصادها على سلعة أساسية فيهيمن على باقي الانشغالات، أو في دول ليس لها طموح رسم سياسة خارجية واسعة، ونفس الشيء يقال على بعض العلاقات الثنائية التي تنحصر في المسائل الاقتصادية والمبادلات التجارية، كما أنه من الصحة القول أن الدفاع عن الشركات هي مهمة أساسية بالنسبة للحكومات، والتي تتبع في بعض الحالات سلوكية هجومية.**(1)**

وباعتبار أن سياسات الدعم أو المزايا الأخرى يتم تحديدها بواسطة القوانين الدولية، يبقى للدول إمكانية ضمان مجموعة خدمات (استشارات، معلومات، التسهيلات اللوجستية) كدعم حقيقي وملموس لمبادرات الشركات.

لكن لا يجب أن تغطى هذه الشجرة كل الغابة، فتعريف سياسة خارجية من خلال شركة أو سلعة لا يكون ممكنا فعله إلا في حالة الدول التي تتميز بقلة تنوع اقتصادها، فالتدخلات السياسية خدمة للتجارة الدولية تتفرق وتتوه مجموعة متنوعة من النشاطات المحددة بدقة كبيرة. وبالتالي تصبح

(1)- Guy Carron, Omniprésente économie. Op.cit. p 215.

درجة نفعيتها (التدخلات السياسية) غير مؤكدة في مرحلة أين نجد جنسية السلع والشركات صعبة التحديد في اقتصاد معولم. وخاصة أن الإستراتيجيات البعيدة المدى لا يمكن تلخيصها وإيجازها في قيمة مصالح الشركات، فضلا على أن هذه الأخيرة منفجرة ومنقسمة بين مواد أولية، سلع وسيطة وسلع كاملة، بين منتجين ووسطاء مفاوضين، بين مصدرين ومستوردين، وعليه لا تكون الأهداف والإستراتيجيات متشابهة بل وتكون في بعض الحالات متنافسة. فالقليل من الدول نجح في صياغة ووضع إستراتيجيات متجانسة فيما يخص دعم الشركات في الأسواق الخارجية.(1)

في هذا الصدد، فإن العلاقات المتعددة الأطراف، والتي تشكل تدريجيا الجانب الأكبر في مادة النشاطات الدبلوماسية، تؤكد الملاحظات التي تمت على المستوى الثنائي الأطراف. ففي هذه الأطر التي يتم فيها بلورة قواعد الاقتصاد المعولم، فإن تنوع المصالح الذي يتم التعبير عنه ينتج حلولا متوازنة. صحيح أن الدول الأكثر غنى تكون أكثر انشغالا بتنميط وتوحيد حرية المبادلات، قواعد الملكية الفكرية وحرية الشركات، في حين أن الدول النامية تكون أكثر اهتماما وتفضيلا للاستعدادات والقواعد التفضيلية التي من شأنها أن تحميها من منافسة غير عادلة وقاسية. لكن في الأخير فإن الكل متفق على الاعتراف بأهمية التقدم الاقتصادي، الأسواق والتمويلات الدولية.

فالجهود الرامية عند البعض من أجل بناء نظام اقتصادي دولي متكيف مع مصالحهم فقط سرعان ما يصل لنهايته في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف. ففي سنة 1997، فشل مشروع الاتفاقية المتعددة الأطراف حول الاستثمارات الدولية، والذي تم التفاوض حوله في إطار منظمة التعاون والتنمية الأوروبية، بسبب الشكوك التي حامت حوله من خلال اتهامه بمحاولة تشجيع ودعم حقوق الشركات على حساب الدول. بالرغم من أن الدبلوماسية الاقتصادية مهتمة ومنصتة لمصالح الشركات، غير أنها لا يمكن أن تكون صورة طبق الأصل لإستراتيجيات هذه الشركات، بل أكثر من ذلك فإن الدبلوماسية الاقتصادية ليست شرطا ضروريا ولازما لنجاح الشركات: وعلى العكس مما هو شائع، فإن طوكيو لم يكن لها أبدا سياسة اقتصادية خارجية قوية، بسبب عدم القدرة على تحديد المصالح الوطنية، وعدم القدرة على التنسيق بين الشركات والمصالح العامة، فتواضعها خلال المفاوضات الكبرى أو في المنظمات الدولية هو شيء ظاهر بقوة.(2)

(1) - Guy Carron, Omniprésente économie. Op.cit. p 215.
(2) - Idem.

ج/ ـــ **الفرضية الثالثة:** يزن الاقتصاد على الحياة الدولية إلى درجة أنه أدى إلى ظهور شكل جديد للنزاعات، هي الحرب الاقتصادية.[1]

يقوم منطق السوق على التمييز، الحقائق الاقتصادية عنيفة، وقد يبدو غزو الأسواق كلعبة صفرية كما كان عليه الحال بالنسبة لغزو الأراضي، وحتى هنا فإن الحقيقة هي جد معقدة.

فإذا كانت هناك دولا تستخدم وسائل ضغط معتبرة ضد دول أخرى بهدف فتح أسواقها، لإجبارها على الوفاء بديونها المستحقة عليها، أو تحصيل مواقع مفضلة (القدرة على الوصول إلى الموارد البترولية أو المراقبة والتحكم في أكبر الطرق التجارية) فإن الأمر لا يرتبط إلا بنزاعات ظرفية ذات أبعاد محدودة ولا تتدخل إلا بشكل بسيط في الأولويات السياسية أو العسكرية.

و هكذا فإن الخلافات الاقتصادية الكثيرة التي تجمع بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة (الزراعة، الصلب، الماشية، بروتوكول كيوتو،....) لا تلحق أضرارا بالتحالف السياسي ـــ العسكري الذي يجمع بين الاثنين، وهو ما أكدته اللاحقة بعد 11 سبتمبر 2001. فالكثير من هذه الخلافات يتم إرادتها وحلها من خلال اللجوء إلى المؤسسات القانونية، كما أن الوقاية من النزاعات التجارية مضمونة أكثر من طرف المنطقة العالمية للتجارة من النزاعات السياسية التي من المفروض أن تضمنها منظمة الأمم المتحدة. ففي إطار الاقتصاد المعولم، فإن التضامن والتنافس يكونان متداخلان سواء بالنسبة للدول أو الشركات. هل نستطيع الحديث عن حرب بين الأورو والدولار في الوقت الذي فيع ضفتي الأطلسي شريكين من أجل الاستقرار المالي الدولي؟ هل توجد حرب بين صناعة الطيران في القارتين، في الوقت الذي تستخدم كل واحدة منهما محركات ومعدات مصنوعة من قبل الطرف الآخر، وأن زوال أحد المنافسين سيكون مهدما للآخر والذي سيقع تحت القوانين التي تحارب الاحتكار؟.

فالدبلوماسية الحديثة دائمة الحضور، والبعد الاقتصادي لا يمكن أن يكون غاية بذاتها أو مكون ثانوي. ما هي إذن المكانة التي يحتلها في صياغة السياسة الخارجية.

ـــ الاقتصاد كإطار لعلاقات القوة:

يمكن القول أن مفهوم القوة قد تغير كثيرا منذ نهاية الحرب الباردة فالقوتان العسكرية والاقتصادية مثالان للقوة الصلبة ويمكن استعمالهما للإقناع أو للتهديد ولكن هناك طريقة غير مباشرة لممارسة

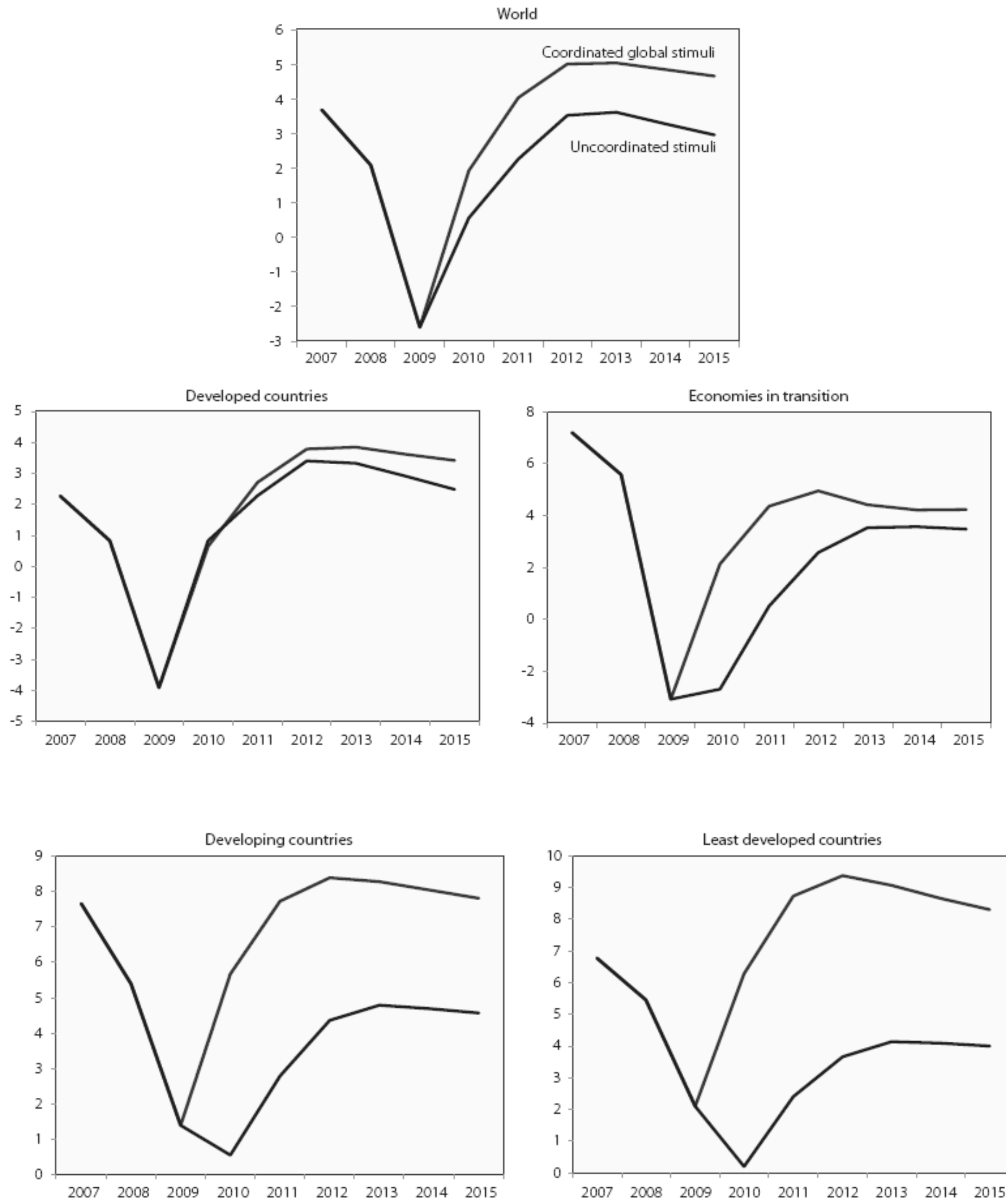
(1)- Guy Carron, Omniprésente économie. Op.cit. p 216.

القوى إذ بإمكان دولة ما أن تنال النتائج التي تريدها وذلك لأن الدول الأخرى تريد أن تتبعها، هذا النوع من القوة تجعل من الآخرين أن يريدوا ما تريد وهي القوة الناعمة كما يسميها جوزيف ناي[1]. لم تعد العوامل الاقتصادية توابل للسياسة الدولية فقط، لكن عوامل اندلاع حقيقية لبعض الأحداث. فالحوادث الكبرى على الساحة الدولية في نهاية القرن العشرين والتي ستهيكل لفترة طويلة العلاقات الدولية هي أساسا انهيار الإتحاد السوفييتي وانفجار المعسكر الشيوعي هي أحداث من طبيعة اقتصادية، بالرغم من أن بعض العوامل قد ساعدت على هذا الانهيار (جمود النظام السياسي، العقم الإيديولوجي، التطلع الكبير لحرية أكبر في دول أوروبا الشرقية)[2]. فعدم قدرة النظام السياسي على تحسين مستوى المعيشة للسكان الذين أصبحوا أكثر استعلاما، العياء الذي أصابه نتيجة سياسات سباق التسلح مع الولايات المتحدة، عدم رضا المسيرين الشبان الواعين بالصلابة الشديدة الاقتصاد وافتقاده للقدرة على التكيف، هي كلها العوامل لبتي حددت نتيجة الصراع بين المعسكرين. وتاريخ دول أوروبا الشرقية يقع في نفس الديناميكية، وهذه الدول تحاول الآن الالتحاق بالرفاه الاقتصادي الذي يمثله الإتحاد الأوروبي. وعندما نلاحظ في بعض هذه الدول عودة للشيوعيين القدامى نرى إذن أن المعطيات الاقتصادية ليست فقط عبارة عن "مكونات" للحالات السياسية: فأحيانا نجد أن المعطيات الاقتصادية هي مصدر للحالات السياسية، ومحدد للنشاط الدبلوماسي. فالمعطيات الاقتصادية ليست فقط إجراء للقوة الدولية أو رهان من رهانات السياسات الخارجية: فهي تحدد إطارا، تهيكل علاقات قوة، وتقوم بعملية جرد ومسح لحقل النشاط الدبلوماسي. فبنى العلاقات الدولية الحديثة تكون بالأساس صورة للمعطيات الاقتصادية هو ما يسمح بإعادة توجيه السياسات الخارجية.[3]

وهذا يفسره **شكل رقم (17): اقتصاد العالم من 2009–2015**

Economic recovery under coordinated and uncoordinated global stimulus, 2009-2015

[1]- Joseph S. Nye, Limits of American Power. Political Science Quarterly. Vol 177, N° 04, winter 2002, p 522.
[2]- Jacques Fontanel, La globalisation en «analyse»: géo économie et Stratégie des acteurs, p 79.
[3]- Ibid, p 81.



Source: UN/DESA, based on policy stimulations with the UN Global Policy Model.[1]

/ ـــ القوة الجديدة المهيكلة للبعد الاقتصادي:مثلث الاقتصاد

(1) - World Economic Situation and Prospects 2009: Update as of mid-2009.Op.cit. p 17.

لقد كانت قوة الدول دائمة الارتباط بالمستوى الاقتصادي. غير أن طبيعة هذه العلاقة قد تغيرت. ففي السابق، كانت الإمكانات الاقتصادية هي نتيجة للمكانة الدولية وقوة الجيوش. أما الآن فإن الثروة هي التي تحدد القوة العسكرية وتساند الدبلوماسية. كما أن معايير حساب هذه الإمكانات هي جديدة كذلك. فالكثافة السكانية، المساحة، الثروات الطبيعية شكلت لفترات طويلة أساس المعايير المستعملة لقياس إمكانات الدولة. لكن المسافات لم تعد تشكل عوائق، كما أن الاقتصاد الحديث لم يبقى تابعا ومرتبطا بالمطلق بالقدرة على الوصول إلى الموارد الأولية، القدرة على تصريف المنتوج لم تعد تتوقف على توفر سوق داخلي واسع فقط.(1)

فالقوة الاقتصادية أصبحت تقاس بالقدرة على اجتذاب النشاطات الإبتكارية ذات القيمة المضافة الكبيرة. هذه القدرة بدورها تتوقف على المستوى التعليمي للسكان، على نوعية الهياكل القاعدية، على فعالية نظام الاتصالات، على غنى شبكة الخدمات داخل الشركات، على بيئة قانونية، ضريبة وقانونية من شأنها تشجيع ديناميكية السوق، جمهورية الكونغو الديمقراطية (كينشاسا) روسيا (كلامها يحتوي على موارد ضخمة) حالة سنغافورة وتايوان (فقيرة في الموارد الطبيعية لكنهما غنيتين في المعارف والذكاء الصناعي)، تبرز جيدا هذا المعطى الجديد: فالقوة الاقتصادية ليست هدية من السماء، وهي أكثر فأكثر عملية غزو، هي ثمرة العمل واستخدام جيد لبعض الوسائل المالية، والقوة السياسية لدولة ما ستختبر على أساس النشاط الذي يتم على الأرض وإشعاع شركاتها في الخارج، فأقطاب الامتياز مثل **la city à Londres** في الجانب المالي، و **la silico valley** لتقنيات الإعلام الجديدة، و **les districts industriels italiens** الخاصة بنشطات تقليدية كثيرة تبرز كلها جاذبية دولة ما، **la city à Londres** ليست غريبة عن مواقف الحكومة البريطانية لصالح حرية حركة رؤوس الأموال.

فليس هناك شيء يتم في السياسة الخارجية ويكون في الوقت ذاته مضرا اقتصاديا، ولا شيء يتم كذلك من دون حد أدنى اقتصادي، إن الأمر هنا الأمر هنا يتعلق برباط لا يمكن تجاوزه، بتفاعل بين البعدين السياسي والاقتصادي بدل ديكتاتورية أحدهما على الآخر، من المتعارف عليه أن كل تسوية لنزاع عسكري لابد أن تدعم ببرنامج إعادة البناء الاقتصادي(2) إنها تسمح أولا بتحديد

(1)- Guy Carron, Omniprésente économie**.** Op.cit. p 216.

(2)- وليام هلال، كينيت تايلر، اقتصاد القرن الحادي والعشرين: آفاق اقتصادية- اجتماعية لعالم متغير. تر: حسن عبد الله بدر وعبد الوهاب حميد رشيد، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 2009، ص 189.

خطوط فصل كبرى للعالم المعاصر: اقتصاد السوق/ اقتصاد دولاتي، دول الشمال/ دول الجنوب، دولا على طريق النمو ودول أقل تقدما، كما نشهد بروز كتزايد لمؤسسات عمومية دولية كبرى والتي ستشكل ضغوط / عوائق للسياسات الخارجية: منظمة التعاون والتنمية الأوروبية، صندوق النقد الدولي، مجموعة البنك الدولي، بنك التسويات الدولية، ومن بين المؤسسات المنبثقة عن الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية، مجلس الأمم المتحدة للتعاون الاقتصادي والتنمية هي ركائز للحياة الدولية.[1]

فالتقارير التي تصدرها هذه المؤسسات الدولية أصبح من الصعب تجاهلها أو عدم أخذها بعين الاعتبار، كما أن جمعياتها العامة قد غدت مواعيد لا يمكن التخلف عنها بالنسبة لأهم المسؤولين العموميين والخواص في الدول.

فمجموعة السبع/ الثماني أصبحت حقيقية بعدما كانت في الأصل عبارة عن اجتماع غير رسمي للتفكير في المسائل المالية الكبرى (نهاية نظام بروتون وودز، الآثار الناتجة عن تغيرات قيمة العملات) بعد ذلك وسعت المجموعة من أجندتها: التجارة الدولية، تنسيق السياسات الاقتصادية، التنمية في الجنوب أو محاربة الإرهاب. كما وسعت كذلك من الدول الأعضاء فيها من خلال إدماج روسيا للتحول إلى مجموعة الثماني. نفس الشيء، فالمعارضة في البداية التي واجهتها المجموعة كانت اقتصادية (مسائل اللامساواة، انعكاسات مبدأ المنافسة على الشغل، الحركة السريعة لرؤوس الأموال) لتأخذ بعد ذلك مسارات سياسية.[2]

وهذا يشير إلى الاعتماد المتبادل أي الوضعية التي تتميز بالتأثيرات التبادلية بين الدول أو بين الفاعلين من دول مختلفة، وهذه التأثيرات غالبا تنجم عن التعاملات الدولية مثل حالات انسياب المال والسلع، ازدادت هذه العاملات بشكل دراماتيكي منذ الحرب العالمية الثانية[3]. واتجاه الاعتماد المتبادل المركب الذي يتبناه روبرت كيوهان وجوزيف ناي في كتابهما "القوة والاعتماد المتبادل" لعام 1977، يشير هدا المفهوم إلى النتاج التفاعلي لمجموعة من العناصر المميزة للحياة الدولية منذ منتصف الألفية الثانية التي اتسمت بعدة مظاهر أهمها: تطور العالم الشبكي، التغيرات الاقتصادية

---

(1)-Dirk Messner, Regions in the "World Economic Triangle". In: http://www.die-gdi.de/CMS-Homepage/openwebcms3_e.nsf/%28ynDK_contentByKey%29/ADMR-7CFKMD/$FILE/Regions%20in%20the%20World%20Economic%20Triangle.pdf, p 04,05.

(2)- Ibid. p 06.

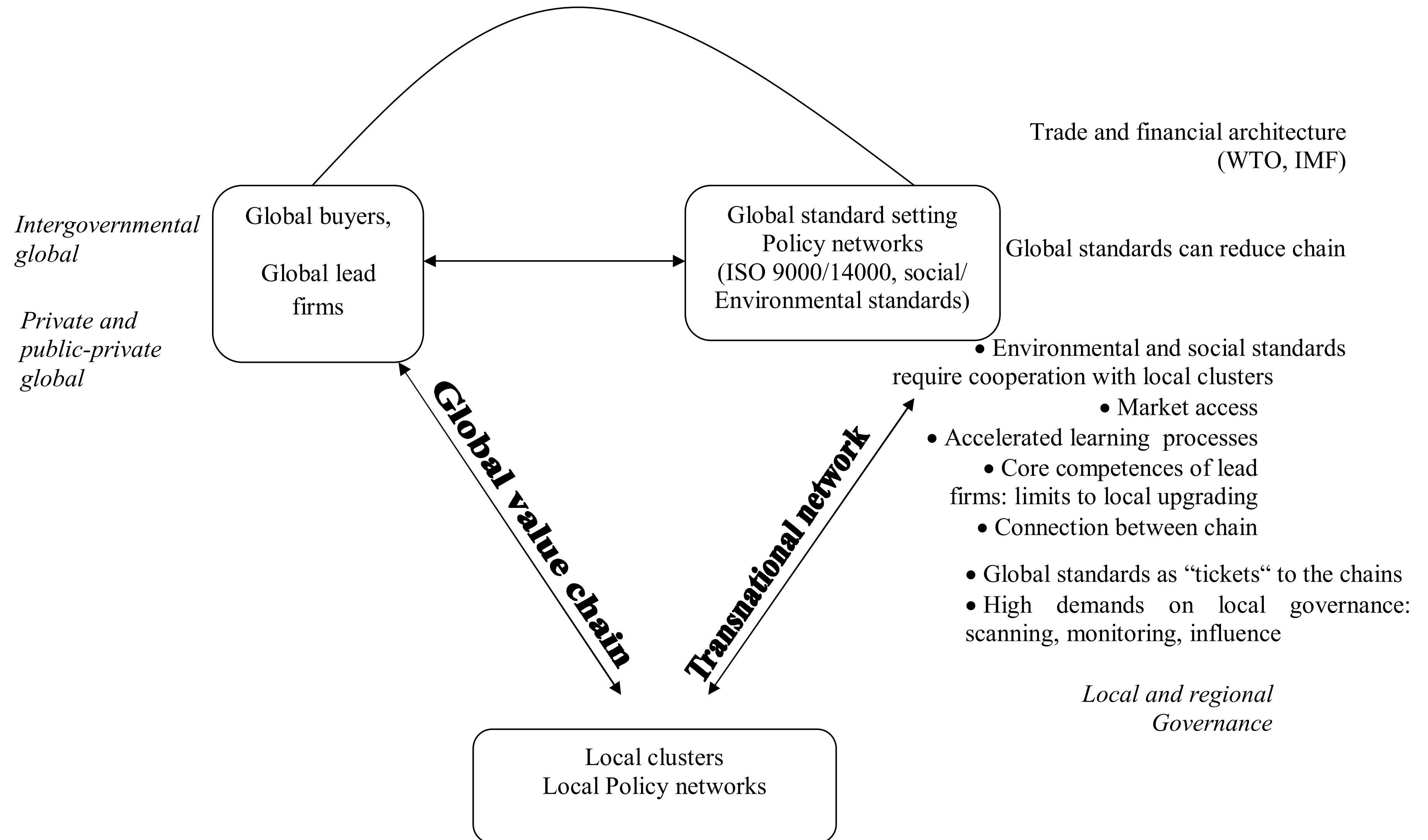
(3) - Robert O. Keohane, Joseph S. Nye, Power and Interdependence: World politics in transition. 2Ed, Boston: little Brown, 1989, p 08-09.

استقلالية الفاعلين غير الدوليين، تنامي الاهتمام بالقضايا البيئية، توسيع الميادين الأمنية[1].وقد اتسع الاهتمام بظاهرة الاعتماد المتبادل في فترة ما بعد الحرب الباردة التي شهدت ارتفاع معدلات التشابك بين الوحدات الدولية التي اتجهت نحو مزيد من السياسات التعاونية القائمة على توزيع الإمكانات والموارد المتاحة لكل منها. وهذا ما يؤكد عليه جون بيرتون الذي يركز عوضا عن علاقات القوة على التفاعلات والتعاملات والاتصالات التي تتجاوز حدود الدولة والتي كثير منها خارج نطاق سيطرتها، وهذه الشبكة من التعاملات تضع المجتمع الدولي مجرد جزء ضمن المجتمع العالمي[2]. فنموذج المجتمع العالمي يتألف من عدة وحدات متشابكة بتفاعلات متعددة اقتصادية، اجتماعية، سياسية، عقائدية لا تهدف بالضرورة لمصلحة عامة ولا تكون الدول محورها، فالتبادل هو الوحدة الأساسية في تحليل بورتون الذي يستهدف تحقيق حاجات أساسية يتقاطع فيها مع دافيد ميتراني حيث هذه الاحتياجات الأساسية غير مرتبطة بالدولة بل بالأفراد.

ويشير إلى تراجع أهمية القوة على الصعيد الفكري والعملي منذ الستينات حيث أخذت العناية تولي إلى التعاملات والاتصالات مع عدم إنكار دور القوة النسبية، هذه التعاملات التي تتزايد بفعل التقدم التكنولوجي في زمن الحرب، وهذا ما مهد حسبه لبداية تراجع نموذج كرات البيلياردو أمام نموذج شبكة العنكبوت الذي يسحب الانتباه نحو شبكة الأنظمة والتعاملات التي تقطع حدود الدول وتضع النظام الدولي داخل مجتمع عالمي[3]. وحسب ناي وكيوهان فإن الاعتماد المتبادل ينتج لنا نوعين:الأول يخلق هيكلا راسخا، أو إطار محددا ومقبولا من كل الأطراف وفي هذه الحالة فإن الأدوات التي تستخدمها السياسة الخارجية لا تمس الهيكل نفسه، وإنما تعرضه لتغيرات تراكمية جزئية ويسمى هذا النمط بالحساسية Sensitivity، أما النمط الثاني فانه يعرض هيكل العلاقات ذاته للسقوط، أي أن السياسات الخارجية التي تصنعها دولة معينة قد تمس هيكل العلاقات وبالتالي يتعطل النظام، وهو ما يترتب عليه استخدام الدول الأخرى لأسلوب الانتقام، ويمكن تسمية هذا النمط من العلاقات بالقابلية للتأثير Vulnerability. ويحدث مثل هذه الأنماط في إطار التعقيد في التعاملات التي تحدث بين الوحدات الدولية وخاصة التعاملات الاقتصادية و في الشكل التالي الذي يبين كيفية تفاعل وديناميكية الاقتصاد العالمي:[4]

(1) - Jean Jacques Roche, Théories des relations Internationales, Op.cit. p 19.
(2) - Ibid. p 20.
(3) - John W. Burton: "conflict resolution the human dimension": www.gmv.edu/academic/idps/vol3-1/burton.htm.
(4) - Dirk Messner, Regions in the "World Economic Triangle". Op.cit. P 05.

Diagram 1: The World Economic Triangle



2- بروز المتغير الثقافي والاجتماعي ودوره في ديناميكية السياسة العالمية بعد الحرب الباردة:

يرى برتران بادي أن الثقافة تلعب دورا مهما كمتغير وسيط بين مجموعة من التفاعلات المرتبطة بصعود الصراعات القومية وعودة المقدس على مستوى حركية المسرح الدولي. والمتغير الثقافي يضفي معاني مختلفة على الهوية التي يمكن أن تتجسد في الأمة، القبيلة، العشيرة، أو أن تتخذ طابعها إقليميا. وهذا ما يؤدي إلى تصاعد ديناميات الانفجار الثقافي في ظل التعددية الثقافية[1]. كما أن للثقافة أهميتها في النظام الدولي إلى حد أن لها أثرها في السلوك، وبصورة خاصة في الطريقة التي تجسد الاختلاف وتعرفه. ذلك أن المجتمعات البشرية تتعرف على ذواتها بصفتها متميزة عن الآخرين، وهي إذ تفعل ذلك تحدد أولئك الذين هم خارج المجموعة.[2]

وجاءت ظاهرة الصراع الحضاري نتيجة لما طرحه العديد من المفكرين، فتحليل ظاهرة الصراع الحضاري تفهم في ظل تصورين متناقضين من حيث المنطلقات والأهداف. التصور الأول والذي أساسه مفهوم العقلانية والتي تهدف إلى تحديد حقيقة الظواهر المدروسة من خلال إيجاد نوع من التحليل القائم على الإجماع. أما اللاعقلانية أنه في ظل دراسة الظواهر وتحليلها في العلوم الاجتماعية والإنسانية من الصعب بما كان من إيجاد نوع من الإجماع في التحليل. ومن هنالك إشكالية مرتبطة بإيجاد لنوع من الإجماع في التحليل للظواهر في العلوم الاجتماعية والإنسانية والتي عيبها أنه في حركية معقدة مركبة يغيب عنها التوحيد والتحديد[3]. حيث أن عدة استراتيجيات اجتماعية وثقافية أصبحت تعارض عولمة مبدأ الترابية La territorialité، مما يخلق توترات وصراعات عنيفة.[4]

واقع الأمر أن الثقافة تلعب دورا كبيرا كمتغير وسيط، بما تضفيه من معنى على العلاقة بين الممارسة التعبوية والنتاج الذاتي. فلم تعد الثقافة تشكل نظام مشترك للقيم، إلى حد تضاءلت معه بصفة خاصة فرص التوصل إلى توافق في الآراء بشأن قيم معينة في الجماعات الاجتماعية الحديثة، كما أنه لا يمكن تمثلها في المأثور، حيث تتغير وتتحول وتتكيف مع الظروف. ومنذ التجديد الذي أجراه عالم

(1)- برتران بادي، ماري كلود سموث، مرجع سابق الذكر، ص 16.

(2)- جون بايليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية. تر: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004، ص 785.

(3)كبيش عبد الكريم و بوروبي عبد اللطيف ،إشكالية الصراع الحضاري في مرحلة العولمة(مقاربة نظرية). مجلة المفكر، العدد الثالث،2005، ص 70.

(4) - Bertrand Badie, La fin des territoires: essai sur le désordre international et sur l'utilité sociale du respect. le Grand livre du mois, 2007, p 70.

الأنثروبولوجيا الأمريكي كليفورد غيرتز Clifford Geertz في نظرية الرموز والعلاقات فكان له السبق في ذلك، أصبح ينظر إليه كنظام للمعنى يشترك فيه عامة أعضاء نفس الجماعة: وعلى ذلك فإن الثقافة تحدد مجموعة الرموز التي يتفاهم بها اللاعبون في اللعبة الاجتماعية، كما تشير في الوقت ذاته إلى المعنى الخاص الذي يتخذه العمل الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية في كل جماعة[1]. وفي عالم يمتاز باللاعدالة، فإن الثقافات قد تقوض انتماء المواطنة بفعل تضامنات ما عبر وطنية تنفلت من مراقبة الدول، وبروز الو لاءات التي تتجاوز الانتماءات الوطنية هو مصدر لعدم الاستقرار واللاتسامح ورفض الآخر.[2]

كما نشهد خلال فترة العولمة بروز القضايا الاجتماعية و ينطلق النقديون من فرضية رئيسية أساسية بصدد الاقتراب للنظام الدولي القائم،وهو ان النظريات التقليدية بتعبير كوكس R.cox تقلص أنطولوجيتها في التحليل في الزمان (تجاهل التفاعلات الاجتماعية–تاريخية، وسائل الإنتاج) والمكان (اعتبارها الدولة فاعل وحيد و/أو أساسي).

وبهذا الصدد يقدم النقديون حجة واقعية على درجة معتبرة من القوة والإقناع، عندما عجزت النظريات السابقة عن التنبؤ بأحد أهم التغيرات في النظام العالمي في القرن العشرين وهو انهيار المعسكر الشرقي. وذالك لأنها تجاهلت دراسة العلاقات (داخل–دولتيه) من جهة، ومن جهة أخرى كانت غير قادرة على أن تضع في الحسبان التغيرات الاجتماعية للقوى الاجتماعية التي سبقت الانهيار السوفياتي، وهذا دون الحديث عن عجزها عن التنبؤ بالظهور المذهل لأشكال جديدة من المقاومة غير الدولية في العلاقات الدولية.[3]

يمكن القول أن كل هذه التحولات بعد الحرب الباردة خلقت ديناميكية كبيرة على المستوى التنظيري بالدرجة الأولى، والمستوى التفاعلي بين مختلف الفواعل والوحدات المشكلة لوضع العالمي. ما أثر بشكل واضح على الإستراتيجيات المتبعة من طرف الفواعل وذلك تماشيا مع الديناميات الجديدة في السياسة العالمية.

(1)- برتران بادي،كلود سموث،مرجع سابق الذكر،ص34

(2) - Bertrand Badie, Culture, identité, relations internationales ,Op.Cit,p6 -7.

(3)- النظرية النقدية الاجتماعية لروبرت كوكس.

http://www.jadalonline.net/vb/showthread.php?p=856

المبحث الثاني: أثر تحولات ما بعد الحرب الباردة في تشكيل خصوصية السياسة الأوروبية اتجاه دول المغرب العربي

المطلب الأول: بروز الإتحاد الأوروبي كفاعل له دور في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة

إن تحديد دور فاعل ما في العلاقات الدولية، يتطلب النظر إلى نتائج الفعل الذي يمارسه الفاعل في إطار التفاعلات مع الوحدات الأخرى المشكلة لديناميكية العملية السياسية[(1)]، وإذا كانت الأدبيات المتعلقة بالإتحاد الأوروبي تحاول تحديد بانتظام إشكالية حضوره على الساحة الدولية، وإذا كان المحللون يقترحون له مفاهيم جديدة مثل مفهوم القوة المدنية "puissance civile" أو مفهوم النظام، فإن مفهوم الفاعل يعتبر إشكالية، خاصة عندما يقترن الأمر بتقييم دور الإتحاد الأوروبي في حقل العلاقات الدولية، وهو كذلك من النادر بما يكفي لإيجاد مفهوم للفاعل يمكن تطبيقه على الإتحاد الأوروبي انطلاقا من النماذج التطبيقية لأدواره والحوارات النظرية على مستوى مؤسساته.[(2)]

ويقدم مارسيل ميرل Marcel Merle تعريفا واسعا للفاعل والذي يجعل من الإتحاد الأوروبي فاعلا في العلاقات الدولية: "الفاعل هو من يملك الحد الأدنى من السلطة، أي منظمة أو جماعة ويمكن له أن يلعب دورا في المجال الاجتماعي"[(3)]. وبالتالي فهوية ودور الإتحاد الأوروبي يستوجب لتأكيدها توافر وترابط ثلاث عناصر أساسية:[(4)]

1-السلطة أو مرجعية التفويض L'autorité: وتظهر من خلال ممارسة الإتحاد الأوروبي لمجموعة من النشاطات والتي من خلالها يحاول البحث عن "الإتحاد السياسي" لتطوير القدرات في مجال العلاقات الخارجية من أجل التأثير أو حتى السيطرة.

2-الاستقلالية L'autonomie: هي شرط أساسي، وعنصر مهم لتشكيل هويته كفاعل مستقل عن الدول لتوجيه سياساته الخارجية.

---

(1) - Thierry Tardy, L'intervention dans les années quatre-vingt-dix: réflexion autour d'un concept évolutif. Dans: http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001412

(2) - Barbara Delcourt, L'union européenne: Acteur des relation internationales ? Autorité, Autonomie et Cohérence de l'UE dans la crise du Kosovo. Voir: http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001181.pdf , p 01.

(3)- Idem.

(4)- Ibid, p 02.

3-الترابط والانسجام cohérence: متصل بمدى تطابق القرارات حول قضية معينة من طرف الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي.

وتطرح ستة نقاشات رئيسة حول الإشكاليات الرئيسية في إطار طرح التساؤل هل الإتحاد الأوروبي فاعل في العلاقات الدولية:(1)

1- التوجه الأوروبي نحو صياغة سياسة خارجية وأمنية وتنمية قدراته في المجالات الأمنية.

2- ما هو الأثر الذي يحدثه الإتحاد الأوروبي من خلال توجهاته وإستراتيجياته؟

3- ما هي العلاقة بين السياسة الخارجية في الإتحاد الأوروبي والتكامل الاقتصادي، اثنين من المجالات التي اعتادت أن تكون منفصلة عن بعضها البعض؟

4- ما هي ميكانيزمات المأسسة في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي، وما هي وظيفتها؟

5- ما هي العلاقة بين سياسة الإتحاد الأوروبي الخارجية بالسياسة الداخلية؟

6- ما هي الأهداف الشاملة لنظام السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي من منطلق: مدخلات، مخرجات، وتغذية إسترجاعية من خلال الميكانيزمات المتبعة؟

وتنظر الواقعية إلى تنظيم الإتحاد الأوروبي كفاعل دولي له حضور في حقل العلاقات الدولية، وهو يتمتع حسب الواقعيين بمقدرات اقتصادية، عسكرية وقدرات دبلوماسية وسياسية قوية(2). إن المقاربة التي ترى أن الإتحاد الأوروبي هو فاعل يمكن بناءها على مجموعة من النقاط الأساسية:(3)

- الفرص المتاحة التي تجعل الإتحاد الأوروبي يتفاعل مع البيئة الخارجية،وهي تشكل المسار البنائي للفعل الأوروبي.

(1)- Roy H. Ginsberg, Michael E. Smith, Understanding the European Union as a global political actor: Theory, practice, and impact. In: http://www.princeton.edu/~smeunier/GinsbergSmith%20Memo , p 02-03.
(2)- Laurence Mc Givern, The European union as an international Actor: has operation Atlanta changes global perception of the EU as military force?. In: http://www.atlanticcommunity.org/app/webroot/files/articlepdf/McGivernOperation%20Atalanta .
(3) -Charlotte Bretherton, John Vogler, The European Union as a global actor. Routledge, 2006 , p 24.

- القدرة على ممارسة الفعل الخارجي أو الحضور في إطار اتخاذ قرارات اتجاه القضايا العالمية،و بناء القوة إضافة إلى ترتيب الأولويات الداخلية والخارجية.

- القدرة على استعمال الوسائل في إطار السياسة الخارجية، وتوجيهها بشكل عقلاني تماشيا مع المتطلبات والإستراتيجيات المسطرة.

وهنا تتضح أهمية نمذجة بنى ومؤسسات الإتحاد الأوروبي في إطار مقاربة نظرية، لفهم وتفسير ما يجري داخل العلبة السوداء الممثلة للسياق الوظيفي المؤسساتي الأوروبي من جهة ونطاق الفعل الأوروبي على المستوى الدولي من جهة ثانية. فالإتحاد الأوروبي تنظيم وبناء معقد، يفاوض بين الدول الأعضاء حيث أفعالها محددة بمعايير إجراءات، والتي يجب للنظرية أن تدخلها في مؤسسات وهياكل اتخاذ القرار الأوروبي لفهم مختلف قنوات التمثيل.[1]

- الإطار العملياتي للحكم في الإتحاد الأوروبي (عملية صنع القرار كركيزة لديناميكية الحكم الأوروبي):

إن الاعتبار الأساسي للبناء الأوروبي في الأصل سياسي (ترسيخ المصالحة الفرنسية-الألمانية، ثمن توحيد الجهود الأوروبية في الحرب الباردة) لكن الوسائل كانت أولا ودائما اقتصادية (سياسات مشتركة للتجارة الخارجية، للزراعة، للمنافسة، ثم كل ما له تأثير على سيولة الأسواق: النقل، المعايير، القوانين الصحية والأمنية، الأسواق العامة، العملة). فبالرغم من أن ملامح المشروع السياسي مازالت غامضة، فإن الطريقة القائمة على فكرة إنشاء مجموعة من المصالح شيئا فشيئا قد أبرزت فعاليتها. لكن على العكس من ذلك، فإن المشاريع ذات الطابع السياسي والعسكري المباشر قد عرفت فشلا ذريعا أو تطورا صعبا وبطيئا جدا وهو حال المجموعة الأوروبية للدفاع.[2]

فإنشاء جماعة الفحم والصلب التي من خلالها بدأت تتجسد الوحدة الأوروبية ميدانيا في 09ماي 1950، حيث اقترح روبرت شومان، وزير الخارجية الفرنسي إنشاء "الجماعة الأوروبية للفحم والصلب" التي قام بطرحها جان مونيه، رئيس قسم التخطيط الاقتصادي في الحكومة الفرنسية.

---

[1]- Robert Kissack, theoretical approaches to the study of the EU as an actor in the Multilateral system. Look: http://www.docstoc.com/docs/53337594/Theoretical-Approaches-to-the-study-of-the-EU- as

[2]- Marie –Thérèse Bitch, Histoire de la construction européenne de 1945 à nos jours, édition Complexe, 2004, p 307.

ويقوم هذا المشروع حسب ما ورد في إعلان روبرت شومان على:[(1)]

– الوحدة الاقتصادية بين الدول الأوروبية تتطلب تجاوز عقبة العداء التاريخي بين ألمانيا وفرنسا.

– اختيار أحد القطاعات الاقتصادية المهمة، ووضعه تحت إشراف مؤسسة فوق قومية، أوروبية مشتركة، تزود بكل الصلاحيات ولاختصاصات اللازمة، لتتمكن من إدارة هذا القطاع بشكل فعال، بحيث أن النجاح في إقامة سلطة مشتركة، سوف يساعد على تحويل هذا القطاع إلى قاطرة يمكن أن تجر بقية القطاعات إلى الوحدة الأوروبية الشاملة*. وبهذا تم وفق مبدأ الانتشار **spill over** الانتقال من قطاع إلى قطاع آخر في التكامل والاندماج، حتى تم التوقيع على معاهدة ماستريخت في سنة 1993 ليتم الإعلان عن الإتحاد الأوروبي**. أنظر **الملحق رقم (09) كرونولوجيا تطور الإتحاد الأوروبي**.

– ديناميكية صنع القرار في إطار الحكم الأوروبي:

مؤسسات الإتحاد الأوروبي: يمكن القول أن هناك ست مؤسسات رئيسة تساهم في عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي وهي: المجلس الأوروبي، والمجلس الوزاري، المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي، محكمة العدل الأوروبية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى عدد آخر من المؤسسات التي تلعب دورا أقل أهمية.[(2)]

1–المجلس الأوروبي: يتكون المجلس الأوروبي من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الإتحاد، ويعتبر أعلى مستويات صنع القرار ومستودع السلطة العليا فيه[(3)]. ويمكن الإشارة إلى أن المجلس يقتصر دوره في إصدار التوجيهات العامة من دون التدخل المباشر في إدارة الإتحاد الأوروبي،فإنه عادة ما يتم وصف المجلس الأوروبي بأنه مؤسسة بين الحكومات(Intergovernmental Institution) وليس مؤسسة فوق الحكومات وفوق قومية

---

(1) - Marie –Thérèse Bitch, Op.cit. p 64-65-66.

*لمزيد من التفاصيل حول إعلان شومان و تطور الإتحاد الأوروبي أنظر:

- Joseph Weiler, Iain Begg, John Peterson, Integration in an expanding European Union: reassessing the fundamentals. Wiley-Blackwell, 2003.

**لمزيد من التفاصيل حول معاهدة ماستريخت أنظر:

- Peggy Kahn, the European Union. Infobase Publishing, 2008, p 24-36.

(2)- محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، "صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية– الأوروبية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 41.

(3)- حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا. ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2004 ، ص 190.

(Supranational Institution) .بمعنى أنه مجال يظهر فيه الدول الأعضاء، ولا يعتبر مؤسسة ذات سلطات فوق سلطات الدول الأعضاء كما هو الحال في عدد من مؤسسات الإتحاد الأوروبي.[1]

2- مجلس الإتحاد الأوروبي(المجلس الوزاري): هو أعلى سلطة لاتخاذ القرار في إطار الإتحاد الأوروبي، ووظيفته الرئيسية هب إقرار التشريعات المختلفة الصادرة عن الاتحاد، أي انه يلعب دور كبير دور البرلمانات الوطنية في الدول الأعضاء ولكن دوره يقتصر في هذا الصدد على الرفض أو الموافقة على التشريعات ولكن من دون القيام بإعدادها،حيث تتولى مؤسسة أخرى أي اللجنة الأوروبية القيام بهذا الدور[2]. ويجتمع المجلس الأوروبي 4 مرات في السنة تحت رئاسة أحد رؤساء الدول و الحكومات لوضع الخطوة العامة في نطاق التعاون السياسي لمناقشة المشاكل السياسية.[3]

3-اللجنة الأوروبية: هي بمثابة التجسيد لفكرة الاندماج الأوروبي. فإذا كان المجلس الوزاري يعتبر إطارا لتمثيل مصالح الدول الأعضاء، فإن اللجنة تمثل إطارا للتعبير عن مصالح الإتحاد الأوروبي ككل. على الرغم من أن أعضاءها يتم تعيينهم بواسطة الدول الأعضاء إلا أن ولاءهم الكامل يجب أن يكون لمصالح الإتحاد الأوروبي[4]. أما الوظائف الأساسية للجنة تتمثل في ثلاث وظائف أساسية:[5]

- **أولا**: الحق في المبادرة: تتمثل مهمتها في تحضير السياسات الأوروبية الجديدة وتشرف .بموجب حقها في المبادرة على وضع اقتراحات ذات طابع تشريعي، ولا تنفد هده المهمة للدفاع عن مصالح قطاعية أو مصالح فردية للدول الأعضاء، بل حسب رؤيتها الخاصة لمصالح الإتحاد ومواطنيه.

- **ثانيا**: تؤدي اللجنة في نطاق مهمتها الثانية دور الحراسة على احترام الاتفاقيات، فهي تسهر على مراقبة القوانين الأوروبية من قبل الدول الأعضاء،كما تسهر على استفادة مجمل المواطنين ومتعاملي السوق المشتركة من التوازن الذي تم خلقه.

---

(1)- محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، مرجع سابق الذكر، ص 42.

(2)- المرجع نفسه، ص 43.

(3)- Pascal Fontaine, L'union européenne: bilan et perspectives de l'intégration Communautaire, éditions du seuil, 1994, p 17.

(4)- محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، مرجع سابق الذكر، ص 45.

(5) - Pascal Fontaine, Op.cit. p 20.

- **ثالثا:** تسيير السياسات الأوروبية والمفاوضة حول الاتفاقيات التجارية والعلاقات الدولية.

وتعد اللجنة بحكم وظيفتها التالية العضو التنفيذي للاتحاد، وهي بالتالي مسؤولة عن سن مختلف السياسات وتسييرها.

4-البرلمان الأوروبي: البرلمان الأوروبي هو الواجهة الديمقراطية للاتحاد الأوروبي، والهدف الأساسي منه توسيع عملية المشاركة في صنع القرار في الإتحاد الأوروبي، لكن سلطاته محدودة، وتقل كثيرا عن سلطة البرلمانات الوطنية، فهو ليس بمثابة سلطة تشريعية حقيقية للاتحاد بل الحق الرئيسي لإقرار التشريعات يملكه المجلس الوزاري، كما إن إعداد هذه التشريعات من حق اللجنة الأوروبية.[1]

وتستخدم ثلاث مقاربات أساسية كإطار لفهم عملية القرار في الاتحاد الأوروبي وهي:

1- مقاربة التفاعل بين الحكومات (Inter-gouvernementalisme):

وتقوم هذه المقاربة على عدة افتراضات أهمها أن الدولة هي الوحدة الأساسية في الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فإن حكوماتها هي الفاعل الرئيسي في عملية صنع القرار، وأن كل دولة لها عدد من المصالح القومية تسعى إلى تحقيقها من خلال الاتحاد الأوروبي، وعليه يكون أي قرار يصدر عن مؤسسات الاتحاد هو في النهاية حصيلة التفاعل بين الدول الأعضاء في الاتحاد.[2]

2- المقاربة فوق القومية: (Supranationality)

ويؤكد أنصار هذه المقاربة على الطبيعة فوق القومية لعدد من مؤسسات الاتحاد، وأن لها سلطة مستقلة عن سلطات الدول الأعضاء، وعادة ما تتم الإشارة هنا إلى دور المفوضية الأوروبية وحقها الاحتكاري في اقتراح السياسات والتشريعات، وتتم أيضا في إطار هذه المقاربة دراسة دور البيروقراطية الأوروبية، وبخاصة دور رئيس المفوضية والمفوضين في التأثير على عملية صنع القرار.[3]

3- مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي: (International Political Economy)

وتؤكد هذه المقاربة دور العوامل الدولية الخارجية (الاقتصادية والسياسية) في التأثير على عملية الاندماج، وبالتالي على صنع القرار في الاتحاد الأوروبي.

---

[1]- محمد مصطفى كمال، فؤاد نمرا، مرجع سابق الذكر، ص 48.

[2]- نفس الرجع، ص 66.

[3]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

وبعد استعراض هذه المقاربات الثلاث، يمكن القول بأن الاقتصار على إحداها في التحليل لا يكفي لتفسير حركة الاندماج أو عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، وأن تلك المقاربات في حقيقة الآمر غير متعارضة بل تمثل مستويات مختلفة للتحليل، ومن المهم الجمع بينها لتقديم صورة كاملة عن طبيعة التفاعلات في إطار الاتحاد الأوروبي.

ويوجد مستويين أساسيين يمكن للأطراف الخارجية التفاعل معهما، في إطار التأثير على عملية صنع القرار في الاتحاد:[1]

المستوى الأول: التفاعل مع الدول الأعضاء.

المستوى الثاني: التفاعل مع مؤسسات الاتحاد.

وتبرز أهمية التفاعل المباشر مع الدول الأعضاء في العديد من المجالات التي ما تزال خاضعة لسيادة الدول مثل مجال التعاون السياسي والأمني.

والآلية الرئيسية التي يتم بها في الأغلب صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، تتعلق عادة بالتشريعات العامة مثل التعليمات والتوجيهات، وأحيانا يطلق على هذه الآلية أيضا اسم آلية الاقتراح (Proposal)، أو آلية التشاور (Consultation) ويتم صنع القرار في هذه الآلية وفقا لعدة مراحل:[2]

1- مرحلة الإعداد (Formulation)؛

2- مرحلة الاستشارة (Consultation)؛

3- مرحلة الإقرار (Enactment).

وتجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى الآلية الرئيسية هناك أيضا آلية التعاون، والتي تستخدم في صنع العديد من السياسات، وبخاصة تلك المتعلقة بالسوق الموحدة، والسياسات الاجتماعية، وسياسات البحث والتنمية، وتمنح هذه الآلية دورا أكبر للبرلمان الأوروبي في صنع القرار.

---

[1]- محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، ص 65.

[2]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

كما أن هناك أيضا آلية المشاركة في صنع القرار (Co-decision Procedure) وتستخدم في العديد من المسائل المتعلقة بحرية حركة الأشخاص والخدمات ورأس المال، وبرامج البيئة، وشبكة المواصلات الأوروبية.[1]

مراحل صناعة القرار في مؤسسات الإتحاد الأوروبي:

1- مرحلة الاقتراح و القراءة الأولى لمشروع القرار- proposition et première lecture de projet

تتم في هذه المرحلة تقديم اقتراح مشروع القرار من قبل اللجنة الأوروبية، وهو في نفس الوقت يعبر عن آراء البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء، وعند الاقتضاء يعبر أيضا عن رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية أو لجنة المناطق، ثم يمرر للبرلمان الأوروبي للقراءة الأولى له وبعد إبداء البرلمان رأيه يعاد مشروع القرار إلى اللجنة الأوروبية لإدخال التعديلات عليه، ثم ينقل إلى مجلس الإتحاد الأوروبي من أجل القراءة الأولى له ومن خلالها، يصادق المجلس على مشروع القرار بعد أن يكون البرلمان قد صادق على مشروع القرار الأصلي (قبل التعديلات)، كما قد يصادق المجلس على مجمل التعديلات التي تبناها البرلمان الأوروبي. لكن الأكيد أن اللجنة الأوروبية تقوم بتقديم مداخلة حول طرح المجلس الأوروبي في قراءته الأولى لمشروع القرار، من هنا ننتقل إلى مرحلة القراءة الثانية له.[2]

2- القراءة الثانية لمشروع القرار-deuxième lecture de projet

بعد تلخيص اللجنة الأوروبية لرأي المجلس حيال مشروع القرار (مصادقة المجلس عليه في القراءة الأولى)، يعاد تقديم هذا الأخير للبرلمان الأوروبي من أجل القراءة الثانية له ويتم فيها:

- إما مصادقة البرلمان على الطرح المشترك مع المجلس حيال مشروع القرار أين يتلى هذا الأخير ويتم تبنيه.
- إما عدم مصادقة البرلمان على القراءة الأولى للمجلس حيال مشروع القرار أين يتلى هذا الأخير دون أن يتم تبنيه.
- إما إدخال البرلمان لتعديلات على طرح المجلس في قراءته الأولى.

---

(1)- محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، مرجع سابق الذكر، ص 65.

(2)- نفس المرجع، ص 68.

هذه التعديلات تخضع لرأى اللجنة الأوروبية بعدها يحال مشروع القرار بالتعديلات الجديدة إلى المجلس الأوروبي من جديد للقراءة الثانية له، مبديا رأيه إما:

- بالمصادقة على تعديلات البرلمان الأوروبي في قراءته الأولى، وتتم المصادقة بالأغلبية المؤهلة إذا حظيت التعديلات برأي إيجابي من قبل اللجنة الأوروبية، أما إذا كان رأي اللجنة سلبيا تتم المصادقة بالإجماع، أي بتزكية كل أعضاء مجلس الإتحاد الأوروبي.
- بعدم المصادقة على تعديلات البرلمان الأوروبي في قراءته الأولى، في هذه الحالة يتم استدعاء لجنة التوفيق (comité de conciliation) من هنا ننتقل لمرحلة التوفيق.

3- إجــــراء التوفيــق –procédure de conciliation

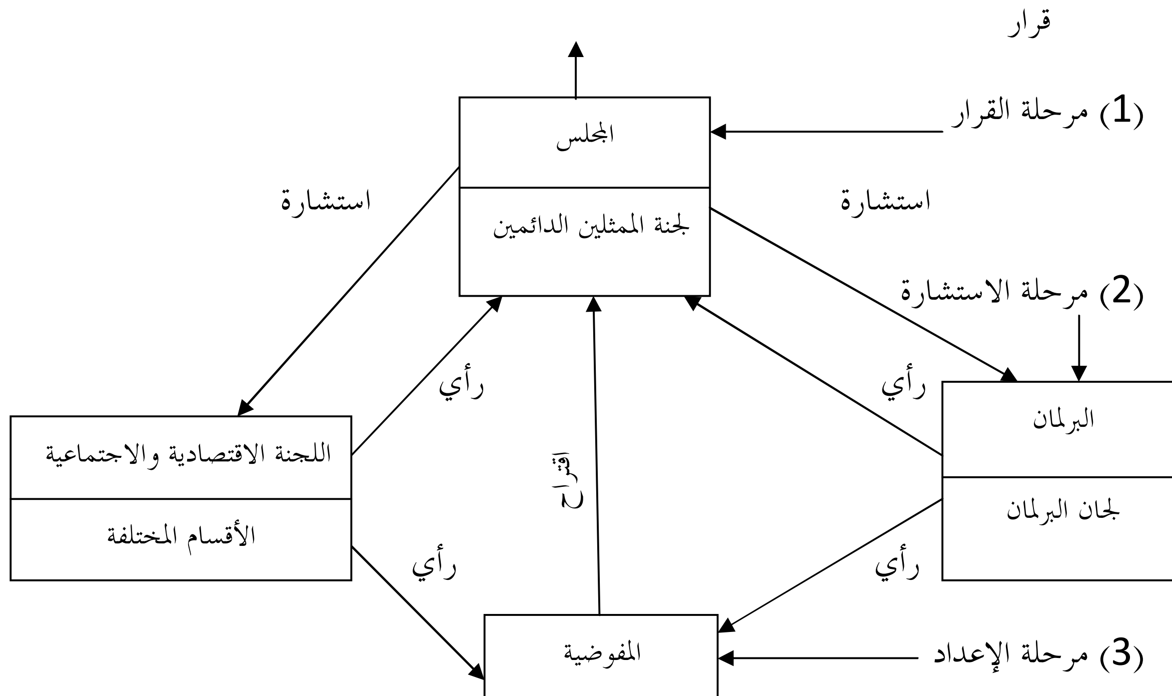
في هذه المرحلة يأتي عمل لجنة التوفيق تحكيميا و هو إيجاد مشروع مشترك لأجل حل الانسداد الحاصل بين البرلمان والمجلس الأوروبيين حيال مشروع القرار، وقد تفشل لجنة التوفيق في التوصل إلى مشروع توافقي مشترك وتعتبر النهاية الحتمية لمشروع القرار، أما في حال توصلت اللجنة إلى المشروع المشترك (projet commun) يطرح احتمالان اثنان:

- مصادقة كل من المجلس والبرلمان الأوروبيين على قرار يتماشى والمشروع المشترك للجنة التوفيق، وفي هذه الحالة يتم تبني مشروع القرار.
- عدم مصادقة كل من المجلس والبرلمان الأوروبيين على قرار يتماشى والمشروع المشترك للجنة التوفيق، وفي هذه الحالة لا يتم تبني مشروع القرار.

وعليه فإن مرحلة التوفيق قد تعرف إما إنقاذا لمشروع القرار أو دفنه نهائيا. وتقوم منظومة اتخاذ القرار الأوروبي على ثلاث عمليات أساسية-**القرار التشاركي**– (**la codécision**): حيث يتقاسم كل من المجلس والبرلمان السلطة التشريعية إذ لا يمكن أن يستأثر أحدهما بالقرار دون العودة للآخر كما رأينا آنفا من خلال القراءة الأولى ثم الثانية لمشروع القرار وصولا للتوفيق.

1- **الرأي المطابق** (**l'avis conforme**): وهو الموقف الذي يصدره البرلمان الأوروبي على خلفية القرار الذي أصدره مجلس الإتحاد الأوروبي، حيث يجب أن يكون مطابقا له أو يرفضه بالكامل إذ لا يحق للبرلمان إدخال تعديلات عليه، ويؤخذ بالقرار المطابق عموما في القضايا الخارجية المتعلقة بالاتفاقيات مع دول خارج الإتحاد أو قرارات العضوية لدول جديدة في الإتحاد.

2- الاستشارة (**la consultation**): حيث يستشير المجلس الأوروبي البرلمان الأوروبي (وأحيانا الجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة المناطق أيضا) حيال المقترح المقدم له من طرف اللجنة الأوروبية، ويحقق للبرلمان الأوروبي قبول المقترح والمصادقة عليه أو رفضه أو إدخال تعديلات عليه تدرسها اللجنة الأوروبية وتراجعها ثم تعيدها للمجلس للبث فيها نهائيا، وإذا أراد تعديلات جديدة على مقترح اللجنة يجب توفر الإجماع. ويمكن توضيح الآلية الرئيسية لصنع القرار في إطار الحكم في الاتحاد الأوروبي حسب الشكل (19)كما يلي:[1]



المطلب الثاني: محددات السياسة الأوروبية اتجاه دول المغرب العربي بعد الحرب الباردة

ثمة أسباب تاريخية وحضارية مشتركة وجيوستراتيجية تدفع إلى الاهتمام بمسار علاقات دول الاتحاد الأوروبي بدول الاتحاد المغاربي، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وازدياد التنافس الدولي بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الصاعدة على مناطق النفوذ الدولية. فالاتحاد المغاربي، بأقطاره الخمسة، يشكل امتدادا جغرافيا لدول الاتحاد الأوروبي، وموازيا له تنظيميا، إضافة إلى

[1]- محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، نفس المرجع، ص 57-58. لمزيد من التفاصيل أنظر **الملحق رقم (08):**
- Klaus-diet ET Borchardt, the ABC of community law, European documentation periodical 1994, 4 Ed, Luxembourg: office for publications of the European communities, 1994, p 46.

الماضي الحضاري والتاريخ الطويل لدول الاتحاد الأوروبي فيه، والذي تحول من مراحل المواجهة تارة، إلى مراحل التعاون والتعايش والتواصل الحضاري تارة أخرى. فالروابط الاقتصادية والسياسية والثقافية، سواء المبنية منها على علاقة التبعية، أو المبنية على الاعتماد المتبادل بين الطرفين، تشكل في مجموعها عوامل محفزة لبناء علاقات التعاون الأوروبي-المغربي. فكان ميلاد الاتحاد المغاربي (اتفاقية مراكش عام 1989) بمثابة الرغبة والاستعداد لتعزيز التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي وتقوية الموقف التفاوضي بينهما.

إن الحركية والتوجه الأوروبي نحو صياغة علاقاته مع الدول المتوسطية بصفة عامة، والدول المغاربية على الأخص، تدخل في إطار سياق عالمي تماشيا مع التحولات الجديدة الطارئة في النظام الدولي، حتى لا نقول النظام الدولي الجديد، وهي العولمة بكل تجلياتها، هذا الشعار الذي يحتل مكانة بارزة في الثقافة المعاصرة والرابح الأكبر من اتفاقيات الغات GAT والمنظمة العالمية للتجارة هو الدول الصناعية، ومن المتوقع أن تقدم الدول النامية أكثر مما تحصل عليه بفعل سيطرة الدول الصناعية على النظام الاقتصادي العالمي، وستفضي العولمة الاقتصادية في معطياتها الراهنة إلى تعاظم حركة رأس المال عبر الحدود السياسية، وتنوع أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات، وإضافة تجارة الخدمات والقضايا التجارية المتعلقة بالاستثمار وحقوق الملكية الفكرية إلى دائرة هذه العولمة، وتساعد على إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي بما ينسجم ومصالح الأقوى، أي الدول الصناعية الكبرى، مع ما ينطوي هذا الأمر على تحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية متراكمة أمام العالم النامي.[1]

- المحددات الاقتصادية والجيواستراتيجية:

إن البحث في موضوع خصوصية المغرب العربي في سياسة دول الاتحاد الأوروبي يحتاج إلى قراءة واضحة للتاريخ، وفهم معمق للجغرافيا، ودراسة انعكاسات المعطيات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وإمكانية استيعاب الواقع الدولي في ضوء نتائج المستجدات الدولية وأثرها في المسرح الدولي.

من جانب آخر، فإن الهوة الاقتصادية بين دول الإتحاد الأوروبي والبلدان المغاربية ليست بالأمر الذي من السهل تجاوزه-على الأقل خلال المستقبل المنظور- فالتفوق الاقتصادي الأوروبي واضح على مستويات وأصعدة متعددة، وسيجعل اقتصاديات الدول المغاربية تابعة للاقتصاد

[1]- عدنان السيد حسين، "الاتجاهات الجديدة في النظام العالمي"، في:
http://www.mersinfo.com/makhzoumy/egyptadnan.html. pp 2-3.

الأوروبي، خاصة في إطار منطقة التبادل الحر، وعلى الرغم من أطر الحوار المتعددة واللقاءات المختلفة من أجل دعم التعاون الاقتصادي، فإن المنطقة المغاربية تواجه لحد اليوم مشاكل وصعوبات في تحقيق نسب نمو وتطور تقارب النسب التي يحققها الإتحاد الأوروبي، فلا أرقام النمو الاقتصادي ولا الاستثمارات الأجنبية ولا حتى تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية تبين أن دول المغرب العربي قد حققت تطورا ملحوظا في العشرية الأخيرة.(1)

فدراسة العلاقات الأوروبية–المغاربية من الناحية السياسية والاقتصادية، أو من ناحية مدى تأثير تطورها، آو تراجعها، تكمن في تأثير تلك العلاقات عموما في السياسة الدولية لكلا الطرفين. فارتباط القرار السياسي في المنطقة العربية بالتوازن الدولي وتأثيراته، أدى ويؤدي إلى بقاء المنطقة مطمعا اقتصاديا لكافة القوى الدولية، حيث نتج من ذلك ازدياد الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي في سياسة دول الاتحاد الأوروبي، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وفي ظل التحولات الدولية الجديدة التي يشهدها النظام العالمي ويعود دلك إلى الخصوصية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي.

إن خصوصية العلاقات الأوروبية–المغاربية استندت إلى المعطيات الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية، إضافة إلى عدد من المعايير المتداخلة التي يمكن أن تشكل في مجموعها بعدا واحدا لإستراتيجية سياسة دول الاتحاد الأوروبي في المغرب العربي. فالأهمية التي تشكلها منطقة المغرب العربي لدول الاتحاد الأوروبي تكمن في أن امتداد أوروبا الحقيقي لا يأتي في اتجاه الأطلسي، وإنما يأتي في اتجاه البحث عن هوية مستقلة لأوروبا، بحيث يمكن أن تكون في الاتجاهين التاليين:(2)

أ- الاتجاه نحو أوروبا الشرقية، وخاصة بعد التحولات التي شهدها العالم، من سقوط حائط برلين وانهيار المنظومة الشيوعية وفتح الأبواب أمام انضمام دول جديدة إلى الاتحاد الأوروبي، وغيرها من التحولات الدولية.

(1)- Ortega Martin, «Le Maghreb et l'Union Européenne: Vers un partenariat privilégié?», dans: http://www.iss-eu.org/activ/content/rep04-11.pdf, p 1.

(2)-علي الحاج، "سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، الطبعة الأولى"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 161.

ب- الاتجاه نحو جنوب البحر الأبيض المتوسط والمنطقة العربية، وخصوصا دول المغرب العربي، نظرا لما تشكله هذه المنطقة من تأثير بالغ الأهمية على الصناعات الغربية لامتلاكها مادة النفط واتساع أسواقها الاستهلاكية.

إن سياسة دول الاتحاد الأوروبي في المغرب العربي، تواجه تنافسا شديدا، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، وازدياد عمليات التغريب والنفوذ الأمريكي، من خلال عولمة المجتمعات وما لذلك من آثار سلبية في النفوذ الأوروبي فيها. لذلك، تسعى بعض دول الاتحاد جاهدة للحد من النفوذ الأمريكي في المناطق الفرانكفونية، حيث يؤدي استمرارها إلى الترويج للنمط الاستهلاكي الأمريكي، وتغليب الأفكار المادية، في مقابل الانتقاص من الموروث الحضاري الأوروبي...

والاقتصاد الأوروبي يعد الاقتصاد الأول في العالم من حيث حجمه وتنوعه، وكذلك من حيث اتساع علاقاته مع العالم الخارجي، إضافة إلى أن الاقتصاد العالمي اليوم ليس إلا امتدادا وتوسعا لاقتصاد العالم الأوروبي.[1]

من الواضح أنه كانت لهذه المتغيرات وسواها من التطورات تأثيراتها في اتجاهات دول الاتحاد الأوروبي السياسية، سواء بالنسبة إلى سياساتها تجاه البلدان العربية، أو بالنسبة إلى تيارات السياسة الدولية الجديدة في ظل النظام العالمي، وأهمها:

أ. **الاتجاه الأول**: وتعبّر عنه سياسات كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا واليونان، وإلى حد ما ألمانيا، وهؤلاء يدعون إلى القيام بدور أوروبي قوي في إعادة تنظيم العلاقات مع دول البحر الأبيض المتوسط، وخاصة العربية منها، ودعم الموقف العربي في عملية السلام، وهذه الدول تربطها بالمنطق ة العربية علاقات وثيقة منذ تزمن بعيد.

ب. **الاتجاه الثاني**: هو الاتجاه الأنجلو-ساكسوني الذي تتزعمه بريطانيا ويدعو إلى توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول شمال الأطلسي، لأن العلاقات بين هذه المجموعة تستطيع أن تحرز تقدما اقتصاديا وتكنولوجيا لمواجهة ومنافسة قوة اليابان المتصاعدة، وتحالفها مع مجموعة دول شرق آسيا التي يطلق عليها لقب النمور الآسيوية. فالسياسة البريطانية تعطي الأولوية للتعاون بين دول حلف الأطلسي، وهو ما يطلقون عليه مصطلح (Atlanticized Europe)

[1]- مطانيوس حبيب، "بعض مسائل الاقتصاد اللاسياسي، العولمة وتداعياتها في الوطن العربي"، الطبعة 1، دار الرضا للنشر، 1999، ص 101.

أي بناء مجتمع متكامل بين أوروبا ودول الأطلسي، والمقصود بها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.(1)

ج. **الاتجاه الثالث**: يضم ألمانيا وبعض الدول الأخرى، مثل هولندا وبلجيكا ولكسمبورغ. هذه الدول تطالب بتعزيز أواصر الوحدة الأوروبية أولا، وترى أن تحقيق هذه الوحدة، بخاصة في المجال الاقتصادي بمعناه الشامل، يعطي أوروبا المتحدة قدرة أكبر على المنافسة مع القوى، الاقتصادية الكبرى في العالم، وهي اليابان والولايات المتحدة، والصين فيما بعد. فتنظيم البيت الأوروبي، كما يقولون، يأتي على رأس أهداف الدول المذكورة.(2)

هكذا نرى أن هناك عدة اتجاهات سياسية داخل دول الاتحاد الأوروبي، وأن توزيع السياسات على هذا الشكل يضعف الدور الأوروبي على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ولكن هذا لا يعني أنه توجد خلافات أساسية نحو إستراتيجية سياسة الحوار مع بلدان المنطقة العربية، بل العكس، فإن التغيّرات التي سبق ذكرها جعلت التعاون بين أطراف الحوار ضرورة سياسية واقتصادية وإستراتيجية، ولا يعقل أن ترضى أوروبا صاحبة التاريخ الطويل مع الوطن العربي والعلاقات الوثيقة مع أقطاره وشعوبه أيضا، بان تقوم بدور هامشي في غدارة شؤون المنطقة العربية، وتترك لأي قوة أخرى، سواء أكانت من داخل المنطقة أم من خارجها، أن تنال من دورها أو تهدد مصالحها.

لذا فإن المرتكزات الإستراتيجية لسياسات دول الإتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي منذ البداية شملت الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية، بالإضافة إلى البعد الأمني.

(1)- للمزيد من التفاصيل:

– Alalstaire Buchan, ed., Europe's Futures, Europe's Choices: Models of Western Europe in the 1970's (London: Chatto and Windus, 1969), p 38.

(2)- علي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص160.

-المحددات السياسية –الأمنية:

سمح التوقيع على معاهدة ماستريخت سنة 1992 بتقوية وتأكيد دور الإتحاد الأوروبي "كفاعل مستقل مؤثر على العلاقات الإقليمية، وطرف حامل لمشروع سلام".[1]

فبالنسبة للإتحاد الأوروبي، الذي يقوم مفهومه للأمن على الأخذ بعين الاعتبار المسائل عبر الوطنية، فإن أهم التهديدات الشخصية في إطار التفكير الاستراتيجي المتعلق بالتهديدات الإرهابية من الدول خارج الإتحاد الأوروبي، والتي تعتبر الخط الدفاعي الأول بالنسبة للإتحاد الأوروبي[2]. أي أن مفهوم الأمن هو غياب التهديدات العسكرية واللاعسكرية، إن هذا التصور الموسع للأمن قد اعتمده الإتحاد الأوروبي بعدما أخذ بعين الاعتبار أن الاعتماد المتبادل منبع لأمن عسكري أكثر شمولا وذلك بإعطاء الأهمية الكافية للتحديات اللاعسكرية للأمن.[3]

وإن كان الإتحاد الأوروبي أكثر إنسانية في تعامله مع شركائه وذلك لثلاثة أسباب:

1- طبيعة آلية اتخاذ القرار؛ والتي تتضمن مبدأ التعددية السياسية والمؤسسية واشتراك التيارات السياسية المختلفة في النقاش، وتكثر فيه مواضيع تعطيل القرارات التي لا تحصل على اتفاق الأغلبية الساحقة من الرأي.

2- القيم الإنسانية والديمقراطية؛ التي يتقيد بها وامتثاله لشرعية الأمم المتحدة، ولم يشترك الأوروبيون في عمليات هجومية إلا في ظل قيادة القوة العسكرية الأمريكية.

---

(1)- Suzan Bénédicte, « Dynamiser l'esprit de coopération euro- méditerranéen, Notre Europe », Etude et recherche, Septembre 2003, p 26.

(2)- Garon Richard, et Deschenes Dany, «Y-a-t-il un rôle pour les forces armées en sécurité publique? Dans : http://www.cda-cdai.ca/symposia/2003/garon.htm. p 18.

(3)- Omar Baghzouz, le partenariat de sécurité dans le cadre du processus de Barcelone: pour une zone de sécurité partagée en méditerranée occidentale, in: mondialisation et sécurité: sécurité pour tous ou insécurité partagée, acte du colloque international d'Alger, mai2002, édition ANEP, 2003, p 290.

3- نزعة الدول الأوروبية إلى احترام حقوق الأقليات الإسلامية -إلى حد ما-؛ ويختلف هذا الأمر باختلاف الدول الأعضاء.[1]

فاختلاف موازين القوى بين الطرفين، إذ يمكن القول أن كل مجال سياسي هو مجال جمعي "Collective" دون شك، وتتعدد فيه القوى التي قد تتدافع إلى درجة الصراع، فتتغير خريطة المجال السياسي وقواه، نظرا للظروف الجديدة، وإن كان المجال السياسي غير جامد -ليس ستاتيكيا - بل هو مجال ديناميكي متحرك، الأمر الذي يفرض ضرورة وجود عملية التفاعل "Interaction" المستمرة في كل مجال سياسي حتى تتوازن القوى فإن هذه الديناميكية وهذا التفاعل من المستبعد حدوثه في علاقات القوى الأورو-مغاربية.[2]

وقد كانت كل القضايا المتعلقة بالشراكة السياسية-الأمنية في إطار إعلان برشلونة تحظى باهتمام الدول الأوروبية والمتوسطية، فإن أغلبها تحظى باهتمام المجتمع الدولي وأطرافه المختلفة، فقد كان إذن "العمل في مؤتمر برشلونة من أجل إعداد عقد للاستقرار الأورو-متوسطي".[3]

ولا تعارض دول الإتحاد استعمال القوة العسكرية في مواجهة الإرهاب، ولو أن المقاربة الأوروبية تقوم على اعتبار القوة العسكرية وسيلة من بين الوسائل الأخرى لمعالجة القضايا الأمنية ضمن مقاربة سياسية، شاملة ومتعددة الأبعاد.[4]

وكذلك مفهومه للأمن الشامل والمتعدد الأبعاد والقطاعات، وإذا كانت العلاقات الأورو مغاربية تقوم بين طرفين متوازنين أو متقاربين من حيث القوة، فإن علاقة الإتحاد الأوروبي بالدول المغاربية من هذا المنطلق لن تكون علاقات شراكة بقدر ما ستكون علاقات تبعية، إضافة إلى أن الإتحاد الأوروبي ينظر إلى بلدان جنوب المتوسط على أنها مصدر لمخاطر تهدد أمنه واستقراره،

---

[1]- مصطفى محمد كمال، مرجع سابق الذكر، ص 275 .

[2]- قباري محمد إسماعيل، "علم الاجتماع السياسي وقضايا التخلف والتنمية والتحديث، منشأة المعارف، الإسكندرية، ب س ن، ص 95.

[3]- Sakellariou Jannis, «Le partenariat en matière politique et de sécurité dans le cadre du programme de travail de la conférence de Barcelone». Dans :« Sécurité et coopération entre l'Europe et le Proche et Moyen-orient. Perspectives Tuniso-allemandes », édition Julia Emig, Fondation Friedrich Ebert, Tunis 1999, p 13.

[4]- Michel Louis, «Un concept Européen de sécurité pour le 21eme siècle», dans : http://www.diplomatie.be/fr/press/speechdetails.asp?TEXTID=12167#Top. pp 1- 2.

وبالتالي فالمفهوم الأوروبي للحدود الآمنة يتجاوز حدوده الجغرافية، فما وراء المفهوم الجغرافي والتاريخ، مفهوم الحدود الأوروبية يكتسي أبعادا سياسية وإستراتيجية من منظور مقاربة شاملة لمفهوم الأمن.[1]

مواجهة التهديدات النسقية والبنيوية في المغرب العربي في إطار إستراتيجية الأمن الأوروبي:

- **التهديدات البنيوية:**

ويقصد بها تلك المرتبطة بضعف الأداء السياسي والاقتصادي للدول التي تنتج معها الفقر والإقصاء والتهميش، وتغذي مع ذلك التطرف واحتمالات ظهور حركيات للعنف السياسي وضعف الاستقرار والتجانس الاجتماعية[2]. ومن هنا يمكن إدراج التهديدات التالية:

– انتشار التطرف الديني بين الشرائح الاجتماعية المهشمة والفقيرة بشكل يغذي معه الانقسامية الاجتماعية والسياسية. وهذا بطبعه ينتج حركيات إضعاف الاستقرار السياسي والاجتماعي، وكذلك حركيات التوظيف السياسي للقيم المجتمعية لأغراض تغيير الدولة والمجتمع.

– انتشار التطرف اللغوي واحتمال إنتاج أزمات على مستوى الهوية.

– انتشار ثقافة العنف السياسي لانسداد الاتصال السياسي التفاعلي بين النظم السياسي والمجتمع، مما يفقد أو يضعف الثقة في مؤسسات الحكم، ويجعل من خيار العنف احتمالا واردا.

– بفعل الفقر والتهميش ظهرت حركيات الهجرة الداخلية وما تنتجه من أزمات على مستويات المدن الكبرى: الجريمة، الفساد الأخلاقي، المخدرات...

- **التهديدات النسقية**[3]: ويقصد بها التهديدات النابعة عن ضعف التفاعل الإيجابي داخل النسق السياسي العالمي أو النسق الفرعي فيما بين دول المغرب العربي. ومن بين هذه التهديدات:

(1)- «A propos de Frontières de l'Europe», dans: http://www.diplomatie.gouv.fr/label_France/FRANCE/DOSSIER/presidence/06.htm
(2)- Michael R. Czinkota, International marketing and terrorism preparedness. In: http://faculty.msb.edu/czinkotm/Final%20written%20testimony%2010-28-05.pdf
(3)- Idem.

- انتشار الجريمة المنظمة على مستويات تبييض الأموال، المتاجرة بالمخدرات، الأسلحة الخفيفة، التهريب مع كل ما تحدثه هذه الجرائم من تأثيرات سلبية على الأنسجة الاقتصادية والاجتماعية لدول المغرب العربي، خاصة وأن هناك تداخل وتلاحق بين الشبكات الإجرامية الوطنية مع الجهوية بين دول المغرب العربي مع إفريقيا أو العالمية منها.

- الإرهاب كظاهرة عالمية عابرة للأوطان تتميز بالتشكل على المستويات العملياتية وعلى مستويات التعبير المادي لإعمالها في دول المغرب العربي وفي الساحل الإفريقي، مع وجود ارتباطات فكرية ومادية بل وحتى عضوية مع الإرهاب العالمي.

- الهجرة السرية مع الدول الإفريقية التي تجعل من المغرب العربي منطقة عبور نحو أوربا مع كل ما تخلفه من تداعيات سلبية على مستوى الإدارة الأمنية والإنسانية لهذا المشكل، خاصة مع ارتباط الهجرة السرية في أغلب الحالات مع الجريمة المنظمة.

وبالتالي تحددت سياسة الإتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي بعد الحرب الباردة، متأثرة بمختلف التحولات التي مست ديناميكية العمليات التفاعلية في السياسة العالمية. ووجهت من جهة أخرى إستراتيجيات الإتحاد الأوروبي وفق ما تمليه الأوضاع والتطورات في النسق العالمي. هذا ما أثر بشكل كبير في صياغة ميكانيزمات وسياسات موجهة للخارج والتي تتمثل في سياسيات المشروطية والدعم التنموي لدول المغرب العربي مشروطة بتحقيق الحكم الراشد وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية بالنمط النيوليبرالي.

يتبنى الإتحاد الأوروبي مجموعة من الآليات التي من خلالها يحاول فرض منطق الإستباقية في الفعل الخارجي له اتجاه دول المغرب العربي، من بين الآليات التي يعتمدها الإتحاد الأوروبي في سياسته الخارجية الشراكة وبعدها الآلية المتجددة سياسة الجوار الأوروبي، والسؤال المطروح هو ما مدى مصداقية كل هذه الآليات من أجل تفعيل فعال وإيجابي للحكم الراشد لقيم الديمقراطية في ظل الوضع الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي الذي تمر به دول المغرب العربي؟ وهل حقا تتفاعل هذه الدول مع ما يقدم لها من وصفات؟

المبحث الأول: واقع الحكم الراشد في دول المغرب العربي

المطلب الأول: واقع البناء السياسي في دول المغرب العربي في ظل تغير الديناميات الاقتصادية، الاجتماعية والقيمية

1- تحليل واقع التغيير الاجتماعي والقيمي في دول المغرب العربي وعلاقته بالبناء السياسي:(الجزائر، تونس، المغرب)

إن رصد التغيير الاجتماعي يتوقف على المستوى الذي يضع فيه الباحث نفسه، فإما أن يرى التغيير وإما أن يرى الجمود، بحسب الأبعاد و الدلالة التي يعطيها لها.[1]

ويمكن الاستعانة هنا بفكرتين تطوران مسار التحليل، تعود الأولى إلى عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر وتتعلق بفك السحر عن العالم (Désenchanter du monde) أما الثانية فهي آخر ما أنتجه عالم الاجتماع الفرنسي آلان توران في آخر مؤلف له، وفيه يعاين فكرة مثيرة ولكنها قد تكون محزنة لعلماء الاجتماع تتعلق بنهاية الاجتماعي وانحلال المجتمع (Le décomposition de la Société)، فهذه الأنظمة الردعية وهذه "الحروب الاستباقية" وما فيها من عنف يجتاح العالم، وهذه المرونة الخارقة في المعلومات لا تحيل إلى الاجتماعي بقدر ما تتعالى عليه وتنذر بزواله كما يرى آلان توران، إن الحرب ليست الوجه الآخر للصراع الاجتماعي*، وزوال الاجتماعي بأصنافه التحليلية كالطبقة والنقابة والإضراب والمظاهرات الاحتجاجية والتراتب الاجتماعي يفسح المجال واسعا لبراديم جديد بدأ يطغى، يمر بنا من لغة الاجتماعي حول الحياة الجماعية إلى لغة الثقافي.[2]

---

[1]- كولفرين محمد، التغيير الاجتماعي والسياسي: دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم، المجلة العربية للعلوم السياسية.
التغير http://www.abhatoo.net.ma/ridex.php/fre/content/download/11239/183823/file/... الاجتماعي والسياسي دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم.PDF, p 139.

لمزيد من التفاصيل أنظر:

- Alain Rouquie, « changement politique et transformation des mégîmes » Dans: Madelein Grawitz and J. Leca, traite de science politique, 4 vols (partie: presses universitaires de France).

* لمزيد من التفاصيل انظر:

- Tourain Alain, Un nouveau Paradigme pour comprendre le monde d'aujourd'hui, Paris, Fayord, 2005, p 364.

[2]- محسن بوعزيزي، فضاء الحركات الاجتماعية في المجتمعات العربية، الحالة التونسية مثالا، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد الأول/ شتاء 2008، ص 17.

هذا التفكك لما هو اجتماعي يعود إلى صعود قوي فوق –مجتمعية، خارقة للمجتمع متعالية عليه، يقول توران: "نحن نعيش الانحلال الاجتماعي"، فتحليل الواقع الاجتماعي بمفردات اجتماعية بحثة قد تبع عالم "السياسة" الذي ساد فترة طويلة، وبدأ مع مكيافيل (Machiavel) واستمر مع ألكسي دي توكفيل Alexis de Tocqueville مرورا بهوبز وروسو، ولقد خلقت أزمة البراديم الاجتماعي في الحياة الاجتماعية وانحلاله حالة من الفوضى فسحت المجال للحرب والعنف وهيمنة الأسواق التي تنفلت من كل تنظيم اجتماعي.

على أن فكرة نهاية الاجتماعي أو "اللااجتماعي"، التي صاغها آلان توران في مؤلفه الأخير براديم جديد ليست جديدة، فقد سبق لـــ "ليوتار" أن اعتبر أن الاجتماعي بات قيمة زائلة ومشكوكا فيه.

إذا إن التغيير ليس حالة معزولة في الزمان والمكان، بل هو مسلسل من الأحداث والتراكمات التي ينتجها الفاعلون لتتوالى في الزمان، فتحدث تغييرا تدريجيا، أو مفاجئا، فأمام الكم الهائل كمؤشرات التغيير، لابد من تنظيمها عندما يقبل الملاحظ استيعابها كمسلسل.

إن أنماط التبادل التي تهز الآن الواقع الاجتماعي هزا، وبعمق، تطال أيضا الفكر السوسيولوجي، وبما أن العالم يعيش حقبة تفكك الحياة الاجتماعية وما يسميه توران نهاية الاجتماعي، فإن هذا التفكك قد يفرض نمطا آخر من المعالجة قد يجد جدوى البراديم الاجتماعي التحليلية، "فالتفكير اجتماعيا في الظواهر الاجتماعية فقد فاعليته التحليلية".[1]

ولنربط طبيعة القيم ودورها في التغير الاجتماعي، اتفق علماء الاجتماع على أن العوامل الديمغرافية والتقنية والاقتصادية هي محرك كل تحول اجتماعي، في حين أولى البعض الآخر مجال القيم اهتماما خاصا لتفسير عوامل التغيير الاجتماعي. ولعل محاولة ماكس فيبر في كتابه الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية تعد رائدة في هذا المجال.[2]

وقد اعتبر أن تغييرا اجتماعيا من عيار ما أحدثته الرأسمالية والحضارة الغربية يفترض ثورة في منظومة قيم. ومن ثم فمنظومة القيم يمكن أن تلعب في معادلة التغيير دورا مزدوجا، ذلك من خلال ما فسره ماكس فيبر أن نظاما اجتماعيا جديدا لا يمكن أن يستمر ويتأسس إلا عبر نظام جديد

(1)- محسن بوعزيزي، مرجع سابق الذكر، ص 17.

(2)- كولفرين محمد، مرجع سابق الذكر، ص 141.

للشرعنة والتحفيزات الفردية، فإذا كانت منظومة القيم ثابتة ومندمجة فإنها تساعد في تثبيت وتجميد النظام الاجتماعي في حلقة متكررة، أما حين تتبدل فتساهم في التعجيل بالتغيير، فحالة معينة من القيم والتفضيلات الاجتماعية يمكن أن تساهم في التوازن، وبالتالي الاستقرار أو في اللاتوازن وبالتالي التغيير الاجتماعي.*

إن انحلال المجتمع وتفكك الاجتماعي في رأي آلان توران يأخذان شكلهما المفرط في تكسير الرابط الذي كان يجمع النسق بالفاعل،ابتعد النسق عن تعبيرات الفاعل ونوازعه فتعطل الذي ينسق الفوضى. وفي غياب التنظيم تتخذ ردود فعل المجتمع وتعبيراته المناوئة طابع الزوبعة، وهي حالة اجتماعية هستيرية لا تحمل وعدا بقدرة المجتمع على الدفاع عن نفسه والفعل في ذاته، مادامت ميكانيزمات الصراع معطلة، ومنها اختناق الفضاءات الاجتماعية التي تستوعب هذا الصراع وتمنحه تشريعا مؤسسيا يتسامح مع تظاهر المحكوم ضد الحاكم من دون تظاهر الحاكم ضد المحكوم.(1)

---

* نمط ريمون بودون في نظريات التغيير الاجتماعي ينقسم إلى أربعة نماذج:

النمط الأول: يسعى إلى تأكيد وجود نزعات وميول عامة تجاه الحداثة بكل مظاهرها، وهي تتمثل بمراحل حددها كونت مثلا في قانون المراحل الثلاث.

النمط الثاني: من نظريات التغيير يأخذ بالقوانين الشرطية أي الشروط البنيوية للتغيير، ومن ممثلي هذا الاتجاه الماركسيون الجدد.

النمط الثالث: فلا يركز على مضمون التغيير، بل على شكله يدخل في هذا الإطار توماس كون في كتابه بنية الثورات العلمية Thomas kohn, la structure des révolution scientifique, Paris: Flammarion,1972.

:

النمط الرابع: يعالج أسباب و عوامل التغيير، ويحفل في هذا الإطار ماكس فيبر في الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، أما ميشال فورس Michal Force، فيرى أن التناقض الأساسي بين نظريات التغيير يضع في تعارض دعاة التوازن ودعاة اللاتوازن، مما يسمح بتصنيفها، كما أكد أن وراء التعارض توافقا حول تعريف التوازن أو اللاتوازن الاجتماعي. وقد صنف في خانة التوازن النزعة التطورية والوظيفية، وفي خانة اللاتوزان ما سماه "سوسيولوجيا الصراع" التي ينعتها بالغائية، التي تعد الماركسية والنزعة التفاعلية من أبرز ممثليها.

لمزيد من التفاصيل أنظر:

- Rymond Boudon, La place du désordre: <u>Critiques des Théories du changement social, sociologies</u> (Paris : Presse universitaire de France, 1984).

-Michel Force, <u>Les théories du changement social, dans : La sociologie : Histoire et idées</u>, Cocord par Philippe Cabin et Jean – François Posties, Auxerre : sciences humaines, 2000.

(1)- محسن بوعزيزي، مرجع سابق الذكر، ص 20.

يمكن القول أن" الإجتماعي" مفقود ومتقلص إلى حده الأدنى،ما دامت هذه الحركات لا تخرج من جوف المجتمع وتناقضاته الداخلية ومعاناة الأصناف الاجتماعية المهمشة أو المقصية، بل هي مجرد تشكيلات فوقية، تدفعها وترسم استراتيجياتها الأصناف المهيمنة.[1]

تتخذ التعبيرات الاحتجاجية في المجتمعات العربية و حتى دول المغرب العربي،شكل الزوبعة سرعان ما تظهر وسرعان ما تختفي، وتؤثر بشكل كبير في المجتمع والدولة مثلا في تونس عام 1978، وقد تجسدت في غضبة عمالية ضد تجربة الانفتاح الاقتصادي التي عاشها المجتمع خلال عشرية السبعينات، وتلتها أحداث فيفري 2011، إضافة على ما حدث في الجزائر أحداث أكتوبر 1988.

مثلا في الجزائر أمام التطور التكنولوجي والهيكلي للمؤسسات المستخدمة وأمام الأزمات الاقتصادية المالية والتجارية، أحدث انسلاخا عنيفا ومفاجأ عن المبادئ التي كانت سائدة لمدة طويلة في عالم الشغل والتي أصبحت تخضع إلى معايير أكثر صرامة، قصد التأقلم مع السياسة الاقتصادية الجديدة القائمة على اقتصاد السوق. كان له أثر بارز بحيث أعيد النظر في سياسة التشغيل وأفرزت عدة نتائج خاصة على العمال، إذ أصبح الضحية في كل عمليات الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي وإعادة الهيكلة[2]. فلم يبقى إجراء الفصل أو التسريح يتم في شكل فردي ولأسباب محددة بل أخذ مفهوم الفصل بعدا واسعا أي جماعي ليس بسبب من الأسباب التقليدية، بل لنوع جديد هو السبب الإقتصادي والتقني، أي ظهور فكرة جديدة التسريح لأسباب اقتصادية، التي من شانها الاستغناء عن جزء كبير من اليد العاملة والتقليل من عدد العمال الذين لو يعودوا ضروريين.

من جهة أخرى يعتبر نظام العقود محددة المدة وسيلة أمثلها متطلبات النظام الاقتصادي الجديد على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وبها تخلت نسبيا عن صفة ديمومة الشغل، أي عن العمال الدائمين و لم يعد هناك كلام عن وضعية مرتبطة بفكرة عمل مدى الحياة، أي تراجع عن تقرير الحق في العمل إلى مفهوم جديد عقد العمل أو العمل بالعقد، خاصة عقد العمل المحدد المدة وبسوء وضعية التشغيل في المجتمع الجزائري الذي أدى إلى تفاقم درجة البطالة، ومن تم إقصاء فئة من المجتمع.[3]

---

(1)- محسن بوعزيزي، مرجع سابق الذكر، ص 21.

(2)- رحالي حجيلة، التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري: المفهوم والنموذج. في: http://www.univbiskra.dz/fac/fll/pdf%20revue/pdf%20revue07/rahali%20hdjila.pdf, p 13.

(3)- نفس المرجع، ص 14.

من الأسلوب الذي يعتبر الطبيعي للانتماء الاجتماعي ألا وهو الاندماج عن طريق العمل إلى الإقصاء بالعمل، ينتج لنا تفكك في النسيج الإجتماعي وزيادة التغير في أبنيته وديناميكية القيم المتواجدة فيه وهذا ما يخلق في الغالب إضعاف العلاقة بين الدولة والمجتمع وإحداث توترات وصدامات عنيفة وحركات احتجاجية.

فبالنسبة لفرانسوا شازل François Chazel يعرف الحركة الاجتماعية كمقاولة جماعية للاحتجاج والمعارضة تستهدف فرض تغيرات عميقة في البنية الاجتماعية والسياسية، بالعودة المكثفة لوسائل لا مؤسساتية، وهو يضع القنوات التقليدية للديمقراطية التمثيلية موضع أزمة[(1)]. إن الإطار التاريخي الذي يؤسس للحركات الاجتماعية باعتبارها جديدة، كان هو أواخر الستينات انطلاقا مما عرفته من أشكال احتجاج مغايرة لما كان سائدا في السابق نظرا لتبدل في المطالب والأولويات الاجتماعية بتحول المجتمع في نظر البعض من مجتمع صناعي إلى مجتمع ما بعد صناعي أو ما بعد حداثي. هكذا نشأت وترعرعت حركات نسائية مطالبة بإعادة النظر في مكانة المرأة وشروط وجودها،كذلك خرجت إلى الوجود مطالب متعلقة بالبيئة وتنظيمات خاصة بالأقليات المهاجرة أو بالسلام. غير أن كل هذا يتطلب مجال عام كشرط أساسي تنمو فيه هذه الحركات لكي تقوم لاحقا ببلورة وعرض مشاريعها، وهو ما يؤدي لطرح سؤال ما علاقة المجال العام الذي تطرقنا له في الفصل التمهيدي كبنية أساسية للحكم الأوروبي وعلاقته بالمجال الخاص، وما إذا كانت التمايزات بينهما واضحة بما فيه الكفاية في المجتمع المغربي؟[(2)]

يمكن التذكير بمفهوم المجال العام الذي جاء به المفكر الألماني هابرماس، والذي يوضح أن هذا المصطلح جاء مع المجتمع البرجوازي الذي خلق مجالا للوساطة بين المجتمع المدني والدولة كمجال للسلطة العمومية لمعارضة مبدأ السر الذي رافق الدولة الملكية.فهو المجال الذي لا وجود فيه لما هو خاص، بما في ذلك المواضيع التي يمكن اعتبارها تدخل ضمن حميمية الأشخاص. لا وجود للطابوهات أو لما هو خاص لان الكل قابل للنقاش والسجال الفكري والتناظر. إنه على هذا الأساس مجال للاختلاف والتباين مجال تذوب فيه الهيمنة والفاعلية الأحادية، وتحضر فيه كل المشروعيات ومن دون العودة إلى العنف فهناك حوار ونقاشات مبنية على الاستقلالية في الحوار.[(3)]

---

(1)- عبد المالك ورد، في مشروعية الحركات الاجتماعية الجديدة: حالة المغرب. في:
http://elmounir.freehostia.com/socio_art6.htm

(2)- نفس المرجع.

(3)- Espace public et démocratie: La philosophie d’Habermas. Dans: http://la-philosophie.com/espace-public-et-democratie.

لكن لو طرحنا السؤال عن توفر هذه العناصر في المجتمع المغربي، فالعكس تماما فالإقصاء والتهميش هما المتوفران، فالإنفجارت الحضرية التي سجلتها المدينة المغربية ومازالت تسجلها هي بمثابة مثال بارز على واقع الإقصاء، ومن خلال هذه التعبيرات الاحتجاجية تسعى فئة الشباب إلى التعبير عن آرائها عن طريق أعمال الشغب والعنف مادامت الصيرورة الاجتماعية العادية لا تمنحه إمكانية التحدث والكلام في ظل المشروعية السياسية الأحادية، وفي خضم السرعة الطبيعية والزمن الاجتماعي العادي(1). إن الانفراج السياسي الذي قد يرافق هذه الاحتجاجات لا يوازيه انفراج سوسيو-اقتصادي في الواقع، حيث اللااندماج والتهميش هو ذاته والمراقبة الاجتماعية هي كذلك تظل سطحية دون أن تعبر نحو الجوهر، وما الأحداث العنيفة التي عرفتها مجموعة من المناطق المغربية كما هو الحال بالنسبة لمدينة سيدي إفني يوم 6 يونيو 2008 وقبلها مدينة صفرو يوم 23 سبتمبر 2007 سوى تأكيد صريح لاستمرار الوضع القائم، حيث استمرار السلطات العمومية في مسلسل الزيادات في المواد الأساسية التي بدأ منذ سنوات دون أن تمثل هذه الاحتجاجات العنيفة سلطة مضادة للمنطق السائد(2)، وهذا مع انتقال عدد العاطلين من 1.062.000 خلال سنة 2006 إلى 1.092.000 عاطل خلال سنة 2007 أي بزيادة تقدر بــ30 ألف عاطل وبنسبة 2.8 بالمائة نظرا للتحولات الهامة التي طبعت الاقتصاد المغربي جراء تبعيته للاقتصاد العالمي وتعليمات المؤسسات المالية الدولية الهادفة إلى ضرورة تخلي الدولة عن تمويل القطاعات الاجتماعية لفائدة القطاع الخاص والمبادرة الحرة.*

وبالتالي فالتغير الاجتماعي يلعب دور كبير في توسيع الآفاق المناسبة للمجتمع لكن حبذا لو كان بطريقة إيجابية، فالحكم الراشد من مقوماته الأساسية الحوار والمشاركة الفاعلة، فكيف يمكن لمجتمعات تكثر فيها الاحتجاجات والحركات الاجتماعية والعنف أن يقدم لنا واقعا إيجابيا عن ما يصطلح عليه بالحكم الراشد؟

2-فشل سياسات التعديل الهيكلي و أزمة الاقتصاد في دول المغرب العربي:

لقد كانت سياسات المؤسسات المالية والنقدية الدولية هي السبب الرئيسي لمعانات الدول في المغرب العربي التي أجبرتها أزمة الثمانينات التي حدث على إثرها انخفاض أسعار المواد الخام بعد

---

(1)- عبد المالك ورد، مرجع سابق.

(2)- نفس المرجع.

*لمزيد من التفاصيل انظر: عبد الرحيم العطري، الحركات الاحتجاجية بالمغرب. ط1، وجهة نظر، الرباط، أغسطس 2008.

سنوات من ارتفاعها إلى فقدان القدرة التنافسية لأغلب النشاطات الصناعية، وبالتالي حدود الأزمة الاقتصادية فلجأت الدول المغاربية على إثرها إلى المؤسسات المالية العالمية التي فرضت عليها سياسات تكييف هيكلي، وعمليات تحويل اقتصادي من اقتصاد مركزي ريعي تحت إشراف الدولة إلى اقتصاد السوق.(1)

كما تتدخل هذه المؤسسات المالية في سياسات الدول من خلال إجراءات التصحيح الهيكلي التي تتضمن قضايا مثل: تخفيض النفقات العامة، ميزانية متوازنة، تحرير الاقتصاد، تعويم العملة، لكن هذه البرامج تحمل في طياتها تناقضات عدة من جهة تؤدي إلى تراجع مستويات المعيشة، ارتفاع أسعار المواد الأساسية الخدمات الاجتماعية ومن جهة أخرى يدعو إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الفردية، هذه التناقضات بالذات هي التي تضاعف من مشاكل الرفاه الاجتماعي وتخفض قدرة الحكومة على التعامل مع المطالب الأساسية أي تدمير الشرعية لهذا النظام، وهو ما قد يشكل لاحقا ضغط على الشبكات المركزية للدولة عبر فرض نماذج جديدة لتوزيع القيم واختراق البناءات والهياكل الزبائنية التي تأسست عليه الأنظمة الأساسية للعقد الاجتماعي الذي ترتكز عليه الهياكل الدولاتية.(2)

وجددت الدولة من قدراتها الفعلية وسحب عنها آخر علامات الشرعية، كما أن هذه البرامج قد سمحت بشكل لا معهود بتنامي الاقتصاديات غير الرسمية مما قلل من قدرة الدولة على الحصول على الفائض الحقيقي وقدراتها على توزيع ونقل حتى الخدمات الأولية الأساسية، لقد أصبحت الدولة تابعة بشكل تدريجي للمساعدات الخارجية بل هناك من القادة من أصبح يتعامل بشكل يقترب كثيرا لما شاهدناه في الحقبة الاستعمارية، وبتغير Loaksee فإن العديد من الحالات الشاذة، جعلت الدولة تتحصل في الأجهزة الإكراهية (الجيش، السجون، الشرطة)، والتي تستخدم للإبقاء على الهيئات السياسية السلطوية، طرح Chioce fex Demecrog للتعبير عن التناقض الذي يواجه المصلحون السياسيون في ظل العولمة، فلسياسات التصحيح الهيكلي ومظاهر العولمة وانعكاساتها على الواقع يكبح نشاط الأجهزة الرسمية للقيادة الديمقراطية ويعيقها على ثلاث مستويات: الأهداف، الوسائل والقيود الهيكلية.(3)

(1)- اليونال سال، إفريقيا 2025: أي مستقبل . تر: سعد الطويل، ط1، مركز البحوث الغربية والإفريقية، القاهرة، 2004.
(2)- Richard Corn Well, Collapse of African State, www.iss.co.za
(3)- Ibid.

إن برامج التصحيح الهيكلي التي يفرضها صندوق النقد والبنك الدوليين هي تدخلات في سياسات الحكومة، فإلى جانب أنها تفرض قيود على الدولة (خفض العملة، تحديد الأجور، برامج الرفاه الاجتماعي) تظل دائما هذه الأخيرة في حاجة إلى صندوق النقد الدولي لأن اقتصادياتها ريعية تعتمد على المواد الأولية، لدى يكون ميزات مدفوعاتها معرضا باستمرار للتقلبات، كما أن الديون التي تعجز الدولة عن الوفاء بها في آجالها المحددة تجعل الدولة توجه فوائد استثمارها لخدمة الدين، وسياسات الصندوق لا تأثر على خيارات الحكومة وتفرض عليها شروط فقط بل تجعلها دوما في حاجة إلى مساعدات مالية ونقدية خارجية، وهو ما يعمق الحاجة المتزايدة للخارج وتدخلاته المختلفة ويعد خرقا واضحا لمفهوم السيادة المالية والاقتصادية ومنه السياسية.[1]

خصائص اقتصاديات دول المغرب العربي:

يمكن القول أن تجارب البلدان الثلاثة مختلفة كثيرا من ناحية الإطار العام سواء من ناحية الظروف العامة التي لجأت فيها هذه البلدان إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي للتخفيف من حدة أزمتها الاقتصادية، أو من ناحية الأسباب الدافعة لطلب دعم الصندوق، أو من حيث مضمون ومحتوى الاتفاق، أو حتى من ناحية النتائج الميدانية والتي تتشابه إلى حد كبير فيما بينها.

اعتمدت الجزائر برنامجا للتصحيح الهيكلي مع نهاية المنتصف الأول للتسعينات، فقد لجأت لطلب مساعدة صندوق النقد الدولي بعد تردي مختلف المؤشرات الاقتصادية بسب أزمة المديونية الخارجية، حيث بلغت خدمات الدين مستويات عالية في الوقت الذي تراجعت فيه أسعار المحروقات وشحت مصادر الإقراض الدولية بسبب عدم الاستقرار السياسي.[2]

ونجد المغرب لم يلجأ إلى صندوق النقد الدولي إلا بعد تدني مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية مع بداية الثمانينات، بسبب ارتفاع أسعار المحروقات وتدني أسعار الفوسفات الذي يشكل موردا أساسيا للاقتصاد المغربي، هذا فضلا عن عوامل خارجية أخرى كاشتداد الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها السلبية والتي أدت إلى أزمة حادة في الاقتصاد المغربي خلال السنوات

(1)- سوزان كالفرت، السياسة والمجتمع في العالم الثالث، تر: عبد الدين جمعان، جامعة الملك سعود للنشر العلمي و المطابع، السعودية، 2002، ص 156.

(2)- La trajectoire économique des pays du Maghreb, Conjoncture, Novembre 2002. Dans: http://research.bnpparibas.com/applis/www/RechEco.nsf/ConjonctureByDateFR/DFADD3C5DC04B2C5C1256C76004E7EFC/$File/C0211_f2.pdf?OpenElement, p 17.

الأولى من الثمانينات، تم بمقتضاها تبني المغرب برنامجا للتصحيح الهيكلي لمدة ثلاث سنوات، حيث تحصل من خلاله المغرب على 315 مليون دولار من بينها 200 مليون مخصصة لبرنامج التثبيت و1.8 مليار دولار أخرى سنة 1985 في إطار إعادة الجدولة.

أما تونس والتي تعتبر من البلدان الأوائل في المغرب العربي التي تبنت برنامج التصحيح الهيكلي، حيث تعود تجربتها الأولى تاريخيا إلى سنة 1964، فقد اعتمدت مع بداية المنتصف الثاني للثمانينات برنامجا ثانيا للتصحيح الهيكلي، وذلك بعد تراجع مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية كنتيجة للآثار السلبية للأزمة الاقتصادية آنذاك من جهة وتدني أسعار المحروقات، أحد الموارد الرئيسية للاقتصاد التونسي من جهة ثانية.[1]

بعد الحرب الباردة تغير المنطق المعمول به في إطار الاقتصاد وقد لاحظنا في الفصل الأول كيف أصبح العامل الاقتصادي له دور كبير في تحديد الإستراتيجيات الخارجية والداخلية وفي جميع الاتجاهات، ويعتبر محدد رئيسي لكل دولة في إطار سياستها الخارجية عن صح التعبير.

بالنسبة للجزائر ارتفعت عائدات البترول الضخمة التي استخلصتها الجزائر من 33 مليار دولار سنة 2003 إلى 39 مليار دولار سنة 2004، لتصل مؤخرا إلى أكثر من 50 مليار سنة 2005. إذ سجلت الجزائر سنة 2006 فائضا تجاريا بلغ 31.82 مليار دولار "أكثر من 24 مليار يورو" بارتفاع فاق 24.07 بالمئة، مقارنة مع سنة 2005 بحسب إحصائيات المركز الوطني للمعلوماتيات والإحصاء.[2]

فالصادرات الجزائرية تعدت سنة 2006 ما قيمته 52.82 مليار دولار، حيث ارتفعت بنسبة 14.83بالمئة عن سنة 2005، بينما بلغت الواردات 21 مليار دولار، حيث ارتفعت بنسبة 3.18% عن سنة 2005. فالصادرات من المحروقات تمثل 98.97% من القيمة الإجمالية، بينما لا تتعدى الصادرات الأخرى نسبة 02.2%، أي 10.7 مليار دولار فقط. وهو ما يجعل الوضع الاقتصادي والمالي للجزائر معرضا لتقلبات سوق المحروقات الدولية نظرا لثقل ما يساهم به قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، وتداعيات المرحلة الانتقالية من اقتصاد موجه إلى اقتصاد ليبرالي.[3]

---

[1]- La trajectoire économique des pays du Maghreb, Op.cit, p 18.
[2]- Centre National de I'Informatique et des Statistiques, STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE (Période : Premier trimestre 2009). Dans: http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers10/statextrim10.pdf
[3]- Ibid.

يتوقف الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات بشكل كبير، كما أن قطاعه العمومي ما زال يمر بفترة تأهيلية ويجتاز بالتدريج مخلفات الخروج من حرب أهلية استمرت سنوات. إذ يكفى النظر إلى الأرقام السابقة، فما يزال قطاع المحروقات يساهم بثلثي الناتج المحلى الخام، بما يطبع كليا الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الريعي.

يمكن تحديد بعض المؤشرات للاقتصاد الجزائري في سنة 2009 كمايلي[1]: للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (07).

1- التجارة الخارجية: حتى شهر نوفمبر 2008 الجزائر حققت مستوى من التجارة قدر ب41.93 مليار دولار، في المقابل 29.22 مليار دولار في 2007، وهذا حسب المرصد الوطني للإحصائيات والمعلومات. الصادرات وصلت إلى 76.10 مليار دولار، قطاع المحروقات قدر ب97.66 بالمائة. أما الواردات فقد وصلت إلى 34.16 مليار دولار في مقابل 24.96 مليار دولار في سنة 2007، يعني الفارق بينهما هو 36.87 بالمائة.

أما فاتورة استيراد الأدوية فقد وصلت إلى حوالي مليار دولار في السبعة أشهر الأولى من سنة 2008، وبهذا فالنتائج في التجارة الخارجية في سنة 2008 كانت كارثية وخاصة تزامنت مع الأزمة الاقتصادية وهذا لم ينذر بالتحسن في سنة 2009. واصلت الجزائر في الإسترداد دون التصدير سوى في قطاع المحروقات والبترول وهذا أثر سلبا في جوانب عديدة.

2- مراقبة أسعار البترول: ارتفاع أسعار البترول في سنة 2009 استقطب 98 بالمائة من الفوائد من تصدير البترول والغاز، وعندما وصل السعر المرجعي ل40 دولار حققت الجزائر بذلك 147 مليار دولار وبعدها في ديسمبر 2008 تراجع السعر المرجعي للبترول وأصبح 33 دولار. لكن مع سنة 2009 ومع تداعيات الأزمة الاقتصادية حدث العكس تماما.

يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات والبترول، فهو اقتصاد ريعي وذلك يسبب شلل كبير في مختلف القطاعات الأخرى الزراعية والخدماتية واقتصاد السياحة و المعرفة.

على النقيض من الاختيارات السياسة التي تبنتها الجزائر، عمدت القيادات التونسية مبكرا –منذ السبعينات– إلى اعتماد آليات اقتصاد السوق تحذوها الرغبة في أن تحول الاقتصاد التونسي من

---

[1]- Nassim Brahimi, L'économie algérienne en 2009: 7 points pour ne pas se perdre. Dans:http://www.algerie-focus.com/2009/01/18/l%E2%80%99economie-algerienne-en-2009-7-points-pour-ne-pas-se-perdre/

اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي، حيث نهجت تونس مع مطلع الثمانينات تقويما هيكليا يمكنها من تحرير تجارتها الخارجية بغرض جلب استثمارات أجنبية واعتماد خيار الخصخصة. إجمالا، تم إسناد خيارات الانفتاح هاته باللجوء إلى تطوير قطاع السياحة الذي يساهم حاليا بحوالي 8 بالمئة من الناتج المحلى الخام، ويوفر الشغل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لحوالي 800 ألف.[1]

على كل حال، إن اعتماد التوجه الليبرالي بالنسبة للاستثمار الداخلي والخارجي وخصخصة العديد من القطاعات، كان يهدف إلى جعل الاقتصاد التونسي أكثر قدرة على المنافسة، عبر تشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي بسن قوانين مدونة الاستثمار الواحدة سنة 1993. ولعل ما يميز هذه التجربة تكمن في تحقيق التنمية المستديمة بالمزاوجة بين تنمية قطاع التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بحيث إن جل المؤسسات الأجنبية التي استقرت بتونس ساهمت في الرفع من صادراتها بشكل كبير، حيث بلغت 46 بالمئة من إجمالي الصادرات التسويقية إلى الخارج .

ومما لا مراء فيه أن تونس استفادت منه استفادة جمة للرفع من مستوى عيش السكان وتحسين الدخل الفردي، كما أن تنمية القطاع الخاص الوطني دفع الدولة بالتدريج إلى خصخصة كثير من القطاعات العمومية، حيث تمت خصخصة حوالي 77 مؤسسة عامة بين 1989-1996، مكنت الدولة بموجبها من الحصول على 300 مليون دينار تونسي ضختها في قطاعات إنتاجية، قبل أن تبرمج خصخصة 63 شركة أخرى ما بين 1997-2001 .

وبموازاة ذلك، عمدت الدولة منذ سنة 1996 إلى إعادة تأهيل المقاولة التونسية وقد شمل 4000 شركة، استفادت منه 350 شركة سنة 2004.[2]

وبينت التقارير الاقتصادية أن الاقتصاد التونسي و الذي تأثر بالأزمة الاقتصادية بدأ ينتعش نوعا ما، فقد ارتفعت الصادرات بنسبة 13.1 بالمائة خلال الثلاثي الأول من سنة 2010، إذ مرت الصادرات من 4728.4 دينار في الثلاثي الأول لسنة 2009 إلى 5349.4 مليون دينار خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2010. وعلى صعيد آخر سجلت صادرات قطاع الصناعات الالكترونية أعلى نسبة تطور في مجال الصناعات المعملية ببلوغه 37 بالمائة محققا مبيعات بقيمة 1130.7 مليار دولار مقابل 825.2 مليار دولار خلال الفترة نفسها من سنة 2009.[3]

[1]- Tunisie: http://www.oecd.org/dataoecd/17/30/36803495.pdf
[2]- Idem.
[3]- Tunisie-Economie : Perspectives 2009.Dand: http://www.webmanagercenter.com/management/article.php?xtor=ES-6229&id=73674

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى إن نجاح سياسة التقويم الهيكلي إن استطاعت أن تؤمن التوازن في النفقات العمومية، فإن اعتماد الخيار الليبرالي كليا والقبول بالتقسيم الدولي للعمل مس أيضا البنيات الاقتصادية في الصميم، الأمر الذي يجعل من المنتجات الصناعية التونسية عرضة لمنافسة حادة في الداخل والخارج في إطار من الشراكة الأوروبية المتوسطية .

ولا ننسى أن محدودية وصغر السوق التونسية الاستيعابية، تعد عاملا لا يمكن التغاضي عنه لأنه يحد من فعالية الشركات التونسية في الأمد القصير والمتوسط، إلى لا يمكن التعويض عن صغره إلا في إطار سوق جهوية مغاربية، نرى بأن تدفع تونس نحوها بكل قوة. ومع الأحداث الأخيرة التي حصلت في تونس يظهر أنه حصل ركود وجمود كبير في الاقتصاد التونسي بسبب الأزمة السياسية التي تعرض لها.[1]

أما بالنسبة للمغرب فقد اتخذ إجراءات استطاع المغرب نسبيا على غرار تونس أن يعيد توازنه الماكرو-اقتصادي، ويحد من العجز في ميزان الأداءات ويقلل من حدة التضخم، لكي يجعل بنياته الاقتصادية شبيهة بالبنيات الاقتصادية التونسية. ومن ثم دفع اقتصاده بتوجيه من صندوق النقد الدولي لكي ينهج سياسة الخصخصة لقطاعاته العمومية، وأن يوجه اقتصاده نحو صناعة تحويلية "الفوسفات" والنسيج والسلع الفلاحية "الطماطم، الحوامض" وتنمية قطاعي الصيد البحري والسياحة، حيث يساهم هذا القطاع بـــ 7.8 بالمئة من الناتج المحلى الخام ويؤمن 600 ألف منصب شغل، على الرغم من أن هذا القطاع عانى كثيرا من جراء أحداث الدار البيضاء "مايو-أيار 2003". كما راهن المغرب على تشجيع التحويلات النقدية للمغاربة المقيمين في الخارج من خلال الاهتمام بقضاياهم الاجتماعية والاندماجية في البلدان المستفيضة، ما تكلل في الأمد القصير بمساهمة جد كبيرة تفوق عائدات الفوسفات وقطاع السياحة.[2]

المشكلة التي يدور حولها جدل سياسي كبير وصراع فكرى حاد في المغرب، ألا وهى قضية تكلفة أجور الوظيفة العمومية. فهناك من يعتقد "مثل البنك الدولي" بأنه لما كان بند الأجور والمرتبات يستحوذ على نسبة مهمة من جملة الإنفاق العام، بسبب عدد زيادة أعداد الموظفين العموميين الذين يعملون في ويديرون مختلف أجهزة الدولة "الإدارية، الخدمية، الأمنية" فإن اعتبارات خفض عجز الموازنة ورفع كفاءة الإنجاز في تلك الأجهزة تقتضى تسريح أعداد كبيرة منهم، أو خفض أجورهم وتجميد التوظيف الحكومي وسلاليم الترقية أو تحفيزهم بمغريات مالية لترك الوظيفة العمومية.

[1] - Tunisie: http://www.oecd.org/dataoecd/17/30/36803495. PDF
[2]- Idem.

المستوى الاقتصادي، إن تلك الإجراءات تؤدى إلى تعميق حالة الكساد في البلد، لأن الأجور وإن كانت أهم وأكبر بنود الإنفاق العام الجاري في الموازنة العامة، إلا أنها من ناحية أخرى هي المصدر الأساسي لدخل قطاع عريض من المواطنين والمنبع الأساسي لإنفاقهم، وبالتالي فإن خفضها ـــ سواء من خلال تسريح العمالة الحكومية أو دفعها إلى الخروج من الوظيفة العمومية بإغراءات ماليةـــ سيحقق انفراجا للخزينة العامة على المدى القصير والمدى المتوسط، لكنه سوف ينعكس مباشرة في تخفيض حجم الطلب الكلى الداخلي، مما سيكون له تأثير إنكماشى في الإنتاج والاستثمار على المدى الطويل.

يمكن القول أن اقتصاديات البلدان المغاربية الثلاثة تعاني أزمة تحل مشكلة وتفتح مشكلة أخرى وهذا راجع لمختلف الإستراتيجيات التي تتبناها في الغالب والمستوردة في أغلب الأحيان، والتي لا تراعي فيها خصوصيات المجتمع ومدى حاجته للتغيير الإيجابي الفعال. وملاحظة أخرى هذه الاقتصاديات غير متنوعة تعتمد على قطاعات محددة وعن حاولت التغيير تفشل وتطول المدة حتى تسترجع قدرتها مرة ثانية، فضلا عن الإحصائيات التي في الغالب مشكك في أمرها ونادرا أين نجد إحصائيات ذات مصداقية والتي تبرز لنا مدى الحقيقة لاقتصاديات دول المغرب العربي. ولترشيد الجانب الاقتصادي لابد من عقلانية في التسيير وأخذ بعين الاعتبار متغيرات داخلية وخارجية حتى نستطيع تفعيل اقتصاديات تنموية قادرة أولا وقبل كل شيء على المنافسة، وتوفير أكبر قدر من المنفعة للمجتمع بالدرجة الأولى. للمزيد حول مؤشر اقتصاديات دول المغرب العربي أنظر **الملحق رقم(07)** مؤشرات الدول الثلاث المغاربية اقتصاديا حتى سنة 2010.

3- فساد نسق الحكم في دول المغرب العربي و بروز الشبكات الزبائنية و النيوباتريمونيالية:

يفسد نسق الحكم بغياب بعض مؤسساته، أو فساد تلك القائمة، أو فساد العلاقات بين مؤسسات الحكم، وبالأخص علاقات الضبط والمسائلة وتنتج لنا مجموعة من الممارسات الزبائنية والنيوباتريمونيالية والأنظمة الشمولية. الباتريمونيالية Patrimonalisme هي أحد أنواع السيطرة التقليدية كسيطرة لا ترتكز على قواعد وإنما على شخص يحتل مركز سلطوي استنادا إلى التقليد، ففي حين نجد أن السلطة الأبوية مبنية على القرابة، تظهر سيطرة الباترمونيالية التي تستند إلى زبائن دائمين وحدهم يشكلون هيئة أركان إدارية حقيقية.[1]

[1]- عياد سمير، التحول السياسي كآلية لمكافحة فساد نسق الحكم. ورقة مقدمة لأعمال الملتقى"الفساد السياسي والحكم الراشد في إفريقيا"، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة تلمسان، ص 40.

فالباتريمونالية حسب ماكس فيبر هي التوسع الإداري والعسكري للسلطة الأبوية وذلك في مستوى اختيار المسؤولين من المقربين الأوفياء لشخص الرئيس الممثل الوحيد للسلطة، إذ لا يعتمد على مؤسسات رسمية وقنوات محددة بل إنه يميل غلى الاعتماد على أساليب وقنوات لا شكلية أوغير رسمية تحد من إلزامية المسؤولية ضمن إطار سياسي لا يؤدي فيه التنافس دورا تجديديا، يستمد فيه الرئيس شرعية من مساندة الجيش والسلطة الرمزية للعقيدة بشكل تغدو عملية شرعية السلطة وممارستها تستند لمعايير لا عقلانية لا رسمية تكون عامة عائلية مرتبطة بمظاهر التقليد Tradition لكنها تمارس بموجب حق شخصي مطلق.[1]

وفي دراسة جين كلود ويليام Jean-Claude William فصل عرض مفهوم الباتريمونيالية الفيبرية عبر ثلاثة خصائص رئيسية:[2]

أ- **القوات الخاصة:** في تحليله للسلطة الباتريمونيالية منح فيبر اهتماما خاصا للهيكل والتنظيم العسكري، فالجيش من أهم الوسائل وأكثرها فعالية لبناء والحفاظ على نفوذ القائد، ولقد ميز بين أربعة أصناف قاعدية وهي:

الفئة الأولى: وهم العبيد يستخدمهم القائد لخدمة الأرض وحراسة ممتلكاته وهم بمثابة حرس شخصي له، وحسب فيبر هذا النوع غير مستقر بدرجة كبيرة لأن بعض الأتباع يشتدون ارتباطا بالأرض والنشاط الزراعي ، وهذا ما يؤثر على فعاليتهم وقدرتهم القتالية.

الفئة الثانية: نتيجة الدوافع السابقة، فإن القائد يلجأ لتنظيم قوة مسلحة تنحصر اهتماماتها بشخص الحاكم وممتلكاته فقط، وتضم العبيد الذين لم يتورطوا بالنشاط الزراعي إلى جانب انعزالهم بشكل كلي عن المجتمع المحلي .

هاتين الفئتين يتم الحفاظ على ولائهما من خلال أجر مناسب ومنظم مقابل العمل تحت التصرف المطلق لهذا القائد الباترمونيالي، وهذا النوع من التنظيمات يساهم في بزوغ البيروقراطيات الواسعة.

---

[1]- حافظ عبد الحليم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية –سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية أوت 2006، ص 259-260.

[2]- Jean-Claude William, Patrimonialisme and political changs in the Corga, United State of America: Stanford University Pres, p 57.

الفئة الثالثة: إن أهم خاصية مشتركة بين القادة الباتريمونيالية هو تجديد المرتزقة، إذ يرى فيبر أن بعض الجيوش يكون موثوقا بها إذا وفقط إذا ضمت المغتربين عن أفراد المجتمع (alienated members)، أي ليس لديهم أي صلة بالمجتمع أن تواصل واقعي مع الرعايا.

الفئة الرابعة: قد يلجأ القائد الباترمونيالي للتجنيد من أوساط أتباعه (نفس الإثنية أو نفس المدينة) بنفس الأصول وتشكيل قوة مسلحة خاصة للحفاظ على وجوده بالسلطة وممتلكاته الشخصية وقهر المنافسين السياسيين، وغالبا ما يلجأ إلى الفئات الضعيفة بالمناطق الريفية ليجعل منهم الأكثر تأهيلا حيث يحظون ببرامج وتدريبات خاصة وهي صفة الجيوش الاحترافية.(1)

ب- **شخصية العلاقات السياسية**: إن هدف الخضوع والامتثال في هذه الحالة هو السلطة الشخصية للفرد (القائد) التي يكسبها من خلال الوضع التقليدي، فالجماعة المنظمة التي تقوم بممارسة السلطة ترتكز أساسا على علاقات الولاءات الشخصية التي يتم غرسها عبر مسار تربية سائد وعام، الشخص المتحكم بالسلطة هنا ليس شخص سامي Superior ولكنه زعيم Chief وفريقه الإداري لا يمثل مجموعة موظفين ولكن بالأحرى أتباع شخصيين، ورعايا السلطة ليسوا أعضاء في تجمع ولكن هم الرفاق التقليديين، كما أن ما يحدد العلاقة بين موظفين وصاحب السلطة أي الزعيم ليس الحتميات اللاشخصية للعمل، ولكن الولاء الشخصي لهذا الحاكم عبر تنمية شبكة من العلاقات الخاصة والأولوية استنادا لقوة الجيوش الخاصة والمليشيات والمرتزقة.

ت- **التوسع الإداري**: فالمناصب والوظائف العامة هي الهدف الأول لهذه النخبة من أجل ضمان المكانة والحصول على أكبر قدر من العائدات المقدمة وينطبق هذا المنطق على كل مستويات الهيراكية الباتريمونيالية، أين يصبح النفوذ للسلطة يعني النفوذ للثروة سواء تعلق الأمر بحالات غزو السلطة التي تم عقلنتها لصياغة هياكل دائمة أو بحالات الأحزاب والحركات التي تكتسب طابع الكاريزمية وتنمو وتتطور إما بصيغة لامركزية أو بيروقراطية.(2)

- **النيوباترمونيالية**: New-Patrimonialisme

في ظل مسارات التحديث المعاصرة وتزامنا مع التوجهات الاستثمارية وبرامج التصحيح الهيكلي، حاول صامويل نوال إيزنشتات Shumuel Noal Eisenstadt من خلال فرضية إيجاد بعض الخصائص في وظائف المجتمعات المعاصرة في أمريكا اللاتينية، إفريقيا، آسيا فبسبب سيطرة قوية

(1) - Jean-Claude William, Op cit, p 58.
(2)- Ibid. p 08-34.

لمنطق سياسي متركز حول شخص الحاكم فإن هته المجتمعات تعيد إنتاج نموذج سيطرة مشخص متوجه أساسا إلى الحفاظ وحماية النخبة الموجودة في السلطة، وهاته النخبة تعمل جاهدة وفق إستراتيجية تستهدف الحد قدر الإمكان من وصول المحيط إلى الموارد التي تسيطر عليها المركز، والتأكد من احتكار التمثيل والتحكم خاصة في عملية التحديث الاقتصادي التي تعمل جاهدة على تشجيعها حفاظا على شرعيتها، لكن في الوقت ذاته احتواء هذا التحديث بشكل يمنع بروز نخب منافسة تكون قادرة على المطالبة بالسلطة.

إن نموذج من هذا الشكل يعطي إنجازها محدد لسياسة توزيع الموارد، فهته الموارد التي تكون تحت السيطرة المطلقة للسلطة السياسية سيتم توزيعها بشكل يتوافق تمام مع إستراتيجية النظام السياسي. فبدل أن يخضع هذا التوزيع لمنطق اقتصادي قائم على الإبداع فإن سياسات توزيع الموارد تستخدم أولا للحفاظ على الدعم والتأييدات التي يتوفر عليها النظام فهي بالتالي تبقى تابعة وخاضعة لخطط النخبة السياسية التي تستفيد في الوقت ذاته، وتملك القدرة على الوصول بشكل مباشر للثروات وتنمي بسطحها الاجتماعي من خلال تحصيل أدوار وسلطات في إطار الحياة الاقتصادية، فالممارسة النيوباتريمونيالية تسمح بتقوية موارد الجماعة المتواجدة في السلطة كما تسمح بمبادلة هذه الموارد بدعم أفراد ذو مكانة متميزة (أصحاب نفوذ، نقابيين، قادة رأي...). ولقد اتبع جوزيف ريتشارد Richard Joseph طريقة مشابهة عند دراسة حالة التسيب الشديد Surpolitisation للحياة الاجتماعية، وقام ببناء مفهوم Le système politique de prétende .

أين يشير إلى حالات يتنافس من خلالها الفاعلون السياسيون بهدف الحصول على مواقع في السلطة بغية توظيف هذه المناصب للأهداف الشخصية أو خدمة مصالح الجماعات التي تؤيدهم، هذا الطرح يكشف لنا عن النمط الذي من خلاله تتفاعل السلوكات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي نلاحظها في المجتمعات الرأسمالية المحيطة.

- **الزبائنية** (Clientélisme):

وهي ما يشار إليها في بعض دراسات على الاجتماع السياسي بالاستزلام ومن أهم الذين طبقوا هذه المقاربة السوسي-سياسية نجد الكس وينغرود Alex Weingrod في دراسته للأحزاب السياسية. لقد حصر ألكس وينغرود تطبيق هذه المقاربة والتي عرضها في دراسته تحت عنوان Patron and patronage and political parties فقط في المجتمعات الزراعية باعتبارها قائمة

على مبدأ العلاقات الشخصية وغير الرسمية للتبادل بين الأشخاص غير المتكافئين في القوة والثروة وذلك يعود أساسا لضعف التنظيمات أو الهيئات الرسمية للدولة.[1]

وفي دراسة روني لمرشوند Rouné Lémorchaud يطبق التحليل عينه في مقاربة العلاقة بين دول إفريقيا الاستوائية ومستعمريها السابقين ليتبين أن هناك علاقة غير متكافئة في التبادل الذي لا يقتصر على مستواه المادي العقلاني بل يتعداه إلى المستوى الرمزي اللاعقلاني، بل الأكثر من ذلك فقد لاحظ الباحث أن العلاقات الفردية من حيث هي علاقات شخصية يمكن أن تدعم العلاقات الجماعية في التبعية.

لكن أهم التحليلات والإسهامات المقدمة في هذا المجال هي دراسات جين فرانسوا ميدارد Médard Jean-François الذي يؤكد أن الاستزلام ظاهرة ونمط علائقي موغل في القدم يقوم أساسا على تبعية شخصية تفرض وجود نقص وعجز على مستوى قنوات التمثيل السياسي التي تربط بين المركز والمحيط، وتقدم مسلمة قائمة على وجود علاقات عمودية وانتقائية بين هاتين الهيئتين، بمعنى علاقات التبعية الشخصية التي تربط الزليم بالمعزب (le patron) أو تقوم على تبادل ثنائي للخدمات بين شخصين واللذين يتحكمان في موارد غير متساوية.[2]

ويحدد ميدارد الخصائص الأساسية الأربعة لهته العلاقات:[3]

الطابع الشخصي للعلاقة: باعتبار أنها تربط بين زبون وقائده وأنها قائمة في الوقت نفسه على الاعتراف، الإخلاص وحتى الصداقة؛

طابع المعاملة بالمثل للعلاقة: فالقائد يوفر حمايته مساعدته أو نفوذه بالمقابل الزبون يوفر من جانب الخدمات أو لمساعدته المادية أو أي دعم آخر؛

طابع التبعية للعلاقة: باعتبار أن أطراف العلاقة الزبائنية غير متساوون من حيث مواردهم، فإن الزبون يخشى من أن يتخلى عن قائده أكثر من خشية هذا الأخير أن يتخلى عن أحد زبائنه؛

---

(1)- حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 262.

(2)- Jean-François Médard, «Le rapport de Clientèle du phénomène Social à l'analyse politique»: http://www.press.fr/web/revues/perscript/rfsp-0035-2950-1976-num26-1-393655>. p 103.

(3) -Ibid, pp 105. 107. 109-113.

الطابع العمودي للعلاقة: لأنها علاقة قائمة على عدم التساوي وأنها ثنائية وتنع هيكلية المجتمع في شكل طبقات.

يميز لمرشود بين علاقات زبائنية من النمط الإقطاعي المركزي والمقدس (التي تربط سلطة دينية بأتباعها) ولا أحد يشك في أن علاقات من هذا النمط موجودة في المجتمعات الصناعية الأوروبية أو الشمال الأمريكي، فهي تهيكل على حد سواء علاقات صاحب الكتلة الاجتماعية بسكان مدينته، لكن فيها العلاقة الزبائنية هي المبدأ الأساسي لعمل النظام السياسي والحالات التي فيها هته العلاقة عبارة عن أداة لدعم عمل النظام: فالحالة الأولى نجدها تتكرر بانتظام في دول العالم الثالث، ويمكن أن تكون مسؤولة عن تشكيل الأنظمة السياسية الزبائنية وهي ناتجة عن عدة عوامل أهمها:

– **أولا**: هي ناتجة عن منطق نيوباتريمونيالي يجعل من المركز السياسي فضاء لمواجهات بين نخب سياسية متنافسة تتعارض فيما بينها من خلال الارتكاز والاعتماد على مواردهم الزبائنية، ويطمحون لتوظيف المؤسسات العمومية المسؤولية عن توزيع الموارد لغايات شخصية.

– **ثانيا**: إن هته الحالة تكون مدعومة بغياب أو بالأحرى بفشل بنى الارتكاز بين المركز والمحيط، والطابع الانقسامي للمجتمع.

– **ثالثا**: الأثر الأساسي الذي يحدثه الشعور بانعدام الأمن الاقتصادي، وهو ما يقود الفاعلين الاجتماعيين إلى تفضيل إستراتيجيات عمودية وزبائنية على إستراتيجيات التحالف الأفقية التي تكون على شكل حركات، طبقات أو جماعات مصالح تفرض اقتسام واسع للموارد.

إن هذه الأنظمة التي تقوم على الزبائنية النيوباتريمونيالية Clienteliste et New Patrimonialiste تعاني من أزمات الشرعية والتوزيع والتغلغل، الهوية، المشاركة السياسية وتؤسس أولا وقبل كل شيء على المحسوبية **Le népotisme**، وهو ما يجعل الأجهزة الدولاتية الحقل الرئيسي للتنافس والقوة والتأثير على الموارد النادرة.(1)

سمح الرفاه النوعي الذي حضيت به دولة ما بعد الاستقلال للنخبة السياسية بترسيخ شبكات واسعة من الزبائن لأن السياسة الحمائية المنتهجة قد سمحت لها بالتحكم في الاقتصاد حتى أصبحت هذه السياسة تتعدى الحدود التنظيمية الإدارية ليس بسبب تراجع الوظائف التنظيمية أو القضائية

(1)- Richard Corn Well, Op.cit.

ولكن بسبب التدخلات السياسية التعسفية التي حدت من فعالية الخدمات العامة والخاصة معه ارتفاع نسبة التروح لليد العاملة غير المؤهلة، وتزايد عدد المتخرجين من الجامعات.[1]

المطلب الثاني: أزمات النظام السياسي في دول المغرب العربي.

لقد تباينت التفسيرات المقدمة لظاهرة الفشل في صياغة سياسات عامة فعالة، انطلاقا من كون هذه الأخيرة ذات أبعاد متعددة، إذ أن هناك من يرى أن انفجار أعمال العنف والشغب يرجع إلى إختلالات وتناقضات داخلية موجودة في مجتمعات دول المغرب العربي، وهناك من يدرج إضافة إلى العوامل الداخلية عوامل خارجية زادت من تعقد هذه الظاهرة، لذلك لا بد من التمييز بين العوامل المباشرة لظهور الاختلال في سياسات دول المغرب العربي كأزمة الشرعية والمشاركة السياسية وانغلاق النظام السياسي، وأزمة العدالة التوزيعية وأزمة الهوية. فبالنسبة للأزمة الجزائرية من خلال ما حدث فيها من أحداث أكتوبر 1988، إضافة إلى إيقاف المسار الانتخابي 1992، الذي يعتبر العامل الأساسي في تبلور ظاهرة العنف السياسي في الجزائر، وعلى هذا الأساس نحاول من خلال هذا المبحث تحليل أهم أسباب العنف السياسي في الجزائر.

إن الأزمة الجزائرية بكل أبعادها، لها خلفيات تاريخية برزت مع ميلاد الحركة الوطنية، لكن تجلت معالمها بوضوح في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، هذه الأخيرة التي كانت لها انعكاسات سلبية على حركية المجتمع الجزائري، هذه الأزمة عبرت عن الاختلال والانهيار في التوازنات داخل المجتمع، هذا الاختلال يعكس مدى انفتاح الصراع بين مختلف المكونات السياسية والفكرية والاجتماعية، من أجل المصالح والحصول على الثروة والتوزيع والمكانة السياسية والاجتماعية، كل هذه المؤشرات تدل على انحلال روابط التماسك الداخلي للدولة الجزائرية وانقلاب القوى المختلفة دون ضابط والتي دعمها انحلال القيم الأخلاقية واستخدامها كوسيلة للصراع النخبوي وخدمة المصالح الخاصة على حساب المصالح العامة، لهذا نطرح الأزمة الجزائرية من خلال دراستنا هذه على أنها أزمة نظام ومجتمع في الوقت ذاته، لأنها تعبر عن الانحلال الذي مس مختلف الأنساق الفرعية المكونة للبيئة الداخلية للنظام السياسي الجزائري لذلك تعددت أبعاد هذه الأزمة. كمثيلتها في تونس من خلال مجموعة من الأزمات والاحتجاجات من بينها الأزمة النقابية لسنة 1978، وقد تجسد ذلك في إعلان الإضراب العام الذي تحول إلى تجمعات عمالية في المناطق الصناعية بضواحي العاصمة، تلتها انتفاضة الخبز لسنة 1984 هي مجموعة من الأحداث التي عاشتها تونس في بداية

---

[1]- Richard Corn Well, Op.cit.

شهر جانفي 1984، وهي عبارة عن حركة احتجاجية شملت مختلف المناطق كنتيجة مباشرة للقرار الذي اتخذته الحكومة التونسية، والمتمثل في رفع الدعم عن العجين ومشتقاته ومن ذلك الخبز الذي يمثل مادة غذائية أساسية بالنسبة لقطاعات واسعة من الفئات الاجتماعية المتوسطة والفقيرة. إضافة على الأزمة اليوسفية والمحاولة الانقلابية لسنة 1962، عملية قفصة المسلحة لسنة 1980 وأخيرا أحداث 2011 التي أدت لسقوط النظام في تونس.[1]

وتدل العديد من المؤشرات على أن هناك نموا مضطردا للهوة الاجتماعية الناجمة عن الاختلالات الهيكلية في المعمار الاجتماعي في دول المغرب العربي،ولاسيما البلدان غير النفطية كتونس،وقد لوحظ أن هذه الأخيرة نفسها لم يسعفها الريع النفطي في تعميم عائدات خيراتها الطبيعية،بما يجعل المواطنة المؤسسة على العدالة الاجتماعية قيمة مشتركة،فمن الجدير بالملاحظة أن العلاقة بين السياسي Le politique والاجتماعي Le social ظلت تلازمية إذ بقدر ما اتسعت أشكال القهر السياسي، بالقدر نفسه امتدت دائرة القهر الاجتماعي لتشمل فئات اجتماعية ظلت في منأى عن الحرمان بما في ذلك الطبقات الوسطى، ويبدو من الواضح أن أفق الإصلاح السياسي مرتهن إلى حد بعيد بقدرة بلدان المغرب العربي على ردم الهوة لاجتماعية، أو في أدنى الحالات تقليص حجمها، بما يولد لدى الناس إحساسا بالجدية ويحفزهم بالضرورة على التفاعل الإيجابي مع مشاريع الإصلاح.[2]

أولا: أزمة الشرعية والمشاركة السياسية:

تشير هذه الأزمة إلى تغير طبيعة السلطة العليا التي يدين لها الالتزام السياسي، وهي تربط بشكل خاص بأداء البنية الحكومية لوظائفها، ومن ثم فهي عنصر جوهري في تحديد قدرة ذلك النظام،كما تحدد أيضا وبشكل أساسي مواقف الناس تجاه السلطة المركزية ومخرجاتها.[3]

وتعتبر أزمة الشرعية انهيارا في البناء الدستوري والأداء الحكومي، ينجم عن الاختلاف حول الطبيعة الملائمة لسلطة النظام. ويتمثل ذلك في تغيير البناء أو الطابع الأساسي لنظام الحكم من ناحية وتغيير

(1)- سالم لبيض، الأزمات الاجتماعية والسياسية في تونس. في:
http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=13181

(2)- محمد مالكي، العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة .المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، شتاء 2008، ص 151.

(3)- عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي:البنية والأهداف، الجزء الثاني، مصر: دار المعرفة الجامعية،2002، ص 63-64.

المصدر الذي يستمد منه سلطته من ناحية أخرى،كما يتمثل في تغيير المثل العليا التي يدعي النظام تمثيلها، والأسلوب الذي يمارس بها سلطته أو يعبر عنها.[1]

وهناك أربعة عناصر يمكن اتخاذها كأساس في تحليل أسباب حدوث أزمة الشرعية تشكل في مجملها المظاهر الأساسية لهذه الأزمة وجوهرها. فهي قد تصدر حول الخلاف حول قواعد السلطة، وقد تصدر كذلك عن الصراع من أجل القوة، كما يعد فقدان الثقة بالقيادة وقصور عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية من مسبباتها أيضا. وجملة القول إذا: أن صلب شرعية السلطة إنما يكمن في رضا المحكومين بهذه السلطة.

أما بالنسبة لأزمة المشاركة السياسية يرى البعض أن التحديث السياسي لابد أن يتمخض عن علاقة جديدة بين الفرد والسلطة، كما لابد وأن يكون من شأنه ظهور أنماط جديدة للمشاركة السياسية، فضلا عن تنامي أعداد المتطلعين إلى المشاركة في الحياة السياسية. وهنا تظهر أزمة المشاركة التي تعني انخفاض معدل التوسع في تدفق المشتركين الجدد، وتنجم عند عدم تمكن غالبية المواطنين أو العدد الكبير منهم في المساهمة في تقرير المصير السياسي والاقتصادي لبلادهم وبالتالي لأنفسهم، وعندما تقوم الصفوة الحاكمة بوضع العراقيل أمام الراغبين في المشاركة السياسية، وتضييق الخناق عليهم، على نحو يؤدي إلى تضاؤل أعداد المشاركين في الحياة السياسية.[2]

وتشير الملاحظة إلى أن أزمة المشاركة السياسية تمثل السمات البارزة التي تتسم بها الحياة السياسية داخل بلدان المغرب العربي وبصفة عامة دول العالم الثالث، ويرتد ذلك إلى ميل القيادات السياسية في هذه البلدان إلى تركيز السلطة في قبضتها، وإقامة نظم ديكتاتورية تسلطية، وفرض قيود صارمة على مشاركة الجماهير في الحياة السياسية.[3]

يستمد النظام السياسي الجزائري مرجعيته من الشرعية التاريخية لجبهة التحرير الوطني، التي ارتكزت بدورها على المقاومة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي، حيث كونت لها أسبقيات مطلقة ضد أية قوى سياسية تطمع للمشاركة في ممارسة السلطة، وبقدر ما أفاد ذلك الجزائر بقدر ما سبب لها من أزمة، ظهرت بوادرها حال تراجع جبهة التحرير الوطني نتيجة الإختلالات التي حدثت داخل

---

[1]- عبد الحليم الزيات، ص 64.

[2]- أحمد وهبان، النظرية السياسية والعالم الثالث. ط2، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص 190.

[3]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

أجهزة النظام السياسي الجزائري، والتي أثرت على فاعليتها. لتراكم بوادر تلك الأزمة حتى فقد النظام شرعية الجماهير، الأمر الذي جعل الطريق مهيأ أمام قوى جديدة تسعى إلى السلطة.[1]

أما أزمة المشاركة السياسية فقد تمثلت في عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع الجزائري، والراغبة في المشاركة في العملية السياسية، كما تمثلت كذلك في عدم رغبة النخبة الحاكمة في إشراك هذه القوى، فالبيئة السياسية في الجزائر اتسمت منذ الاستقلال بسيطرتها على الحزب والجيش وقيامها بالدور التشريعي إلى جانب المجلس الشعبي الوطني، كم سيطرت على وسائل الإعلام التي سخرت لنشر إيديولوجية الحزب الواحد، ويكن تعريف أزمة المشاركة السياسية على أنها: "ذلك الصراع الذي يحث حينما تنظر النخبة إلى مطالب أو سلوك الأفراد والجماعات الذين يسعون إلى المشاركة في النسق السياسي على أنها مطالب وسلوك غير شرعي".[2]

هناك ثلاث مجموعات تتفاعل بينها تؤدي إلى حدوث أزمة المشاركة السياسية والتي يمكن حصرها فيما يلي:[3]

المجموعة الأولى: أسباب تتعلق بالنخب الحاكمة ومنها احتكار هذه النخب للسلطة السياسية ورفض مطالب المشاركة السياسية.

المجموعة الثانية: أسباب تتعلق بالمؤسسات السياسية والتي تمثل حلقة الاتصال بين الحاكم والمحكومين، وهي قنوات المشاركة السياسية.

المجموعة الثالثة: أسباب اقتصادية واجتماعية.

ومن هذا المنطلق لم يعد النظام السياسي الجزائري القائم على أحادية الحزب قادرا على إستعاب القوى السياسية التي ظهرت على الساحة الوطنية عقب الأحداث التي شهدتها، والتصادم بين النظام السياسي وبعض القوى التي تبلورت في شكل معارضة سياسية في بدايتها، والتي تحولت فيما بعد إلى عنف سياسي. حيث كان النظام السياسي الجزائري يحتكر العمل السياسي استنادا إلى

(1)- سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاقتصادية والثقافية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 48.

(2)- Samuel p. Huntington, political ordre in changing sociétés. New hawen : Yale university press, 1968, p 55.
(3)- Ibid, p 59.

الشرعية التاريخية. فاقتصر دور الجماهير في الحياة السياسية على تأييدها لاختيارات النظام السياسي. لكن هذه الوضعية تغيرت مع بداية الثمانينات مع ظهور قوى جديدة منافسة للنظام السياسي في الشرعية، مطالبة بفتح المجال للمشاركة السياسية والتي تمثلت أساسا في المعارضة الإسلامية، التي عبرت عن أكبر تحدى للنظام السياسي الذي يحتكر العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

تعود جذور المعارضة الإسلامية على "جمعية القيم" ونشاطها. هذه الجمعية التي ظهرت سنة 1964، لكنها لم تذهب إلى معارضة النظام السياسي مباشرة، بل ركزت في عملها على المطالبة بالمحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية داخل المجتمع الجزائري، لكن تم حلها بقرار ولائي في سبتمبر 1969، وبقرار وزاري في 17 مارس 1970.[1]

ثانيا: أزمة العدالة التوزيعية

تشير مشكلة عدم العدالة التوزيعية إلى وجود خلل في المقدرة التوزيعية للنظام السياسي، ويتخذ هذا الخلل شكل اتساع الفجوة بين المطالب التوزيعية من جانب، وقدرة النظام على الاستجابة لها من جانب آخر، وينبع هذا الخلل من مصدريين: أولهما النقص في مصادر الثروة والسلع المادية، وثانيهما هو عدم العدالة في توزيع الثروة بين مختلف طبقات المجتمع، نظرا لعدم كفاءة السياسات التوزيعية وانحيازها لمصالح فئات دون أخرى. هذه الأخيرة لن تجد سبيلا سوى اللجوء إلى استخدام العنف السياسي من أجل الحصول على جزء من الثروة. وتنشأ أزمة التوزيع عند حدوث اختلال نسب وأساليب توزيع المواد والثروات المتاحة على وحدات المجتمع وأفراد، وعجز النظام السياسي عن توزيع عوائد وأعباء التنمية بشكل فعال وسليم.[2]

هناك دراسات خلصت إلى وجود علاقة طردية بين عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسي، أي كلما ازدادت درجة عدم العدالة التوزيعية زاد معدل العنف السياسي، والتي من بينها دراسة ريست الصادرة عام 1964، والتي أجراها على 47 دولة عن العلاقة بين عدم المساواة في توزيع ملكية الأراضي وعدم الاستقرار السياسي، وانتهى إلى وجود علاقة طردية، أي بمعنى أن الدول التي

---

(1)- آدم قبي، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر 1999/1988. (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2003-2004)، ص 58.

(2)- Joseph la palambara, distribution: a crisis of resource management. In leomord bind, crises and sequences in political development, Princten university press,1971, pp 233-281.

شهدت درجة عالية من عدم المساواة في التوزيع شهدت درجة عالية من عدم الاستقرار السياسي، أي تزايد درجة العنف السياسي على عكس الدول التي حققت نوع من المساواة في التوزيع.(1)

وتتلخص هذه الأزمة في كيفية عمل الحكومة لتوزيع المنافع والخدمات بين أجزاء المجتمع، ولا يقتصر مطلب التوزيع على المنافع المادية أو الاجتماعية وحسب، بل يشمل عديدا من الرغبات والتطلعات السياسية كذلك. فقد كشفت المطالب الجماهيرية المعاصرة على غايات ومضامين سياسية تتحدى النظام السياسي والصفوة الحاكمة مثل: "حق المساواة، وحقوق المشاركة السياسية ...الخ".(2)

لقد تمثلت أزمة العدالة التوزيعية في ضعف قدرة الأنظمة السياسي في التوفيق بين الاعتبارات الاقتصادية الفنية في التوزيع، وبين الاعتبارات الاجتماعية التي تفترض العدالة كما تعبر كذلك عن عدم قدرة الأنظمة السياسية على تلبية الطلبات الاجتماعية، حيث لعبت الأزمة الاقتصادية الناتجة عن تقهقر أسعار النفط لسنة 1986 واقترانها بانخفاض قيمة الدولار دورا كبيرا في ظهور أعمال الشغب والعنف الجماهيري، المطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وهناك عدة مؤشرات لعدم العدالة التوزيعية في الجزائر مثلا منها:

1- درجة التفاوت الوظيفي للدخل ويقصد به نصيب كل عنصر من عناصر الإنتاج في الناتج القومي.

2- درجة التفاوت في التوزيع الشخصي للدخل، ويقصد به توزيع الدخل بين الأفراد والأسر، وكذلك درجة التفاوت في توزيع الثروات في المجتمع (ملكية الأراضي، العقارات...).(3)

3- درجة التفاوت في توزيع الدخل بين الريف والمدينة.

4- درجة التفاوت في توزيع الخدمات الأساسية بين مناطق الدولة.

(1)- Brucem, Russet, « inequality and instability: the relation of land tenure to politics ». World politics, N 03, April 1992, p 442.
(2)- Joseph la Palambara. Op.Cit, pp 233-281.
(3)- Brucem Russet, Op.cit. p 443.

إن عدم العدالة التوزيعية وما تتضمنه من تفاوت، تولد العنف السياسي وتتمثل المتغيرات التي تتوسط العلاقة بين عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسي فيما يلي:[1]

وعي الحرمان: أي إدراك فئة الأفراد التي تعاني الحرمان حقيقة أوضاعها وقدرتها على تغيير هذه الأوضاع، وهنا تبرز أهمية الصفوات التي تقوم بتعبئة المواطنين ضد النظام، وتقدم لهم تبريرات لضرورة تغيير الأوضاع، وترسم الحل، مثلما حدث في الجزائر بعد سنة 1986.

وجود التنظيمات السياسية والاجتماعية كالاتحادات والنقابات التي تنظم حركة المواطنين وتوجهها ضد النظام. ضعف سيطرت النظام السياسي الجزائري على أجهزة القمع الرسمية التي يستعملها في القضاء على أعمال العنف غير الرسمي.

يمكن القول أنه توجد علاقة طردية بين عدم العدالة التوزيعية والضعف في البنية الاجتماعية والقيمية، أي أنه كلما زادت الفوارق الطبقية وعدم العدالة في التوزيع كلما زاد العنف الشعبي والعكس صحيح، ويمكن تفسير هذه العلاقة في ضوء سوء عملية التوزيع على أنها تساهم في توسيع الهوة بين الطبقات وتضخيم التناقضات الاجتماعية والتفاوت الاقتصادي داخل المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى الإحباط على مستوى الفرد والسخط على الجماعة، وبذلك تصبح هناك بؤر للتوتر والصراع، تهدد بالانفجار في حالة توفر الظروف المناسبة، مثلما حدث في الجزائر بعد الأزمة الاقتصادية التي عرفتها بعد 1986 وهو الذي أدى إلى زيادة عدد البطالة ونسبة الفقراء والتي تبلورت فيما بعد في أحداث الشغب بداية من أكتوبر 1988، كما أن الحكومة الجزائرية ألغت الدعم عن المواد الأساسية إبتداءا من أفريل 1992 وهو ما أدى إلى زيادة توسيع الهوة بين الفئات التي ثارت ضد النظام السياسي.

ثالثا: أزمة الهوية و أزمة الاندماج والتكامل

تنشأ أزمة الهوية في اغلب دول العالم الثالث في سياق عملية التنمية ،فعند تبني التغيرات التحديثية الجديدة والعمل على تحقيقها من طرف النظام السياسي سيدفع أعضاء الجماعات والمجتمعات إلى البحث على ذواتهم في ظل التحولات الجديدة، وإعادة تعريف أنفسهم بما سينجم مع الوقائع الجديدة، وستصبح أزمة الهوية بالنتيجة طورا من أطوار النمو الذي على النظام السياسي أن يمر به

[1]- إبراهيم حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 241.

ويعانيه متى ما تغيرت الأشكال الأساسية لوجود عناصره بشكل جوهري. وهي بالتالي مؤشر على النمو والتغير جراء اضطرارهم إلى تبني إطار جديد.

وتحتل هذه الأزمة أهمية كبيرة في عملية التنمية السياسية،ذلك لأن غالبية الدول الجديدة تعاني من الانتماءات إلى العشيرة، الطائفة، الجماعات الإثنية واللغوية. وهذه الانتماءات تتنافى مع الشعور بالهوية القومية، فشعور الناس بارتباطهم ببعضهم في شكل من أشكال الوحدة أو الإتحاد فيما بينهم سوف يقود إلى شكل من أشكال التطابق المعبر عنه بمشاركة شعورية بين هؤلاء الناس وبنظام سياسي معين في إطار الإقليم الذي تشغله هذه الجماعة، أي خلق الشعور المشترك وتكوينه بين أفراد المجتمع الواحد وتوجيه ولاءاتهم نحو الدولة الوطنية.[1]

تبدو أزمة الهوية من أخطر الأزمات التي عرفها المجتمع الجزائري نظرا لانقسامه بين إتجهات متعددة، حيث تمسك البعض بالاتجاه العروبي وآخر يرى في الاتجاه الإسلامي بديلا لتحقيق التوازن المقصود في الشخصية القومية، في حين يرى البعض الآخر بالهوية البربرية، ويمكن تعريف الهوية حسب "FRIBA" بأنها: "هي الأساس الطاغي لكن ليس دائما العاطفي للعضوية في المجتمع"، وتعتبر مشكلة الهوية عن مدى ولاء الأفراد والجماعات، وانتمائها فجوهر الهوية هو البحث عن الجماعة والكيان الذي يتجه إليه ولاء الفرد والجماعة، وهذا الكيان قد يكون أسرة أو قبيلة أو إقليم أو دولة[2].

وتشير أزمة الهوية إلى غياب فكرة المواطنة،بما يعنيه ذلك من انتفاء الولاء السياسي الموحد الذي يتجه إلى حكومة قومية واحدة، وبالتالي تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الواحد. بحيث يكون ولاء الفرد قبليا أو لغويا أو عرقيا، هو المشكل لتوجهه السياسي والمهيمن على سلوكه الاجتماعي.[3]

أما بالنسبة لأزمة الاندماج والتكامل تدور هده الأزمة حول مشكلة الربط بين الجماعات العرقية والطبقية والسوسيو-ثقافية المختلفة، ومحاولة إدماج هده الجماعات سويا داخل المجتمع الواحد في إطار هوية قومية واحدة من ناحية، وحول مشكلة الربط بين الأداء الحكومي ومشاركة الجموع الشعبية في العملية السياسية من ناحية أخرى. وترتبط بوجه عام بمدى تغلغل النظام السياسي قدرته على الاستجابة للمتطلبات المختلفة، وتطوير وتدعيم أجهزة ومؤسسات الحكومة والتنسيق بين

[1]- عبد الحليم الزيات، مرجع سبق ذكره، ص 67.
[2]- آدم قبي، مرجع سابق، ص 165.
[3]- أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص 191.

أدوارها[1]. وتحدث أزمة التكامل عادة في حالات الاختلال وعدم التوازن بين فعاليات الوحدات التنظيمية للمجتمع.كانت هذه الانقسامات سببا في انهيار النخبات والمؤسسات الحاكمة لتكتسب أزمة الهوية بعدا آخر لارتباطها بأزمة الشرعية، ولقد حدد بيان أول نوفمبر 1954 المكونات الأساسية للهوية الوطنية –الجزائرية– هي الإسلام، العروبة، الأمازيغية، إن لإدراج مقومات الهوية الوطنية ضمن المجال العام –الدولة– أفضى إلى تأسيس مسألة الهوية.[2]

ومنه جاءت هذه المصادرة لعناصر الهوية الوطنية بمفارقات خطيرة فكل الأزمات التي شهدتها الجزائر في العقود الماضية، تتمثل في محاولات استعادة المجتمع لمقومات الذاتية، وأزمة الهوية في الجزائر أدت إلى زيادة تكرار أحداث العنف السياسي الشعبي غير الرسمي، مثل أحداث الربيع الأمازيغي 1980 المتعلقة بالمطلب الأمازيغي وما ترتب عنها من مواجهات في مدينة تيزي وزو بين الشباب ورجال الأمن والدرك الوطني، إضافة إلى إلغاء الانتخابات التشريعية لسنة 1992 وتداعياتها بسبب وشوك وصول التيار الإسلامي إلى السلطة، أما الصورة الأخرى التي وردت في الدستور المتعلقة بمصادرة الدولة للقيم والمكنات الأساسية للهوية الوطنية فتمثل فيما جاء في المادة42* من الدستور.

إن الوجه الأساسي المعبر عن أزمة الهوية في الجزائر، ما يعرف بالمسألة الأمازيغية التي تعود جذورها التاريخية إلى سنة 1949، حيث طرحت في جانبها الإشكالي السياسي كمطلب من مطالب التمثيل الأمازيغي في هياكل الحركة الوطنية (حزب الشعب الجزائري، حركة انتصار الحريات الديمقراطية) منذ ذلك الوقت والمسألة مؤجلة في جدول أعمال الحزب والدولة والخطاب الرسمي، لكن تداعيات التأجيل ما لبثت تفاقم حدة المشكلة وخصوصا أيام الربيع الأمازيغي لعام 1980**، ولا تزال الأزمة الأمازيغية فارضة وجودها إلى يومنا هذا رغم الجهود المبذولة من طرف السلطة لمعالجتها، إذا يمكن القول أنه توجد علاقة طردية بين أزمة الهوية الوطنية والعنف السياسي في الجزائر، لكن هذه الأخيرة تحكمها مجموعة من المؤشرات والمتغيرات نذكر منها ما يلي:

---

[1]- أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص 191.

[2]- الدساتير التي جاءت قبل 1996 لم تشر إلى الأمازيغية كمقوم من مقومات الأمة الجزائرية، أما دستور 1996 فقد أشار إليه في الديباجة فقط.

* تنص المادة 42 من الدستور على أنه "لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي "

** لمزيد من التفاصيل حول الأزمة البربرية أنظر :

- Amar quaerdane, la question berbère dans le mouvement nation algérien 1926-1980, préface de Kateb Yacine, Csilly, Québec ,Spetitrion,1990.

1- وجود تيارات و أحزاب تستند إلى مقومات الهوية الوطنية.

2- إهمال الدولة لمقومات الهوية الوطنية.

3- أزمة اقتصادية مزرية تعيشها الجزائر.

كل هذا دفع بالأفراد الذين يعانون من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية إلى الانخراط في أعمال الشغب والعنف كتعبير عن حالة السخط والتذمر على النظام السياسي الجزائري، ولقد ظهرت عدة تنظيمات تعبر بشكل مباشر أو غير مباشر عن أزمة الهوية، خاصة تلك التي ظهرت في باريس 1980* معبرة عن مطالب الحركة البربرية، كما برزت في فرنسا في بداية الثمانينات جمعية طلابية جزائرية ذات صبغة بربرية تدعى "جمعية الدفاع عن الحقوق النقابية في الجزائر"، وعرفت القضية قمة تأسيسها عندما قام "المحامي علي عبد النور" بتأسيس "الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان في الجزائر" وضمت هذه الرابطة أغلبية أقطاب الحركة البربرية، وترى أن النظام السياسي الجزائري القائم على نظام الحزب يشكل عائقا أمام تحقيق المطالب المشروعة للبربر.[(1)]

وقد تعامل النظام الجزائري مع هذه التنظيمات في البداية بطريقة قمعية حيث قام باعتقال الأطراف النشيطة في هذه التنظيمات ومحاكمتهم، من بينهم 12 عضو من "الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان" لا الذين تمت محاكمتهم في خريف 1995، وتراوحت الأحكام ما بين 06 أشهر و03 سنوات سجنا، لكن فيما بعد تم إدراج الأمازيغية في النشرات الإخبارية وأنشأ المجلس الأعلى للأمازيغية في التسعينات، ليتم دسترتها في التعديل الدستوري لسنة 1996.[(2)]

إن عدم القدرة على معالجة مسألة أو أزمة الأمازيغية أو أزمة الهوية الوطنية، خاصة الأزمة البربرية يجعل الجزائر مهيأة لظهور أعمال العنف، خاصة في حالة استخدام النظام لأدوات الإكراه، الشيء الذي يعطي تبريرا لممارسة العنف وهو الشعور بالاضطهاد وقمع النظام.

لقد وضعت الأزمة الجزائرية النظام السياسي الجزائري ومؤسساته الوطنية أمام امتحان سياسي لتقيم مدى قدرته في التكيف مع المطالب والمدخلات من جهة وإعادة النظر في المبادئ والقواعد التي أقيم عليها النظام السياسي منذ 1962 إلى الآن، حيث كشفت هذه الأزمة عن وجود إختلالات

* هي منظمة تم الإعلان عنها في باريس تحت اسم جبهة تحرير البربر والتي قررت مد نشاطها لكل من المغرب وموريتانيا وتونس بهدف إنشاء دولة في شمال إفريقيا، و أن انطلاقها سيكون من الجزائر، لكن لم يكن لها تأثير سياسي.

(1)- آدم قبي، مرجع سابق، ص 181

(2)- نفس المرجع ، 182.

هيكلية وتناقضات جهوية بين المؤسسات الرئاسة، المؤسسة العسكرية، المؤسسة الأمنية، والتي تميزت بتعدد مراكز صنع القرار وعدم التنسيق بينها، وهي مؤشر عن غياب التنظيم الهرمي بين مؤسسات الدولة، وتفكك العلاقات التنظيمية بينها، مما سمح بظهور قوى جديدة تمثلت في جماعات المصالح، مما أضعف قوة النظام الجزائري.[1]

وبالمقابل لو نحلل الوضع المغربي انطلاقا من الأزمات السابقة الذكر سنجد:

1- أزمة المشاركة في المغرب يمكن إرجاعها إلى ثلاث أسباب رئيسية[2]:

- يؤشر ضعف المشاركة على تدني وتدهور المكانة أو القيمة السياسية ولاجتماعية للأحزاب، وتراجع تأثيرها وجاذبيتها وقدرتها على تأطير وتوجيه الرأي العام قيما ومواقف وممارسات، وذلك امام اللاعبين في المشهد السياسي وأهمهم الدولة بكل أجهزتها ومؤسساتها وبما لها في المجتمع من مرتكزات وامتدادات عديدة متجذرة، وجماعات الضغط المختلفة الأصول والأهداف ومستويات ومجالات القوة والتأثير.

- غياب ثقافة سياسية واجتماعية مكرسة للقيم الإيجابية للعمل السياسي،ولمبادئ المواطنة و المسؤولية والديمقراطية والسلوك المدني، موجهة بذلك للتفكير والممارسة. بل السائد نسق ثقافي قيمي جديد في الحقل السياسي بالذات وفي المجتمع عامة من فساد مالي وسياسي، ومن تعزيز للعلاقات الزبونية والقرابية والمحسوبية والولاءات القبلية والسياسية، ميكانيزمات اشتغال وتعامل وتبادل لاعقلانية، تقليدية كانت أو مستحدثة. وذلك في مقابل عامل المواطنة.

- فراغ سياسي كبير، وتجريد تام للمجتمع من السياسة أو من التسييس Dépolitisation، وبالتالي يجعل المجتمع مستقيل أو مقال من المشاركة السياسية، غير مسؤول عنها، وغير مدرك لفعاليتها وقيمها ونجاعتها الاجتماعية، الأمر الذي يمكن أن ينجم عنه في غياب تأطير سياسي أو نقابي إشراكي/تشاركي إدماجي للمواطنين موجه وهادف، تبعات وآثار سلبية خطيرة على مستوى

---

[1]- عمار بن سلطان، " نظام الاختراق والتغلغل ونشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر"، الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، أعمال الملتقى الدولي الأول، منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2004، ص 140.

[2]- مصطفى محسن، المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر: نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات. في: http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/17-02.pdf, p 12-13.

ومستقبل النظام الاجتماعي برمته،وعدم تواجد مرجعية سياسية وثقافية متناغمة قوية ومؤهلة لتوجيه رشيد للنظر والعمل والوجدان الفردي والجماعي.

وتولد عن هذه الأزمات موجة من أعمال العنف السياسي، لذلك فإن معالجة هذه الأزمة يتطلب إجراءات عملية تستهدف جوهر هذه الظاهرة وفق إستراتيجية وطنية شاملة، إذ لا يجب أن يقتصر الحل على المسائل العرضية والشكلية الناجمة عن تفاعلات الأزمة فلا يجب التركيز على ظاهرة العنف كفعل وسلوك إجرامي بل يجب التركيز على العوامل والمتغيرات المسببة لظاهرة العنف السياسي، من خلال تخفيف المنابع المسببة والمغذية للعنف من بطالة، فقر، ظلم، تهميش، عدم العدالة التوزيعية، استبداد سياسي. ويمكن استنتاج مايلي:

- ضعف البنى الاقتصادية لتميزها بالتبعية الإنتاجية(النفط في الجزائر،الزراعة والسياحة في تونس، الزراعة والسياحة والموارد الطبيعية في المغرب) مما يخلق بالأساس ضعف في التخطيط الإستراتيجي للتمنية، ضعف القدرة على تعبئة الموارد المالية وذلك بالنظر لتذبذب أسعار المواد الطاقوية، الأولية والزراعة في الأسواق العالمية مع عدم الاستقرار الإيجابي للمنتوجات الصناعية المستوردة من خارج المنطقة.

- ضعف الأداء الديمقراطي في هذه الدول خاصة في تونس والمغرب (ضعف التعددية، ضعف الشفافية) مع تراجع فلسفة الخدمة العامة مع غياب دولة الحق والقانون وهذا ما يجعل من احتمال بروز التهديدات للإستقرار الداخلي.

-ضعف التنشئة السياسية في هذه البلدان حسب منطق المواطنة والعصرنة مع ترك المجال العام مفتوحا لاستخدام مجموعة من الأفكار المتطرفة التي تضعف من فكرة الانتماء المطلق للوطن واحتمال بروز أشكال جديدة أو متجددة من التطرف الديني أو اللغوي.

نستنتج أن الدول المغاربية الثلاث كلها تتضمن هذه الأزمات وتعاني من اختلالات في البناء السياسي والذي يعمل على جعل العلاقة بين البناء الاجتماعي مختلة، إضافة إلى أن البناء الاقتصادي مبني على النمط الريعي، وبالتالي يحدث أزمة التوزيع وباقي الأزمات التي عرقلت بناء حكم راشد فعال كما أشرنا لها في الفصل التمهيدي من خلال الشكل الذي يوضح كيفية بناء الحكم الراشد على المستوى المحلي.

المبحث الثاني: ديناميكية آليات تفعيل الحكم الراشد في دول المغرب العربي من طرف مؤسسات الإتحاد الأوروبي

مع نهاية الحرب الباردة برزت مقاربة جديدة للتنمية تنطلق من احترام حقوق الإنسان من طرف الدول المتلقية للمساعدات التنموية وهذا منطلق من أنه لا يمكن تحقيق التنمية دون الوصول لمستوى من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ففكرة المشروطية السياسية لتقديم المساعدات التنموية جاءت لتعيد بناء مجموعة من الديناميات التقليدية وإعادة وضع إستراتيجيات جديدة للتعاون الخارجي خاصة مع دول العالم الثالث.[1]

المطلب الأول: آلية الشراكة الأورو–مغاربية: المشروطية السلبية Conditionality Negative

المشروطية السلبية معناها أنه غدا لم تحقق الدول المغاربية تقدما في مجالات الإصلاح السياسي والاقتصادي فسيتم حرمانها من المزايا والفوائد التي تحصل عليها[2]. فالمشروطية السياسية تعني أن أي دولة أو منظمة تشترط مجموعة من الشروط متعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية وذلك لتحقيق أرباح على مستوى الدولة المتلقية للمساعدات التنموية. وتأخذ المشروطية بعدين أساسين: بعد سابق ex ante وبعد لاحق ex post، فالعلاقات بين الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي تأخذ بهذين البعدين للمشروطية.[3]

الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية بصفة خاصة، وكل الدول المتوسطية بصفة عامة، قد تأسست قياما على مبدأين هما:[4]

1- لا يمكن فصل أمن واستقرار دول الإتحاد الأوروبي عن أمن واستقرار دول الجوار الجنوبية.

---

(1)- Louise Culot, De la neutralité à la conditionnalité politique des relations communautaires avec les pays en voie de développement. Voir le site suivant: www.burmalibrary.org/docs4/Louise_Culot.pdf p34.
(2)- Ibid. p 39.
(3)- Idem.
(4)- Béatrice Hibou, Luis Martinez, Le Partenariat euro-maghrébin :un mariage blanc? In: http://www.ceri-sciencespo.com/publica/etude/etude47.pdf, p 02-03-04.

2- السلامة الإقليمية في سياق العولمة الاقتصادية ينظر إليها على أنها وسيلة من وسائل استقرار الدول.

اتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي وتونس، المغرب والجزائر:

يحظى الحوار السياسي بالاهتمام والأولوية من طرف الإتحاد الأوروبي، حيث يلاحظ أن الاتفاقية أولت التعاون والحوار السياسي أهمية ملحوظة، لاسيما أن تحقيق السلام والاستقرار والأمن يعتبر من أبرز أهداف عملية برشلونة، فعن طريق الانخراط في عملية حوار سياسي منتظمة يمكن للدول الأوروبية أن تعزز من مستوى تلاحمها، الأمر الذي يعني في نهاية المطاف تحقيق الرفاهية والاستقرار والسلام والأمن في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، إلى جانب المساهمة في إيجاد مناخ ملائم للتفاهم والتسامح بين الثقافات(1). من أجل تحقيق هذه الأهداف اتفق الأطراف على عقد لقاءات كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وشكلت عدة لجان لهذا الغرض كما جرت عدة اجتماعات للوزراء وكبار المسؤولين في إطار الدبلوماسية الوقائية وخلق مناخ دائم من الاستقرار والثقة المتبادلة بين الشركاء.(2)

ويتضمن برنامج الشراكة تحديث البنى الاقتصادية التونسية وتأهيل الشركات والمؤسسات من خلال المبالغ التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لتونس في إطار برامج MEDA، إضافة إلى المساعدة في برامج الاستثمار والبحث عن شركاء، وفتح المجال للأجانب "أي الجانب الأوروبي" لشراء 49 % من الشركات التونسية المدرجة في البورصة بعد أن كانت هذه النسبة لا تتجاوز 10 %.(3)

أما المغرب تستند اتفاقية الشراكة الأوروبية-المغربية على خلفية التوجه الأورو-متوسطي الذي رسمه مؤتمر برشلونة 1995، وبما أنه هو الاتفاق الإطار المنظم للعلاقات بين الإتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين، فإن الاتفاق الأورو-مغربي يتشابه إلى حد كبير مع الاتفاق الأورو-تونسي من حيث الشكل والمضمون، فمن حيث الشكل تتضمن كل من الاتفاقيتين 96 مادة تغطي الجوانب المختلفة للشراكة، أما من حيث المضمون فإن كلا من الاتفاقيتين تركز على مواضيع متطابقة مثل

---

(1)- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، "الشراكة الأوروبية المتوسطية: ترتيبات ما بعد برشلونة"، معهد الإنماء العربي، لبنان، 2002، ص 473.

(2)- Desrues Thierry, Le partenariat Euro- Méditerranéen ? Une approche illustrée par les cas Marocain et Tunisien, dans : HERODOTE, N° 94, 3e trimestre, 1999, p 98.

(3)- البشير علي الكوت، "الشراكة المتوسطية من زاوية العلاقات العربية الأوروبية"، مجلة "دراسات"، العدد 7، صيف 2001، ص 76.

الحوار السياسي وحرية حركة السلع والخدمات، حق التأسيس والخدمات، المدفوعات ورأس المال والمنافسة، التعاون الاقتصادي، التعاون الاجتماعي والثقافي، التعاون المالي.(1)

وتتماشى المبادئ والقواعد التي أقرتها اتفاقية الشراكة الأوروبية-المغربية مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذا قواعد منظمة التجارة العالمية، لاسيما ما يتعلق بالنقاط التالية:

1- مبدأ المعاملة التفضيلي المتبادل في المجال التجاري.

2- إقرار مبدأ التجارة في مجال الخدمات.

3- الانخراط في عملية حوار سياسي من خلال المؤسسات القائمة وعلى مستويات مختلفة، فمن ضمن المؤسسات التي تنخرط في عملية الحوار السياسي الأوروبي- المغربي، مجلس الشراكة الذي يتم الحوار فيه على مستوى الوزراء، ولجنة الشراكة التي يتم فيها الحوار على مستوى كبار المسؤولين.(2)

لعل خصوصية اتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والمغرب، والذي يميزها عن باقي الاتفاقيات بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية هو احتواؤها على ملف نابع من خصوصية المغرب -الاقتصادية والجغرافية- وهو الملف المتعلق بقطاع الصيد البحري، وقد كانت الاتفاقيات الثنائية بين الطرفين حوله مستقلة عن اتفاقية الشراكة لسنة 1996، لكن ديناميكية المفاوضات الأوروبية-المغربية خلقت علاقة فعلية بين مضمونها ومضمون اتفاقية الشراكة، وكان من المفروض أن تكون الاتفاقية الثانية الخاصة بالفترة 1992- 1996 آخر تعاقد من نوعه بين الطرفين، وهو الذي كان يضمن لتدخلات الصيادين الأوروبيين في المياه الإقليمية المغربية استقرارا كبيرا، لكن كان على الطرفين تحضير أرضية جديدة لعلاقاتهما المستقبلية في هذا المجال، على فضاء الصيد المغاربي في بداية الألفية الجديدة، وقد كان هذا الملف ورقة الضغط الرابحة التي وظفها المفاوض المغربي في اتفاقيات الشراكة حتى ولو كانت النتيجة هي مجرد تعديل فقط لبنود الاتفاقية السابقة.ولقد حددت إمكانيات الصيد التي منحها المغرب للأساطيل الأوروبية على أساس أربعة معايير:

(1)- Martin Ortega, Le Maghreb et l'union européenne:vers un partenariat privilégié?25 octobre 2004, Institut d'études de sécurité de l'UE, Paris. Dans: http://www.iss.europa.eu/uploads/media/rep04-11.pdf, p 01,02,03.

(2)- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، الشراكة الأوروبية-المتوسطية: النتائج وردود الأفعال. الطبعة 1، معهد الإنماء العربي، بيروت 2002. ص 484.

- الاستعمال الفعلي للأسطول الأوروبي في الفترة التي يغطيها الاتفاق السابق.

- غياب فائض من أنواع السمك المعروض للاستغلال المكثف.

- وضعية الموارد الكلية.

- واقع قطاع الصيد المغربي.[1]

في سنة 2010 تم عقد أول قمة للإتحاد الأوروبي مع المغرب حيث أكد خوسي لويس رودريغو ثاباتيرو رئيس الحكومة الإسبانية والرئيس الدوري للإتحاد الأوروبي في 2010، ورئيس اللجنة الأوروبية خوسي مانويل باروزو للقمة المقاولاتية بين المغرب والإتحاد الأوروبي[2] على أهمية إقامة تحالف كبير وقوي قوامه الصداقة والوئام بينهما؟ وأضاف أن حكومات المغرب والبلدان 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مدعوة لتوفير المناخ السياسي والدبلوماسي الأكثر ملائمة لإثراء العلاقات بين المغرب والإتحاد الأوروبي، لكن يتعين على مقاولات الجانبين القيام بدور ريادي للدفع بهذه العلاقات"؟ فبعد حصول المغرب في أكتوبر 2008 على الوضع المتقدم في سياسة الجوار الأوروبية ما يمكن طرحه كسؤال هو لماذا كل هذا التقارب و النشاط الكبير بين كل من الإتحاد الأوروبي والمغرب، ولماذا لم تكون قمة بين الجزائر والاتحاد أو تونس؟ ولماذا هذه القمة بالضبط في الوقت الذي كانت فيه الرئاسة إسبانية هذا يدعو للكثير من البحث والتحليل، خاصة في ظل العلاقات الإسبانية المغربية!

بالنسبة للجزائر إن مفاوضات الجزائر مع الإتحاد الأوروبي تطلبت وقتا طويلا، وعرفت نوعا من المد والجزر، لأن الطرف الأوروبي كان دائما محترسا مثلما كان مع دول الجوار –التي وقعت اتفاقياتها بوتيرة متسارعة مقارنة مع الجزائر– إذ أن هاجس الوضع الأمني في الجزائر لم يحفز الأوروبيين على المضي قدما نحو الأمام، كما أن الجزائر في سعيها إلى توقيع اتفاق الشراكة من موقع

---

[1]- فتح الله ولعلو، "المشروع المغاربي والشراكة الأورو– متوسطية"، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1997، ص 195.

[2]- القمة الأولى بين المغرب والإتحاد الأوروبي. في:

http://www.maroc.ma/NR/rdonlyres/1AB29D6E-7232-404C 8B2C494FE75A0224/0/Sommet_UEar10.pdf, p 04.

قوة جعل الاتفاق يتأخر لأن مجال المناورة تقلص بشكل كبير أمامها بسبب أوضاعها الداخلية المتدهورة، وكذا عدم الانسجام في الرؤى بخصوص عدة مواضيع تشغل الساحة الدولية.(1)

اعتبر التوقيع على اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي على أنه يكتسي بعدا سياسيا قبل كل شيء، لأنه يسمح –أو سمح– للجزائر بالخروج من دائرة العزلة الإقليمية التي عانت منها لسنوات، حيث من الممكن لهذا المعطى الجديد أن يسمح للجزائر–إذا ما تم تحديد إستراتيجية واضحة وملموسة– من تحقيق مكاسب على عدة أصعدة بالنظر إلى نصوص الاتفاق الخاص بالشراكة وبنوده السياسية والاقتصادية.(2)

ودخل الاتفاق الأوروبي–الجزائري للشراكة حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2004 بعد المصادقة عليه من طرف البرلمان الجزائري والبرلمانات الأوروبية، وشرعت الجزائر في تنفيذ إصلاحات هيكلية وتحرير الاقتصاد وفتح رأس مال الشركات لإعطاء الأولوية للقطاع الخاص الذي يعتبر من ركائز النظام الليبرالي، هذا بالرغم من كل الصعوبات والعراقيل التي واجهت هذا التوجه خاصة من طرف الشركاء الاجتماعيين ومؤسسات المجتمع المدني.(3)

وفي الأصل فإن أن الانشغالات الأمنية تسيطر على اتفاقيات الشراكة الأورو–مغاربية، في إطارها الكلي، أي الشراكة الأورو–متوسطية، ويتجلى ذلك من خلال ثلاثية "الإرهاب، الهجرة والمخدرات" التي يرتكز عليها مسار الشراكة في تصوره الهادف إلى تحقيق السلم والأمن والاستقرار، وبالإضافة إلى الجوانب السياسية الأمنية، فإن الجوانب الأخرى للشراكة في الميدان الاقتصادي، المالي، الاجتماعي، الثقافي والإنساني تساهم في نفس المسعى في التقليل أو القضاء نهائيا على مخاطر لا الأمن. والتي تجعل الطرف الأوروبي يشترط حالة أمنية مستقرة والوصول للاستقرار حتى يقدم

(1)- يونس.ب،في انتظار التوقيع على اتفاق الشراكة: هل تجاوزت الجزائر العقبات الأمنية و السياسية؟، أسبوعية السفير،العدد 81، ديسمبر 2001، ص 07.

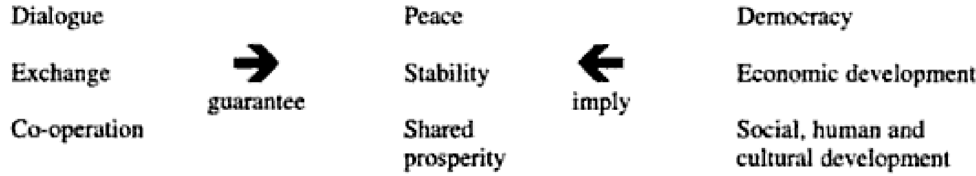
(2)- ص. حفيظ، "بعد التوقيع على اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي: المكاسب سياسية والنتائج بعد سنوات"، جريدة الخبر، عدد 3552، الصادرة بتاريخ 22 ديسمبر 2001، ص 3.

(3)- Partenariat Euro-Med, Algérie, Programme Indicatif National, 2005-2006. Dans: http://eeas.europa.eu/algeria/csp/nip_05_06_fr.pdf, p 02.

معونات لهذه الدول. ويمكن تحديد الأهداف والآليات لتحقيق الأمن و الاستقرار كمايلي[1]:

The Barcelona Process

This vision can be articulated diagrammatically in the following manner:



– الحوار + المبادلات + التعاون تضمن السلام + الاستقرار + الرفاه المشترك.

– الديمقراطية + التنمية الاقتصادية + التنمية الاجتماعية، البشرية والثقافية تتضمن السلام + الاستقرار + الرفاه المشترك.

وهذا يتضمن الأهداف الرئيسية التي بنيت عليها كذلك الشراكات بين دول المغرب العربي. وكما يتضح أن الانشغالات الأمنية هي الواردة بشكل كبير في اتفاق الشراكة سواء مع الدول المتوسطية أو دول المغرب العربي.

المطلب الثاني: آلية سياسة الجوار: المشروطية الإيجابية

إن سياسة الجوار الأوروبي تقوم على خاصيتين أساسيتين[2] الأولى: تتمثل في التوجه المفصل على المقاس "انطلاقا من مبدأ الدول لا تتطور بنفس الوتيرة للفوارق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية".

وهنا يأتي الاقتراح الأوروبي في إحكام الشراكة بناء على طلب الشركاء، حيث تكون وطيدة وطموحة إذا كانت عمليات الإصلاح سريعة، وتكون ضعيفة وأكثر عمومية إذا لم يتم الإسراع بعمليات الإصلاح.

(1)- Hfedh Zaafrene and Azzem Mahjoub,The euro-méditerranean Free Trade Zone. In: Álvaro Vasconcelos, E. George H. Joffé, the Barcelona process: building a Euro-Mediterranean regional community, CEPEX, 1997, p 10.

(2)- جيسلين غلانسون ديشوم، سياسة الجوار الأوروبي: وثيقة عمل للمنتدى الأورومتوسطي، مراكش، 2006.
www.Euromedplatform.org/.../paquet.II-politique.devoisinnage-Ar.Doc, p 02.

أما الخاصية الثانية، فهي مشروطية العلاقة بالنتائج والأوضاع الخاصة لكل دولة معنية بالشراكة، بحيث تتعدى مسائل التمويل إلى المساعدات التقنية والمشاركة في البرامج الأوروبية ونقصد بالمشروطية الإيجابية Positive Conditionality هي ربط الفوائد والحوافز التي تحصل عليها الدول المغاربية بالتقدم في الإصلاح السياسي والاقتصادي في هذه الدول.(1)

منذ انطلاقها في مارس 2003 من خلال إعلان اللجنة الأوروبية، تقترح السياسة الأوروبية للجوار معالجة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجمل الفضاءات الجيو-سياسية المحادية لها. وباعتبارها واحدة من أهم روافد السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، تطورت سياسة الجوار بشكل جوهري منذ نشر ما يعرف بــ"رسالة باتن وسولانا" التي أكدت أن هذه السياسة هي البديل الأفضل في المرحلة الراهنة للتعامل مع شركاء يمثلون مجموعة غير متجانسة إلى حد كبير، وهم بالنظر إلى توقعات الانضمام ليس لديهم لا نفس التطلعات، ولا الاستعدادات ذاتها.(2)

تنبثق سياسة الجوار الأوروبي عن المؤسسات الأوروبية، وهي ناتجة عن المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة. ويعود تاريخها إلى نشر المفوضية الأوروبية في مارس 2003 الوثيقة الرسمية الموسومة بــ "أوروبا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق ودول الجنوب" وسميت فيما بعد (سنة 2004) بسياسة الجوار الأوروبي الجديد.(3)

ينطوي مفهوم الجوار بالضرورة على ترسيم حدود المناطق التي يدخل "الجيران" في حيزها، وكذلك على بناء علاقة بين الأطراف المختلفة. وهكذا فغن لسياسة الجوار الأوروبية وظيفة مضاعفة فصل الحدود (ترسيم الحدود والعبور) التعاون:(4)

- تتضمن تلك السياسة التشكيل والتعميق طويلي الأمد للعلاقات بالدول الجارة دون أن يكون مع ذلك توجهات لانضمام تلك الدول للإتحاد الأوروبي، ومن ذلك أن يكون هناك بشكل خاص، ويكون هناك مشاركة موسعة في السوق الداخلي للمجموعة الأوروبية، التعاون في الوقاية من الأزمات، إدارة الأزمات وكذلك الهجرة.

---

(1)- Louise Culot, Op.cit. p 40.
(2)-Thierry Balzacq, «La politique Européenne de Voisinage : un complexe de Sécurité à géométrie variable». Culture et conflits, N° 66, été 2007, p 33. http://mirror.undp.org/magnet/docs/!UN9821.PDF/!GOVERNA.NCE/!GSHD.FRE/!gshdtwo.pdf
(3)- Idem.
(4)- جيسلين غلانسون ديشوم، مرجع سبق ذكره، ص 03.

– تنتهج سياسة الجوار الأوروبية منحى ثنائي أساس تطوير علاقات الإتحاد الأوروبي بالدول الجارة هو وضع خطط عمل تنفيذية خاصة بكل دولة بعينها، يتم التوصل إليها تفاوضيا مع كل دولة على حدة.

– هذا المشروع الأوروبي للتعاون مع بعض الدول تسمى"جيران"يستمد الوحي من الآليات التي تم استخدامها مع البلدان المرشحة لعضوية الإتحاد الأوروبي في مرحلة ما قبل الانضمام/و لكن ليست عملية تسبق الترشيح.

– إن الهدف الذي تم إعلانه هو "إنشاء منطقة أمن وازدهار مشتركة تتمتع بقدر عالي من التعاون الاقتصادي والتكامل السياسي.

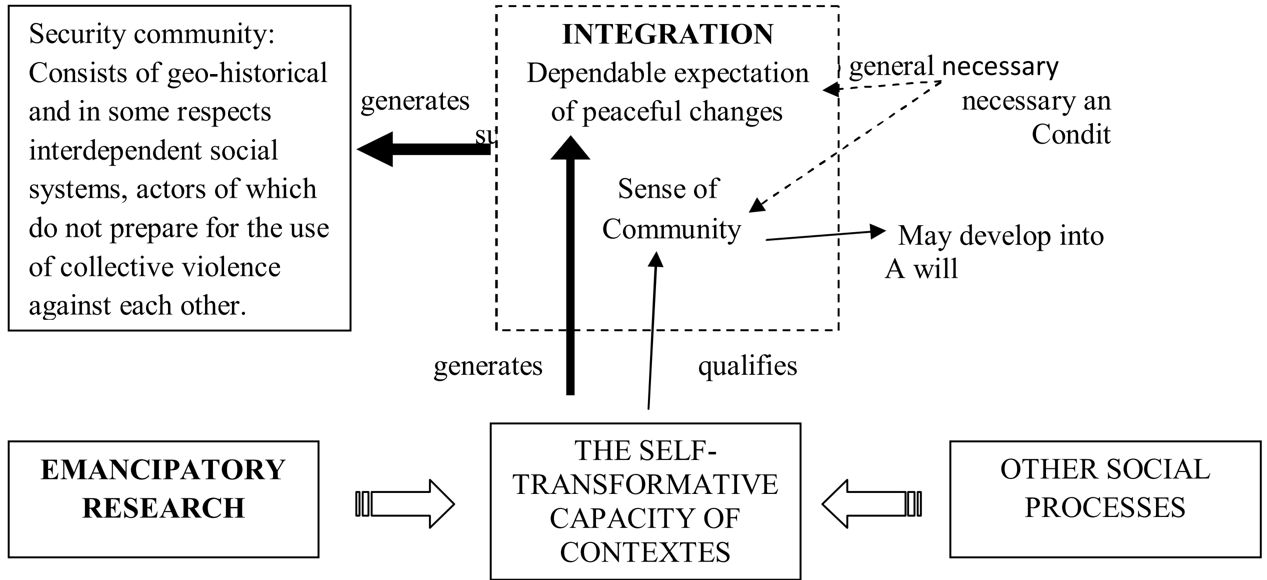
– ينطوي **مفهوم الجوار** بالضرورة على ترسيم حدود المناطق التي يدخل "الجيران" في حيزها، وكذلك على بناء علاقة بين الأطراف المختلفة. إذا مفهوم الجوار ما هو الهدف منه؟ الهدف منه هو تكوين جماعة أمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والتي تضم دول المغرب العربي، بالنسبة لمفهوم الجماعة الأمنية الذي يتضمن التطور الجيو–تاريخي للأنظمة الاجتماعية والتي تبتعد الجهات المشكلة لها استخدام العنف السياسي ضد بعضها البعض، وهذا ما يفسر أن التكامل والاعتماد المتبادل بين عناصر من النظم يولد عدم الاستعداد لاستخدام العنف السياسي، وبالتالي يساعد على امن الجماعة وبالتالي توقع التغييرات السلمية، الجماعة الأمنية هو مفهوم جاء ليعبر عن واقع في العلاقات الدولية يمثل تكتلا أو عددا من الدول التي تخلق مستوى معينا من التعاون فيما بينها، مما يجعل اللجوء إلى العنف ضد بعضها البعض أمرا مستبعدا ويدفع بها إلى خلق آليات تحميها من المخاطر الداخلية والخارجية. فنموذج التكامل يشير إلى مجموعة من الترابطات الاجتماعية المفيدة لمجتمعات الكتلة الواحدة التي تدفع بمتخذي القرار والمواطنين على حد سواء إلى مستوى من المعرفة، بأن الاعتماد المتبادل يؤدي إلى منافع تجنيها المجتمعات هي أحسن بكثير من الثمن الذي تدفعه، مما يخلق التعاون ومستوى أعلى من الاستجابة لدى الشعوب لبعضها البعض.[1]

[1]- عبد السلام يخلف، المتوسط كجماعة أمنية في مفهوم "الجوار". الملتقى الوطني :الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع وآفاق يومي 29 و30 أفريل 2008، ص 41.

-

والشكل رقم (20) يبين مسار تشكيل جماعة أمنية:

Generation of a security community.



Source: Heikki Patomäki Problems of democratising global governance: Time, space and the emancipatory process.in Challenging Global Governance: A Critical Perspective (Draft September 2003). http://www.cpogg.org/reader/The%20CPOGG%20Reader.pdf, p 23.

لقد أفرز مسار توسيع الاتحاد الأوروبي* جملة من التحديات التي جاءت سياسة الجوار تحاول التعامل معها بإيجاد الأجوبة والحلول المناسبة لها، ولعل أهمها:[1]

1- تحدي وجوب تجنب تشكيل خطوط فصل جديدة في أوروبا، مع الاستجابة لمطالب وحاجات أنتجتها حدود الاتحاد الناشئة حديثا عن التوسع.

* لمزيد من التفاصيل حول توسع الإتحاد الأوروبي أنظر :

-Jean-François Drevet, L'élargissement de l'UE, Jusqu'ou?. L'Harmattan, 2004.

[1]- زهير بوعمامة، السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي، مجلة المفكر، العدد الخامس، ص 242.

2- تحـــدي الـــربط بـــين مقتضـــيات الأمـــن الـــداخلي وضـــرورة مأسســـة الحـــدود L'Institutionnalisation des Frontières وذلك من خلال إعادة صياغة هـــذه الأخـــيرة وإدارتها بكيفية تقحم وتشرك الآخرين وفقا لمعايير تميزية خاصة.

3- تحدي احتواء والجمع بين تطلعات هؤلاء وأولئك نحو الانضمام الكامل والالتحاق بالاتحاد الأوروبي، بدون إلحاق الأذى بنوعية العلاقات التي يرغب الاتحاد في إرسائها مع الدول المجاورة الجديدة.

4- تحدي بناء جماعة أمن متعددة الأطراف في داخل فضاء الاتحاد، دون أن يشعر الجيران أنهم مقصون أو مهددون.

5- تحدي إقحام الدول المجاورة في إدارة قضايا على درجة عالية من الحساسية والأهمية بالنسبة لأمن الاتحاد الأوروبي (هجرة غير شرعية، جريمة منظمة، إرهاب، طاقة) من دون أن يصنف ذلك في خانة التدخل.

وتقدم سياسة الجوار الأوروبية مجموعة من الحوافز البديلة، ومن بينها المساعدات المالية وبرامج التبادل الثقافي والحوار السياسي، إن ما تعرضه هو "كل شيء ماعدا المؤسسات"، بمعنى أن الدول التي تفي بالشروط المنصوص عليها في اتفاقيات الشراكة يمكنها أن تستفيد من الوصول إلى جميع مميزات السوق الموحدة بالطريقة ذاتها التي تستفيد منها دول مثل النرويج وأيسلندا، ويمكن أن تحظى بمكانة المراقب في العديد من مجالات صناعة السياسات في الاتحاد الأوروبي، بأن يكون لها رأي ولكن ليس لها صوت.(1)

تم وضع الأداة الأوروبية للجوار والشراكة للفترة 2007 – 2013 وذلك من أجل ضمان تنفيذ خطط العمل وتنفيذ سياسة الجوار في المجمل (بين الاتحاد الأوروبي والشركاء، وكذلك بين الشركاء أنفسهم وتحديدا للمشاريع الجنوبية-الجنوبية، الجنوبية-الشرقية، الخ). سوف تقارب الميزانية لهذه الفترة 13 مليار يورو على مدى سبع سنوات (خارج ميزانية البنك الأوروبي للاستثمار). هذه المساعدة المالية التي فاقت مثيلتها في الفترة السابقة 2000 – 2006 (مجموع ميزانية برنامج ميدا وTACIS على مدى ست سنوات: 8,9 مليار يورو).

(1)- كريستوف ماير، سياسة الجوار في الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي.في:
http://www.z.dz.con/z/opinion/3198.html.

يتم تقديم الأداة المالية للجوار والشراكة كأداة سياسية ويقصد منها تشكيل آلية مالية مبسطة بالمقارنة مع برنامجي ميدا وTACIS اللذين ستحل مكانهما اعتبارا من 2007. يتوجب على الأداة المالية لسياسة الجوار والشراكة تماما كما هو الحال بالنسبة لخطط العمل التي تحدد الأولويات في مجال المساعدات، أن تكون قادرة على التأقلم مع تغيير الأولويات أو ظهور قضايا طارئة غير متوقعة. كما أنها تتمتع أيضا بصفة المرونة من حيث إتاحتها للشركاء إمكانية شمل دول غير شريكة في سياسة الجوار كطرف ثالث ضمن مشاريع التعاون عابرة الحدود (مثل تركيا التي تشكل جزءا من مسيرة برشلونة ولكنها خارج إطار سياسة الجوار). ومثل غالبية الأدوات المالية للاتحاد الأوروبي تستند هذه الأداة إلى مبدأ التمويل المشترك[1]. لمزيد من التفاصيل حول المساعدات المقدمة لدول المغرب العربي أنظر الملحق رقم (06).

وقد تم تنظيم عمل الأداة المالية لسياسة الجوار والشراكة كالتالي:[2]

- برامج إقليمية أو شمولية إقليمية: سياسة الجوار، منطقة شرق أوروبا، منطقة المتوسط.
- برامج مواضيع متخصصة: حقوق الإنسان—الديمقراطية، الهجرة—اللجوء، البيئة ومكافحة الفقر. سوف يتم تحديد منظور متعدد السنوات لكل موضوع، على أن يتم لاحقا تحديد برامج سنوية.
- برامج عابرة للحدود—تعاون عابر للحدود، تحديدا حول الأحواض البحرية (المتوسط، البلطيق والبحر الأسود)، والتي ستسمح للمناطق المحاذية للضفاف أن تتعاون فيما بينها.
- برامج لكل بلد (أكثر من 60% من ميزانية الأداة المالية لسياسة الجوار والشراكة).
- برنامج الحكم الراشد (من أجل تقديم مساعدة أكبر للبلدان التي وقعت على خطط عمل، والتي تتقدّم بالمجال).
- احتياطي للمشاريع الجديدة والإجراءات الاستثنائية (5%).

(1)- جيسلين غلانسون ديشوم، مرجع سبق ذكره، ص 03.

(2)- نفس المرجع.

مبدئيا، من المفترض أن تتوزع الميزانية بنسبة ثلثين لمنطقة المتوسط وثلث لمنطقة شرق أوروبا. تحتل زيادة دور المجتمع المدني والحكم الراشد مكانا جيدا بين أهداف الأداة المالية لسياسة الجوار والشراكة.

إن فكرة إقامة "حلقة من الأصدقاء" حول أوروبا التي تعلنها سياسة الجوار تفترض أن الهدف بعيد عن كونه بناء نظام أفقي يتفاعل فيه كل طرف على مستوى متساو، بل المقصود هو السعي إلى إقامة "نظام حلقات ممركزة" تقع أوروبا في مركزه، وتشكل الدول المجاورة أطرافه المحيطة.

إن سياسة الجوار الأوروبي وفقا لهذا المنطق تقدم مؤشرا قويا على حدوث تغيرات عميقة تمس جوهر علاقة الإتحاد الأوروبي مع الدول المجاورة،فبينما كان الاتحاد يتحرك في إطار مشروع "أوروبا الموسعة" كطرف مع الآخرين، وفي مقدمتهم أصبح في إطار سياسة الجوار يتحرك كطرف في مقابل الآخرين. وهنا تقوم الحدود بدور هام، ضمان الوساطة مع الجيران ومعبر لتنفيذ ما يمكن تسميته الحكم الخارجيGouvernance externe، وذلك عبر آلية الدفع نحو الخارج.[1]

يمكن القول أن السياسة الأوروبية للجوار لا يمكن أن تفهم بعيدا عن إفرازات مسار توسيع الإتحاد الأوروبي والتحديات التي أفرزتها مخرجات هذه العملية المعقدة، وكذلك هي ليست سياسة مبنية مع الجيران، إنما هي إستراتيجية محكمة للجيران وباتجاههم. إضافة إلى كون الاتجاه نحو أمننة علاقات الإتحاد الأوروبي بجيرانه سيؤدي مع مرور الوقت إلى تعرية الخطاب السياسي من كل مصداقية وخاصة فيما يتعلق بتدعيم الحوار السياسي بين أوروبا وجيرانها، ما قد يؤدي إلى نتائج عكسية: مضاعفة فرض اللااستقرار بدل إتاحة الفرصة لبناء جماعة جهوية للأمن والاستقرار.[2]

(1)- زهير بوعمامة، مرجع سابق الذكر، ص 246.

(2)- نفس المرجع، ص 248.

المطلب الثالث: القضايا المحورية المطروحة في إطار عملية تفعيل الحكم الراشد في دول المغرب العربي من خلال الآليات.

القضايا الاجتماعية: ملف الهجرة غير الشرعية وحقوق الإنسان:

ركزت برامج العمل الأوروبي على إقامة الحوار وترسيخ التعاون حول قضايا الهجرة مع الشركاء من دول البحر المتوسط، خاصة دول شمال إفريقيا أهمها: اتفاقيات الشراكة في إطار مسار برشلونة 1995 في المجالات الاجتماعية والثقافية والشؤون الإنسانية، حيث تؤكد على أن البعد الاجتماعي هو الأساس الحقيقي لاستقرار المجتمعات مثل: تنمية الموارد البشرية عبر التكوين والتربية والتنمية الاجتماعية وخلق فرص العمل وأهمية مشاركة المرأة في العمليات التنموية واندماجها في المجتمع، وإعادة النظر في الهجرة ومحاربة المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة من خلال سياسة مشتركة، بالإضافة إلى قضايا الصحة والثقافة والإعلام.[1]

ونفس المسعى قامت به سياسة الجوار الأوروبي من خلال عملها على إيجاد حوار سياسي واجتماعي مع دول الجوار، مع التركيز على العلاقات التجارية والاقتصادية، والعمل مع الدول الجنوبية لإرساء أرضية مشتركة لإقامة مشاريع مشتركة مثال دلك قيام الاتحاد الأوروبي بالمساهمة في تنمية المجتمع المدني لدول الجوار بهدف تعزيز الحريات الأساسية كحرية التعبير وضرورة العمل على توسيع الأنشطة في مجال البحث العلمي والتعليم وتبادل الشباب من خلال المؤسسة الأورومتوسطية.

وعلى الرغم من البرنامج المكثف لمراقبة الحدود المشددة والمنسقة في سياسة الجوار: مراقبة دخول المهاجرين، قراءة وثائق السفر آليا، وإنشاء قوات حرس الحدود، تدريب الشرطة والجيش للدول الشريكة المكلفة باستقبال وضبط المهاجرين والتعاون في مجال الشرطة، فإن الإحصائيات تشير إلى إبعاد فرنسا 19 ألف و841 أجنبي غير شرعي سنة 2008 وإيقاف الجزائر 8000 مهاجر غير شرعي من جنسيات مختلفة (19 بلد) سنة 2007، 90% يستعملونها كمنطقة عبور إلى أوروبا.[2]

كما نجحت إيطاليا في ترحيل 42 ألف مهاجر، وتحاول التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي لمواجهة صعوبات أعباء الهجرة غير الشرعية، وقد أشارت الأرقام إلى وصول ما يقارب 700 قارب

(1)- محمد بويوش، "وحدة المغرب العربي والتكتلات الإقليمية الأخرى"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 42، ربيع 2008، ص 93.

(2)- الهجرة غير الشرعية في الجزائر. راجع الموقع:

www.Algerianhouse.com/mountada/show/hreat.ptp?t:3553

هجرة غير شرعية إلى إيطاليا آتية من الدول المغاربية، وعلى رأسها الجزائر بنسبة 40% سنة 2009.[1]

وفي إطار سياسة الجوار، على أوروبا الرفع من شأن دور المهاجرين في أوروبا وتطبيق سياسات الاندماج الإيجابي، وهذا ما عملت عليه المباحثات الجزائرية-الإسبانية (على سبيل المثال) والتي اتخذت خطوات هامة أهمها تسهيل حصول الجزائريين على تأشيرة الدخول إلى إسبانيا، والعمل على تحسين وضعية 55 ألف جزائري يقيمون في إسبانيا بشكل شرعي[2] وحتى السياسة الأوروبية في مكافحة الهجرة، فهي الأخرى تخدم المصالح الأوروبية بالدرجة الأولى، فالبرنامج الجديد الذي قدمته المفوضية الأوروبية حول الهجرة الشرعية، وأسمته "خريطة طريق" موجهة لتأطير الهجرة الشرعية كان من أجل الاستجابة للتحديات الاقتصادية والديمقراطية للإتحاد، وتضمن هذا البرنامج الذي وضع في ديسمبر 2005 سياسة جديدة، هي الهجرة الانتقائية " Immigration sélective"، لأنه يفتح المجال أمام الأدمغة واليد العاملة المؤهلة فقط، وتمنح لهم رخص إقامة لمدة خمس سنوات.[3]

ومن المؤكد أن هذه السياسة الأوروبية سوف تزيد من التريف الداخلي الذي تعرفه الدول المغاربية، ألا وهو هجرة الأدمغة، وذلك ما سوف يعمق الهوة الاجتماعية وحتى الاقتصادية بين دول شمال وجنوب المتوسط.

وإذا اعتمدنا على المصادر والتقديرات الأكثر واقعية يمكن تقدير عدد المهاجرين المغاربيين بما يزيد عن 6.6 مليون مهاجر، ويشمل هذا العدد المهاجرين المقيمين بشكل قانوني والمهاجرين في وضعية غير قانونية، كما يشمل المهاجرين إلى دول أوروبا وأمريكا وكندا والمهاجرين داخل دول المغرب العربي وإلى الدول العربية في الخليج والمهاجرين المجنسين. ويمثل عدد المهاجرين المغاربيين بهذا

(1)- يونس، ب، "في انتظار التوقيع على اتفاق الشراكة: هل تجاوزت الجزائر العقبات الأمنية والسياسية؟"، أسبوعية السفير، العدد 81، من 10 إلى 16 ديسمبر 2001، ص 03.

(2)- فضيلة معوج، "لسد حاجياتها وتفاديا لأخطار الهجرة، أوروبا تسعى لفتح باب الهجرة الشرعية، جريدة الخبر، الصادرة يوم 24 ديسمبر 2005.

(3)- أحمد زقاري، "300 قارب هجرة من الجزائر من بين 9500 بلغت إيطاليا"، جريدة الشروق، العدد 2834، 20 جانفي2010.

التقدير أكثر من 9بالمائة من سكان المغرب العربي[1]. والجدول رقم(05) يبين عدد المهجرين للدول الأوروبية:[2]

المنطقة	المغرب	الجزائر	تونس	المجموع
الدول الأوروبية	2.616.871	991.796	695.765	4.304.432

Source: CARIM : Migrations méditerranéennes. Rapport 2005. European University Institute, p 70.

حيث أن ارتفاع معدلات زيادة السكان في الدول المغاربية أدى إلى ارتفاع نسبة الشباب بشكل ملحوظ،وطالما أن معدلات التنمية الاقتصادية لا تناسب الزيادة السكانية،فإن الهجرة الشرعية أو غير الشرعية تصبح خيارا للعديد من الشباب المغاربيين، خاصة الشباب غير المؤهلين الذين لا يجدون فرص عمل متاحة في بلدانهم وقد أوضح استطلاع للرأي العام اجري سنة 2004 بالمغرب 50بالمائة من الشباب، كل شاب من أصل اثنين يريد الذهاب إلى أوروبا أي نسبة 60 بالمائة يفكرون في الهجرة ولا تختلف الرؤية في كل من تونس والجزائر وسيكون لها دور سلبي على مجتمعاتنا.[3]

ولعل الحلول المقترحة من طرف الإتحاد الأوروبي على الدول المغاربية والمتمثلة في تحويل التوجهات الإستراتيجية للتنمية لحل مشاكل البطالة عن طريق استيراد المواد نصف المصنعة، لا يمكن أن يعدو أن يكون سوى دعما بسيطا لاقتصاديات هذه الدول في التحول نحو اقتصاد السوق الحر التي تعاني مشاكل كبيرة في الموازنة بين تكاليف العمل ومستوى الاستهلاك الحقيقي للمواطنين وزيادة سكانية كبيرة.[4]

---

(1)- Mohamad Khachani, Remittance and socio-economic development in the Arab Maghreb countries: Algeria, Tunisia and morocco. In: http://www.un.org/esa/population/meetings/EGM_Ittmig_Arab/P06_Khachani(Rev).PDF, p 03

(2)- Idem.

(3)- Mustapha Benchenane, «Enjeux diplomatiques et stratégiques», Sécurité pour tous en méditerrané, Arabie N°29, p 03.

(4)- Elsenhas Hartmut, «Option Export- led et structures rentières dans les pays du sud de la méditerranée », dans: «Economie du Maghreb: L'impératif de Barcelone», CNRS éditions, Paris, 1998, p 275.

والجدول رقم (06)التالي يوضح معدل الزيادة النسبية لليد العاملة النشيطة منذ سنة 1980 حتى سنة 2000، وتوقعات سنة 2010:[1]

	الجزائر	المغرب	تونس	الإتحاد الأوروبي
1980- 2000	**3.7**	2.6	2.8	0.6
2000- 2010	3.5	2.5	2.4	0.0

ومع اعتراف الإتحاد الأوروبي بأن الهجرة المغاربية لا تمثل سوى جزء فقط من الظاهرة الكلية التي تعاني منها أوروبا، إلا أنه يؤكد على أنها من أهم العوامل التي تسبب مشاكل الاندماج في أوروبا، موازاة مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها أوروبا اليوم، وفي هذا الإطار يمكن تسجيل عدة ملاحظات:

1- هناك توجه لعدد كبير من المهاجرين (خاصة غير الشرعيين) نحو الأوساط الإجرامية.

2- إن المهاجرين غير الراضين بأوضاعهم، والذين يوجهون مشاكل الاندماج أكثر استقبالا وقبولا للأفكار المتطرفة.

3- في عدة بلدان أوروبية هناك توترات ومواجهات بين الأهالي والمهاجرين.[2]

إن المقاربة الأوروبية تتناول ملف الهجرة من الزاوية الأمنية بطريقة تتعارض مع مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية، وإذا كان الإتحاد الأوروبي في مسيرته التكاملية قام على "الحريات الأساسية الأربعة" وهي:

[1]- Baghzouz Aomar, Le partenariat de sécurité dans le cadre du processus de Barcelone : Pour une zone de sécurité partagé en Méditerranée Occidentale», dans: «Mondialisation et Sécurité», Conseil de la Nation et Commission de la Défense Nationale, édition ANEP, 2003, p 3.

[2]- Faath Sigrid, «Le degré d'importance de Etats de Maghreb quant à la sécurité de l'Europe: une perspective allemande», dans : «Sécurité et coopération entre l'Europe et le Proche et Moyen Orient», édition Julia Emig, Fondation Friedrich Ebert, Tunis 1999. p 65.

1- حرية تنقل السلع.

2- حرية تنقل الخدمات.

3- حرية تنقل رؤوس الأموال.

4- حرية تنقل الأشخاص.[(1)]

فإن الحرية الرابعة المتعلقة بتنقل الأشخاص مقصاة بالنسبة لعلاقاته مع الإتحاد الأوروبي حول الضفة الجنوبية، وهذا ما أدى إلى تفريغ وتجريد مفهوم الشراكة –خاصة في المحتوى الأمني الإنساني– من معناه المقصود والمعمول على الوصول إليه[(2)]. وهذه السياسة الرسمية الأوروبية نفسها أثرت بشكل كبير على الرأي العام الأوروبي في تصوير المهاجرين –خاصة العرب والمسلمين– على أنهم مصدر تهديد وخطر.

ولجأت دول الاتحاد الأوروبي إلى طرق للتقليص من المهاجرين تؤثر في كثير من الأحيان على حقوق الإنسان: مثل الطرد، الاعتقال، إقامة مناطق عبور حدودية أشبه ما تكون بالمعتقلات.

– علاقة الحكم الراشد بحقوق الإنسان:

يمكن القول أن رأس المال البشري و الاجتماعي هو أهم ركيزة للتفعيل الحكم الراشد في دول المغرب العربي، فتشترك التنمية البشرية مع حقوق الإنسان في رؤية واحدة هي حرية الإنسان التي تسمح .بممارسة خياراته والمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياته،فهما يعززان بعضهما بعضا بشكل متبادل في تأمين الرفاهية والكرامة لكال الناس، فرفاه الإنسان كغاية نهائية للتنمية يتطلب تفعيل حقوق الإنسان في سبيل توسيع قدراته وحرياته، سواء ما تعلق منها بإشباع حاجاته الجسدية، أو فرص التمكين وإمكانات اقتصادية أو اجتماعية، فالتنمية تعنى بجميع القدرات و الحريات التي يمكن الناس أن يكونوها أو يفعلوها وتعبر حقوق الإنسان على استحقاقات الحصول

(1)- Djerrad Abdel Aziz, «Une décennie de relations internationales 1990- 2000», PCDRA, ENA, Alger, 2001, p 161

(2)- Forum civil Euromed, RECOMMANDATION DE L'ATELIER MIGRATION, Marseille, 2000, dans : http://www.euromedforum.org/IMG/do/Migration_Declaration=_CF_Marseille_2000-Fra-2.doc.

عليها[1]. إن هناك صلة تأسيسية بين حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية تجعلهما مترابطين على نحو توافقي وتكاملي، فالتنمية تركز على تعزيز القدرات والحريات التي يتمتع بها الأفراد بينما تمثل الحقوق مطالبات الأفراد بأجهزة وممارسات تسيير وتأمين هذه القدرات والحريات عن طريق:

- عدم إعاقة ترقية الحقوق السلبية.

- التمكين والمساعدة على الحصول على الحقوق الإيجابية.

ورغم أن الظاهر أن التركيز الاستراتيجي لكل من التنمية الإنسانية أو حقوق الإنسان مختلف عن الأخر، إذ تركز الأولى على طول العمر ومعرفة القراءة والكتابة والحياة الاجتماعية والاقتصادية الكريمة، بينما تركز الثانية على الحقوق المدنية والسياسية إلا أنهما في الواقع متوافقتان:

فالتنمية تتجاوز العناصر السابقة كما يقيسها الدليل إلى العناية بالحياة المدنية و السياسية والحريات الديمقراطية إذ أن هذه العناصر ضرورية من أجل الاحتجاج و الانتقاد والمعارضة التي تتيحها الحرية السياسية. كما تتجاوز حقوق الإنسان الاهتمام بالحريات المدنية والسياسية إلى الحق في التعليم و الحصول على رعاية صحية كافية والتمتع بباقي الحقوق والحريات فلقد أثبتت وثائق الحق في التنمية أن الحقوق الاقتصادية ولاجتماعية لا تقل أهمية عن الحقوق المدنية والسياسية،فاختلاف التركيز الاستراتيجي بينهما لا يفضي إلى أي اختلافات جذرية بينهما.[2]

بالنسبة للعلاقة بين الحكم الراشد وحقوق الإنسان فهما يعززان بعضهما البعض، مبادئ حقوق الإنسان توفر مجموعة من القيم التي توجه عمل الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية. كما أنها توفر مجموعة من معايير الأداء ضد الجهات الفاعلة التي يمكن أن تخضع للمساءلة. وإضافة فمبادئ حقوق الإنسان تحدد مضمون الحكم الراشد من خلال تطوير الأطر التشريعية والسياسات والبرامج ومخصصات الميزانية وغيرها من التدابير. ولتحقيق حقوق الإنسان بطريقة مستدامة لا من إيجاد اطر قانونية مناسبة فضلا عن العمليات السياسية والتنظيمية والإدارية المسؤولة عن الاستجابة لحقوق واحتياجات الأفراد. وبالتالي فالحكم الراشد الذي يتضمن الأبعاد السابقة الذكر الشفافية، المساءلة...الخ والتي لابد أن تتسم بها العمليات السياسية والمؤسسية

(1) - PNUD. Intégrer les droits de l'homme au développement humain durable, New York:NY . EU, 1999, P3.
(2) - PNUD. Rapport mondial sur le développement humain 2000, NY PNUD, p 20.

التي تشجع مشاركة المواطنين في العملية السياسية وفي عميلة التنمية بصفة عامة(1). والرابط بين الحكم الراشد وحقوق الإنسان يظهر من خلال تحقيق فعالية في أداء المؤسسات،ديمقراطية فعالة،سيادة تدابير مكافحة الفساد.

- الحق في الحكم الراشد The right to good governance في إطار مقاربة الإتحاد الأوربي لحقوق الإنسان:

إن أفضل طريقة لفهم مقاربة الحق في الحكم الراشد يمكن تفسيره من خلال النظر في ميثاق الحقوق الأساسية للإتحاد الأوروبي، ونجد في المادة 41 الحق في الإدارة الجيدة على النحو التالي:

1- كل فرد لديه الحق في المطالبة بالشفافية والنزاهة ومطالبة المساءلة.

2- يشمل هذا الحق:أحقية الكتابة لمؤسسات الإتحاد لطرح القضايا والمشاكل.

3- إعطاء قيمة للأفراد في تحديد مجموعة من الاقتراحات، وطرحها في إطار المشاركة الفعالة.(2)

إن مبدأ نقل المعايير والقيم يفترض ترقية الإصلاحات السياسية،الاجتماعية والقانونية والتي من المفروض أن تسبق التحولات الداخلية للشركاء يجب أن تعامل على أنها غايات في حد ذاتها.

فبالرغم من أن الإتحاد الأوروبي له مقاربة إستباقية اتجاه ملف الهجرة غير الشرعية ، إلا أن ذلك لا يعني أننا نأخذها بشكل سلبي بل لابد من إعادة النظر في إستراتيجيات كبيرة منها التشغيل، البحث العلمي الفعال، إن علاقات الامتياز بين الإتحاد الأوروبي وجيرانه ترتكز على القي المشتركة خاصة الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الراشد واحترم حقوق الإنسان، وكذلك المبادئ التي تنظم اقتصاد السوق، التبادل الحر، التنمية المستدامة ومكافحة الفقر.

فيما يخص حقوق الإنسان فالإتحاد الأوروبي حريص على أمنه الخاص من خلال التعاون أكثر من مساهمته في التنمية البشرية في دول الجنوب وصعوبة إدماج المهاجرين الشرعيين في المجتمعات الأوروبية لاصطدام ذلك بمسألة الهوية والاختلافات الثقافية وإتباع أوروبا السياسة الانتقائية تجاه

(1)- Good governance practice for the protection human right. UNITED NATIONS New-York and Geneva, 2007. In: http://www.ohchr.org/Documents/Publications/GoodGovernance.pdf, p 01.
(2)- Henk Addink, Gordon Anthony, Human Rights &Good Governance. In: http://www.uu.nl/faculty/leg/NL/organisatie/departementen/departementrechtsgeleerdheid/organisatie/onderdelen/studieeninformatiecentrummensenrechten/publicaties/simspecials/Documents/SIM_Special_34.pdf, p 116.

المهاجرين، فبالنسبة للحقوق الإنسان في دول المغرب العربي كما أشرنا سابقا وحللنا الواقع الاجتماعي الذي يعانيه الفرد في المغرب العربي يمكن طرح تساؤل بسيط فقط:كيف يمكن ضمان حقوق الإنسان في دول المغرب العربي من خلال فرض إستراتيجيات خارجية علما انه خصوصية البناء الداخلي لدول المغرب العربي غالبا ما يتعارض مع الإستراتيجيات الوافدة؟ فكل القيم المعيارية التي يتبناها الإتحاد الأوروبي في سياسته الخارجية الأمنية التي تضمن له حسب مقاربته الأمن الداخلي واستباق المخاطر والتهديدات التي تأتي من دول المغرب العربي جراء السياسات الفاشلة وحقوق الإنسان الغير محترمة على مستوى جميع المعايير.[1]

فمعظم المشاريع والإستراتيجيات التي يضعها الإتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان اغلبها تفشل كليا.فنقل قيم الديمقراطية والحكم الراشد وحقوق الإنسان تخدم أهداف السياسة الخارجية للإتحاد وخصوصا هدف تشكيل البيئة المحيطة، وذلك بإحداث تأثيرات تحويلية فيها، بينما يؤدي الدفع بسياسات داخلية الشؤون الأمنية الداخلية مثلا، نحو السياسة الخارجية إلى زيادة وتعظيم الفعالية وحل معضلة قدرات السياسات الداخلية للإتحاد الأوروبي.

-القضايا الأمنية-السياسية: تفعيل الديمقراطية، ملف الإرهاب و الجريمة المنظمة

عند الحديث عن الديمقراطية لابد من إبراز العلاقة بينهما وبين الحكم الراشد، فإذا كانت الديمقراطية حسب David Held تعني: خلق الظروف الجيدة والملائمة لكل الناس لتطوير طبيعتهم والتعبير عن نوعياتهم المختلفة يستلزم احترام الأفراد، وقدراتهم المختلفة وقابليتهم للتعليم وتعزيز الإمكانيات الكامنة، وكذا تعزيز حقوق الأفراد، وتوسيع الفرص الاقتصادية لزيادة إتاحة الموارد وذلك لتحقيق مستوى أفضل من الانتفاع[2]. وعند الحديث عن علاقة الديمقراطية بالحكم الراشد نجدها علاقة تكاملية، بحيث تعتبر شرطا أساسيا وعاملا محركا لرشادة الحكم. أما من الناحية العملية فهذه العلاقة ليست فقط تكاملية وترابطية وغنما إجرائية كذلك، فلكي تكون رشادة الحكم مقبولة من جميع النواحي عليها أن ترسم لنفسها كهدف أساسي تقوية التنمية الديمقراطية،كونها لا تستطيع أن تتجسد في جو تخلو فيه المبادئ الديمقراطية، وفي المقابل فإن احترام المبادئ الديمقراطية يعتبر شرطا أساسيا لتطبيق الحكم الراشد. ذلك لتخفيف العبء السياسي ولاجتماعي الناتج عنها

(1)- George Jofée, the European Union, Democracy and Counter-Terrorism in the Maghreb. In: http://www.luiss.it/mes/wp-content/uploads/2009/11/joffa.pdf, p 16.
(2)- David Held, Models of democracy.Editional office, Cambridge, Blackwell Publishers LTD-Oxrod, Second Edition, UK, 2003, p 300.

خاصة في جانبها الاقتصادي. ومن هنا المشروعية الديمقراطية الممنوحة للحكام أو القيادة ومشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرارات هي التي تؤسس الفعالية التي تعتبر من العناصر الهامة لرشادة الحكم ولسياسات واستراتيجيات التنمية، أي أن هناك علاقة ديناميكية بين رشادة الحكم والديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.(1)

إن تجسيد الديمقراطية والحكم الراشد يحتاج قبل كل شيء إلى تعزيز المجتمع المدني من خلال تكوين بنى وهيئات ومؤسسات تمثل الجماعات وتدافع عن مصالحها، أي أن الجانب القيمي للديمقراطية يحتاج إلى جانب بنيوي-هيكلي منظم. فقبل الحديث عن تجسيد الديمقراطية ومن بعدها الحكم الراشد لابد من السعي إلى إيجاد مجتمع مدني منظم ومؤطر(2). فالعلاقة بين الحكم الراشد والديمقراطية، هي علاقة قيمية، معيارية، مكانية وزمنية:

- قيمية: يعتبر الحكم الراشد نتاج الديمقراطية الليبرالية وهذا يعني محاولة هذه الأخيرة سد الثغرات والفراغات التي بدأت تلوح في الأفق عندما حاولت مجتمعات غير المجتمعات التي نشأت فيها الديمقراطية تطبيقها ومحاولة الأولى احتواء الثانية وإخضاعها لمنطقها ونمطها، أي محاولة التكييف.

- معيارية: إذا كانت الديمقراطية تظهر كالنظام الأقل ضررا مقارنة بالأنظمة الغربية الأخرى، فإن الحكم الراشد الذي هو نتاج الديمقراطية هو الآخر ذو صفة معيارية، بحيث إن إشكالية ترشيد الحكم قد عرفتها كل المجتمعات عبر تطورها التاريخي.

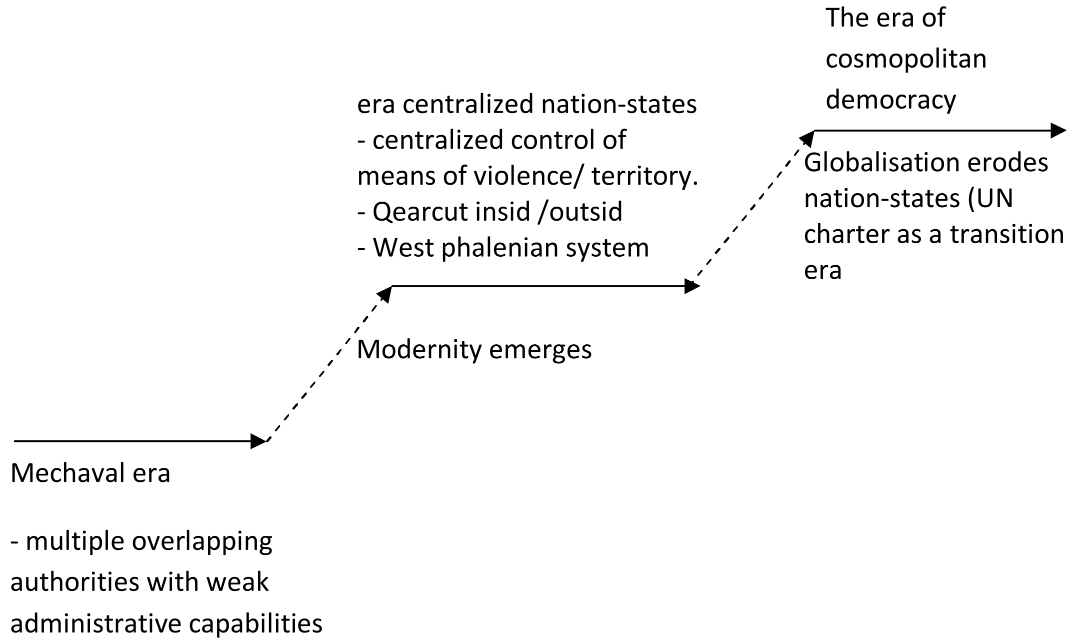
- مكانية: ليس من الصعب أن تكون المجتمعات الغربية ذات التوجه الليبرالي هي البادئة في الترويج للحكم الراشد الذي يعتبر نتاجا للفكر الديمقراطي الغربي، والذي يمكن أن نجمله في الشكل رقم (21) الذي يوضح تطور النظرية الديمقراطية الليبرالية كما يلي:(3)

---

(1)- Margaret-A. Novicki. « Bonne gouvernance : Clé du progrés ». http://www.afriquerelance/Onu/iniativespeciale.org

(2)- De Alcantara Cynthia, `` Du bon usage du concept de gouvernance`` Revue Internationale des Sciences Sociales ; N°155,.mars 1998, P113.

(3)- Heikki Patomäki, Problems of democratizing global governance: Time, space and the emancipatory process. In: http://www.cpogg.org/reader/The%20CPOGG%20Reader.pdf, p 10.



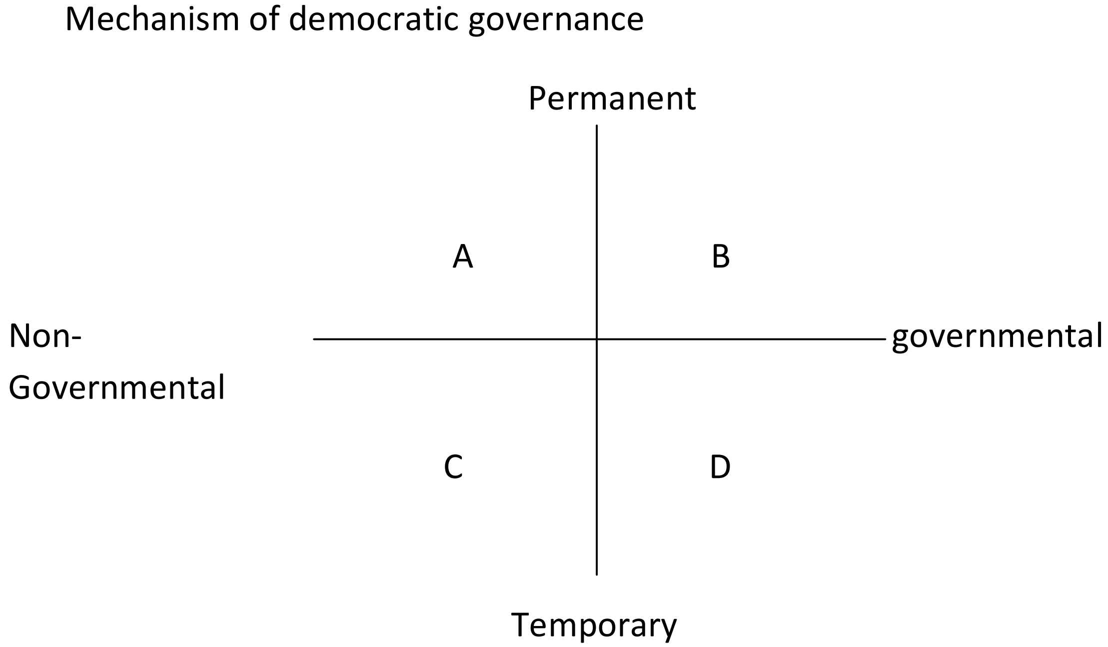
– زمنية: إن للحكم الراشد علاقة زمنية مع ظاهرة التحول الديمقراطي التي برزت بقوة بعد نهاية الحرب الباردة،مع بروز مجموعة كبيرة من التحديات على جميع المستويات.

إن الحكم الديمقراطي الذي يشترطه الإتحاد الأوروبي في إطار سياسة المشروطية السياسية لتفعيل الحكم الراشد في دول المغرب العربي يمكن تحديده كما يلي: اشتراط قيام حكومة ذات مشروعية تسعى من أجل تقوية مبدأ الفصل بين السلطات(التباين السلطوي) لتفعيل ميكانيزمات مراقبة المؤسسات وتطوير وتعزيز استقلالية السلطة القضائية لتمكينها من تطبيق القوانين، غير أن تجسيد هذا المبدأ يتطلب إدخال إصلاحات مؤسساتية لتعزيز القدرة التسييرية والتخطيطية للسلطة التنفيذية، وكذا دينامية المجتمع المدني واحترام حق المعارضة.(2)

ففعالية القرارات ونجاعة السياسات والبرامج تتوقف على مدى المشاركة الفعلية للمواطنين في عملية التنمية ورصد وإعداد سياستها وتجسيد مبدأ المحاسبة وتفعيل الشفافية، والتي تجسد لنا فيما بعد

(2) - Séverine Béllina, La gouvernance démocratiqueUn nouveau paradigme pour le développement?.dans: http://www.institut-gouvernance.org/fr/document/fiche-document-158.html

وتظهر لنا مدى تحقيق الأمن والاستقرار لتفعيل الحكم الراشد من جهة، وتحقيق الحكم الديمقراطي من جهة أخرى. والشكل رقم (22) يبين لنا ميكانيزمات الحكم الديمقراطي:(1)



يعني لتحقيق الحكم الديمقراطي لابد من تفاعل مجموعة من الوحدات المشكلة للنظام السياسي بطريقة تضمن تحقيق القيم الديمقراطية وقيم الحكم الراشد. المشاركة السياسية الفعالة ومجتمع مدني قادر على تفعيل مبادئ حقوق الإنسان.

فلتفعيل الديمقراطية بالمنظور الأوروبي في دول المغرب العربي وبناءا على المعطيات السابقة الذر من أزمات النظام السياسي والوضع الاجتماعي والاقتصادي الضعيف وغير المنتظم، لابد من التطرق للقضية الثانية التي يوليها الإتحاد الأوروبي أهمية كبيرة هي قضية الوضع الأمني في دول المغرب العربي الذي تكثر فيه التطرفات الدينية والإرهاب والجريمة المنظمة فلكي نفهم جيدا ميكانيزمات تفعيل الديمقراطية والحكم الراشد من طرف الإتحاد الأوروبي لابد أن نتطرق إلى ملف مهم جدا هو الإرهاب والجريمة المنظمة:

(1)- Heikki Patomäki, Op.cit. p 17.

حيث ينظر الإتحاد الأوروبي حاليا إلى طبيعة التهديدات، بتصنيفها حسب مستويات خطورتها، حيث يعتمد سلم الانتشار ومعيار خطورتها كأساس لتحديد درجة شدتها، وعموما يمكن ذكر أهمها كما يلي:(1)

1- الصراعات الإثنية داخل الدول.

2- تدفق الهجرة.

3- لاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية.

4- مخاطر انتشار الإرهاب.

انطلاقا من فرضية الإتحاد الأوروبي التي تنطلق بان الأمن والاستقرار في منطقة المغرب العربي يرتبط بالاستقرار الاقتصادي، فهذا لا يكفي لابد من أن يرتبط بالاستقرار السياسي والاستقرار المجتمعي، وبالتالي فإن تخبط عمليات التنمية وانتشار البطالة والفقر لا يؤدي فقط إلى بروز حالة عدم استقرار في هذه الدول، ولكنه يؤدي أيضا إلى بروز مشكلة أمنية في كامل الحوض المتوسطي، وهذا ما أدركته أوروبا التي تؤكد على خطورة قضايا مثل الإرهاب والتطرف الديني، والهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات، فالقضايا الأمنية تجعل الإتحاد الأوروبي يعمل على محاولة وضع خطط إستباقية بتفعيل الديمقراطية والحكم الراشد وحقوق الإنسان في دول المغرب العربي.

(1)- EU Threat to American Supremacy. http://www.markswatson.com/eu_1.htm.

فظاهرة الإرهاب تأخذ أشكالا مختلفة في دول المغرب العربي، على شكل جماعات متطرفة التي تعكس مفاهيم عنصرية، وفي شكل أعمال إجرامية وتخريبية من طرف جماعات معارضة للسلطة، تطمح على إرساء معايير جديدة للحكم(1). وبفعل ضعف مستوى المعيشة في الدول المغاربية، تمكنت ظاهرة الإرهاب من التغلغل في أوساط من السكان، 60 بالمائة من الفئات الشبابية مع تدهور الأوضاع الاجتماعية.

فبالنسبة للإتحاد الأوروبي الذي يقوم مفهومه للأمن على الأخذ بعين الاعتبار المسائل عبر الوطنية، فإن أهم التهديدات الشخصية في إطار التفكير الاستراتيجي المتعلق بالتهديدات الإرهابية من الدول خارج الاتحاد الأوروبي، والتي تعتبر الخط الدفاعي الأول بالسبة للإتحاد الأوروبي ولا تعارض دول الاتحاد استعمال القوة العسكرية في مواجهة الإرهاب، ولأن المقاربة الأوروبية تقوم على اعتبار ضمن مقاربة سياسية شاملة(2). فبالنسبة للدول الأوروبية، هي تخشى الأعمال الإرهابية الموجهة ضد الأوروبيين أو المؤسسات والمصالح الأوروبية في المغرب العربي أكثر مما تخشى العمليات الإرهابية داخل أوروبا ولذلك لم يكن الإتحاد الأوروبي يتعامل مع ظاهرة الإرهاب بجدية كبيرة، حتى انه كان يعتبر النظام الجزائري في حد ذاته مسؤولا عما آلت إليه الأوضاع في الجزائر في بداية التسعينات واتساع نطاق الأعمال الإرهابية نتيجة مباشرة لتوقيف المسار الانتخابي، واعتبر الطريقة التي تعاملت بها السلطات الجزائرية مع الظاهرة تعديا على حقوق الإنسان وإجهاضا للديمقراطية.(3)

---

(1)- Khader Bichara, Le grand Maghreb et l'Europe : Enjeux et perspectives. 2e édition, Publisud, Quorum, CEE, 1995, p 102.

(2)- ZÔpel Christoph, «Concepts pour une sécurité commune et pour la coopération entre l'Europe et le Proche et Moyen- Orient », dans : Sécurité et coopération entre l'Europe et le Proche et Moyen Orient .édition Julia Emig, Fondation Friedrich Ebert, Tunis 1999. p 27.

(3)- Perthes Volker, Risques en matière de sécurité provenant de la région Méditerranéenne ? Une perspective Allemande, dans : Sécurité et coopération entre l'Europe et le Proche et Moyen- Orient : perspectives Tuniso- Allemandes », édition Julia Emig, Fondation Friedrich Ebert, Tunis 1999, p 42- 44.

ما يؤخذ على مسار الشراكة في مجال مكافحة الإرهاب أنه يؤكد الإتحاد الأوروبي على أنها من أهم التهديدات التي تواجه المنطقة، ولكنه لم يحدد آليات عملية تطبيقية لمكافحتها، ما عدا التطرق في كل مرة وفي كل لقاء إلى التعاون في مجال تبادل المعلومات.(1)

ما يمكن قوله أن نجاح الوصفات سواء وصفة الديمقراطية أو الحكم الراشد في دولة ما يتوقف على تحديد علاقة السلطة في هذا البلد وعلاقة الحاكم بالمحكوم، فلكل دولة خصوصيتها في مجابهة هذه الإصلاحات، ولكل دولة طريقتها في النظر إلى المشاكل الموضحة داخل الدولة، فلكي يكون الإصلاح لابد أن تكون الديمقراطية كبعد مؤسسي وإصلاح الحكم في حد ذاته لضمان ترسيخ دعائم الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع وتوفير عنصر صلاح الحكم، وتوفير المبادئ الأساسية للديمقراطية، الشفافية والمحاسبة بالاعتماد على البعد الاقتصادي وتحسين مستوى الأداء داخل هذه البلدان وتطوير علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع المدني.

ولكي نصل لتحقيق كل هذه الإصلاحات لابد من الحديث عن رشادة الأفكار، أو رأس المال الفكري بكل بساطة نطرح سؤال هل نحن عاجزين عن وضع حلول لأنفسنا؟ فالرشادة الفكرية تقود مباشرة إلى إيجاد حلول مناسبة تكون متكيفة مع خصوصياتنا للخروج من مأزق الحلول الخارجية. بمعنى إيجاد أفكار عقلانية يمكن تطبيقها من خلال إيجاد تفاعلات فكرية رشيدة، وتنميتها وفقا لمجموعة من الأطر والديناميات التي تعيشها بالدرجة الأولى المجتمعات والنظم السياسية.

(1)- ZÔpel Christoph, Op.cit. p 27.

يعتبر التوجه الأوروبي في خلق أنماط من الديناميكيات والآليات اتجاه دول المغرب العربي، مرتبطة بمجموعة من المساعدات التنموية التي تتضمن مشروطيات قصد تفعيل الحكم الراشد وتحقيق نسبة من التحول الديمقراطي الفعال. نتطرق في هذا الفصل إلى الأهداف الإستراتيجية للإتحاد الأوروبي من خلال مختلف السياسات التي اتبعها اتجاه دول المغرب العربي، والتي من خلالها يحاول إيجاد دور عالمي له ومواجهة الدور الأمريكي في المنطقة. إضافة إلى تحديد الإنعاكاسات التي خلفتها كل هذه السياسات اتجاه دول المغرب العربي، وهل حقا خلفت نتائج إيجابية وخاصة مع ما يحدث حاليا في دول المغرب العربي في ظل الحراك الاجتماعي.

المبحث الأول: التوجه الأوروبي نحو البحث عن دور عالمي فعال في إطار الحكم العالمي

نتناول في هذا المبحث تحليلا لمفهوم الحكم العالمي ومساهمة الاتحاد الأوروبي في إطاره كهدف استراتيجي.

المطلب الأول: المساهمة في بناء الحكم العالمي

1- تحليل مفهوم الحكم العالمي و موقع الإتحاد الأوروبي في إطار هذا الحكم:

يعتبر موضوع الحكم العالمي من المواضيع الحديثة التي تم تناولها في حقل العلاقات الدولية، والتي أخذت جزءا كبيرا من الدراسة والتحليل في الأدبيات الغربية والتي لم يتم التوصل إلى حد الآن إلى تعريف دقيق لمصطلح الحكم العالمي. في هذا المطلب سيتم التعرض إلى أهم المحاولات والاتجاهات التي حاولت وضع تعريفات مختلفة لهذا المصطلح، الحكم العالمي هو نتيجة مجموعة من الدراسات والدارسين ومدارس مختلفة تناولت هذه الفكرة، ويمكن ترتيبها في أربع مساهمات أساسية.[1]

- **المقاربة القانونية:** مرتبطة بالمثالية وهي تطمح إلى إيجاد قواعد للوظائف على المستوى العالمي، وتتبناها كل الدول. وهذه القواعد تجد تشريع لها بأنها من "الأعلى Par le haut" .بمعنى نموذج للحكومة العالمية، أو من "الأسفل Par le bas"، من خلال وظيفة التغيير معني التقاليد والمعاهدات والتي تطرح من طرف مختلف الفواعل العالمية والتعاون بين كل هذه الوظائف يلعب دورا في احترام قيم الحكم.

- **المقاربة الواقعية:** النظام ما بين الدول مبني على أساس المصالح المشتركة، وبالتالي المحافظة على التقارب بين الدول والمحافظة على القواعد الضمنية التي تعمل وتضمن استدامة النظام القائم. هذا الأخير الذي يسير من خلال مؤسسات أقل أو أكثر رسمية التي تحافظ مع الوقت على الأمن بين الدول إلى الحد الذي ينشأ من خلاله مجتمع دولي حقوقي.

- **المقاربة الليبرالية:** تؤمن ببناء المؤسسات للتقليل من ضعف سلطة الدولة في جميع الميادين، هذه المؤسسات تعمل على الممارسات التعاونية والمشتركة لتقوية الثقة بين الحكومات والمنظمات.

---

[1]- Charles-Philipe David, La guerre et la paix:Approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie. Presses de Sciences Po, Paris, 2000, p 411-412-413.

السلطة بالنسبة لهذه المقاربة يتم إعطاؤها طابعا اجتماعيا (القرار الجماعي) وكل الفواعل تمثل طوعا لقواعد الحكم وذلك للحصول على الفوائد وتحقيق مصالحها.

- **المقاربة النقدية**: تؤكد على التغير في القيم ما بين الذاتية، الالتزامات وكذلك بروز مجتمع مدني عالمي. هذا التغير يؤثر في إعادة بناء القواعد الأساسية للحكم ويزيد من تأثير الفواعل غير الدولية على حساب الدول. والدول لابد لها من احترام القواعد الجديدة التي تفرض غالبا من طرف الفواعل غير الدولية، وبالتالي وضع ميكانيزمات للمراقبة، والعقاب، إذا لزم الأمر كل الفواعل التي تقوم بسلوكيات لا تحترم فيها مبادئ الحكم.

الحكم العالمي هو تفاعل بين القيم والمؤسسات التي تنتج لنا مجموعة مختلفة من الأنظمة. ويتم تعريف كل نموذج من الحكم العالمي من جانب عدد من الخصائص الرئيسية:(1)

أولا: بداية يمكن طرح السؤال من الذي يحكم؟ الفواعل التي تشكل نظام الحكم العالمي، معايير الحكم.

ثانيا: مستويات الحكم، في أي مستوى يمكن تركيز الحكم وطريقة توزيع السلطة السياسية عبر المستويات المحلية، الإقليمية والعالمية.

ثالثا: اختلاف الخصائص المؤسسية للحكم العالمي وترتبط بمجموعة كبيرة من الأبعاد. ومنها ثلاث أبعاد رئيسية: الفعالية المؤسسية، المركزية، التقنين ودرجة من الدقة والالتزام التي ينطوي عليها التزامات مؤسسية.و تنتج لنا العلاقة الدقيقة بين التصميم المؤسسي والأداء المؤسسي .

ومن خلال هذه النظرة التحليلية، يصف روزنو مفهوم الحكم العالمي بأنه موضوع خاص بالظاهر البارزة والمتعلقة ببعضها البعض، إن استعمال هذا المصطلح الجديد من شانه أن يفهم كإجابة لفشل النظريات المطروحة لتفسير العلاقات الدولية نتيجة التحولات والتغيرات السريعة في عالم السياسة، فإنه يجب إعادة هيكلة الإطار المفاهيمي لتسهيل التحليلات حول كيفية استعمال السلطة في عالم لامركزي(2). بالنسبة لمفهوم الحكم العالمي يقول جون جاك روش Jean Jacques

(1)- Miles Kahler, Global governance redefined. In: http://law.wustl.edu/centeris/Papers/globalization/KAHLERMilesFINALPAPER.pdf , p 03-04-05.

(2)- Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg, Global Governance as a Perspective on World Politics. In: www.glogov.org/images/doc/GG12_2_Dingwerth_Pattberg1.pdf. p 187.

Roche أنه مفهوم غامض؛ هو الأسلوب الفعال والمميز للمجتمع – العالم الذي يضع الإنسان في مركز الاهتمامات.

ويضيف روبرت لتمان Robert Latham: "الهدف من الحكم العالمي هو التنظيم، الوساطة، المراقبة، وبعث الشرعية على المستوى الكلي العالمي للعمليات والمسارات والمعاملات التي تشكل كل العالم[1]. وتأخذ فكرة الحكم العالمي جذورها عند القانونيين أمثال غروسيوس Grotius هذه الرؤية لتنظيم النظام الدولي بفضل تنمية المؤسسات والأنظمة لتعويض فشل الدول في حل المشاكل العالمية. الحكم العالمي يشير كذلك إلى الأفعال الجماعية لإنشاء معايير ومؤسسات قادرة على مراقبة الأسباب والآثار السلبية للمشاكل القومية (على المستوى الوطني)، عبر-الوطني، وفوق-الوطني.

وحسب تقرير لجنة رمفال Le rapport de la commission Ramphal بعنوان: "قربنا العالمي Notre voisinage global" مختلف الطرق التي يقوم من خلالها الأفراد والمؤسسات بتسيير شؤونهم العامة والمشتركة". ويشمل: "المؤسسات الرسمية، والأنظمة ذات النفوذ السلطوي، وكذلك الترتيبات غير الرسمية والتي هدفها هو مصلحة الفرد والمؤسسات" وهذا يعني أنه:[2]

1- التوجه نحو حكم عالمي ينتج من خلال متطلبات العولمة، فعلى المستوى الأمني، يتطلب إعادة تنظيم المجال السياسي، وهذا باعتماد متبادل بين ما هو داخلي وما هو خارجي (المحلي والعالمي).

- التوجه نحو الحكم العالمي نتيجة أساسية لأزمة الحكم الداخلي للدول (Le crise de la gouvernabilité)، والتي تطرح البحث عن طرق جديدة للفعل السياسي.

هذه التطورات انتقلت من عالم واحد المركز centre-Etato إلى عالم متعدد المراكزMulti Centre "، أين أصبحت السيادة ضعيفة وأصبح وزن كبير للفواعل غير الدولانية.

هذه التغيرات تتنبأ بأن الرشادة على المستوى الأمني أصبحت في الدولة محدودة الفعالية فيها ومشركة على المستوى العالمي .

---

[1]- Charles-Philipe David, Op.cit. p409.
[2]- Ibid, p 410.

2- الحكم العالمي كذلك هو عبارة عن مسار للإبداع والتحولات في المعايير والقيم، القواعد، المبادئ والمؤسسات في إطار النظام الدولي.[1]

يمكن القول أن فكرة الحكم العالمي مسطرة لحاجة متزايدة في الوسط الدراسي للعلاقات الدولية خاصة وأن النظريات الواقعية والليبرالية المؤسسة والمهيمنة على دراسة المنظمات الدولية في سنوات السبعينات والثمانينات، قد فشلت في ضبط التزايد الكبير في أعداد وتأثير الفاعلين غير الدوليين وكذا مخلفات التكنولوجيا في عصر العولمة. وعليه يمكن اعتبار مصطلح "الحكم العالمي" كشعار لوصف وضبط التحول الفوضوي الزائد عن حده للنظام الدولي، من جهة أخرى حيث بنيت فكرة "العلاقات الدولية" على مرجعية الدولة كوحدة أساسية للتحليل، في حين سلمت دراسة الحكم العالمي بزيادة أشكال المنظمات الاجتماعية والتواجد السياسي السيادي التي لا توجهه الدول ومنه لا يمكن الحديث عن أربع مقاربات أساسية فسّرت الرشادة العالمية.[2]

على نقيض الاتجاه الرافض لفكرة الحكم العالمي، هناك محاولة جديدة ملمة بكل الممارسات الجديدة التي تطورت مع النظام العالمي الجديد من أجل وضع تعريف إيجابي للحكم العالمي، و أبرز مثال على هذه الممارسات تعريف مجلس الحكم العالمي الذي أعلن أن الحكم العالمي هو مجموع العمليات الفردية والمؤسسية العامة والخاصة التي تسير مصالحها المشتركة، وهي عمليات مستمرة تحمل صراعات واهتمامات من الممكن أن تسوى عن طريق الفعل الجماعي " Collective Action" والفعل التعاوني "Cooperative Action"[3] وبدراسات علمية أكثر طموحا جاءت محاولة "جيمس روزنو J. Rosenau 1997 تركز على "دوائر السلطة of authority Spheres"التي لها القدرة لوضع معايير على مستويات مختلفة، فبالنسبة لروزنو الحكم العالمي، يشتمل على الحد الأدنى للنظام العام، والتحرك نحو تحقيق الأهداف الجماعية للمجتمعات على المستوى العالمي.[4]

---

(1)- Charles-Philipe David, Op.cit. p 411.
(2)- Philipp S. Müller, Markus Lederer, Challenging Global Governance: A perspective (Draft September 2003) In: www.cpogg.org/reader/The%20CPOGG%20Reader.pdf, p 04,05
(3)- Ibid, p 06.
(4)- Idem.

لخص روزنو فهمه للحكم العالمي في تعريفه الاستشهادي بأن الحكم العالمي "وجد ليمثل أنظمة الحكم في كل مستويات النشاط الإنساني –من العائلة إلى المنظمة الدولية– كإتمام للأهداف من خلال تفاعلات للتوجيه لها، وبالتالي نتائج عالمية (مضاعفات تحويلية)".(1)

للتعريف أربع عناصر بناءة: أنظمة الحكم، مستويات النشاط الإنساني، إتمام الأهداف، النتائج العالمية.(2)

بالنسبة للعنصر الأول حلل روزنو كيفية تطبيق المراقبة على السياسات الدولية وأن التمسك بمفهوم المراقبة له تقدير بأنه ينص على الظواهر المتعلقة ببعضها التي تؤخذ كأنظمة قانون حكم. وبالتالي فأنظمة الحكم تكون عندما تتوفر ميكانيزمات مرتبطة بأخرى وتنظم أولها تأثير على المعايير، التوقعات وسلوك الفاعلين المناسبين داخل حيز منظم، من الأهمية إذن معرفة أن بناء سلطة سياسية أو عادلة لا يعد شرطا لتفعيل نظام الحكم.

ثانيا: نظام الحكم في كل مستويات النشاط الإنساني يتصل بالميكانيزمات المحلية ،الوطنية ،الدولية والفوق قومية .

ثالثا: تحدث تفاعلات بين الأهداف من التوجه نحو الحكم العالمي لإتمام الأهداف العامة و منه يمكن التمييز بين العمليات العفوية والمقصودة.

رابعا:النتائج على المستوى العالمي: وذلك مرتبط بمستويات النشاط الإنساني كميزة تحويلية لمؤشرات الحكم العالمي.

هذا المنظور لقي إشكالا من قبل الباحثين السياسيين الذين ناقشوا ميكانيزمات الحكم التي أصبحت كجزء من التحول الذاتي للدولة، وعلى هذا النحو إذا حاول أحد الفصل بين الحكم والحكومة بشكل تام سيفترض أن النظام الدولي أو العالمي ذاته لا يرتبط ولا يتواصل مع النظام المحلي(3). إلا أنه من خلال عرض المحاور التالية من الحكم العالمي نجد أنها ليست لعبة متعددة المستويات «a multi Nevel game».

وفي طريقة أخرى لتعريف الحكم العالمي نجد استعمال عبارة الحكم العالمي للتعبير عن حقيقة تجريبية للفواعل غير الدولاتية الذين أصبحوا عبارة عن شركاء على الصعيد الدولي. لذلك فإن جزء

(1)- Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg, Op.cit. p 188-189.
(2) - Ibid, p 190.
(3) - Philipp S. Müller, Markus Lederer, Op.cit. p11.

كبيرا من المناقشة حول الحكم العالمي تم تكريسها لتصوير أي الفواعل أكثر تأثيرا في الحياة الدولية، وكيف تعطي الشرعية لمبادئها في العلاقات الدولية كالمنظمات الدولية غير الحكومية، الشركات متعددة الجنسيات، وكل منظمات المجتمع المدني، التي أثبتت وجودها كفواعل في العلاقات الدولية.(1)

وقد تم دراسة هذا الزخم من الفواعل التي تعمل جميعها على مستويات مختلفة في النظام لفهم الاعتماد المتبادل لشبكة الوكالات المختلفة وتحليلها، ودراسة جوانبها المتعددة، والتحاليل متعددة المستويات، ومسائل تمويلها، وميكانيزم الرقابة غير الرسمي، ومناقشاتها حول توجيهها وتسييرها، وقد أثبت مداخل الفواعل أنها حقا أصبحت في الواقع وكالات لها علاقة بالقضايا العالمية، فهذه المداخل الخاصة بالفواعل غير الحكومية اعتبرت كمدخل لتعريف الحكم العالمي بشكل إيجابي، حيث أصبحت واضحة للجميع ولا يمكن نكران وجودها على الساحة الدولية.(2)

حيث أنها مرات تشمل المؤسسات المحلية، ومرات أخرى، لا على العكس، فالحكم العالمي غالبا ما يشمل كل من النظامين (المحلي والدولي)، بحيث تصبح نظاما واحدا.

من التعاريف أيضا التي تعرف الحكم العالمي سلبيا، هي تقديم الحكم العالمي كجواب سياسي لتصميم عملية العولمة، اقتصاديا "ميسنر" Messner 2001، فأغلب المنظمات غير الحكومية استعملت المصطلح لتقديم بديل آخر لنيوليبرالية، وفي كلتا الحالتين مفهوم الحكم العالمي يعبر عن ضم مطالب لمحل مشاكل العولمة النيوليبرالية، فالمفهوم قدم كتطوير بديل آخر للنيوليبيرالية، فالحكم العالمي من هذا المنظور هو عبارة عن مشروع للهيمنة الاقتصادية الذي أدى أفرزته العولمة التي تقمع الطبقات الفقيرة سواء في دول الشمال أو في دول الجنوب.

المداخل النظرية لتفسير الحكم العالمي:

1-الحكم العالمي كمشروع إيديولوجي: Global goverrance as ideological project

أغلب المداخل النظرية التقليدية كانت تهدف إلى كشف الإيديولوجيات التي تقف وراء المصطلح لذلك نجد أن بعض المنظرين أمثال "لادام" Latham (1999)، عرفوا الحكم العالمي كمفهوم تكنوقراطي وسياسي. فهذا الاتجاه الأساسي في تعريف الحكم نظرا إليه على أنه قد أحدث حركة مشابهة للنظريات الوظيفية للحكم فيما بين 1950 و1960، حيث اعتبر المفكرون

(1)- Philipp S. Müller, Markus Leader, Op.cit. P12
(2)- Idem.

السياسيون أن السياسات تسير بطريقة تقنية ونجد أيضا أن هذا الاتجاه سائدا في نظريات الاتحاد الأوروبي "آدام سميث" Adam Smith (2001)، وكذلك فإن "براند" Brand (2000) يرى أن مصطلح الحكم العالمي له مفردات متعددة الاستعمال كالتسيير Management، التوجيه Steering والشراكة Partnership، وهي ميراث براغماتي ونيوليبيرالي الدلالة، مثل هذا النقاش غالبا ما يشير إلى عرض الدراسات التي ترى بأن عملية العولمة لا تحرم نموذج الدول المصنعة من قدرتها على تنظيم السوق أو متابعة سياساتها الموالية.(1)

تبعا للأدبيات البارزة حول الحكم العالمي والملاحظات العامة حول عمليات العولمة، فإن الدولة المستقلة بدأت تفقد الرقابة حول المظاهر الرئيسية للحكم، فنظريا الحكم العالمي يقدم مفهوما تحليليا لتعميم المجهودات على مستوى عالمي، ولتحدث توزانا لعمليات العولمة غير المراقب بهذا المنظور مفهوم الحكم العالمي جاء ليضيف بعض التطورات والمؤسسات ما وراء الدولة والتي تحاول أن تنظم وتراقب القوى الجديدة للعولمة.(2)

"Global governance has emerged as an integrative concept that allows many different scholarly traditions and meta-theoretical assumptions to use one general language when it comes to understanding processes of change in world politics. Hence, it could well develop into a new paradigm challenging the more traditional and state-centred mainstream of IR. However, global governance is not a theory in its own right and we should be carful not to overload it with too many expectations. What an analytical understanding of global governance can deliver nonetheless is a fresh view on world politics that is becoming more complex and is changing at an ever-increasing rate".

ويمكن التطرق إلى اتجاهين في الأدبيات الأكاديمية الحديثة حول الحكم العالمي كفعل ونظرية تطبيقية تنظر إلى الحكم العالمي كفعل ونظرية تطبيقية بعيدا عن المجال الوصفي وهما اتجاهين يتعرضان إلى مفهوم الحكم العالمي كمفهوم تحليلي، والثاني ينظر إلى الحكم العالمي على أنه ممارسة اجتماعية.

أولا: الحكم العالمي كمفهوم تحليلي Global Govenance as an analytical concept

(1)- Konrad späth, Inside Global Govenance; New broders of a concept: in challenging global Govenance: Acrtical perpective : in http ://www.copogg.org/reder/the CPOGO reder.PDF, P1.

(2)- Philipp Pattberg, Global Governance: Reconstructing a Contested Social Science Concept (GARNET Working Paper: No 04/06 ,March 2006) in: http://www.garneteu.org/fileadmin/documents/working_papers/0406.pdf, P18.

إن دراسة الحكم العالمي أصبح قطاعا متطورا فالمداخل المختلفة للسياسات والتطورات العالمية الحديثة أصبحت تحت هذا المختبر، كما أن العديد من المظاهر والهيئات المختلفة أصبحت معممة ومدرجة ضمن هذا المفهوم، الذي أتى على نطاق واسع من التعاريف المختلفة والمتنافسة فيما بينها، إلا أنه لا يوجد تعريف واضح ومتفق عليه.(1)

وكمفهوم تحليلي للحكم العالمي تضمنت صفا واسعا من المنظورات البارزة واهتماما واسعا من مختلف السياسات العالمية والمنظمات الدولية.

من بين هذه المداخل والنظريات نجد الواقعية بتوقعاتها التشاؤمية حول إمكانية قيام مصالح مشتركة عن طريق إقامة علاقات دولية، فالواقعيون الأرثوذكس يعتبرون الحكم العالمي وصفا زائدا للتوزيع الدولي للقوى، كما أن فكرة المجتمع المدني العالمي عند الواقعيين تؤدي حتما إلى حدوث فوضى في الدول أي أنها تؤدي إلى حالة فقدان الدولة.(2)

من المداخل التي اهتمت أيضا بالحكم العالمي نجد المدخل الليبيرالي، فهناك من السياسيين من اعتبر أن انكماش العالم، أدى إلى تعاظم شأن المؤسسات والمنظمات ما وراء الدولة، كما أدى إلى تدويل المشاريع الليبرالية والسياسية والاقتصادية، وبالتالي تم تقليص دول الدولة الوطنية، فالدول كشكل من أشكال التنظيمات المهيمنة والمسيطرة أصبحن تحت ضغط الاعتماد المتبادل بين وعبر حدود الدول، وأصبحت بذلك مجرد حلقة تربط بين مختلف الاقتصاديات والمجتمعات والأفراد عبر عمليات العولمة.(3)

كذلك من المفكرين السياسيين من اعتبر أن الدولة لعبت دورا أساسيا في ظهور الحكم العالمي، فنظرا لفشل الحكومات الرسمية وعجزها عن تحقيق احتياجات الأفراد، وذلك بسبب عدم توفر المهارات والكفاءات أو البعد المالي أو القدرات الإدارية، أو المرونة لمعالجة بعض القضايا المعقدة وكذلك بسبب عدم توفر الأحقية أو نطاق السلطة ونتيجة لعدم مبادرة الحكومة بتحقيق رغبات واحتياجات مواطنيها، ظهرت منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص للمشاركة في تحقيق مصالحهم المشتركة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للدول.

---

(1)- Philippe Pattberg, Op.cit. p 15.
(2)- Idem.
(3)- Ibid, p 13-14.

ثانيا: الحكم العالمي كممارسة اجتماعية Global Governance as a Social practice

إن البحث في مفهوم الحكم يفتح الطريق أمام البحث حول الدور أو الوظيفة التحليلية والسياسية للمفهوم، ومدى تأثيره في الممارسات السياسية، وبذلك نستطيع أن نفهم المعنى السياسي والاجتماعي ومختلف تضميناته في الواقع الاجتماعي، وهذا يحيلنا أيضا إلى فهم الوظيفة التكوينية لمفهوم الحكم العالمي.[1]

هناك من المفكرين السياسيين من اعتبر أن فكرة الحكم العالمي ضمنيا تشير إلى التحول نحو قواعد النظام العالمي، وبذلك تصبح بديلا عن سلطة وقواعد نظام الدولة الوطنية، وذلك من خلال بروز قوى سياسية واجتماعية وراء الدولة، ومن نتائج ميكانيزمات الحكم تولي المهام والوظائف التي لا تستطيع الدولة الوطنية القيام بها، فمن خلال هذه الميكانيزمات تخلق رابطة مفاهيمية بين الحكم العالمي وسيادة الدولة الإقليمية، بحيث يكون الحكم العالمي معارضة لمبدأ السيادة، ومن خلال هذا التعارض يفترض بروز الحكم العالمي كنتيجة لضعف الدول المستقلة. ومما يساعد على ذلك توسيع الاعتماد المتبادلة الدولية وتوطيد النظام الدولي أكثر فأكثر، وعلى هذا النحو فالحكم العالمي يمثل نوعا من الحقيقة الاجتماعية والمؤسساتية لبعض القضايا العالمية التي من المستحيل حلها على مستوى الدولة الوطنية وإنما من الممكن تنظيمها ومعالجتها عالميا ووفقها بمعايير عالمية.[2]

وهنا تكمن الوظيفة الاجتماعية والمؤسساتية التكوينية للحكم العالمي، وبذل تخلق نوعا من الذات الجماعية التي تسمح بحدوث نوع من الشراكات والممارسات الاجتماعية على المستويات العالمية.

---

(1) - Konrad späth,Op.Cit,P08.
(2) - Philipp Pattberg,Op.Cit,P10.

وكما يقول جيل أندرياني Gilles Andréani موضوع الحكم العالمي ليس موضوع جديد بالتحديد، لكن مسيرة الاقتصاد الدولي لنهاية القرن العشرين أكدت ضرورة العمل الجماعي على المستوى الدولي. وبرزت ثلاث قضايا رئيسية :[1]

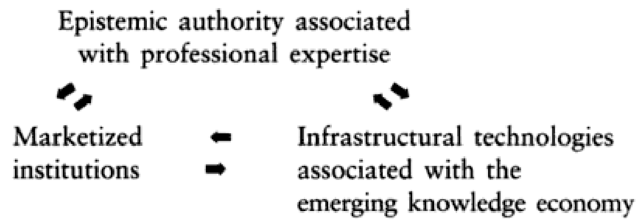
1- تعميق الاعتماد المتبادل، مما أدى إلى بروز مصطلح العولمة بشكل عام، مع زيادة تكثيف التبادل التجاري، وبروز الشركات متعددة الجنسيات من خلال الاستثمار المباشر، وزيادة تنقل رأس المال، وآثارها ويتضح في أزمات مالية واسعة النطاق، والتي تزامنت مع الحركات الدورية للأزمات التي لم يتم تحليلها وفهمها بشكل واضح.

2- زيادة النقاش حول المخاطر و التهديدات الجديدة، والتي تظهر وتؤثر بشكل كبير في النظام العالمي، سواء على مستوى الأعراف الاجتماعية، وحماية البيئة وظاهرة الاحتباس الحراري، وسلامة المستهلكين والآثار المترتبة على التقدم التكنولوجي ولاسيما فيما يتعلق بقضايا الكائنات المعدلة وراثيا، أو الجريمة الدولية لغسيل الأموال.

3- وأخيرا، فإن تصاعد التطرف والحركات الاحتجاجية على العولمة، الليبرالية التي نشأت على المستوى الدولي، أدت إلى تجاوز اختلافاتها والبحث على العمل المشترك من خلال إستراتيجية واحدة للوقاية من العولمة الليبرالية.

والشكل رقم (20) التالي يبين العناصر الأساسية في بروز البحث عن الحكم العالمي: [2]

Figure 1: Elements of Emerging Global Governance



This ontology should be understood as a way of developing multilevel analyses of past and present (as well as potentially future) forms assumed by global governance.

---

[1]- Pierre Jacquet, Jean pisani- Ferry, Laurance Turbiana, Les institutions économiques de la Mondialisation,dans: http://www.pierrejacquet.fr/spip.php?article 54, P 13,14.
[2]- Martin Hewson, Timothy J.S inclair, Approaches to global governance theory. SUNY Press, 1999, p 18.

2- النماذج المتعلقة بدور الإتحاد الأوروبي في إطار الحكم العالمي:

يوجد ثلاث نماذج رئيسية حول دور الإتحاد الأوروبي في مساهمته في الحكم العالمي:

1- نموذج القوة المدنية (puissance civile): يرجع أهم إسهام في نموذج القوة المدنية لفرانسوا دوشانFrançois Duchène الذي تنطلق منذ البداية من فكرة التكامل الأوروبي التي تتضمن حسبه مظهرين أساسين: الأول يركز على الإسهام في تحقيق السلم الدولي، والثاني يتأسس على إرادة القوة. ويلاحظ كريستوفر هيل Christopher Hill ما يسميه قوة مدنية وقطب سياسي وهو منطلق تستعمل ضمنه القوة الاقتصادية مع نهايات سياسية دون اللجوء مهما كان إلى الوسيلة العسكرية(1). يتجلى هذا من خلال الوسائل التي يتبناها في سياسة المساعدات التنموية، المشاريع لحماية البيئة والتنمية المستدامة والبحث عن سياسة خارجية وأمنية مشتركة.(2)

2- نموذج القوة العسكرية (puissance militaire): يقدم هيدلي بول Hedlley Bull عدة انتقادات لمفهوم الإتحاد الأوروبي كقوة مدنية،حيث يعتبر هذا المفهوم تناقضا لما يعانيه الإتحاد من جمود وركود وانسداد في الفعل العسكري الأوروبي. وحسب H. Bull لابد للدول المشكلة للإتحاد تحقيق اكتفاء ذاتي أكبر في مجال الدفاع والأمن. ويقترح شروط لبناء إستراتيجية أوروبية حقيقية من بينها:تقوية دور ألمانيا في مجال الأمن، بناء نموذج لوحدة سياسية أكثر قوة وفعالية، تغيير بريطانيا لسياستها.(3)

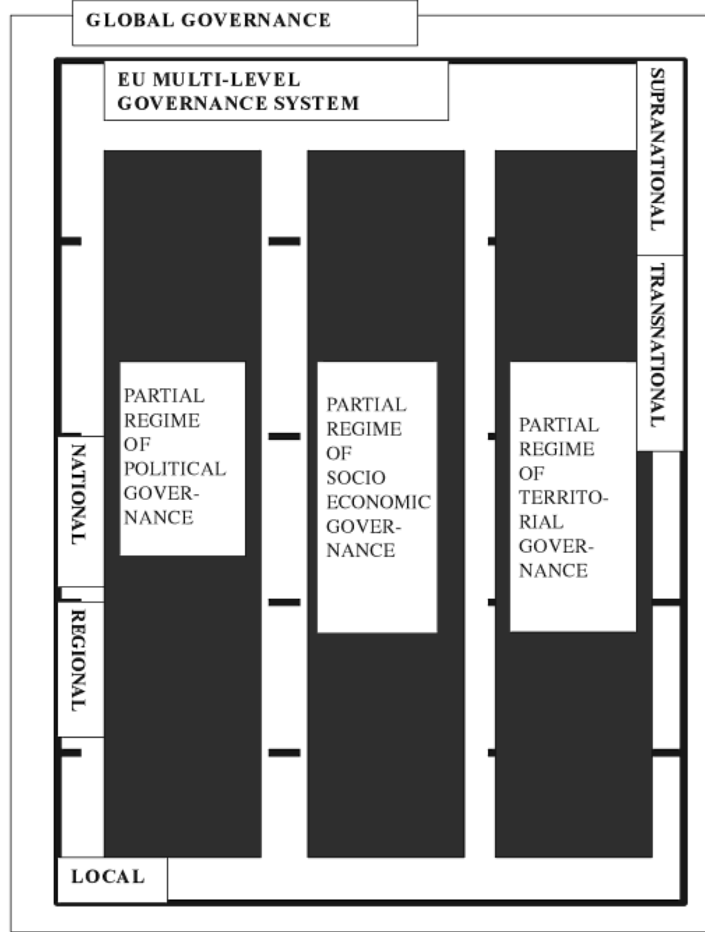
3- نموذج القوة المعيارية/القيمية (puissance normative): القوة المعيارية للإتحاد الأوروبي تترجم من خلال مجموع القيم الموضوعة، النابعة من مبادئ المؤسسين التقليديين الحرية، الديمقراطية، احترام القانون وحقوق الإنسان.كما أنها تترجم من خلال الأهداف التنمية المستدامة، التطور الاجتماعي وهذه القيم ليس لها هدف معلن فقط، لأنها تمثل الخصائص المشكلة لسياسة تخلق هوية فوق دولة، فهي مستعانة أيضا بالعلاقات الخارجية للإتحاد الأوروبي في نطاق تمارس فيها التأثير

(1)- Hans-Georg Ehrhart, quel modèle pour la PESC?.dans: http://www.iss.europa.eu/uploads/media/chai55f.pdf, p 10.
(2)- Amaya Bloch-Lainé, L'union européenne et la «soft Security»: les attributs de la puissance civile. Dans: http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001138.pdf, p 29.
(3) -Hans-Georg Ehrhart, Op.cit. p 12.

خارج حدوده وهكذا القيم تمنح هذه القيم مفهوما لدور الإتحاد الأوروبي العالمي[1]، والتأثير المعياري هو الهدف الرئيسي للفعل الخارجي للإتحاد الأوروبي الذي يسعى لتحقيقه.[2]

والشكل رقم (21) يبين المستويات الجزئية في الحكم الأوروبي وتفاعلها في إطار الحكم العالمي:[3]

Figure I.1
The EU Multilevel Governance System and Its Partial Regimes of Governance



[1] - Hans-Georg Ehrhart, Op.cit. p 13.
[2] - Ulas Candas, L'influence normative de l'union européenne par le biais de liens convotionnels.une contribution de juriste à la théorie des relations internationales. dans: http://dergiler.ankara.edu.tr/dergiler/16/1506/16598.pdf, p 40.
[3]- José María Magone, The new world architecture: the role of the European Union in the making of global governance. Transaction Publishers, 2006, p 06.

المطلب الثاني:صياغة سياسة خارجية و أمنية أوربية مشتركة و فعالة كإطار لتفعيل الدور العالمي

1- طبيعة السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي:

إن فكرة السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة التي خرجت إلى حيز الوجود في إطار معاهدة "ماستريخت" 1992 بشأن الإتحاد الأوروبي ما هي إلا خطوة في سلسلة محاولات طويلة على مدى الأربعين عاما الماضية قبل ذلك لتنسيق السياسات الخارجية للدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية.

وقد نشأت السياسة الخارجية المشتركة دون أن تقيّد ممارستها في نص المعاهدة المؤسسة للجماعة الأوروبية، فقد حصرت هذه الأخيرة منذ معاهدة"روما" 1957 اهتمامها بالمسائل الاقتصادية والتجارية وقد تمحورت المعاهدة الأولى المؤسسة للجماعة وهي"معاهدة الفحم والصلب" التي تم التصديق عليها سنة 1951 بين فرنسا وألمانيا ودول البينيلوكس حول تنظيم الاستخدام المشترك للطاقة وللثروات المعدنية، أما المنظومة الاقتصادية الأوروبية فقد التزمت أساسا برفع القيود القانونية والجمركية التي كانت تحول دون تحقيق التبادل الحر بين الدول الأعضاء.[1]

كادت تعقيدات الأمن والسياسة أن توقف مسيرة العملية التكاملية في أوروبا وتصيبها بالشلل الكامل وخشي التيار الوحدوي من أن يؤدي فشل مشروعي "الجماعة الأوروبية للدفاع والجماعة الاقتصادية الأوروبية" إلى المزيد من الإحباط والفشل، ولذلك حاول استخلاص الدروس المستفادة من تجارب الفشل التي لا تقل أهمية عن تجارب النجاح، وكان الاقتناع بأن التكامل العسكري والسياسي بين دول تجر وراءها كل هذا الإرث التاريخي من الحروب والصراعات يعد قفزة متسرعة نحو المجهول وبأن خطوة من هذا القبيل يجب أن تأتي في نهاية مسيرة هي بطبيعتها طويلة ومعقدة كمرحلة أخيرة في عملية بناء متدرجة تبدأ من القاعدة وليس من القمة.[2]

وأول محاولة ناجحة للقيام بهذا كانت "التعاون السياسي الأوروبي" الذي وضعت تصوراته في قمة المجموعة الأوروبية التي عقدت في "لاهاي" 1969 وظهر إلى حيز الوجود عام 1970، وكان هذا التعاون السياسي الأوروبي عبارة عن شبكة من وزراء الخارجية الأوروبيين ومديري الإدارات السياسية ودبلوماسيين آخرين سعوا للاجتماع بصورة دورية لتبادل المعلومات

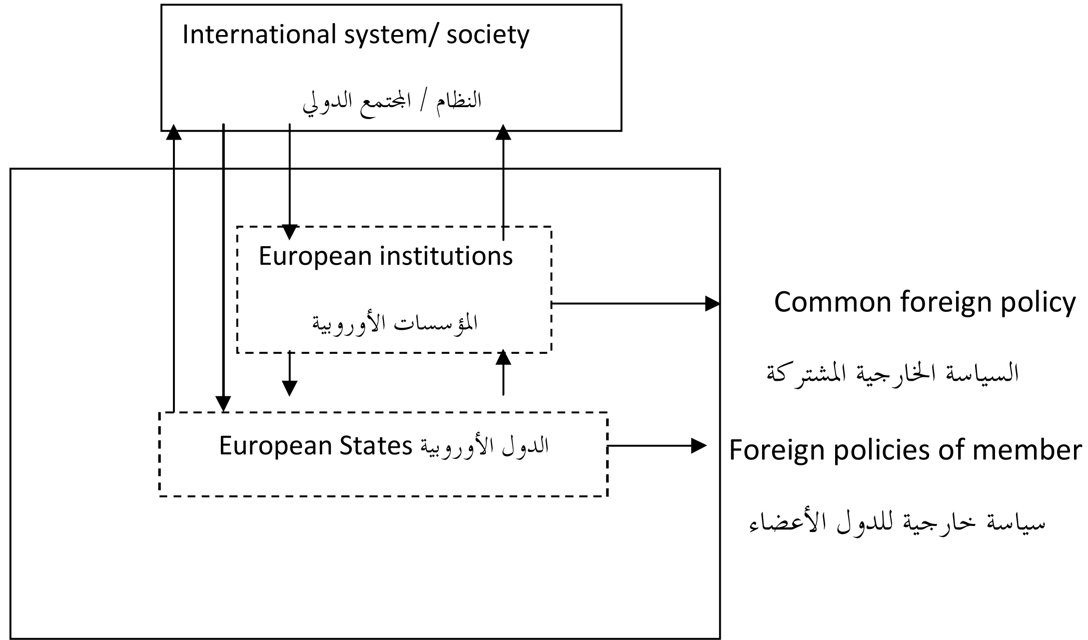
---

[1]- إسماعيل صبري مقلد، "وحدة أوروبا السياسية في الثمانينات"، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد 34، أفريل 1973 ، ص 68.

[2]- حسن نافعة، ص 142 .

وتنسيق سياساتهم الخارجية وكان اتجاهه بشكل عام مابين حكوماتي، وكان التعاون السياسي الأوروبي اعترافا من الشركاء الأوروبيين بأنه في غياب مدخل أكثر تكاملا فإن الاجتماعات الدورية والمناقشات حول السياسة الخارجية كانت أفضل من لاشيء.[1]

والشكل رقم (22) الفرق بين السياسة الخارجية المشتركة و الفردية في السياسة الأوروبية:



Source: Walter Carlsnaes, Helene Sjursen and Brian White, Contemporary European Foreign Policy. First Published, SAGE Publishers, 2004, p 34.

Changed nature of foreign policy in Europe تغير طبيعة السياسة الخارجية في أوروبا

وفي هذا الإطار قدم عام 1970 تقرير "دافينون" davignon report إلى قمة الجماعة الاقتصادية بلوكسمبورغ، وقد مثل هذا التقرير نقطة الانطلاق في التعاون السياسي european political coperation(EPC) الذي بدأ بشكل غير رسمي عام 1970 قبل أن يترجم رسميا في صورة "الاتفاق الأوروبي الموحد"single european act(SEA) عام1987 وتمثلت أبرز جوانب هذا الاتفاق في ازدياد التشاور بين الدول الأعضاء في مسائل السياسة الخارجية واكتسابه بعدا مؤسسيا من خلال التتابع المنتظم لاجتماعات وزراء الخارجية واللجنة السياسية التي تم تشكيلها، وفي نفس الوقت من خلال تكوين مبعوثين أوروبيين لمراقبة حالة التعاون السياسي

---

[1]- فيليب جوردون، سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة، دراسات عالمية، العدد25، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص 18.

الأوروبي في كل من الدول الأعضاء وتم دعم التعاون كذلك بدخول شبكة الاتصال التي تربط بين الدول الأعضاء حيز الاستخدام من ناحية، ومن ناحية أخرى بتأسيس المجلس الأوروبي عام 1974.[1]

وقد هيأ القانون الأوروبي الموحد لعام1987 للتعاون السياسي الأوروبي مكانا في اتفاقيات المجموعة الأوروبية لأول مرة، وقد منح اللجنة الأوروبية دورا في جوانب الأمن والسياسة والاقتصاد ودعى حكومات الجماعة الأوروبية أن لا تعرقل العمل المشترك، وقد أدت لجنة الدفاع الأوروبية دورا محدودا في صنع السياسة الخارجية الأوروبية في أواخر الثمانينات، وعادة ما كانت تركز على القضايا السطحية و اللاجدلية نسبيا مثل: مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والقرن الإفريقي والحرب العراقية الإيرانية أكثر من تركيزها على القضايا الجوهرية مثل: التعاون مع الإتحاد السوفيتي ووسط أوروبا ومنطقة حوض البحر المتوسط ومسائل الدفاع .وأحيانا ماكان التعاون السياسي الأوروبي يقف في طريق صنع القرار في السياسة الخارجية للمجموعة الأوروبية كما حدث مع الزعماء الأوربيين أثناء الغزو السوفيتي لأفغانستان عام 1979، والغزو الأمريكي لجرناد عام 1983، لكن هذا لم يمنع من نجاح التعاون السياسي حيال قضايا مثل: الشرق الأوسط والحوار الأوروبي العربي.[2]

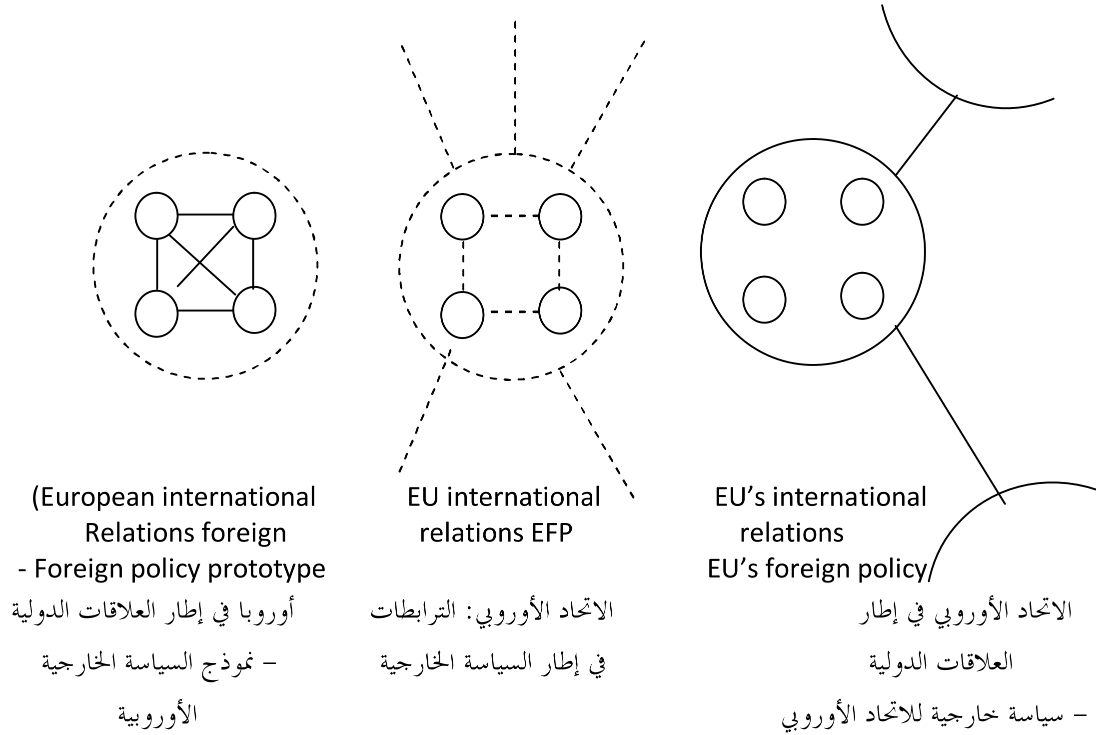
وجاء عقد التسعينات ليتمخض عن تحولات كبرى غيّرت بنية النظام الدولي وألقت بتأثيرات جوهرية على تطور بناء السياسة الخارجية المشتركة،وكان أكثر هذه التحولات بروز الانهيار الكبير للإتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي إعلانا بانتهاء الحرب الباردة ،وردّا على القصور الملموس في أداء التعاون السياسي الأوروبي في العقود الأربعة منذ قيام الجماعة الأوروبية، فقد كانت الدول الأوروبية جاهزة للمزيد من المواقف المشتركة وتمخض عن ذلك قيام "المؤتمر مابين الحكوماتي الأوروبي" european intergovernomental conference عامي 1990-1991 حول السياسة والذي أضيف إلى مشروع الوحدة النقدية الذي كان بالفعل قد أعد له جدول زمني لذلك العام وتم إقراره في قمة "ماستريخت" تحضيرا لما يسمى مشروع "أوروبا 1992" وهو قيام سوق أوروبية موحدة لا تعيقها أية حواجز وقد تم لذلك وضع خطة عمل هي "الكتاب الأبيض" عام 1985 الذي يتضمن 30 إجراء لإزالة الحواجز القائمة أمام تنفيذ السوق الموحدة ، وعدلت فيه

---

[1]- مالك عوني، "لسياسة الخارجية والأمنية المشتركة...آفاق التكامل الأوروبي الجديد"، السياسة الدولية، العدد142، أكتوبر 2000. ص 89.

[2]- Henrik Larsen,"A Distinct FPA for Europe? Towards a Comprehensive Framework for Analyzing the Foreign Policy of EU Member States", European Journal of International Relations 2009, pp 537-546.

اتفاقية روما،والحقيقة أن أهمية تلك الوثيقة في إطار المشروع هو أنها توفر الحافز السياسي اللازم فضلا عن الإطار القانوني الملائم لتحقيق سوق حقيقية موحدة مع قدوم عام 1992، والأهم في ذلك أن تبني الأعضاء تلك الوثيقة يعكس تجدد الإرادة السياسية للجماعة للعمل وفق إطار زمني محصور ومحدد[1]. والشكل رقم (23) التالي يبن طبيعة السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي:



أوروبا في إطار العلاقات الدولية – نموذج السياسة الخارجية الأوروبية | الاتحاد الأوروبي: الترابطات في إطار السياسة الخارجية | الاتحاد الأوروبي في إطار العلاقات الدولية – سياسة خارجية للاتحاد الأوروبي

Source: Walter Carlsnaes, Helene Sjursen and Brian White , Op.cit. p 45.

Changing natures of foreign policy in the EU.

تغير طبيعة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي

فقد ذهبت معاهدة "ماستريخت" إلى أبعد من هذا كله حين تحدثت عن التزام الدول الأعضاء ليس ببدل جهد وإنما بضرورة تحديد سياسة خارجية وأمنية مشتركة، وقد عكست فكرة السياسة الخارجية والأمنية المشتركة الحل الوسط فيما بين الرؤى والمصالح المتنافسة للدول الأعضاء بين مجموعة من الدول قائدها فرنسا وألمانيا والتي سعت بصورة كبيرة لتقوية التعاون السياسي القائم وإعطائه سمة أكثر التزاما، وفريق آخر تقوده بريطانيا والذي كان أكثر حذرا فيما يتعلق بالتخلي عن

[1]- راجية إبراهيم صدقي،"الجماعة الأوروبية: مشروع أوروبا 1992"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة العدد 99، جانفي1990، ص ص104-105.

امتيازاتها في السياسة الخارجية الوطنية وسعى لتحاشي أي تهديد محتمل لتحالف الأطلسي، فبمقتضى هذه الاتفاقية تحولت الجماعة الأوربية إلى صيغة "الإتحاد الأوروبي" الذي يرتكز على ثلاث أعمدة three pillars (وحدة اقتصادية ومالية- سياسة خارجية وأمنية مشتركة-التنسيق في مجال الشؤون الداخلية والعدالة)[1] . والشكل رقم (24) التالي يبين مجالات السياسة في الخارجية:[2]



Figure 6.1 The architecture of the EU in the Maastricht Treaty.

وأهم ما ورد في المعاهدة أنها منحت للبرلمان الأوروبي مزيدا من السّلطات فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للجماعة كما أن الجماعة تقر هيكلا موحدا للوحدة السياسة وإن كان يميز بين البنود التي تتعلق بالتعاون السياسي وتلك التي تختص بالسياسة الخارجية خارج مؤسسات الجماعة، وبصفة عامة فإن معاهدة "ماستريخت" قد وضعت عددا من الأدوات اللازمة لها، من أجل المضي السليم في طريق البناء الأوروبي الموحد على الصعيدين السياسي والاقتصادي ومنها:

- مراجعة الدساتير الوطنية بحيث تفسح مجالا لبنود تضمن تحركا وحدويا أوروبيا.
- وضع مبدأ "الاستطراد" أي أن لا تهتم الجماعة إلا بما هي قادرة على إنجازه على نحو أفضل من الدول الأعضاء فرادى.

---

(1)- محمود صدقي، النموذج الأوروبي في الإتحاد الواقعي مقابل الوحدة القومية. سلسلة قضايا المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2007، ص ص 22-23.

(2)- Mario Telo, The European Union and global governance. Tylor & Francis, 2009, p 132.

- تضمنت أيضا الوحدة السياسية التي تنادي بها المعاهدة تحولات هامة، فهي للمرة الأولى تفصل بين المواطنة citoyenneté والجنسية nationalitéكما ولدت ما يسمى "المواطنة الأوروبية".[1]

ثم حددت فيما بعد الأهداف التي ترمي إليها المعاهدة وهي:

- صيانة القيم المشتركة والمصالح الأساسية للإتحاد الأوروبي.
- صيانة استقلال الإتحاد.

وقد اتخذ هذا الإعلان بعدا سياسيات أكثر منه دفاعيا في نص "ماستريخت" 1992 ويتبين ذلك من خلال الإضافات التي وردت في نص "أمستردام" 1997 فقد نص هذا الأخير على وجوب الدفاع عن استقلال الإتحاد الأوروبي والدفاع عن حدوده الخارجية ضد أي اعتداء محتمل.

- حفظ السلم والأمن الدولي: وهنا يتقيد النص بثلاثة نصوص دولية وهي: ميثاق الأمم المتحدة

واتفاق هلسنكي واتفاق باريس،وهذا يعني أنه يجب أن تقيد مبادرة الإتحاد الأوروبي في الأزمات الدولية بمبادئ هذا الميثاق، أما نص"هلسنكي وباريس" فهما ركنان أساسيان لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الذي تنتمي إليه غالبية الدول الأوروبية، ويتضمن مبادئ احترام حقوق الإنسان والانتقال إلى الديمقراطية واستقرارها واحترام عدد من قواعد السلوك السياسي مثل: مبدأ الاعتراف باستقرار الحدود الراهنة، ومبدأ احترام الأقليات الإثنية ومبدأ تأمين حرية الصحافيين.[2]

- تعزيز التّعاون الدولي: أي مع دول العالم الثالث، وبهذا الصدد يقتضي تقرير "لشبونة" 1992 بإعطاء الأولوية للجوار القريب أي أوروبا الوسطى والشرقية والجوار المتوسطي.
- تعزيز الديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ففي حواراته

في مجلة: politique internationale صرح "خافيير سولانا" قائلا: يمكننا في بعض المجالات الهامة الوصول إلى سياسات مشتركة إزاء جيراننا: روسيا وبلدان المتوسط، بعد ذلك يجب تحديد

---

(1)- نبيه الأصفهاني، "معاهدة ماستريخت بين التوقيع والتطبيق"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة العدد 111، السنة 29، جانفي1993، ص 112.
(2)-نفس المرجع، ص113-114.

سياسة مشتركة إزاء الفواعل الكبرى على الساحة العالمية: الولايات المتحدة الأمريكية والصين. والأوروبيين يجب عليهم عموما الحصول على سياسة مشتركة مقارنة بالمؤسسات الكبرى التي هي: الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي. ومن جهة أخرى إقامة علاقات مع المجموعات الإقليمية التي هي: الميركوسور والآسيان.[1]

وفي مؤتمر مابين الحكومات لعامي1996-1997 الذي اختتم في أمستردام والذي اعتبر في جانب منه عاملا لإعادة تقويم وتعزيز فكرة السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وفيه درست الدول الأوروبية عددا كبيرا من المقترحات التنظيمية لتحسين أوجه التعاون في السياسة الخارجية وكان هناك إجماع فيما بين المراقبين والمسؤولين على حد السواء على أن الفكرة لم تكن فعالة وأن الوضع المزري الناجم عن الإخفاق المعترف به في "البوسنة" وغيرها من البؤر، وكذلك الشك المتواصل حول الدور الأمريكي في أوروبا ومع ذلك كانت نتائج هذا المؤتمر محدودة للغاية ويزيدها سوءا وجود بعض من الانقسامات التي كانت موجودة في "ماستريخت" وقبلها.

وتحمل هذه المعاهدة في طياتها خمسة أهداف أساسية للإتحاد وهي:[2]

- حماية المصالح الأساسية للإتحاد وضمان استقلاليته.
- تقوية أمن الإتحاد
- المحافظة على السلم وتقوية أواصر الأمن الدولي.
- الترويج للتعاون الدولي.

وبصفة عامة فقد جاءت هذه المعاهدة بهدف تقوية العمل المشترك في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة(PESD)ووضع أطر قانونية لتدعيم السياسة الخارجية بقدرات عسكرية ولذا سوف يأتي الحديث عن المستجدات التي أتت بها"أمستردام"في مجال الدفاع.

وبدخول هذه الاتفاقية حيز التطبيق 1999وتسمية الممثل الأعلى"خافييرسولانا"تبلورت أشكالا عديدة في السياسة الخارجية المشتركة تتراوح بين الحوار السياسي وإدلاء البيانات وجهود الوساطة والمهمات الخاصة للمبعوث الخاص وسياسات المقاطعة والتدخل المدني والعسكري المباشر في مجالات

(1) - Gilles Lpesant ,L'union européenne et son voisinage :ver un nouveau contrat ,in politique étrangère ,hiver2004-2005, p 771.

(2)- فليب جوردون، مرجع سابق الذكر، ص 21.

مثل:مكافحة الإرهاب وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل بالإضافة إلى مجالات مثل:مراقبة نزاهة الانتخابات.(1)

وجاء في نص"أمستردام"ضرورة احترام الحقوق الأساسية للمواطنين من خلال مراجعة الركيزة الثالثة "ماستريخت1992" وجاءت هذه المبادرة كاستجابة للمستجدات الحاصلة على المستوى الأوروبي من أهمها اتساع عضوية الإتحاد الأوروبي لدول أوروبا الوسطى والشرقية (PECO).

فالمشكل الذي يواجه الإتحاد الأوروبي هو صعوبة التوفيق بين ضرورة فتح الحدود وتكريس مبدأ حرية التنقل وتوفير الظروف اللازمة لتأمين وحماية الأقاليم الأوروبية من الاختراقات المستمرة من قبل التهديدات الجديدة مثل الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية و التجارة بالمخدرات...الخ.(2)

وبات من الضروري منح الإتحاد الأوروبي إطارا أكثر تنظيما مما كان عليه في السابق وهذا عن طريق دمج كل الإجراءات القانونية المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص والمتمثلة في نظام التأشيرات، اللجوء الهجرة، التعاون بين أجهزة العدالة والشرطة والجمارك وإخضاعها لسياسة جماعية في إطار الإتحاد الأوروبي، وهكذا تم دمج التعاون بين الحكومات الذي يعرف تطورا عن العمل الجماعي في إطار الإتحاد الأوروبي(3) خاصة فيما يتعلق باتفاقية "شنغن"*

(1)- Ray Barrell," Ten years of economic and monetary union:introduction.National Institute Economic Review, 2009, p 67.

(2)- أنغريت بنديك، السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي. مجلة دوتش لاند، فرانكفورت،العدد06،2006،ص28.

(3)-Philippe Rekacewiez et Gilbert Achar, "A la recherche d'une défense unifiée.dans: http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/defense2003.

* *إن اتفاق شنغن المؤسس لميكانيزم أمني متخصص يندرج ضمن التعاون بين حكومات الدول الأوروبية و مع تطور الإطار الجماعي تم دمج هذا الميكانيزم الذي برهن على فعاليته في التعامل مع القضايا الأمنية ذات الاهتمام الأوروبي المشترك.

–لقد تم إبرام اتفاق شغن الأولي في 14 جوان 1985 من قبل دول البنيلوكس (بلجيكا، لوكسمبورغ ، هولند ا) و فرنسا ألمانيا، ويعود السبب المباشر لانعقاد الاتفاق إلى الإضراب الذي قام به عمال المواصلات في1984 بايطاليا ، الأمر الذي تسبب في تعطيل حركة تنقل البضائع بين دول المجموعة الاروبية ، نظرا للقرب الجغرافي بين الدول الخمس المذكورة ، قامت هذه الأخيرة بالإمضاء على الاتفاقية المشتركة "شنغن". ويتمثل الهدف الأساسي لهذه الاتفاقية في تسهيل – لرعايا هذه الدول –حرية تنقل البضائع الخدمات داخل رقعة الحدود الداخلية لفضاء شنغن.

ونظرا لتطور الأوضاع الأمنية في معظم الدول الأوروبية تم اعتماد اتفاق مكمل لاتفاق شنغن الأولي يدعى " بالاتفاق الإضافي لشنغن في 19 جوان 1990" (L'Acte additionnel de Schengen) قد انضمت مجموعة جديدة من الدول للاتفاقية من بينها ايطاليا في 1990 ، اسبانيا و البرتغال في 1991 ، اليونان في ديسمبر 1992 ، وأخيرا الدانمرك النمسا في 1997، ابتدءا من 01 جويلية 1995 بدأت مفاوضات انضمام كل من فنلندا والسويد ، وفي المقابل نجد دولتان وهما بريطانيا ايرلندا قد رفضتا الانضمام للاتفاقية باعتبار تمسكهما بالقوانين السارية المفعول في هذين البلدين ، فبالنسبة لهما، فان مبدأ

وعلى صعيد آخر فإن السّعي الأوروبي نحو صياغة سياسة خارجية مشتركة شهد تطورا هاما بالتحول الإيجابي في موقف المملكة المتحدة اتجاه وجود دور مستقل للإتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالدفاع الأوروبي

وكان انعقاد القمة الفرنسية- الإنجليزية في "سان مالو" ديسمبر1998 وإعلانها المشترك حول دعم التعاون في مجال السياسة الخارجية والأمن الجماعي تأكيدا لتحول بريطانيا من كونها عنصر إعاقة تلك الهوية لتصبح عامل دفع لها إذ طالب الإعلان بضرورة امتلاك الإتحاد الأوروبي القدرة على العمل المستقل المستند إلى قوات عسكرية فاعلة والقدرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها والاستعداد لعمل ذلك بهدف الاستجابة للأزمات الدولية.(1)

وفي ديسمبر 2001 ركزت الدول الأوروبية المجتمعة في "لايكن" على مناقشة مجموعة من القضايا المحورية كالهجرة غير الشرعية ومكافحة الإرهاب، حيث خرجت ببرنامج ينص على تعزيز التعاون الأمني ومتابعة ممولي الإرهاب على الأراضي الأوروبية وتأمين الملاحة الجوية والعمل على تحقيق الانسجام مابين سياسات الإتحاد الأوروبي بخلق نظام لمنح التأشيرات وتعزيز دور منظمة الشرطة الأوروبية (Europol) .

قمة بروكسل (15-16ديسمبر2005):تعد مسألة الهجرة غير الشرعية من بين القضايا الجوهرية المطروحة على المجلس الأوروبي في إطار هذه القمة، وكان أهم ماتقرر فيها وضع مقاربة شاملة تتضمن مجموعة من الإجراءات لمواجهة خطر الهجرة غير الشرعية القادمة من جنوب المتوسط،وسعت الدول الأوروبية لتعزيز الحوار مع دول الجنوب والجوار و البحث في أسباب

حرية التنقل يخص فقط رعايا الاتحاد الأوروبي دون غيرهم، و رغم التشدد الذي أظهرته الدولتين إلا انه اثر إبرام اتفاق أمستردام في 1997 قد تمكن من توحيد التوجهات السياسية للدول الأربية فيما يخص تحديد شروط العبور للحدود الأوروبية

(1)-عماد جاد،الإتحاد الأوروبي:تطور التجربة.مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية،القاهرة العدد161،جويلية2005،ص220.

الظاهرة والعمل على وضع آليات لإصلاح الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية وتكريس الحكم الراشد وحماية حقوق الإنسان.[1]

إلى جانب هذه القمم هناك أطر للتشاور الأورومتوسطي مثل الشراكة الأورومتوسطية والذي تبلورت فيه (مسار برشلونة) الأبعاد السياسية حيث قام الإدراك الأوروبي على ضرورة تكيّف دول الإتحاد الأوروبي مع مجموعة من الرهانات التي تطرح في إطار البحر المتوسط وتمثلت أساسا في تجاوز التحديات الثقافية والحضارية (الصدام الثقافي والديني بين المسيحية والإسلام)، والتحديات الأمنية (الإرهاب-غسيل الأموال-تجارة المخدرات...)، والتحديات الاجتماعية (الهجرة السرية البطالة...) وهذا ما استدعى تكثيف التعاون الأوروبي وتقوية التشاور في أعلى مستوياته (السياسية).[2]

مؤسسات السياسة الخارجية المشتركة:

المجلس الأوروبي: ويضم رؤساء الحكومات وممثلا عن المفوضية يجتمع مرتين في السنة ليحدد التوجهات العامة للاتحاد الأوروبي، وكذلك يحدد التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية ويتخذ قراراته بالاتفاق حول الإستراتيجيات والتوجهات الموحدة.

لقد تم تحديد آلية اتخاذ القرار في المجلس بالإجماع (المادة 8 من معاهدة ماستريخت) إلا أنه وفقا للمادة (ي3) يقرر المجلس نفسه ماهي القرارات التي يتخذها بالأغلبية الموصوفة qualified majority أي أغلبية 54 صوت من أصل 75.[3]

لقد عالج نص معاهدة "أمستردام" بعض الجوانب السلبية لقاعدة الإجماع فأدخل التعديلات التالية:

- طور النص تعريفه لما هو الإجماع، عندما يتخذ المجلس الوزاري قراره بالإجماع لا يحصي صوت الدولة الممتنعة عن التصويت فلا يكون الامتناع مانعا دون اعتماد القرار.

(1) - Sommet de Bruxelles du15-16desembre2005: http://www .europe-internationale.devloppement durable.gov.fr/article.php ?id-article=487.

(2)- مصطفى صايج، الإتحاد من أجل المتوسط ومصير برشلونة. مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد 174، أكتوبر 2008، ص139.

(3) - Brian Morris ,busness Europe : the essential guide to who's who and what in the Europe , first published Macmillan press, Great Britain,1992, p 61.

- يبقى أنّ الدولة الممتنعة التي تعلن عن أسباب امتناعها لا ينتقص من سيادتها شيء لأنها لا تلزم بتطبيقه وإنما بعدم التصدي له وتجنب كل ما من شّأنه إعاقة تطبيقه على مستوى الإتحاد.

- تعتمد الأغلبية الموصوفة في المسائل الإجرائية و التطبيقية أي عندما تتخذ إجراءات أو مواقف تطبيقية في قضية تم الاتفاق عليها بالإجماع.

- إلا أن اعتراض دولة على قرار يتخذ بالأغلبية الموصوفة من شأنه أن يؤدي إلى إحالة القضية على المجلس من جديد وهذا يعني أن التصويت بالأغلبية الموصوفة مشترط بعدم اعتراض أي دولة في الإتحاد مهما صغر حجمها.

المفوضية:تنص المادة (8) من ماستريخت على اعتبار المفوضية شريكة كاملة للدول الأعضاء داخل المجلس الأوروبي، فهي تشاركه في إعداد القرارات وكذا التحضير للاجتماعات ومناقشة القضايا المطروحة على المستوى الخارجي، ويختلف وضعه عما هو عليه في الأمور الداخلية للإتحاد حيث تتمتع بصلاحيات حصرية في المبادرة وتقديم الاقتراح وهي تعتبر بمثابة الدولة الثامنة والعشرون.[1]

البرلمان الأوروبي: ويضل دوره استشاري بحيث تترتب على رئاسة المجلس الأوروبي أن تستشيره فيما يتعلق بالخيارات والإستراتجيات العامة المنوي اعتمادها،ويحق للبرلمان أن يطرح أسئلة على المجلس وأن يناقش دوريا تطور السياسة الخارجية.

الرئاسة: تحتل هذا المنصب كل دولة بالتوالي وفقا للترتيب الأبجدي لمدة 6 أشهر تمثل الإتحاد في كل مايتعلق بأمور السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وتتخذ التدابير اللازمة لتطبيق القرارات المشتركة على مستوى الإتحاد ،وظلت كما في السابق تعد جدول أعمال وتبادر بإدراج قضايا السياسة الدولية في النقاش وأصبحت غالبا ما تعكس المبادرة اهتمام الدولة الرئيسة للإتحاد.

الأمانة العامة: تحدد المادة (151-2) من معاهدة ماستريخت مهام الأمانة والتي ليست خاصة بالسياسة الخارجية بل تعاون المجلس في كافة مهامه،يشرف عليها أمين عام يعينه المجلس الأوروبي بالإجماع.

اللجان الدائمة: منحت معاهدة "ماستريخت" اللجان الدائمة الموجودة داخل الجماعة الصلاحيات التي كانت اللجان السياسية تستأثر بها، فهذه المادة تعتبر لجنة الممثلين الدائمين هي المكلفة بمتابعة

---
(1)- حسن نافعة، مرجع سابق الذكر،ص 137.

نشاط المجلس بصورة مستمرة وقد احتفظ نص معاهدة أمستردام بالهيئتين ومنح كل منهما الصلاحيات عينها حتى يتم التكامل بينهما.[1]

التصنيف القانوني للقرارات المتخذة في إطار السياسة الخارجية:

تميز المادة (2) من معاهدة "ماستريخت" بين صنفين من القرارات المشتركة هما : الموقف المشترك(common position) والعمل المشترك (joint-action) ولم يقدم النص القانوني تعريفا محددا لكليهما مما ترك المجال واسعا أمام التفسيرات الفقهية المستمدة من تقارير اجتماعات المجلس الأوروبي، ولابد من الإشارة إلى ما يجمع بينهما:

- يعتبر كل منهما قرار ملزم للدول الأعضاء ، له أثر قانوني مباشر.
- يتخذ كل منهما وفقا للقواعد الإجرائية ولا يعتمدا إلا داخل المجلس وفي تصويت بالإجماع ماعدا بعض الحالات.

أما فيما يتعلق بالتمييز بينهما فيعرف تقرير اجتماع المجلس الأوروبي المنعقد في "لشبونة1992".

العمل المشترك: إجراء يتخذه الإتحاد لتحديد سياسة في إطار السياسة الخارجية والدفاعية الأمنية المشتركة وفي مسألة محددة، ويتضمن العمل المشترك عددا من الإجراءات العملية استجابة للتوجه السياسي المتفق عليه ويتضمن نصا مبدئيا ونصوص مطبقة لهذا الأخير.[2]
ولا يعني ذلك أن **الموقف المشترك** ليس سوى مجرد تصريح أو انعكاس لرأي إجماعي. فهو نص لا يتضمن الإجراءات التطبيقية وإنما الموقف وحده، الذي يحدد موجبات كل دولة، فيحدد ماذا يجب على كل منها أن تقوم به وأن تمتنع عنه.

– يتميز الموقف المشترك عن التصريح المشترك الذي ليس له أثر قانوني مباشر في الدول الأعضاء ففي حين أن الأول ملزم لهذه الأخيرة، يعتبر الثاني مجرد انعكاس لوجهة نظر مشتركة يبقى أن ينتج أثارا سياسية لأنه يعبر عن التوجه المشترك للسياسة الخارجية.

وفي تعريف آخر: **العمليات المشتركة** هي عمليات ميدانية قد تكون بالاشتراك مع دول أو منظمات أو تجمعات دولية في أوقات الأزمات أو الكوارث الطبيعية كما قد تكون فردية، وتأخذ هذه العمليات عدة أشكال قد تكون بالمشاركة في إطار قوات حفظ السلام أو تقديم الإغاثة الإنسانية أو

---

[1]- محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، مرجع سابق الذكر، ص 137.

[2]- نفس المرجع، ص 137.

المشاركة في الإشراف على الانتخابات في إطار عمليات السلام،وإذا أردنا إعطاء أمثلة فهناك العديد نذكر منها: مجموعة العمليات التي قام بها الإتحاد الأوروبي في إطار الدور الذي أوكل إليه بموجب اتفاق السلام الخاص بالبوسنة والهرسك، واتفاق (باريس/دايتون) 1995 بما في ذلك إرسال مراقبين للإشراف على الانتخابات والمساهمة في إعادة ترتيب وتشكيل قوات الأمن في ألبانيا، وإرسال فرق الأطباء الشرعيين وفرق لإزالة الألغام وغيرها. **أما المواقف المشتركة** فهي تلك القضايا التي يرى الإتحاد من الضروري أن يحدد موقفه بشأنها، ويختلف شكل إصدار هته المواقف فقد يكون على شكل بيان مشترك يصدر عن مجلس الوزراء كما يمكن أن يعكسه موقف أو تصويت مشترك داخل المنظمات.

وقد أنجز الإتحاد الأوروبي أكثر من خمسة وعشرون مما يعرف بالمواقف المشتركة بما في ذلك المواقف التي انصبت على العلاقات الاقتصادية مع ليبيا والسودان وهاييتي ويوغسلافيا السابقة، وحول أهداف السياسة العامة والنهج المشترك اتجاه أوكرانيا ورواندا وبورندي وأنغولا وتيمور الشرقية،وحول موضوعات عملية مثل الليزر واتفاقيات الأسلحة البيولوجية والكيماوية والتنسيق بين المهام الدبلوماسية، وقد أنجز عددا من البيانات المشتركة حول السياسة الخارجية بمعدل بيانين في الأسبوع .

وقام بأكثر من ستة وثلاثين عملا مشتركا بما في ذلك الإشراف على الانتخابات في جنوب إفريقيا وروسيا وتقديم المساعدات إلى السلطة الفلسطينية وتنظيم المعونات الإنسانية في البوسنة وإدارة مدينة "موستار" البوسنية ودعم التمديد غير المحدود لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية والتفاوض حول بنود معاهدة الاستقرار وخطة "**بالادور**" وتنفيذها لضمان الاستقرار في وسط أوروبا.[1]

ولكن السياسة الخارجية المشتركة كانت غائبة في مجالات أخرى أكثر أهمية وأكثر جدلا ففي الشرق الأوسط مازال الإتحاد الأوروبي يعاني منة قصور حيال القضية الفلسطينية ومازال في الكثير من القضايا لم يتملص من الهيمنة الأمريكية.

ووضح الاستعراض السريع لمسيرة السياسة الخارجية المشتركة أنها تميزت بالبطء والتعثر في أحيان كثيرة ومحدودية نتائجها التي أقرّت مبادئ عامة حول أهمية تنسيق السياسات فيما بين الدول الأعضاء دون إحداث تغيير حقيقي وعملي في المعطيات الواقعية لصنعها، وهذا الوضع ناجم عن التمايز في رؤى الدول الأعضاء في المسيرة التكاملية للعالم الخارجي وإدراكها لسبل تحقيق مصالحها

(1)-فليب جوردون،مرجع سابق،ص35

في إطاره وافتقاد الإدراك المشترك للتهديد الخارجي.(1)

فقد أثبتت العديد من المواقف والأعمال المشتركة ذلك،فالتدخل الفرنسي في رواندا من جانب واحد سنة 1994 والمهمة العاجلة التي قام بها وزير الخارجية الفرنسي في لبنان أثناء أزمة نيسان/أفريل1996 في الشرق الأوسط هي مجرد أمثلة عن عدم فعالية السياسة المشتركة للحد من سلوك السياسة الخارجية الوطنية المستمرة أو لتقديم بديل لها، ويمثل الحظر الاقتصادي الذي فرضته اليونان في الفترة 1994-1995على جمهورية مقدونيا والدعم المنفرد من جانب بريطانيا للغارات الجوية الأمريكية على العراق سنة 1996 وسنة2003، وعدم رغبة فرنسا وألمانيا في الموافقة على قرار الإتحاد الأوروبي في أفريل 1997 المنتقد لحقوق الإنسان في الصين وغيرها من الأمثلة كل هذا يمثل مزيدا من البراهين على أن دولا معينة في الإتحاد الأوروبي لها مصالح وطنية ملموسة وأنها قد سعت إلى انتهاج سياسات خارجية وطنية لحماية تلك المصالح.(2)

أما بالنسبة للدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي، فالتدخلات التي تمت في كل من البوسنة ويوغسلافيا وكذلك المواقف المتباينة اتجاه أزمة الشرق الأوسط وبخاصة الصراع الفلسطيني-الصهيوني، كانت ظروفا احتوت تجارب ميدانية فسحت المجال أمام تشكيل سياسة أوروبية للأمن والدفاع، وقد تم في هذا الإطار:(3)

1-التعاون والتنسيق بين الدول الأوروبية في الإدارة العسكرية المشتركة للأزمات.

2-تكوين وحدات متعددة القوميات عامة أو متخصصة حسب صنف القوات،وحسب مجال التغطية الجغرافي.

3-تطوير هيئات وهياكل القيادة والمراقبة لإدارة نشر القوات الوطنية أو القوات متعددة القوميات.

4-تطوير التعاون في مجال التجهيزات والإمكانيات الواجب توافرها لإنجاح العمليات الميدانية.

5-تكييف القدرات والإمكانيات كما وكيفا بما تستوجبه طبيعة التدخلات و أهداف المهمات العملية.

(1)- مالك عوني، مرجع سابق،ص 90.

(2)- فليب جوردون، مرجع سابق، ص 24 .

(3)- Assemblée de l'union de l'Europe occidentale,la participation des forces européennes à la gestion des crises,3décembre 2002.dans:http://www.assemblée-uee.org/fr/documents/session-ordinaire/rpt/2002/1803.pdf.

في سنة2007 تم التوقيع على اتفاقية لشبونة* والتي استغرق الأمر سنتين لكي تقتنع شعوب وحكومات الدول الأعضاء 27 بالمصادقة على الاتفاقية، ومع رفض المصادقة على الدستور عام 205 فإن اتفاقية لشبونة عملت على حذف الإشارات التي تقترح تحول الإتحاد الأوروبي على دولة بينما أبقت على جوهر التحولات، والتطورات المؤسساتية التي طلبها الدستور سنة 2004 ليصبح الإتحاد قادرا على مواكبة التحديات وتجاوز العقبات التي يمكن أن تصادف عملية التصويت.[1]

إن أهم ما جاءت به اتفاقية لشبونة من إصلاحات تتمثل فيما يلي:[2]

1- تقليل حجم الضغط على اللجنة الأوروبية.

2-تغيير نظام التصويت.

3-خلق منصب ممثل أعلى للسياسة الخارجية.

4- إضفاء الصبغة القانونية على ميثاق الحقوق الأساسية.

5- زيادة صلاحيات البرلمان الأوروبي والبرلمانات الوطنية.

6- التنسيق في مجال العدل والشؤون الخارجية.

إن كثيرا من البنود المتفق عليها في اتفاقية لشبونة تعد سلاحا ذو حدين فمثلا: منصب رئيس المجلس الأوروبي الذي تمت إضافته رغم كل المكاسب التي تحققها هذه الإضافة إلى الإتحاد الأوروبي إلا أن رئيس المجلس الأوروبي لن يستطيع أن يعمل إلا من خلال التعاون مع الممثل الأعلى للسياسة

(1)-Anonyme, L’Europe nouvelle est arrivée ! Le traité de Lisbonne est entré en vigueur le 1er décembre 2009, dans:http://www.europaforum.public.lu/fr/actualites/2009/12/lisbonne-en-vigueur/inde.

(2) - traite de lisbonne,http://fr.wikipedia.org/wiki/trait%C3%A9-de lisbonne.

* للمزيد من التفاصيل حول اتفاقية لشبونة أنظر:

-Sotirios Petrovas, Parliamentary Democracy in the Lisbon Treaty: The Role of Parliamentary Bodies in Achieving Institutional Balance and Prospects for a New European Political Regime.Universal-Publishers, 2011, P06-07-17-18.

الخارجية من جهة ورئيس المفوضية الأوروبية من جهة أخرى الأمر الذي سيؤثر حتما على فاعلية ووضوح العمل الأوروبي الداخلي و الخارجي على حد السواء.(1)

منذ سنوات عديدة، كان الاتحاد الأوروبي قائما على نحو ضيق لم يتجاوز حد إنشاء منطقة تجارية حرة، ولكن الآن قد قام بإزالة الحواجز الداخلية في طريق التجارة والاستثمار من خلال توحد العملة والاتفاق على سياسات مشتركة تحكم وتنظم التجارة الخارجية، والحماية البيئية، والزراعة ومختلف النشاطات الصناعية وكذلك تشكل سياسات مشتركة للحفاظ على أمن الحدود وتوثيق التعاون القضائي والبوليسي فيما بين الدلو الأعضاء، مما يتطلب المزيد من النشاط المكثف لإكمال المسيرة عن طريق إدخال سياسة خارجية وأمنية مشتركة بالإضافة إلى القوة العسكرية.

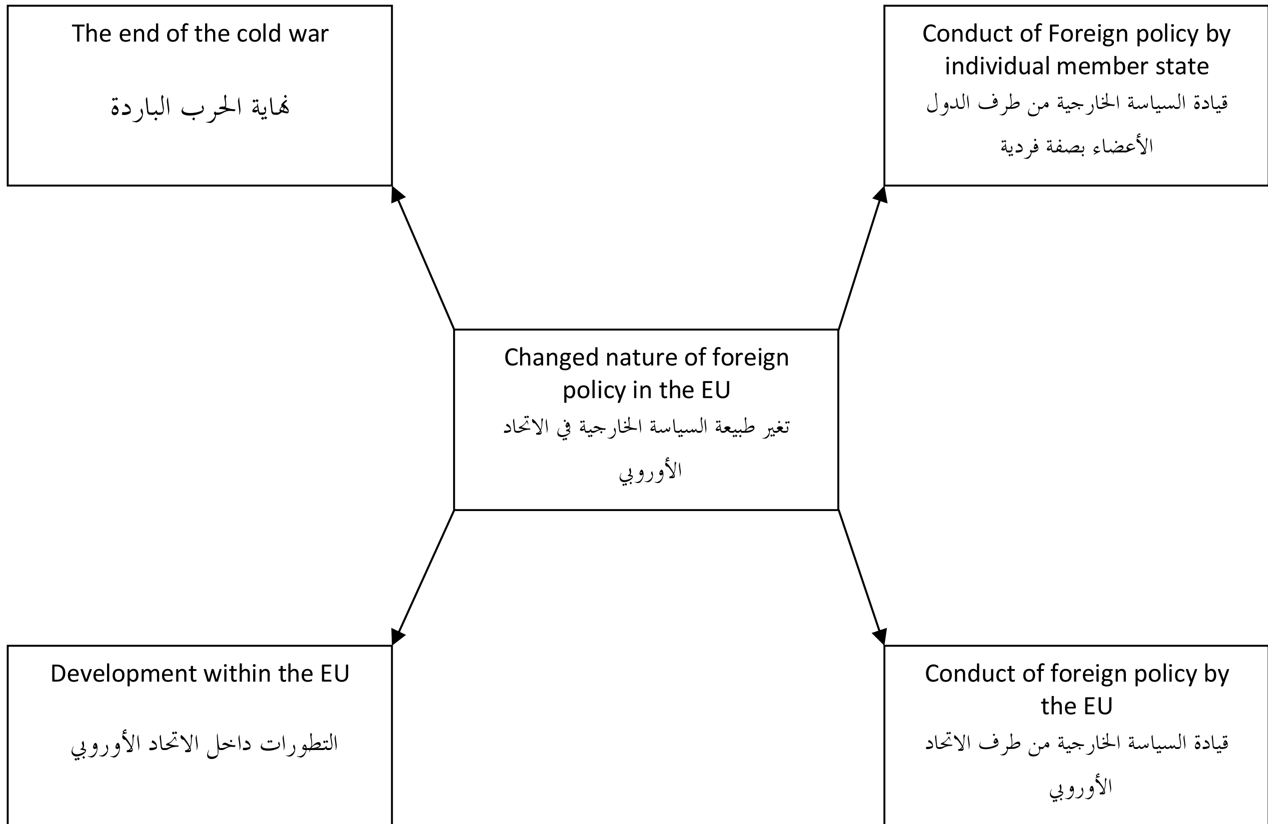
وقد نجحت مسيرة الوحدة الأوروبية في التقدم، وعكست نموذجا في العمل والبناء نجح في صناعة وحدة، لم يتوقعها الكثيرون، لذا فقد حاول الاتحاد الأوروبي اكتمال عناصر هذه الوحدة حين بدأ بوضوح في الفترة الماضية على العمل لإيجاد السبل والآليات المناسبة لصياغة وتنفيذ سياسة خارجية وأمنية مشتركة، حيث أن التحولات والمتغيرات السياسية والاقتصادية التي عرفها النظام الدولي بعد سقوط المعسكر الشيوعي، تتطلب من الاتحاد الأوروبي التكيف بشكل مستمر مع هذه المتغيرات وذلك من خلال ملائمة سياسة الخارجية وأولوياته، بصورة تعكس قدرته على التأثير والفعالية على الساحة الدولية، أين انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الدور وسعت لتكريس هيمنتها وسيطرتها على الصياغة المنفردة للسياسات العالمية بما يتماشى وتحقيق مصالحها القومية الخاصة.

فبالرغم من بروز الاتحاد كقوة وقطب اقتصادي منافس ازداد الاقتناع في الصفوف الأوروبية بأن أوروبا السياسية والعسكرية مازالت مغيبة عن تسيير وصياغة السياسة العالمية. لدى سعت إلى بلورة شكل جديد لشكل توجهاتها الخارجية والأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

في هذا الإطار ومن خلال محاولة مؤسسات الاتحاد الأوروبي العمل على تفعيل مبادئ الحكم الراشد والديمقراطية في دول المغرب العربي، يمكن التساؤل عن مدى ارتسام لمعالم سياسة خارجية وأمنية مشتركة عبر مؤسسات الاتحاد، أم أنها لا تعدو أن تكون آلية لتمرير مجموع السياسات الخارجية للدول الأعضاء أين تشكل المصالح القومية الأساس في تشكيل ومحتوى هذه السياسة، وما هي انعكاسات هذه التوجهات على دول المغرب العربي؟

(1) -Sophie dagant,the impact of the lissbonne treaty on CFSP and ESPE",European security review.No37.febraury 2007.PP8-10.

2-التوجه نحو أقلمة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي: قبل أن نحدد بشكل جيد ما نعنيه بظاهرة أقلمة السياسة الخارجية، فإنه من اللائق التذكير أن هناك الكثير من الدراسات التي أكدت وجود علاقة ارتباط بين القرب الجغرافي وعملية تحديد الأولويات الوطنية للسياسة الخارجية، فألمانيا تبقى دائما أولوية بالنسبة لفرنسا والعكس صحيح. ودول أوروبا الوسطى والشرقية تهم ألمانيا أكثر من فرنسا، وبريطانيا العظمى لا يمكن للسياسة الخارجية الايرلندية أن تتجاوزها، وتركيا تبقى دائما هاجس لأصحاب القرار في اليونان. وفي مناطق العالم الأخرى، فغن كوريا الجنوبية لا تفلت للبعد الذي تشكله كوريا الشمالية ولا جنوب إفريقيا بالنسبة لدولة إفريقيا الجنوبية[1]. و يمكن الشكل رقم (25) توضيح تخطيط السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي من خلال التالي:[2]



Device for approaching, mapping and conceptualising European foreign policy

فإذا كان القرب الجغرافي (الإقليمي) هو الذي يصنع جانبا من السياسة الخارجية، فإن انشغالات السياسة الخارجية أيضا هي التي تكون في أصل الكثير من التكاملات الإقليمية، فقد يتعلق

(1)- Frédéric Charillon, Vers la régionalisation de la politique étrangère. dans: politique étrangère nouveaux regards. Presses de Sciences Po, 2002, p330.
(2) - Walter Carlsnaes, Helene Sjursen and Brian White ,Op.cit. P33.

الأمر بتوفير إطار لمصالحة ما. كما أوضحه النموذج الألماني – الفرنسي في البناء الأوروبي. وقد يتعلق الأمر بعزل دولة ما: إفريقيا الجنوبية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية وبعد ذلك في إطار مجموعة النمو لإفريقيا الاستوائية ومجلس التعاون الخليجي (1979) كان رد فعل على نجاح الثورة الإيرانية، ومجلس التعاون العربي (1989) قد شكل محاولة يائسة لتحدي العربية السعودية، كما أن الخوف من الفيتنام هو الذي قاد إلى تأسيس الآسيان (1967). كما كانت كوبا العدو اللدود لمنظمة الدول الأمريكية (1967).[1]

يمكن القول أنه من الصعب إنكار الارتباط بين السياسة الخارجية والإدماج الإقليمي، يبقى فقط أن نغوص في مضمونه، فهل الأمر يتعلق ببساطة بسياسات خارجية لدول متجاورة، والتي تعني بشكل مشترك الضغوط التي تمارسها ببيئتها؟ أم أن الأمر يتعلق ببناء السلم بواسطة الاندماج؟ أم أكثر من ذلك فإن المقصود هو ضمان الحماية؟ أو زيادة القوة؟ أم أن الأمر أبعد من ذلك ويرتبط بمحاولة التحول إلى فاعل جديد له تطلعات وطموحات كونية؟.

إن المقصود هنا ليس تطوير مقاربة معرفية (هل يجب أقلمة السياسة الخارجية؟)، بل الأمر يتعلق بأن نعي اتجاها ما، والذي تبقى طرقه ونتائجه موضوعا للتحديد والتعريف، ولكنه (هذا الاتجاه) يرى أطر الاعتماد المتبادل الإقليمي تمارس ضغوطا متزايدة على ممارسة السياسة الخارجية الوطنية، إلى حد إعادة تعريف هذه السياسة، وهنا يجب أن نشير إلى مجموعة ملاحظات[2]:

1- إن مجرد تصور أقلمة للسياسة الخارجية لا يمكن خلطه بفكره النظرة القائلة بصدام الحضارات، أين يكون لكل مجال حضاري سياسته الخارجية بالفعل، فإننا نجد في أقلمة السياسة الخارجية فكرة إعادة تعريف تدريجي لــ نحن والآخر ولكن ليس أكثر من ذلك.

2- لا يمكننا أن نحصر تفكيرنا وبحثنا في موضوع كهذا في التجربة الأوروبية (ممكن تطبيقه على دول المغرب العربي). إذ يجب علينا أن نستخرج الدروس اللازمة من هذه التجربة التي تبقى الأكثر اكتمالا، والتي تتمحور حولها كل الأدبيات الموجودة حاليا والخاصة بظاهرة أقلمة السياسة الخارجية ما هي خصوصية هذا النموذج الأوروبي وما هي الدروس التي يوفرها ؟ وهل يمكن تطبيقه في مناطق أخرى.

---

(1) -Frédéric Charillon,Op.Cit ,p333
(2)-Idem.

3- أخيرا. بدل الحديث عن سياسات خارجية مشتركة، فإننا نفصل الحديث عن سياسات خارجية مؤقلمة وهذا لكي نأخذ بشكل جيد تنوع هذه الظاهرة.

يمكن طرح تساؤل آخر جد مهم هل يمكن إعطاء طابع إقليمي للسياسة الخارجية في عصر التكاملات الإقليمية؟ يبدو هذا التساؤل شرعيا، فمن القارة الأمريكية إلى إفريقيا أو في آسيا فإن الإقليمية يبدو أنها أصبحت، منذ التسعينات، الحل السياسي بالنسبة لفاعلين يبحثون عن معايير عملية ذات فعالية كبيرة[1]. وخاصة الاتحاد الأوروبي، الذي أعلن منذ اتفاقية "ماستريخت" وضع سياسة خارجية وأمنية مشتركة والتي تتضمن مجمل المسائل المتعلقة بأمن الاتحاد، بما فيها تحديد تدريجي لسياسة دفاعية مشتركة، والتي يمكن أن تقود إلى دفاع مشترك، في حالة ما إذا قرر المجلس الأوروبي ذلك[2].

فإذا انطلقنا من مبدأ أن السياسة الخارجية يمكن أن تعرف، بالمعنى الوارد عند بعض الواقعيين[3] كتعبير واستمرار للمصالح الوطنية لدولة ما، فإن فكرة سياسة خارجية مشتركة أو إقليمية تصبح غير نافعة، بل أكثر من ذلك، حيث يبدو أن هناك عدم توافق وتواؤم في الطبع، بين مفهوم السياسة الخارجية والفكرة نفسها التي تحاول أن تعطيها طابعا إقليميا. فبإمكان السياسات الخارجية أن تتحالف ولكن لا يمكنها أن تذوب لتشكل سياسة واحدة: وهذا هو الدرس الأساسي الذي يبدو أنه يتأكد من خلال تصفح أكثر من عشر سنوات من الطموحات الأوروبية (السياسة الخارجية والأمنية المشتركة) هذه الأخيرة بقيت أسيرة "استمرار الخصوصيات الوطنية" في مكان دبلوماسية مشتركة[4].

سنتطرق الآن إلى درجات ومستويات أقلمة السياسة الخارجية، فيبدو الاتحاد الأوروبي أنه الوحيد الذي جعل من مسألة أقلمة السياسة الخارجية مسألة تقع في صف الهدف السياسي الواضح وذو الأولوية، إن الأصالة الأوروبية في هذا تبدو من خلال أن أقلمة السياسة الخارجية هي ممأسسة، وبالتالي فهي تتضمن عدد معين من الالتزامات[5].

« L'Union et ses Etats membres définissent et mettent en œuvre une politique étrangère et de sécurité commune, … couvrant tous les

---

(1) Frédéric Charillon,.Op.Cit,p335.
(2)-Ibid,P336.
(3)-Idem.
(4)-Idem.
(5) -Frédéric Charillon،Op.Cit,P338

domaines de la politique étrangère et de la sécurité ». Articles J.1. al.1 du traité de Maastricht.

« Les Etats membres appuient activement et sans réserve la politique extérieure et de sécurité de l'Union… ils s'abstiennent de toute action contraire aux intérêts de l'Union ou susceptible de nuire à son efficacité en tant que force cohérente dans les relations internationales, … et veillent à la conformité de leurs politiques nationales avec les positions communes ». Article J.1.al.4 du traité de Maastricht.

واتفاقية الاتحاد الأوروبي نفسها تتضمن التزام متجانس مزدوج بين الدول الأعضاء أولا، وثانيا بين أبعاد الفعل الخارجي(1).

فالكيانات القومية لا تجد نفسها مطالبة بأقلمة جماعية لسياستها الخارجية فقط، ولكن كذلك لا بد لها من التفكير في المظاهر المتعددة للفعل الخارجي، وخلق التناسق بين هذه الأبعاد، وعندما نعلن عدم إمكانية فصل وعزل الدبلوماسية، الدفاع، التجارة الخارجية، دعم النمو، التعاون العلمي والتقني ...الخ، فإننا نعيد ابتكار السياسة الخارجية الخاصة بالواقعيين، وننتهي من دفن التمييز القائم بين الداخل / الخارج الذي يعتبر أساسيا عندهم(2).

وبهذا نجد حالة الاندماجات الإقليمية الأقل تقدما من الاتحاد الأوروبي والتي تتضمن كذلك الترتيبات الواردة في الاتفاقية الأوروبية حول السياسة الخارجية.

وبالرغم من ذلك فإن التقارب الدبلوماسي يشكل عنصرا قويا وأساسيا، وهذا التقارب إما أن يوضع ويعتمد في الأصل اتحاد المغرب العربي 1989-؟ أو يتم تقوية ودعم هذا التقارب معر مرور الزمن، مثلا الميركوسور MerCosur ففي الحالة الأولى (حالة اتحاد المغرب العربي) فإنه قد تم إعلان أقلمة السياسة الخارجية بشكل ضمني وغير مباشر (3). وفي الحالة الثانية فإن هذه الأقلمة قد جاءت كنتيجة لوجود هذه المنظمة ؛ فضرورات التقارب الاقتصادي بين البرازيل والأرجنتين قد قادت باتجاه إنقاص التوترات واللاتوافقات الدبلوماسية بين الدولتين(4).

وفي بعض الحالات، هناك تلاقي حقيقي وتدريجي للسياسات الخارجية للدول المتجاورة، وفي حالات أخرى، هناك ببساطة وجود معايير مشتركة لنظام تحتي إقليمي، هذه المعايير تنتهي بخلق

(1)-Ibid,P339.
(2)-Idem.

(3) -Ibid,p340.
(4)-Frédéric Charillon,Op.Cit,p340.

رهانات مشتركة بين الدول المنتمية لنفس المنطقة، و ذلك من دون أن يقود إلى بروز سياسة خارجية مشتركة بالضرورة (وهو حالة الشرق الأوسط، أين يفرض الصراع العربي- الإسرائيلي نفسه على الجميع) وهنا بالذات يتفوق منطق النظام الإقليمي ويفرض نفسه على إرادة مختلف الفاعلين، ولكن على الرغم من ذلك، يمكننا الحديث عن أقلمة السياسة الخارجية(1).

وهناك فكرة أخرى حول أقلمة السياسة الخارجية، ويمكن طرح تساؤل حول هل نعتبر الحلف الأطلسي هو حالة من حالات أقلمة السياسة الخارجية؟

فالطابع الإقليمي للحلف الأطلسي يرتبط في الوقت ذاته، بالوضعية الجغرافية لأعضائه وتحديد مجال تدخله، ولكن هذا الحلف لا ينبع من اندماج إقليمي، فالحلف يرتبط أكثر بالدفاع من ارتباطه بالدبلوماسية؟ كما أن هذا الحلف يعمل أساسا تحت دفع وضغط القيادة الأمريكية، أكثر من عمله من منطلق التجانس الحقيقي، وأخيرا فإن تبعية البعض هي أكثر بروزا من الاعتماد المتبادل الخاص بالكل. وهنا لن نعتبر الحلف كنموذج لأقلمة السياسة الخارجية، حتى لو اعترفنا بأنها تؤدي إلى شيء من التقارب، والشعور بالانتماء إلى مجموعة أمنية واحدة. وفي الأخير يمكن أن نشير إلى حالة مجموعات العمل أو "الاتصال" فمجموعة الاتصال حول البلقان تشكل مثالا عن تشاور السياسات الخارجية القومية المختلفة حول رهان إقليمي محدد، لكن إذا كان الهدف إقليميا، فإن تشكيلة المجموعة ليست إقليمية، فهناك روسيا والولايات المتحدة والأوروبيين، وبالتالي فالأمر لا يتعلق بأقلمة حقيقية للسياسة الخارجية(2).

يمكن لنا إيجاد هذه الدرجات كلها في تعريف الاندماج الإقليمي* نفسه. وهكذا، فلويس فاوسات Louise Fawcett وأندرو هوريل Andrew Hurell يقترحان السلم التالي بشكل تصاعدي(3).

1. الإقليمية المرنة أو الاندماج غير الرسمي.
2. الوعي بهوية إقليمية مشتركة.
3. تأسيس تعاون ما بين الدول.
4. اندماج إقليمي تتم ترقيته بواسطة سياسة تدخلية من قبل الدولة.

(1)-Idem.

(2) -Ibid,p341.

(3)- -Frédéric Charillon،Op.Cit,p344.

5. تماسك إقليمي جد متطور، وذلك عندما تشكل المنطقة القاعدة الأساسية للفعل، وعندما يجعل الاعتماد المتبادل من أي انسحاب من السياسات المشتركة القائمة ذو تكاليف مرتفعة.

هل أن هذه الاعتبارات تسمح لنا بتقديم تعريف أكثر تحديدا لسياسة خارجية مؤقلمة؟ عند تصفح الأدبيات الخاصة بهذا التساؤل، نجد على الأقل خمسة نقاط يجب أن تبقى في الذهن، وذلك للتمكن من الحديث عن أقلمة للسياسة الخارجية وهي[1]:

1. يبدو من الواضح أن أي أقلمة تتطلب شيئا من تعدد الأطراف، وأن علامة هذه الأقلمة هي التشاور المنتظم أو بالأحرى الدائم.

2. تتضمن أقلمة السياسة الخارجية خلق قواسم مشتركة من قبل عدة دول لنظرتهم عن العالم، وإذا كانت هذه الدول ليس لها نفس المصير فعليها أن تخلق تنسيقا فيما بينها .

3. كما أن الأقلمة تفترض تناغم وانسحاب أو حتى تكامل حقيقي وأن المصلحة الوسطى تكون قد عوضت مصلحة التملك والسيطرة.

4. في الحالات الأكثر تقدما، فإن الانتقال لمرحلة أعلى في مسار أقلمة السياسة الخارجية، يفترض وضع بعض العادات التعاونية.

5. القبول بالفوائد التي تنجر عن تقاسم المعلومة عن إجابات مشتركة لتهديدات مشتركة، وتنسيق مطرد يسمح بالاقتصاد على مستوى التكاليف التي تتطلبها السياسة الخارجية.

وهذا كله قد يصل إلى حد بروز أجندة سياسية متفاوض عليها.

وظائف أقلمة السياسة الخارجية الأوروبية:

لماذا نلجأ إلى كل هذا العمل المشترك؟ إن أقلمة السياسة الخارجية في ظل هذه الظروف، تعتبر إنجازا طويلا ومكلفا، حيث أن الفوائد المنتظرة منها لا يكون دائما بادية للعيان. إذن، لماذا نلجأ إلى أقلمة

---

[1]-Idem.

*لمزيد من التفاصيل حول الاندماج الإقليمي أنظر:

-جون بيليس، ستيف سميث،مرجع سابق،ص854،853.

-Louise L'Estrange Fawcett,Andrew Hurrell,Regionalism in world politics: regional organisation and international order. Oxford University Press,1995,P09-10-11-13-14.

السياسة الخارجية، أو (وهي العبارة التي يفضلها الواقعيون) لمن نؤقلم السياسة الخارجية؟ إن عملية كهذه، يمكن أن تكون نتاج استراتيجيات فردية أو جماعية.

أ. **الاستراتيجيات الفردية**: تظهر السياسة الخارجية المؤقلمة أولا كوسيلة للاستراتيجيات الفردية، أي كوسيلة من وسائل السياسات الخارجية الوطنية، وبالتالي ما هي الوظائف التي يمكن أن تكون لها؟ إن الإجابة على هذا التساؤل يمر عبر التمييز الذي توفره دراسات تحليل السياسة الخارجية المشتركة الأوروبية بين الدول الصغيرة والكبيرة[1].

أ-1- **مورد دبلوماسي بالنسبة للدول الصغيرة**: بالنسبة للدول الصغيرة، فإن أقلمة السياسة الخارجية تتضمن مجموعة فوائد، وذلك عندما تكون ثمرة خيار وتصل إلى درجة متقدمة بالقدر الكافي[2].

- في المقام الأول، فإن الأقلمة تسمح للدول الصغيرة بالوصول إلى المعلومة، فالتشاور مع الدول الكبرى تسمح للدول المزودة بموارد دبلوماسية محدودة من الاستفادة من عناصر معلوماتية لا يمكن الوصول إليها في غياب هذا التشاور.

Le système des correspondants européen permet par exemple cette commantarisation de l'information.

- بعد ذلكن فإن الأقلمة توفر للدول الصغيرة الرؤية الواضحة La visibilité التي لا يمكنها الحصول عليها بشكل منفرد، فالتشاور عندما تتم مأسسته فهو يوفر منبرا لدول نادرا ما يتم الإنصات لصوتها في منابر أخرى. ففي الإطار الأوروبي دائما، فغنه قد تم دعم هذه الخاصية من خلال ميكانيزم الرئاسة الدورية.

- إن أقلمة السياسة الخارجية تسمح للدول الصغيرة بتجنب هيمنة الدول المجاورة، ففي الاتحاد الأوروبي، فإن ايرلندا لا توجد اليوم وحيدة في مواجهة بريطانيا ولا البرتغال في مواجهة إسبانيا.

- يسمح التكامل المحتمل أيضا لأولئك الذين ليس لهم قدرات تبني دبلوماسية أكثر شمولا من لعب ورقة التخصص في إطار تقسيم العمل وبالتالي نكتشف في تيمور الشرقية الأهمية والمصلحة من أن يكون البرتغال إلى جانبهم.

---

(1)-Frédéric Charillon,Op.Cit,p347.

(2)-Ibid,P 348.

- أخيرا، فإن الأقلمة تؤدي إلى بذل جهد أكبر للوصول بالآخرين أو تجاوزهم L'Emulation، وهذا يمكن أن يتم استشعاره كضغط وصعوبة إضافية تقع على القائم على السياسة الخارجية. لكن بالمقابل فإنها تفرض على هذه السياسة الخارجية أن تكون متجددة باستمرار ومتفاعلة مع أحداث الساعة أو باختصار أن تحافظ على طابعها العملي. وفي هذا الإطار يمكن أن نتذكر الرئاسة الهولندية واللوكسمبورغية للاتحاد الأوروبي، حيث وجدت هاتين الدولتين نفسهما أمام ضرورة تعبئة كل الموارد بما فيها الدبلوماسيين المتقاعدين من أجل بيئة مليئة بالأحداث.

أ-2- **نظام للسياسة الخارجية للدول الكبرى:** كما تمثل الأقلمة كذلك عدة فوائد بالنسبة للدبلوماسيات الأكثر أهمية:

- تلعب أقلمة السياسة الخارجية بالنسبة لبعض الدول دورا مزدوجا الشرعنة Légitimation / التطبيع Normalisation، بعد مرحلة من الإقصاء النسبي من المحافل الدبلوماسية. فالبناء الأوروبي قد سمح لألمانيا وبشكل أقل إسبانيا من العودة إلى الاندماج في الإطار الإقليمي من خلال أولا المشاركة في المناقشات ثم في إبداء والتعبير عن خصوصياتهم.

- كما أنها تسمح بالانحلال Dilution في أصول وجذور غامضة لسياسة خارجية مشتركة، أي انحلال وذوبان قرارات ومواقف تتقاسمها مع الدول المجاورة، لكن نتردد في تبنيها انفراديا وبوضوح تجاه قوى أخرى أو مناطق أخرى من العالم.

- إن العمل من خلال إطار مشترك يوفر بشكل طبيعي قاعدة هامة في حالة ما إذا استطعنا أن نحافظ على نفس السياسة الخارجية، ولكن أن نعطيها علامة وطابعا جماعيا والذي يضمن لها شغلا أكبر مع وضوح الرؤية الجدية وموارد مالية إضافية. وهكذا نجد فرنسا تحاول دائما أن تبقى الملهمة الأساسية للسياسة الخارجية الأوروبية تجاه شمال إفريقيا أو الشرق الأوسط (مشروع ساركوزي).

- وأخيرا، فإن الدول الكبرى يمكن أن تقوم بعملية مأسسة هيمنتها ونفوذها. وبشكل عام عندما تكون هناك اتفاقيات اندماج إقليمي تأتي للاعتراف وتكريس وترسيخ هذه الهيمنة الدبلوماسية القائمة فالاتحاد الأوروبي قد رشح وزن وثقل المحرك الفرنسي- الألماني.

ب. **الاستراتيجيات الجماعية:** على النقيض من هذه الرؤية الواقعية، يمكن أن نستخرج بعض الوظائف التي تؤديها عملية أقلمة السياسة الخارجية، ولكن هذه المرة في إطار أفق جماعي.

- **وظيفة ضمان وت حقيق السلم المنتظر**: وبشكل عام، من مسارات التكامل الإقليمي، وخاصة من وجهة نظر رواد الوظيفية، فالوصول إلى هذا ا لهدف، يمر عبر السياسات الخارجية والتقارب بينها.

- **وظيفة تحقيق المصالحة الهادفة إلى تحقيق السلم في منطقة إقليمية بكاملها**، أو على الأقل القضاء على مخاطر حدوث نزاعات أو توترات بين دولتين تكونان في الغالب متجاورتين. فالتقارب الفرنسي – الألماني كان أحد الأهداف الأولية للبناء الأوروبي، بينما التقارب الإسباني- البرتغالي فقد كان أحد نتائجه. وفي حالات أخرى، فإن هدوء التوترات والتنافس بين البرازيل والأرجنتين قد كان أحد نتائج الـــMERCOSUR .

- إن هذا التراجع رفي التوترات يستمر في الغالب، بفضل التطوير التدريجي لثقافة العمل المشترك والتي تسمح بإحداث تقارب بين مختلف أنماط ومختلف تنظيمات السياسات الخارجية في الوقت ذاته وذلك من اجل تركيب أحسن لها. وهذه الوظيفة تتم بشكل جيد خاصة أنها مدعومة بمأسسة ثابتة ونظام يتم فرضه في إطار منظمة إقليمية.

- وفقا لما سبق نصل إلى القدرة على منع الانحرافات الممكنة لدى بعض الدبلوماسيات. وفي هذا الإطار يمكن أن نرى كيف أن الاتحاد الأوروبي يمكن أن يساعد إيطاليا على مقاومة ثلاثة ميولات والتي حسب Gianni Bonvicini، قد مارست جذبا على الدبلوماسية الإيطالية وهي: النيو-ماركنتيلية والتي قد تمنع إيطاليا رمن التضامن مع الأوروبيين. حياد جديد (نيو-حياد) والذي من شأنه أن يبعدها عن أي مسؤولية دولية أو على العكس من ذلك نيو-قومية والتي يمكن أن تقودها إلى اعتماد سياسات فردية في بعض القضايا الدولية (سلوفينيا، الصومال، أو ليبيا) وهو ما يعني إعادة فتح جراح ماضية. إن هذه الوظيفة التي تؤديها السياسة الخارجية المؤقلمة تسمح كذلك بمراقبة دولة كبيرة بفضل إطار إقليمي. وهو الانشغال الخاص ببعض الدول الأوروبية تجاه ألمانيا، ولكن كذلك دول الآسيان تجاه اندونيسيا.

- يبقى في الأخير الوظيفة القصوى والنهائية لسياسة خارجية مؤقلمة وهي الوظيفة التي تتم عند بلوغ درجة كافية من التكامل، تشكيل جماعي لفاعل دبلوماسي جديد على الساحة الدولية. فالأمر لن يكون حينئذ توظيف واستعمال علامة مشتركة لدعم سياسة خارجية وطنية، ولكن الأمر يصبح تعريف وتحديد إستراتيجية جماعية تهدف لخلق "نظام للقرار" لامتلاك وزن باعتبارنا

كلا. كما أن هذه الإستراتيجية تهدف إلى "إدماج السياسات والأفعال التي تقوم بها الدول "لتكثيف القدرات والحضور على الساحة العالمية لفاعل جديد له تطلعات وطموحات شاملة.

ونلاحظ إلى انه من بين هذه الوظائف الخمسة، فإن أربعة منها تستجيب لأهداف داخلية[1].

- **الآثار المترتبة عن أقلمة السياسة الخارجية:**[2]

أ. **الملاحظات: إعادة ابتكار الاعتماد المتبادل، وهوة جديدة بين الداخل/ الخارج**: الاعتماد المتبادل ليس خاصية جديدة للعلاقات الدولية، غير أن أقلمة السياسة الخارجية تغيّر من طرقه، وتدعونا إلى إعادة التفكير في مفهومه (مفهوم الاعتماد المتبادل)؛ لأنه اتجاه الدول الأكثر قربا، أي تلك الدول التي يكون فيها الاعتماد المتبادل كبيرا، فإن السياسة التي نسميها خارجية بالمعنى الكامل للكلمة. فما كان يمثل سابقا بيئة هذه السياسة الخارجية لم يعد فعلا بيئة، فمن اللحظة التي تصبح السياسة الخارجية فيها تصنع، تقرر، تتشاور، ويتم التفكير فيها مع الآخرين، فإن هؤلاء الآخرين لم يبقوا أبعادا خارجية، وإذا تم الحفاظ على شيء من الإكراه الناتج عن الاعتماد المتبادل، فإن الأمر يتعلق باعتمادات متبادلة بيروقراطية، فوق- قومية في الوقت ذاته.

وفي مسألة أخرى والتي تعتبر مهمة عند الواقعيين، فإنهم قد يكونون على حق رغما عنهم: فمع أقلمة السياسة الخارجية، فإنه يبدو أننا نشهد إعادة تشكيل نمط جديد للهوة الفاصلة بين الداخل والخارج. وبالتحديد، فإن الأمر يتعلق هذه المرة بهوة فاصلة بين المطالب الخارجية التي تفرزها سياسة خارجية مؤقلمة، والقدرات الداخلية للاستجابة لهذه المطالب. إن عدم الاتساق هذان والذي تم التنظير له من قبل Christopher Hill سنة 1993 في مقال مرجعي خاص بـ l'Expectation- capabilities gap قد تم تعديله من قبل باحثين آخرين، والذين يفضلون الحديث عن تفاعلات Interaction بين مطالب خارجية وقدرات داخلية. لكنها تبدو لنا دائما جديرة بالاهتمام، فأقلمة السياسة الخارجية الأوروبية، مثلا، قد ولّدت عدة مطالب في البلقان، في الشرق الأوسط أو شرق أوروبا، في حين يبدو أنها موجهة أساسا للحفاظ على التوازنات الداخلية للاتحاد. وبنفس الطريقة، فإن L'ECOMOG قد سمحت لنيجيريا بفرض أولوياتها ولمالي بالتعريف بمبادراتها الدبلوماسية، غير أن الأوضاع في ليبيريا وسيراليون تبقى يائسة.

ب. **ضغوطات الأقلمة على ممارسة السياسة الخارجية:**

---

[1] Frédéric Charillon.Op.Cit p 350.
[2] Ibid,P351,352,353,354.

إن البحث عن وضع وتعريف سياسة خارجية إقليمية مشتركة، تكون دائمة أو حتى مؤقتة، لا يجلب إلا الموارد والدعم. فالدول التي تكون معنية بأقلمة سياستها الخارجية يجب أن تقبل كذلك بالضغوطات. وفي هذا الإطار يمكن أن نميز بين العديد من هذه الضغوطات كما يلي:

– إن السياسة الخارجية المؤقلمة تتضمن حدودا، وهي تلك الحدود التي يضعها الأعضاء لأنفسهم بالذات، فقاعدة الإجماع وتقسيم La Compartimentalisation السياسة الخارجية يشكلان الحدين الأساسيين. والحد الأول (الإجماع) لا يمكن تجنبه في ميدان حساس مثل السياسة الخارجية بمعنى أنه لا قرار في سياسة خارجية مؤقلمة إلا إذا كان الكل موافق... وهو ما يشكل الاستثناء وليس القاعدة. أما الحد الثاني (التقسيم) فيشير إلى مشكل آخر: الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الثقافية العسكرية، دعم البلدان النامية ... وبما أنها ليست موضوعا لمنطق قومي ضيق، فإنه يتم تناولها من خلال "نظم قرار" مختلفة. بالطبع، يبقى صحيح أن الاتحاد الأوروبي قد قام بـــ Communautarisé التجارة الخارجية أو مساعدة الدلو النامية، ولكن ليس الدبلوماسية بشكل كلي وأقل منها الشؤون العسكرية، وإلى حد ما صحيح انه في إطار MERCOSUR et L'ALENA وفي حالات أخرى، فإن شؤون التجارة الخارجية المبادلات الاقتصادية يمكن أن تشكل موضوعا لقرارات مشتركة، ولكن ليس "السياسة الكبرى". وهو ما ينتج عنه تقسيم للسياسة الخارجية إلى أبعاد مختلفة يتم تناولها بشكل مستقل، في حين كان يجب أن تكون موضوعا للربط Linkages أو على الأقل شيء من التجانس تفرضها رؤية شاملة لهذه السياسة(1).

– إن تشكيل مجموعة دول تقرر أقلمة ولو جزء من سياساتها الخارجية يفرض على كل واحدة من هذه الدول، القيام بتحكيم ومفاضلة بين مختلف دوائر الأولويات الخارجية. فبريطانيا المشهورة بالمذهب القائم على ثلاثة دوائر من الأولويات (الأطلنطية، الأوروبية، والكومنولث) تجد نفسها اليوم منقسمة بين الدائرة الأولى والثانية بشكل خاص. وفرنسا كذلك التي تمتلك ثلاثة دوائر من الأولويات (الأوروبية والأطلنطية مثل بريطانيا، بالإضافة إلى ثالثة تسمى دائرة الفرانكفونية) يجب عليها القيام دائما بمفاضلة وتحكيم صعب للغاية. ونفس الشيء بالنسبة للدانمرك الذي يتردد بين كونية فلسفة سياسته الخارجية، انتمائه لنظام تحت إقليمي اسكندنافي.

(1)- L'Union européenne appelle la cohérence de ses vœux, mais celle – ci reste difficile à mettre en œuvre. Ce linkage entre autorité politique, force militaire, présence commerciale et influence culturelle constitue au contraire la grande force des Etats-Unis.

– نلاحظ كذلك، تنافس بين الدبلوماسيات الوطنية، فمن المهم في الوقت ذاته أن تكون أحد الأطراف الأساسية المبادرة بتحديد المواقف المشتركة والتموقع كقوة يحب لها في إطار المفاوضات المحتملة المرتبطة بالنظام القراري.

المطلب الثالث:مواجهة الدور الأمريكي في منطقة المغرب العربي.

–أهداف الإستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي

إن الأسباب التي استدعت تغيرا مفاجئا لمسار السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، أدت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى انتهاج إستراتيجية كونية جديدة، لكن تبقى أهدافها مستقاة من خطط أمريكية تقليدية، في حين أن وسائلها تتغير باعتبار المستجدات الطارئة على الساحة الدولية، فمنذ 1990 تغيرت الإستراتيجية الأمريكية اتجاه دول المغرب العربي نتيجة التغيرات الحاصلة في النظام الدولي[1].

يمكن القول أن الاهتمام الإستراتيجي الأمريكي بالمغرب العربي بعد الحرب العالمية الثانية إلى أربعة عوامل رئيسية[2]:

–**العامل الأول**:يتمثل في الاختراق السوفيتي لإفريقيا في الستينات والسبعينات الذي سجل نجاحات في أنغولا وغينيا بيساو وأثيوبيا والموزنبيق.فقد كان يشكل تهديدا لمصالح الحلفاء الأوروبيين لأمريكا،وتحديا لسياسة الاحتواء التي وضعتها لمحاصرة هذا المد.

–**العامل الثاني**:يتجسد في القلق الأمريكي من الدور السياسي الفعال للجزائر البومدينية خاصة على الصعيد القاري وعلى صعيد العالم الثالث وعلى مستوى منظمة أوبك،ومسائل النظام السياسي الاقتصادي العالمي الجديد و التعاون السياسي والعسكري الجزائري–السوفيتي "المقلق".

–**العامل الثالث**:العداء الأمريكي لليبيا،نظرا لدورها في المحيط الإقليمي العربي و الإفريقي،ورعاية الفصائل الثورية الفلسطينية و اللبنانية،والقوى العربية القومية التقدمية و للحركات الثورية في إفريقيا وايرلندا وأمريكا اللاتينية، وهو ما دفع الإدارة الأمريكية إلى القيام بعدوان مباشر على مدينتي

(1) -Yahia H. Zoubir, La politique étrangere américaine au maghreb:constances et adaptations.dans: http://meria.idc.ac.il/journal_fr/2006/jv1no1a8.html

(2)–عبد الإله بلقزيز،الولايات المتحدة الأمريكية و المغرب العربي:من الاهتمام الإستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي.المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 259،سبتمبر 2000،ص49.

طرابلس وبنغازي في 15 أفريل 1982، ثم الحصار الاقتصادي عقب أزمة لوكاربي فضلا عن تصنيفها مؤخرا دولة راعية للإرهاب وضمن محور الشر.

_**العامل الرابع**: وهو متعلق بصلة المغرب العربي بقضية الصراع العربي-الصهيوني، وقد حرصت الولايات المتحدة منذ الستينات على تشجيع دور سياسي فعال للمغرب العربي في سبيل إقامة "سلام شامل"مع الكيان الصهيوني وانتزاع اعتراف جماعي بالكيان الصهيوني، وقد كرس هذا التوجه بعد إفلاح المغرب في إقناع مصر للذهاب إلى كامب ديفيد، وازداد مع عزل دور مصر العربي بطردها من الجامعة العربية التي نقل مقرها إلى تونس.

يمكن تحديد ثلاث الأسباب التي ساعدت الولايات المتحدة على الإختراق الواضح في المغرب العربي يمكن تلخيصها فيمايلي:

1-إيجاد دور فعال حيوي للولايات المتحدة في منطقة المغرب العربي من خلال المبادرات الاقتصادية: يبرز ذلك من خلال الأوضاع الاقتصادية الصعبة لدول المغرب العربي، فهي أوضاع تكرس الإختراق الأمريكي أكثر فأكثر، وتشكل الجزائر مفتاحا أساسيا لما تتبوأ به من مكانة جيواستراتيجية و ما تحوزه من ثروات، جعلها تستقطب أهم الاستثمارات الأمريكية في المنطقة مقارنة مع جيرانها، وتزيد من رغبة الأمريكيين الملحة في توسيع مجالات الاستثمار بالجزائر(1).

حيث ترتكز السياسة الطاقوية الأمريكية – حسب ما أورده الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية "ريتشارد نيكسون" في كتابه "الحرب الحقيقية" ، المنشور سنة 1980- على ميدان الطاقة على اعتبار أن القوة العسكرية والاقتصادية تستمد اليوم من البترول، ونحن في العصر الصناعي والطاقة هي ركيزة النظام الاقتصادي، والقوة الاقتصادية هي أساس القوة العسكرية، وبالتالي فالوصول إلى منابع البترول أصبحت حتمية عسكرية، وبالتحكم في طرق البترول بأسعار معقولة يعني التحكم في حياة الغرب، وحسب التقرير المنشور بالتفصيل عن هذه الإستراتيجية بتاريخ 17ماي 2001 والصادر عن نائب الرئيس الأمريكي "ريتشارد شيني" على موقع مجموعة السياسة القومية للطاقة والتنمية (National Energy Policy Development Group) .

(1) -Bernard Ravanel, L'Algérie entre La France et Les Etats-Unis, NAQD, éditée par La Société d'édition et d'administration Scientifique et Culturelle, Alger, N 12, Printemps/ été 1999, p.164.

يتضح أن هذه الإستراتيجية الأمريكية في ميدان الطاقة موجهة لتلبية الارتفاع الحاصل في الاحتياجات البترولية الأمريكية طوال 25 سنة القادمة[1].

قدرت احتياجاتها الطاقوية عام 1960 بـــ 96,6%، ثمّ 89,9% سنة 1996، ونزلت إلى حدود 72,8% خلال سنة 1985، حيث أشار المعهد الأمريكي للبترول في مارس 1976، انه وللمرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية تتجاوز قيمة وارداتها من البترول نسبة إنتاجها العادية، وعليه فالولايات المتحدة الأمريكية لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي (Autosuffisance) ، وأما عجزها سنة 2000 وصل إلى حدود 60 مليار دولار لتغطية الموارد الأولية في الصناعة الأمريكية التي تتطلب إمكانيات ضخمة.[2]

–مبادرة إيزنشتات الاقتصاديةEizenstat : يمكن القول إن ظهور هذه المبادرة يعود أساسا إلى الاهتمام الأمريكي بالمنطقة،فبالرغم من كون المبادرة لا تضع نفسها بديلا للشراكة الأورومتوسطية التي تهدف إلى إنشاء منطقة تبادل حر في 2010،و إرساء ميثاق الأمن والاستقرار في أوروبا،حسب ما أكد عليه إيزنستات إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية مصممة على عدم ترك المجال مفتوحا أمام الدول الأوروبية و أي طرف آخر في المنطقة،نظرا للأهمية الحيوية لهذه الأخيرة لضمان المصالح الأمريكية،حسب تصريحه في الرباط بتشكيل المنطقة الاقتصادية ومستقبلها الديمقراطي،أحد المصالح الهامة، كما انتقد نموذج الشراكة الأورو متوسطية، باعتباره ينظر للتنمية من مقترب يقوم على المساعدة، دون اعتبار الدور الفعال للقطاع الخاص،كما أنه يعيق مسار عولمة الاقتصاديات بتركيزه على السوق الأوروبي، معتبرا اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها دول المنطقة مع الضفة الجنوبية للمتوسط غير مطابقة لنصوص المنظمة العالمية للتجارة.[3]

و قد صرح إيزنستات أن"الأمر لا يجب أن يتعلق باتفاق يفضي إلى أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية طرفا في ثلاثة اتفاقيات اقتصادية ثنائية ومنفصلة مهما تكن أهميتها على النقيض،سيتعلق

---

(1) -Michal Klark, les vrais désseins du M. George W Bush, Mensualité , www.usinfo.state.org/washigtonDC,2002

(2) - Pascale Ordonneau, La Bataille Mondiale des Matières Premières. Paris : Les éditions ouvrières, Initiation Economique, 1979, P 41.

(3)-Kassim Bouhou, Le Maghreb dans son environnement régional et international: Stratégie et présence économiques des États-Unis au Maghreb.dans: http://www.ifri.org/downloads/noteocpkassimbouhou.pdf,P06.

الأمر بشراكة ديناميكية متعددة الأطراف قائمة على التقوية المستديمة للروابط الاقتصادية في المغرب العربي"[1]:

"Nombre de hauts fonctionnaires américains se sont rendus dans les pays du Maghreb et ont eu des entretiens de haut niveau avec leurs homologues en vue de promouvoir les réformes économiques et la libéralisation (…) Le Secrétariat au Trésor fournit les conseils sur la gestion de la dette et envisage d'offrir des services d'assistance technique en vue d'aider aux réformes du secteur financier. Le Secrétariat au Commerce aide la région à élaborer, à mettre au point et à renforcer la réglementation de l'investissement par le biais du Programme de développement du droit commercial. (…). Avec la mise en oeuvre de ces projets, la région va voir son activité économique se développer, elle va créer des emplois, entrer sur les marchés mondiaux, améliorer les services sociaux et les conditions de vie"

يمكن مقارنة المبالغ المالية التي تقوم بصرفها الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1190 الموجهة للمغرب العربي كانت تقدر ب717 مليون دولار و قفزت إلى 4.4مليار دولار في سنة 2011 [2].و تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذه المبادرة إلى تحقيق جملة من الأهداف الخاصة،يمكن تقسيمها إلى شقين أساسين هما[3]:

1-الشق الاقتصادي:تتمثل الأهداف الاقتصادية فيمايلي:

-العمل على بعث العلاقات بين الشركات الأمريكية و القطاع الخاص في دول المنطقة في مجال التجارة و الاستثمار باعتبار القطاع الخاص محرك النمو الدائم و رفاهية المنطقة.

-التعريف بمنطقة شمال إفريقيا للمستثمرين الأمريكيين بهدف استقطاب استثمارات أمريكية هامة،تمكن المنطقة من الاستغلال الأنجع لقدراتها الاقتصادية.

-رفع الحواجز والعراقيل في وجه المبادلات التجارية الداخلية بين الدول الثلاث.

-اقتحام السوق الأوروبية بعد الاستقرار في المنطقة.

-تدعيم النمو والإصلاحات لاقتصادية في المنطقة لتهيئة الأرضية الملائمة للشراكة.

-إرساء منطقة تبادل حر تجارية في ظرف لا يتجاوز أربع سنوات.

---

(1)-Ibid,P07.

(2)-Ibid,p09.

(3)-جمعة أحمد سوسي،المغرب العربي:التحديات الداخلية و التهديدات الخارجية.(رسالة ماجستير في العلاقات الدولية2004-2005)،ص 106-107.

2-الشق السياسي و الأمني:ويتعلق بــ:

-تحسين العلاقات السياسية بين دول المنطقة.

-جعل المنطقة فضاءا متكاملا من خلال التأكيد على ضرورة استكمال مسار الوحدة.

-تهيئة الأرضية الملائمة للشراكة سياسيا من خلال تشجيع الإصلاحات السياسة،بدعم مجهودات التفتح السياسي،والدمقرطة واحترام حقوق الإنسان وإرساء الحوار البناء لضمان أمن واستقرار المنطقة.

-تجاوز الخلافات العالقة في المنطقة و تسويتها نهائيا.

-إعادة انتشار الدبلوماسية الأمريكية اتجاه القارة الإفريقية بعد اضمحلال سياسة مناطق النفوذ وفق إستراتيجيتها العالمية،وتجسيدا لأهداف سياستها الخارجية لما بعد الحرب الباردة.

2-الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة المغرب العربي بعد 11سبتمبر 2001:

تعمل الولايات المتحدة على تحسين العلاقات على عدة مستويات مع دول المغرب العربي، وتقديم الدعم المادي خصوصا اللازم للوصول إلى ربط اتفاقات مع حلف الشمال الأطلسي، وزعزعة النفوذ الأوروبي، وعلى وجه الخصوص التواجد الفرنسي في القارة عموما.و ببروز الإستراتجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب بعد 11 سبتمبر 2001.

في 20 سبتمبر 2001، تم الإعلان عن إستراتيجية ضد الإرهاب أي بعد 09 أيام من هجومات نيويورك وواشنطن:"هذه الحملة الموجهة ضد الإرهاب لن تكون محدودة بتوجيه سلسلة من الضربات أو معركة كبرى، ولكنها ستكون حملة ممتدة (Une compagne Prolongée)، وترتكز على عدة مسارح للعمليات بغية الوصول إلى القضاء على هذه الشبكات الإرهابية، ويجب القضاء على أية مجموعة إرهابية ذات توجه عالمي واكتشافها، توقيفها ثم حلها..."[(1)].

هذه الإستراتيجية تتطلب- حسب الإدارة الأمريكية- مجهودين: أولا على مستوى الاستعلام لإيجاد وإضعاف شبكات الإرهاب، وثانيا لحل معاقل الإرهابيين ومعاقبة الدول الممولة للإرهاب. وهكذا

(1)-Michel Klarke, op-cit, p 16-17.

يتحقق النصر. كل هذا أجبر القادة العسكريين على إحداث تغيرات في جهات معينة من مسيرين وعسكريين للقيام بمهامهم الجديدة[1].

وأصبحت منطقة المغرب العربي من أولى المناطق التي تركز عليها الإستراتيجية الأمريكية،و بالتالي فقد تم توسيع دائرة الشراكة الأمنية مع دول المغرب العربي و ذلك لمكافحة الإرهاب حسب التوجه الأمريكي،و الهدف لدعم التعاون العسكري الأمريكي مع دول المغرب العربي،غرضه إعادة تنظيم إقليمي و إجراء ترتيبات في المنطقة وذلك بتدعيم و توسيع التعاون إلى المجال الجوي و البري و البحري من اجل الحفاظ على الاستقرار في كل المنطقة؟.و تم استحداث مبادرة الساحل الإفريقي التي ترمي إلى مكافحة الإرهاب و التي تهدف كذلك لبسط النفوذ الأمريكي في منطقة إفريقيا بصفة عامة.

يمكن القول أن منطق المصالح هو الذي يحرك العلاقات سواء الأوروبية بدول المغرب العربي أو الأمريكية،ولكن الذي يجعل الإستراتيجيات تكون ناجحة أو فاشلة الموجهة لدول المغرب العربي هو مدى النتائج التي يمكن تحقيقها من وراء الشراكات و المبادرات المطروحة،و بهدا سيبقى التنافس مستمرا بين القوى حول منطقة المغرب العربي .

المبحث الثالث:الانعكاسات على دول المغرب العربي.

نتناول في هدا المبحث الانعكاسات التي تفرضها السياسة الأوروبية على دول المغرب العربي في محاولة فرض نموذج معين عليها،هذه الإنعكسات غالبا ما يمكن القول عنها هي قضايا مطروحة للحل و بالتالي صياغة رؤى خاصة بالمنطقة.

المطلب الأول:على مستوى التفاعلات الداخلية لدول المغرب العربي

- **إعادة صياغة العلاقة بين المجتمع و الدولة*:**

[1]-للمزيد من التفاصيل:

National desense University, CF
. www.defenselink.mil/cgi-bin/dlprint.cgi,washigtonDS,31janvier2002

*يمكن الإشارة إلى أهم الأدبيات التي تحلل العلاقة بين الدولة و المجتمع خاصة من كتاب العالم الثالث:

-Haruza Alavi"the state in post-colonial societies: Pakistan and bangladech"in Harry Goulbourne ed,politics and the third world,london:Macmillan,1979.

-يذهب إلى أن الدولة جاءت إلى مجتمعات العالم الثالث عن طريق الاستعمار و مشكلة هذه المؤسسة السياسية اليوم ليست عائدة كما يذهب بعض المفكرين الغربيين،إلى عدم قدرة مجتمعات العالم الثالث على استيعاب مفاهيم المواطنة و المساواة واحترام القواعد

تعتبر العلاقة بين الدولة والمجتمع إحدى القضايا المركزية في علم السياسة وتمثل العلاقة بينهما محورا أساسيا في النظريات و الاتجاهات الفكرية كافة،والدولة هي أحد مفاهيم علم السياسة،ولمدة طويلة عرف علم السياسة بأنه علم الدولة أو علم التخصيص السلطوي للقيم النادرة أو المتنازع عليها،أما المجتمع فهو مجال التفاعل الإنساني بين الأفراد و الجماعات.وتثار الأسئلة بشأن ماهية جذور العلاقة بين الدولة و المجتمعة ما هي علاقات التداخل والتأثير المتبادل بينهما؟وهل يمكن التمييز بين متغيرا مستقل وآخر تابع؟وهل تتغير هذه العلاقة بتغير مراحل التطور السياسي ولاقتصادي وبدرجة نضج النظم السياسة ولاجتماعية وبما إدا كانت ديمقراطية أو تسلطية؟[1].

يمكن تحديد ثلاث نقاط رئيسية لتفسير مدى الترابط أو التنافر في العلاقة بين الدولة و المجتمع في دول العالم الثالث عامة و دول المغرب العربي خاصة:

1-**خصوصية عنصر الزمن**:من الواضح أن مسار التحول السياسي الذي اتبعه كل من المجتمعات الأوروبية و مجتمعات المغرب العربي لا يخضع لنفس وحدة الزمن.فعندما كانت المجتمعات الأولى تبني نموذج الدول-الأمة، لم تكن تتلقى أي تأثير أو إجبار من نموذج آخر:فقد كان بإمكان المجتمعات الأوروبية أن تجعل بحثها و إبداعها لشكل جديد للتنظيم السياسي يكون مناسبا لحاجاتهم

والقوانين الوضعية،ولكن المشكلة الرئيسية هي أن الدولة لم تتأسس عن طريق برجوازية وطنية محلية كما حدث في أوروبا.
–Kazancigil Ali,the state in global perspective, especially chap:" paradigms of modern state formation in the periphery"pp 119-139.
-يطرح التساؤل التالي:لماذا تسعى التكوينات غير الأوروبية،التي تمر بظروف تاريخية-اجتماعية مماثلة للمجتمعات الأوروبية،إلى خلق الدولة الحديثة،بدلا من أن تبحث عن أنماط أخرى مستوحاة من خبرتها التاريخية الخاصة؟و أهمية طرح هذا السؤال من هذا المفكر التركي،هي أن نموذج الدولة الحديثة في تركيا لم يتم فرضه بواسطة قوى استعمارية،كما حدث في معظم بلدان العالم الثالث ،و يصل إلى نفس النتيجة التي توصل إليها حمزة علوي وهي أن هذه المحاولة المثلثة(بناء دولة+بناء أمة+بناء اقتصاد وطني)في ظل استمرار التبعية،تؤدي إلى وقوع المجتمع في براثن الدولة التسلطية،واشتداد العنف و العنف المضاد،وتاليا عدم الاستقرار السياسي و لاجتماعي.
–Ali Mazrui,Africa Entrapped"in:Bull and Watson,eds,the expansion of the International society,pp 289-308.
-في حديثه عن طبيعة الدولة و أزمتها في إفريقيا خصوصا و العالم الثالث عموما،يذهب للقول أن هناك معضلة بنائية داخلية-خارجية فمن ناحية،فرض الاستعمار الغربي قبل أن يرحل عسكريا مفهوم الدولة القومية و الذي يطرح العديد من الإشكاليات.وتوجد كذلك دراسات لكتاب من أمريكا اللاتينية:
-Immanuel Wallerstein,the modern world System, New York: Academic Press,1980.and R.Dale,Nation State and International System: The world-System Perspective, in McLennan, The Idea of the modern state,pp 195-197.
-Gilberto Mathias and Pierre Salama,L'Etat sur-developpé,de Metropoleo au tiero mond,Paris:la Découverte;Maspero,1983,pp 35-45.
[1]- عبد الرضا المالكي، العلاقة بين الدولة و المجتمع في التحليل السياسي المعاصر.في:
http://www.al-bayyna.com/modules.php?name=News&file=article&sid=18753

وخصوصياتهم، يمتد على مدار عقود من الزمن على العكس من ذلك،وعقب مرحلة تصفية الاستعمار وجدت مجتمعات دول المغرب العربي نفسها أمام رهان خصا كان يجبرها على امتلاك،وفي أسرع الآجال،مؤسسات دولاتية و وطنية تحدد دخولها(أي هته المجتمعات)للحياة الدولية،في ظل ادعاء القوى الاستعمارية التقليدية امتلاكها النموذج السياسي الأكثر اكتمالا.وهكذا وجدت مجتمعات دول المغرب العربي نفسها مفتتة بين ضرورة الإسراع من خلال إتباع وتبني النماذج القائمة و بين إرادة الحفاظ على هويتها وشخصيتها من خلال تحديد ملامح تطورها انطلاقا من المعطيات التي تفرزها ثقافتها الخاصة بها.ومازال هذا التناقض يزن بثقله على التطور السياسي لمجتمعات دول المغرب العربي، ويعطينا في الوقت ذاته صورة عن الأزمات وعدم الاستقرار التي تمس الحياة السياسية لكل دولة.(1)

2-**أثر علاقات التبعية**:كما يجد التطور السياسي لمجتمعات المغرب العربي نفسه مشروطا بحالة التبعية التي كانت عليها هته المجتمعات ومازالت عليها،في إطار نظام دولي تحدده،تراقبه و تهيمن عليه القوى الأوروبية والشمال أمريكية. وهكذا، وكما يشري إليه G.Balandier بأننا لا يمكن أن نفهم تطور الأنظمة الجديدة إلا من خلال تحليل يعطي أهمية كبيرة "للديناميكيات الخارج"التي تتعرض لها هته الأنظمة.ومن خلال الاهتمام الذي أعطي لهذا البعد الجديد لمسار التحديث،فتح كل من P.Nettl et R.Rberston الطريق لدراسات جديدة تجعل من النظام الدولي عاملا محددا للظواهر المعاصرة الخاصة بالتطور السياسي(2).

إن هذا التأثير الذي تمارسه الحياة الدولية على ميكانيزمات التحديث في المغرب العربي تتم أولا بطريقة الانتشار.تخضع مجتمعات المحيط لقواعد اللعبة التي تمت صياغتها خارج هته المجتمعات،بالتالي نجد هته الأخيرة نفسها ليست سيدة على رهانات تطورها السياسي:بناء مركز،التصنيع،وحتى المأسسة كلها أهداف أجبرت مجتمعات المغرب العربي على تحقيقها لكي يكون لها مكان في الحياة الدولية وتحافظ على حصتها من السيادة.ومن هنا فإن التحليل التاريخي لعملية تحديث المجتمعات غير الأوروبية يجب أن يركز على المصادر الخارجية للتغيير،وخاصة الظواهر المتعلقة بعمليات نشر وتعميم النماذج.فإلى جانب هذا الأثر الانتشاري للنظام الدولي،يضاف أثر شكلين من التبعية التي تزن بكل ثقلها على نمو مجتمعات المغرب العربي وهما:الاستعمار و تبعية ما بعد الاستعمار.فالماضي

(1) –James Chiriyankandath,Colonialism and Post-Colonial Development. in: http://www.oup.com/uk/orc/bin/9780199296088/burnell_ch02.pdf.P38,39.
(2)-James Robertson,Beyond the dependency culture people,power,and responsibility.in: http://www.jamesrobertson.com/book/btdc-section3.pdf,141.

الاستعماري يظهر كمحدد هام للنمو السياسي للمجتمعات التي تعرضت للاستعمار،ويفسر كذلك الصعوبات ذات الخصوصيات التي تعرقل لحد الآن تنظيم هته المجتمعات على نمط الدولة–الأمة.فعلى مستوى البناء السياسي،فإن الاستعمار و من دون شك،قد شجع التعبئة الاجتماعية للجماهير التقليدية،و لكن وفق طرق جد مختلفة عن تلك التي استعملت في أوروبا،والتي مازالت تؤثر سلبا على تشكيل شعور وطني(1)

فمن خلال تقسيمات ظالمة للفضاءات التي تم احتلالها،فإن المؤسسة الاستعمارية قد ساهمت في تشكيل نظم سياسية معاقة منذ البداية،من خلال اللاتجانس الثقافي و الإثني والذي كان أكثر قوة من ذلك الذي ميز الدول–الأمم في أوروبا.وقد زاد من شدة هذا التمايز تشجيع المستعمر للقبلية والحفاظ على القيادات المحلية،بشكل يسمح دعم سيادته.و أخيرا، ومن خلال فرض اللغات الأوروبية كأدوات اتصال، فإن الاستعمار قد ساهم في ديمومة تنوع اللهجات داخل الأراضي التي تم احتلالها، وبالتالي التعقيد من عملية التوحيد اللغوي التي شكلت في أوروبا إحدى أهم دعائم النمو والتطور الوطني.

وبنفس الشكل يمكن أن نشير،على مستوى البناء الدولاتي،إلى أن المؤسسة الاستعمارية قد حضرت تشكيل مركز بيروقراطي حديث،من خلال جهاز إداري متخصص إلى حد ما:غير أن هذا المركز،الذي كانت مهمته الأساسية هي إرساء سيادة قوة أجنبية،قد بقي في صورته الاصطناعية.

ويفتقد لروابط متينة مع الفضاءات المحيطة،هته الفضاءات كانت خاضعة لسلطة شخصية استعمارية،فالمؤسسة الاستعمارية كانت تميل إلى استبعاد النخب المحلية من الوظائف الأكثر أهمية،وبالتالي الإبقاء على هته النخب في إطار تؤدي فيه وظائف تقليدية فقط،وبالتالي كانت غير مؤهلة لممارسة السلطة فيما بعد.إن هته المعطيات مازالت تمتلك تأثيرا على الحياة السياسية داخل دول المغرب العربي وتفسر إلى حد بعيد الصعوبات التي تواجهها هته الدول بهدف تحقيق مسار مركزة هياكلها السياسية.فمن خلال دراسات كاردوسو F.Cardoso يقدم تحليلات حول طبيعة التبعية التي وجدت نفسها خاضعة له.كما يشير الكاتب إلى أن الرأسمالية الأوروبية قد انتظمت أولا بشكل تحقق معه تقسيم العمل على المستوى الدولي،حيث تتخصص مجتمعات المحيط في أحد نشاطات الإنتاج الزراعي الذي كانت تتحكم فيه وتسوقه شركات مهيمنة متخصصة صناعيا(2).

(1)- James Chiriyankandath,Op.Ci,P42-44.
(2)- Gaylord George Candler, Cardoso, Dependency Theory and Brazil.in: http://www.unf.edu/~g.candler/articles/FHC-RM.pdf,p09-11.

إن تحليلات كاردوسو لها نمط متجدد الذي أصبح في هته المرحلة تحليلا مسيطرا على الكثير من الدراسات فجوهر هذا التحليل قائم على أساس توضيح كيف أن ظواهر التبعية يمكن الاقتراب من دراستها وفق مفهومL'économie Dualiste وبالتالي يصبح الاهتمام منصبا على إبراز كيف أن الاختراق الذي تمارسه الرأسمالية الدولية في دول المغرب العربي أو دول العالم الثالث كافة قد أعطى الميلاد فضاءات تصديرية حديثة تم ضمها و دمجها،تؤدي شيئا فشيئا إلى بروز برجوازية اقتصادية مرتبطة بالخارج،تكون حاملة و معبرة عن مصالح الطبقة،وفي المقابل نجد اقتصاد البقاء على قيد الحياة مزودة بتكنولوجيا و وسائل مادية بدائية،تحركها أساسا ثقافة تقليدية،وتضم أغلبية المجتمع وبالتالي يصبح القطاع الحديث يتطور على حساب القطاع التقليدي من خلال تهجير الطبقات الريفية،مخلفا توسع عمراني مكثف وفوضوي،وخاصة توجيه أهم الاستثمارات.إن منطق هدا التقسيم للعمل يضمن بهذا الشكل نمو التخلف(le développement du sous-développement[1].

3-**بنية اجتماعية ذات خصوصية**:يمكن القول أن مجتمعات دول المغرب العربي مزودة ببنية اجتماعية خاصة،والتي تمارس تأثيرا رئيسيا على ظروف النمو السياسي في هته المجتمعات.و إلى حد ما،فإن بعض هته المجتمعات لا تنتج إلا من خلال وضع بعض الجماعات المتمايزة في الكثير من الخصائص جنب إلى جنب بشكل مباشر من دون أن يجمعها شيء،والوصول كنتيجة لذلك إلا إلى درجة ضعيفة من الإدماج الوطني.من الواضح أنه في ظل هته المجتمعات،فإننا نلاحظ غياب ثقافة مشتركة،غياب شكل مشترك و متفق عليه للشرعية و الذي يمكن أن يكون قاعدة لتشكيل مركز حكومي.في ظل هته الظروف،فإن بناء الدولة يأخذ منحى باتجاه استخدام التسلطية و هو ما لم تعرفه أوروبا،ويتم دلك في غالب الحالات من خلال مبادرة مجموعة معينة بالاستيلاء لصالحها على احتكار القهر و الإكراه كما في تونس و المغرب،وتفرض على الآخرين تعميم الأبنية السياسية الخاصة بها،فبذل أن يتم ممارسته بطريقة تدريجية و متواصلة فإن النمو السياسي يتم بطريقة انتقائية منتفضة ووفق مسار يشجع تكرار الانقلابات وترسيم خلافات الأشخاص و مختلف الزبائنيات[2].

يتضح أن هذا النوع من التعددية لم يكن أبدا كاملا:فكلما انخرطت مجتمعات دول المغرب العربي في مسار التصنيع،فإنها تصبح أكثر تعرضا لآثار العولمة التي تترجم بخلق اختلافات في الأدوار الاجتماعية و الاقتصادية،وبالتالي انخفاض في المظاهر الأكثر وضوحا"للمجتمع التعددي".ولكن مهما

(1)-Ibid,12.

(2) -Marie-Joëlle Zahar et Jean-Pierre, Les relations État-société dans le monde arabe : un changement possible?. conférence est organisée par le Programme Paix et sécurité internationales (PSI).28Mars2010

كانت حقيقة هته الظاهرة الأخيرة،فإنها تبقى بشكل عام مجهولة،هامشية،ولا تفضي أبدا إلى نزاعات يمكن تشبيهها بالمفهوم الأوروبي لصراع الطبقات:فالجماعات الجديدة ذات الأساس الاقتصادي مازالت مرسومة بشكل سيئ،قليلة الوعي وجد منقسمة خاصة بفعل الانقسامات الثقافية التقليدية(أزمة القبائل و التوارق في الجزائر).كما أن الاستعمار و العلاقات المعاصرة للتبعية لاقتصادية قد منع و مازال يمنع تشكيل جماعات اجتماعية من السكان الأصليين ذات مصالح متناقضة بشكل حقيقي:وبالتالي فإن صراع الطبقات له بعد دولي أكثر منه وطني،ومن الممكن أنه لا يلعب داخل المجتمعات في دول المغرب العربي ذلك الدور الذي لعبه هذا الصراع الطبقي ومازال يلعبه في التطور الأوروبي[1]

يساهم التأخر الاقتصادي لهته المجتمعات في منع بروز الظاهرة الطبقية التي كانت أساسية في أوروبا عند تأسيس الدولة–الأمة،في حين فإن البنية الاقتصادية لم يكن لها أي دور في تشكيل الطبقات الاجتماعية في المغرب العربي.وبالتالي يبدو أن امتلاك السلطة كمصدر رئيسي لتشكيل الطبقات المسيطرة،وأن امتلاك هته السلطة تعتبر أحسن شيء يمكن أن يكون بيد مجموعة لكي تمارس هيمنتها،وتصادر الثروات،وتؤسس لنفسها وضعا متميزا،وبالتالي تفرض نفسها و بشكل تدريجي على أنها الطبقة الاجتماعية الحاكمة فعلا.

الواقع أن موضوع أزمة علاقة السلطة الاجتماعية والمدنية لم يطرح بتاتا بعد في الدول العربية أو دول المغرب العربي، لأن أزمة السلطة تعني أولا أزمة السلطة السياسية التي هي ذات المسؤولية الأولى في إعادة تنظيم السلطات الاجتماعية والصلاحيات، ولهذه السلطة السياسية المصلحة الأولى في أن يبقى المجتمع دون مستندات وتوازنات حتى تبقى هي مركز التوازن الوحيد فيه، ويبقى لديها مركز تجميع كل السلطات الأخرى، وإمكانات التلاعب عليها وبها من أجل حفظ توازنها الخاص، ولذلك ليس من قبيل الصدفة أن يؤدي هذا الوضع إلى جعل اعتماد المجتمع على الدولة نوعا من المرض الحقيقي، حتى ليكاد الوالد يطلب من الدولة التدخل لحل صراعاته مع أعضاء أسرته. فمع انخلاع الأفراد عن السلطات الوسيطة المنظمة يصبح الطلب على الدولة قويا، غن لم نقل لا نهائيا. إن المجتمع من دون الدولة أصبح عاجزا كل العجز عن القيام بأي شيء، نعني عن القيام بأي مبادرة[1].

(1)_ Idem.

(2)– برهان غليون، الإسلام و أزمة علاقات السلطة الاجتماعية، في: الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2001، ص 173.

وما يزيد في تعقيد المشكلة هو أن المجتمع نفسه ما زال في مرحلة صدمة وتحول سريع، وأنه لم يجد بعد لا علي صعيد التزايد السكاني ولا على الصعيد الاقتصادي، ولا على تبلور القوى الذاتية والمؤسسات الكبرى، أي استقرار نهائي. إن أزمة النظام الاجتماعي الذي نراه في الواقع والانسداد والانحباس الذي وصلنا إليه على جميع المستويات يفسر أن نشوء المذهبيات المغلقة والمنطوية على نفسها ليس هو نفسه إلا تعبيرا عن الحاجة إلى أدوات إيديولوجية تساعد على التعبئة النفسية والتفريق الواضح بين القوى وتكوين المعسكرات أو الخصوم التي لا غنى عنها لخوض الحرب، بمعنى آخر ليست المذاهب الأصولية أو الأفكار العلمانية هي التي تقود إلى الحرب، ولكن الرحب، التي ينبغي البحث عن أسبابها العميقة في مكان آخر، أي في هذا الانسداد الاجتماعي التاريخي و أزمة علاقات السلطة والصلاحية العامة، والذي هو ثمرة لخيارات سياسية، جيو-إستراتيجية واقتصادية عامة[1]. وبالتالي فينبغي للسياسات المغاربية أن تكون نابعة من صميم المجتمعات المغاربية ومكوناتها الثقافية والحضارية، وجوهر الهوية الحضارية للمجتمع المغاربي يتمثل في الثنائية: "الإسلام- العروبة"، ويتمظهر بأشكال مختلفة تتميز بعضها بتغير العلاقة بين طرف ثنائية الجوهر الواحد، والتي يمكن أن نحددها كعلاقة بين الحامل والمحمول، ويقصد هنا بالحامل والمحمول التموضع الداخلي للعناصر التركيبية للوعي الاجتماعي، ففي مراحل التاريخ المختلفة تتغير تلك العلاقة بين الثنائية "الإسلام- العروبة" بالترتيب، وليس بالتصادم أو التناقض، فأحيانا تكون العروبة حاملة حكما للإسلام، وأحيانا أخرى يتضمن الإسلام العروبة حتما في إطار منطق التبادل الدائم بين ما يلاحظ والنتيجة المقدمة.[1]

ومن المهم القول بأن أية سياسة تنتهجها الدول المغاربية لا يجب أن تخرج عن الإطار الذي تنبع عنه، والذي تتفاعل معه وهو المجتمع، فالسياسة هي نتاج لخبرات الدولة السابقة وللمعتقدات السياسية والإيديولوجية التي تراكمت عبر الزمن، ويمكن النظر إلى تلك المعتقدات كعوامل مكونة "لنسق الدولة"، فالمعتقدات تمثل حقيقة ثابتة بالنسبة للذين يؤمنون بها، وقد أوضح "ماكليفر" أن كل مجتمع يتوحد من خلال نسق أسطوري، وهذا النسق هو مركب من الأفكار التي توجه حركة المجتمع.[2]

فبمجرد حصول دول المغرب العربي على استقلالها وجدت نفسها أمام عملية بناء الدولة القطرية المرتبطة بمجموعة من التحديات والأهداف مثل التنمية والعصرنة، الوحدة الوطنية وتحقيق حد أقصى

---

(1)-محمد صالح الهرماسي،مقاربة في إشكالية الهوية: المغرب العربي المعاصر، دار الفكر، دمشق، 2001، ص ص 67- 68.

(2)- لويد جونسون، تفسير السياسة الخارجية. ترجمة: محمد بن أحمد مصطفى، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1989، ص 83.

من حرية اتخاذ القرار في الشؤون الداخلية والخارجية، لكن فشلت عملية بناء الدولة القطرية في المغرب العربي في بلورة و بناء حقيقي لنظام من القيم والمعتقدات يشكل المرجعيات الفكرية الكبرى للمجتمع ويولد الإحساس الوجداني بالانتماء قد واكبه فشل مماثل على مستوى بناء الركائز والمتطلبات المادية للمواطنة في المغرب العربي. ويمكن الإشارة إلى أن من الحقوق الأساسية للمواطنة* عنصر يتمحور حول الحقوق ذات الطبيعة الاقتصادية ولاجتماعية يشكل فعلا ما يسميه الكثير من المهتمين بالشأن المغاربي "بمأزق نظام الدولة-الأمة"(1) فبالرغم من أن الأنظمة السياسية في المرغب العربي لم تعرف إلا فترات قصيرة من الاستقرار السياسي بحكم تعرضها من حين لآخر لمحاولات التغيير عن طريق أعمال العنف والاضطرابات التي تقوم بها قوى أو تيارات سياسية، وبالرغم كذلك من تصدع البنى التي تقوم عليها هذه الأنظمة، إلا أنها أبدت مقاومة عنيفة تجاه كل محاولات التغيير،ومن تم يمكن القول أن المدافعين عن هذه الأنظمة أجهضوا كل مبادرات التكيف مع التحولات الدولية و الداخلية التي ميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وبالتالي فكل ما تسميه القيادات في المغرب العربي بالإصلاحات السياسية التي تجلت في أغلب الحالات في شكل تعددية سياسية مقيدة مجرد محاولة يائسة لتجديد مشروعية هذه الأنظمة.وهذا يتناقض مع أحد الشروط الأساسية لمسارات التكامل ولاندماج المتمثل في تبلور شكل وطبيعة الأنظمة السياسة بصفة نهائية وتمتعها بالنظر إلى أنه حتى في ظل هذه الأوضاع المضطربة للأنظمة السياسية في المغرب العربي فإن تطور البنى والمؤسسات الداخلية يتم بوتيرة أسرع بكثير من تطور المؤسسات والبنى التكاملية المغاربية وذلك لاعتقاد القيادات السياسة بأن الأخيرة تمثل خطرا على مقومات السيادة الوطنية.(2)

إدا كان مشروع الدولة القطرية في المغرب العربي قد فشل إلى حد بعيد في توفير المتطلبات المادية والمعنوية للمواطنة الكفيلة باستقطاب ثم المحافظة على ولاء الأفراد لهذا الشكل من أشكال تنظيم وإدارة شؤون المجتمعات، فإن ذلك سوف يؤدي بالضرورة إما إلى الرجوع إلى الأشكال التقليدية للانتماء والولاء وقد حدث ذلك من خلال السلوك الانتخابي ومن خلال بعض الأشكال من التزاعات بين القبائل والعروش عجزت آليات الدولة القطرية على معالجتها، وإما إلى البحث عن

*توجد ثلاث عناصر أساسية للمواطنة: العنصر المدني الذي يتضمن مختلف الحريات الفردية وحرية التعبير ولاعتقاد والملكية والحق في القضاء. ثانيا العنصر السياسي: الذي يحتوي بالأساس على حق المشاركة في الحياة السياسية،أما العنصر الثالث: العنصر الاجتماعي وكذلك الحق في التعليم والرعاية الصحية ومختلف الخدمات الاجتماعية.

(1)-حسين بوقارة،إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي. دار هومه، الجزائر 2010، ص94-99.

(2)-حسين بوقارة، مرجع سابق،ص94.

إطار أشمل وأنجع من إطار الدولة القطرية. وبما أن الاختيار الأول لا يواكب ولا يتماشى مع متطلبات العصرنة وتعقيد الحياة البشرية وزيادة عوامل الاعتماد المتبادل الداخلي والخارجي،يصبح الاختيار الثاني بمثابة المخرج الأكثر عقلانية وموضوعية لمواجهة مختلف التحديات التي تواجهها منطقة المغرب العربي.

إن التحولات الدولية التي ميزت فترة ما بعد الحرب الباردة أفرزت مجموعة من الظواهر والتفاعلات والأخطار يبدو أن مواجهتها من خلال آليات وقدرات الدولة القطرية مسألة معقدة وشبه مستحيلة، وهي الحقيقة التي أرغمت الكثير من الدول بما فيها القوية على انتهاج أسلوب التكامل والاندماج الجهوي لبناء تكتلات قادرة على زيادة وتوسيع خيارات وإمكانيات التطور والعصرنة، بل وأن المختصين في العلاقات الدولية يجمعون على اعتبار هذه الكيانات الفوق-قومية بمثابة الأعمدة الأساسية للنظام الدولي في القرن الواحد و العشرين.

وعلى هذا الأساس يبدو أن خيار إتحاد المغرب العربي لم يعد فقط يمثل ضرورة تقتضيها مختلف عوامل الانسجام و التجانس بين شعوب المنطقة،بل كذلك حتمية يفرضها واقع العلاقات الدولية وفي ظل مغرب عربي موحد يمكن للإنسان المغربي أن يكتسب المقومات الأساسية للمواطنة التي تدفعه إلى الاعتزاز ثم الولاء لكل ما يرمز له هذا الكيان المتعدد الأبعاد و المضامين.

المطلب الثاني: على مستوى التفاعلات البينية لدول المغرب العربي

– قضية التكامل في إطار اتحاد المغرب العربي للوصول إلى حكم فعال:

إن إعلان قيام إتحاد المغرب العربي، يتركز على مقاربتين: الأولى هي المحافظة على الأمن والاستقلال واحترام السيادة الترابية لكل دولة، والثانية هي مبدأ الدفاع الجماعي، فإذا كانت المادة 15 منه لا تمثل إشكالا لأنها تعبر بوضوح عن مصالح كل دولة من خلال اهتمامها بالحماية المتبادلة، فإن المادة 14 التي أسست عقدا للدعم المتبادل والتعاون الجماعي غير الموجود أصلا بين دول

المغرب العربي[1]، وبالتالي فإن هذه الوضعية ترهن قيام إتحاد المغرب العربي وإمكانية إيجاد وصياغة سياسات تعاونية مشتركة، خاصة إذا تعلق الأمر بفض التراعات البينية، وأهمها قضية الصحراء الغربية، وهذا يؤجل إلى أجل غير مسمى إمكانية قيام مؤسسات الإتحاد المغاربي بمهامها وصياغة مقاربة مغاربية موحدة في علاقاته مع دول الإتحاد الأوروبي.[2]

فمشروع اتحاد المغرب الربي،أصبح يمثل حتمية وضرورة لا يمكن تجاهلها ولاستغناء عنها على الأقل لأربعة اعتبارات أساسية:[3]

الأول:يتمثل في كون مسار التكامل الحقيقي في المغرب العربي المخرج الأساسي لحل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول المنطقة.

الثاني: يدور حول إجماع التراكم الفكري والعملي في ميدان التكامل ولاندماج على أساس أن الحل الأنسب لحل التراعات والخلافات التي تميز العلاقات بين الدول يتمثل في التحول من التوجه والترعة القطرية إلى المقاربة والفلسفة التعاونية والتكاملية.

الثالث: فإنه مرتبط بما أفرزته تحولات ما بعد الحرب الباردة التي بدأت تكرس نمطا من العلاقات الدولية أساسه التكتلات الإقليمية الكبرى كإطار أكثر ملائمة وفعالية لمواجهة الظواهر والتحديات الجديدة.

الرابع: منطقة المغرب العربي تتميز عن غيرها من المناطق الجغرافية بوجود مجموعة من عوامل التجانس والتشابه بين شعوبها كافية لبناء جماعة سياسية مغاربية يمكن أن تعوض الشعوب المغاربية عن كل الإخفاقات التي خلفتها وأفرزتها الممارسات و السياسات المرتبطة بمشروع الدولة القطرية .

يرى الدكتور فتح الله ولعلو، الخبير الاقتصادي والوزير السابق المغربي، أنه من الضروري تجاوز التباطؤ والانحصار اللذين حالا لحد الآن دون تحقيق منطقة تبادل حر وإتحاد جمركي على مستوى إتحاد المغرب العربي، حتى تتمكن أقطار الإتحاد من تنظيم نفسها داخل منطقة التبادل الحر

[1] « Coopération régionale en matière de sécurité et de défense », dans : http://www.ieei.pt/index.php?article=5348&visual=5.
[2] -Luis Martinez et autre, La Tunisie, l'Union du Maghreb Arabe et l'intégration régionale.dans: http://www.cerisciencespo.com/cherlist/martinez/euromesco_n78.pdf,P10.
[3]-حسين بوقارة،مرجع سابق،ص116-117.

الأورو- مغاربية، ويبرز وجود أربعة مؤشرات موضوعية تدل على فرص محفزة لصالح التبادل التجاري بين الدول المغاربية، وهي:[1]

1- **ضعف المبادلات بين الدول المغاربية:** إذ أن محدودية حجم المبادلات بين الأقطار المغاربية يدل بأن إحداث منطقة تبادل حر إقليمية لا يمكن أن يؤدي إلى اختلال أي اقتصاد قطري في المنطقة ما دام مستوى المبادلات البينية لا يتجاوز حدا أدنى، لذا فإن المؤكد أن المفعول الإيجابي لحرية التبادل الإقليمي على تنمية الاقتصاديات المغاربية يفوق بكثير مستوى مفعوله السلبي المحتمل، لذلك فإن رفع العراقيل المعاكسة لحرية انتقال السلع (ومنها الممارسات غير الجمركية) أصبح يفرض نفسه لضمان ديناميكية المبادلات داخل المنطقة.

2- **أهمية المبادلات الباطنية:** إن أهمية التجارة غير المنظمة بين الأقطار المغاربية، تدل على وجود إمكانيات تبادل إقليمي حقيقية، أصبح من اللازم توظيفها لصالح التجارة الإقليمية المنظمة، إذ أن ممارسة التجارة الباطنية تندرج ضمن "منطقة تبادل حر غير منظمة أو غير رسمية"، وهي دليل على وجود علاقات تضامن مصلحية بين سكان المناطق الحدودية — بصفة خاصة — كمنتجين أو مستهلكين.

3- **إمكانيات وفرص التكامل:** فمن المؤكد أن الأنظمة المغاربية متشابهة بعضها ببعض، ولكنها متكاملة إلى حد ما، ويمكن تدقيق مكامن التكامل حول ثلاثة قطاعات من أجل العمل على توظيفها إلى حد أقصى، وهي:

- قطاع الطاقة: حيث يمكن تحويل العلاقات بين بلدان الفائض وبلدان العجز إلى محور أساسي للتجارة والتعاون الإقليميين.

- قطاع الفلاحة: حيث ليس هناك ما يدل على أن تكوين منطقة تبادل حر زراعية في المنطقة من شأنه أن يؤدي إلى اختلالات، حيث بإمكان القطاع الفلاحي أن يصبح بدوره منجما لتحقيق التكامل بين اقتصاديات المنطقة اعتبارا لاختلاف الإنتاج الفلاحي بين الأقطار، وكذلك تزايد الحاجات الغذائية للمنطقة.

- القطاعات الصناعية والخدماتية: إذ يجب تدقيق إمكانيات وفرص تبادل منتوجات هذه القطاعات اعتبارا لعناصر التكامل المتاحة على مستوى القطاعات أو الفروع أو المسالك، فإذا كانت

[1]- فتح الله ولعلو، "المشروع المغاربي والشراكة الأورو- متوسطية"، مرجع سابق، ص ص 204- 206.

الأنظمة الصناعية المغربية والتونسية مسلحة أكثر من غيرها على مستوى إنتاج مواد الاستهلاك، فإن قدرة الأنظمة الجزائرية والليبية قد تكون ذات جدوى فيما يخص المواد الوسيطة والمنتجات البتر وكيماوية المشتقة.

4- **التقارب بين أدوات السياسة الاقتصادية:** إن التقارب المتزايد حاليا بين أدوات السياسة الاقتصادية "تحرير التجارة الخارجية، تقليص الحماية الجمركية، التراجع عن تأطير الأسعار والقروض، إصلاح وتوحيد الأنظمة الضريبية، تنازل الدولة عن التدخل في بعض القطاعات ومسلسل التحرير بصفة عامة"، منذ اعتماد الأقطار المغاربية لضوابط التقويم والتحرير، أصبح اليوم عنصرا مشجعا لتطوير المبادلات البين مغاربية ولإحداث منطقة تبادل حر إقليمية، وهذا ما يفرض كذلك انخراط مجموع الأقطار المغاربية بشكل إرادي في بناء المشروع المغاربي عبر أربعة جوانب هي منطقة التبادل الحر في حد ذاتها، التعاون كمرحلة أولى، ثم الاندماج، والموقف الموحد إزاء الإتحاد الأوروبي.وليس من الذاتية في شيء أن نقول أن الدول المغاربية تملك من الإمكانيات والمؤهلات والفرص ما يتيح لها تحقيق التكامل والاندماج الإقليميين إذا ما أحسن توظيف هذه الإمكانيات واستغلال الفرص، والعودة إلى الديمقراطية وحدها وإلى متطلبات الاستنهاض التي تسمح للبلدان المغاربية بإيجاد الطرق والوسائل للخروج من المأزق الذي توجد فيه، إن على المستوى الوطني بإيجاد حلول مناسبة لمشاكلها الاقتصادية والاجتماعية المعقدة، أو على المستوى الجهوي بخلق مجال اقتصادي مغاربي قوي، وفي هذه الحالة، فإن كل إستراتيجية بديلة للتنمية الوطنية والجهوية يجب أن تقوم على سلسلة من المبادئ والأسس المرجعية.(1)

إن تحقيق عملية التكامل في المغرب العربي سوف تكون له مزايا ومنافع اقتصادية— خاصة في المراحل المتقدمة لعملية التكامل -ويمكن تلخيصها فيما يلي:(2)

– ستؤدي عملية التكامل إلى توسيع السوق المغاربية، وبالتالي إمكانية الإنتاج على نطاق واسع وتزايد المنافسة والإنتاجية ودعم التنمية المغاربية، كما أن توسيع حجم السوق ضروري لإقامة صناعات مغاربية ثقيلة وصناعات حربية.

---

(1)-عبد الحميد براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات الدولية الراهنة، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 404

(2)- محمد الأطرش، حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأوروبية المتوسطية. المستقبل العربي، عدد 341، 2001.

- ستخفض من درجة التبعية الاقتصادية للخارج، مما يساهم في تحقيق درجة أفضل من استقلالية القرار المغاربي.

- ستدعم المركز التفاوضي المغاربي في الاقتصاد الدولي والمؤلف أساسا وبدرجة كبيرة من قوى وتكتلات اقتصادية كبرى.

إن تحقيق التكامل المغاربي يتطلب تحديد طرق العمل المصاحبة والمحفزة للتوسع الأفقي والرأسي، وتسهيل أو الدفع بعمليات الشراكة بين الأقطار المغاربية لتسهيل عمليات الاندماج الإقليمي من خلال إشراك جميع الدول المغاربية في مسار الشراكة، ويعد التحول في السياسة الليبية والانفتاح على العالم دافعا قويا لتحقيق التوسع الأفقي على المستوى المغاربي.

كما أن عملية التكامل المغاربي تقتضي وضع مقاربة موحدة لبلدان إتحاد المغرب العربي إزاء العلاقات مع الإتحاد الأوروبي، وتبني سياسات مشتركة – على غرار ما يفعله الإتحاد الأوروبي – وهذا يعزز التوسع الرأسي أو العمق في عملية الاندماج المغاربي، والتي لن تكون إلا بوجود إرادة سياسية قوية، واقعية وملموسة من طرف الأقطار المغاربية، تترجم على أرض الواقع من خلال تفعيل مؤسسات إتحاد المغرب العربي، وإعادة بعثها وإحيائها من جديد، إذ يجب أن يتم وضع السياسات المغاربية واتخاذ القرارات في إطار مؤسساتي فعال وواضح المعالم وهو "إتحاد المغرب العربي"، خاصة فيما يتعلق بقرارات السياسة الخارجية.

فالأنساق الفكرية للقيادات السياسية في المغرب العربي، أو ما يمكن تسميته بالمرجعيات الإدراكية تنظر بنوع من الشك أو أحيانا التخوف تجاه ما يصدر عن الآخر أو الآخرين من سلوكيات و أفعل. ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى الانغلاق الشديد الذي يميز هذه الأنساق الفكرية المتناقضة مما يشكل عائقا جوهريا عند محاولة بناء تجربة تكاملية حقيقية في المنطقة. فالتكامل يتطلب مرونة وقدرة القيادات السياسية في الوحدات المعنية على تغيير أولوياتها ومرجعياتها من أجل الاستجابة لمتطلبات التكامل،لذلك فالأنساق الفكرية والمعرفية التي لا تقبل التصحيح والتكيف تجعل من مسار التكامل مهمة صعبة التحقيق.

ما تحتاجه الدول والمجتمعات في دول المغرب العربي هو صياغة عقد اجتماعي جديد، يتزع عن الدولة روح التسلط ويؤهلها لأن تصبح إطارا مقبولا وشرعيا للعيش المشترك، فشـــرعية الدولـــة تتأسس بالضرورة على عنصري الرضا والقبول الطوعي لها، والاستعداد الواعي والإرادي للمساهمة

والمشاركة في مؤسساتها، والحال أن لفرط افتقاد الدول لهذين المقومين استمرت في المخيال الجماعي كيانا قهريا ليس إلا.

غير أن العقد الاجتماعي الجديد يستلزم بدوره مجتمعا متقدما على صعيد ثقافته السياسية ومدركاته لما له وما عليه، وهو غائب بشكل كبير في كل دول المغرب العربي. لذلك نتصور في الزمن المنظور صعوبة تأسيسي العلاقة الجديدة بين الدولة والمجتمع على منطق القطيعة، إذ يحتاج الأمر إلى وقت ليس بيسير لإنضاج شروط وعي القطيعة في الدولة والمجتمع معا. وهذا يتطلب تصورات وآليات للفعل في اتجاه تحقيقه وهذا راجع لضعف كلا المدركات التي تتبناها الدولة و المجتمع اتجاه بعضهما البعض.

ومنه يمكن القول بأن المغرب العربي تنتظره تحديات كبيرة في إطار علاقاته مع دول الإتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار والشراكة، وإن كانت هناك مؤشرات أو إشارات حاملة لمستقبل تكاملي واندماجي مغاربي، فإن هذه الإشارات ضعيفة ويتطلب تحقيقها قدرا كبيرا من المسؤولية السياسية على مستوى الدول المغاربية.فلتحقيق حكم راشد فعال يحترم الخصوصية الداخلية لدول المغرب العربي ومجتمعاتها لابد من إعادة العمل العلمي والأكاديمي الفعال الذي يدرس بصفة خاصة متطلبات منطقة المغرب العربي بدراسات عقلانية تنبع من الواقع الذي تعيشه هذه المجتمعات ودولها وخاصة تكون ذات مصداقية ويمكن تكييفها مع إستراتيجياتنا الداخلية،وذلك للحصول على نتائج إيجابية. وبالتالي تقليص الهوة بين الجانب النظري والجانب الممارساتي.

إن المغرب العربي يعيش أزمة تكمن في عدم وجود رؤية واضحة المعالم للمستقبل، وهذا ما يجعل مجتمعاته تسير وتنمو على الصدفة أو العفوية، دون نموذج اجتماعي أو تنموي قادر على رسم خطوط مستقبلية، وهذا يؤدي عكسيا إلى الاستسلام إلى نماذج تنموية أجنبية غربية جاهزة فبالتطرق لمقاربات الحكم الراشد سواء المقاربة السياسة التي طرحها الإتحاد الأوروبي والتي ترتبط مباشرة بالحكم الديمقراطي، واعتبار الديمقراطية شرطا أساسيا في تجسيد الحكم الراشد والذي ترجمته كل المساعدات التنموية المقدمة في إطار الآليات سواء الشراكة الأورو-مغاربية، أو سياسة الجوار وحتى الإتحاد من أجل المتوسط في إطار ما يسمى المشروطة السياسية. فهي ترى أن التجسيد الفعلي للحكم الراشد يتمثل في إعادة إصلاح شكل النظام السياسي مع مراعاة ابتكار أساليب جدية للتسيير العقلاني للموارد الاقتصادية والاجتماعية مع قدرة النظام السياسي على صياغة سياسات عامة فعالة تخدم بالدرجة الأولى المطالب الاجتماعية وبالتالي احترام حقوق الإنسان. لكن في الغالب هذه المقاربات الموجهة سواء ذات المنطلق السياسي أو المنطلق الاقتصادي الذي يجسده البنك الولي الذي تعتبر الحكم الراشد عبارة عن أداة أو تقنية إدارية لتسيير عملية التنمية، والتي جاءت كرد فعل على فشل برامج التعديل الهيكلي والسياسات التنموية التقليدية.

فإذا كان بروز مفهوم الحكم الراشد عند الغرب، جاء كاستجابة لأزمة الدولة الرعية الناتجة عن تدخلات الدولة المتزايدة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية للمواطنين. فمع تطور المجتمعات تظهر هناك حاجة إلى وضع أسس وأساليب جديدة لفض المشاكل التي تواجهها المجتمعات باعتبار الطرق والأساليب القديمة لتسيير الشؤون العامة ليست فعالة وليست فاعلة. ومن هنا يمكن اعتبار الحكم الراشد كاستجابة لهذه الظاهرة، فالدولة تدخلت كثيرا في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية مما تسببت في حدوث أزمات تطلبت انسحابها من تلك المجالات للتركيز فقط على الوظائف الأساسية انطلاقا من المسلمة القائلة بأنه "بقدر ما قل تدخل الدولة بقدر ما تكون لها الفعالية، والعكس صحيح".

أما في الدول الموجهة لها المساعدات المشروطة ومنها دول المغرب العربي، فبروز المفهوم جاء كاستجابة لفشل الدولة التنموية وفشل كل البرامج التنموية التي تقدمت بها المؤسسات المالية الدولية، وحاولت تلك الدول تطبيقها دون أن تسفر عن نتيجة مرضية، ومن هنا يعتبر الحكم الرشيد الحل

الوحيد لتلك المعضلة، غير أن تجسيد ذلك المفهوم في تلك الدول تتطلب الأخذ بعين الاعتبار جوانب عدة لا يعرف ما عرفته المفاهيم المطروحة على الساحة العالمية: التنمية البشرية، التنمية المستدامة، إعادة الهيكلة والفشل في تجسيدها، وفي مقدمة تلك الجوانب تكييف المفهوم مع الواقع وخصوصيات مجتمعاتنا.

كل هذه التوجهات والمقاربات في الغالب لا تراعي خصوصيات مجتمعات دول المغرب العربي، وبالتالي يؤدي ذلك إلى تقييد حرية الشعوب والدول في تسيير ذاتها، والتسيير غير العقلاني لمواردها، ولعل هذا هو السبب الرئيسي الذي خلق أزمة في العلاقة بين المجتمع والدولة هي أزمة ثقة، وهذا ينعكس سلبا على الأداء الوظيفي للدولة، وعلى تطور المجتمع.

فمفهوم الحكم الراشد الذي جاء به الإتحاد الأوروبي ضمن مقاربته والذي يعتبره مجموعة من الميكانيزمات والموارد و الأساليب العاكسة لهيكلية ديمقراطية، ومجتمع مدني من خلاله يتم توزيع قيمة الديمقراطية لتحقيق الفاعلية والفعالية في تسيير الشؤون العامة؛ يقوم على أساس تكامل واندماج وظيفي عملياتي لمجموعة من المؤسسات ودرجة عالية من المأسسة، فبالنظر إلى ما يحتوي عليه المغرب العربي من أزمات عديدة: أزمة الهوية، المشاركة، التوزيع، التغلغل وأزمة الاندماج وفساد نسق الحكم الذي ينتج لنا نظما ذات منطق نيوباتريمونيالي وزبائني، إضافة إلى مأزق في البنية الاجتماعية وضعف في البنية الاقتصادية ذات الخاصية الريعية في الغالب، كل هذا يكشف لنا مدى الفجوة بين ما يطرحه الإتحاد الأوروبي وباقي المقاربات، فكيف يمكن تصور أن بلداننا هي مخبر لتجريب الوصفات الغربية النيوليبرالية والتي معظمها لا تتماشى مع خصوصياتنا الداخلية. لكن ما استخلصناه من الدراسة هو أن الإتحاد الأوروبي اتبع مقاربة إستباقية المنطق، حيث أنه ينظر إلى الدول المغاربية كمنطقة مصدرة للمخاطر التي تهدد الأمن الأوروبي بمفهومه الواسع، فكان من أهدافه الإستراتيجية بناء سياسة خارجية وأمنية فعالة مع التوجه نحو أقلمة السياسة الخارجية له، يتضح ذلك من خلال مساهمته في الحكم العالمي مع غياب تام لنا على الساحة الدولية ، وبالتالي فإن أي إستراتيجية المقاربة الأوربية كانت وفقا للنمط الإدراكي الأوروبي، الذي وإن كان يقوم على الواقعية والعلمية، فإنه ينظر إلى البلدان المغاربية نظرة سلبية، فيعتبره مصدرا للهجرة التي تخلق مشاكل اقتصادية واجتماعية في المجتمعات الأوروبية، ومصدرا للإرهاب والتطرف والعنف الذي أصبح ظاهرة عالمية، وهذا ما يفسر النظرة السلبية التي ينظر بها الإتحاد الأوروبي لدول المغرب العربي.

هذا الشكل من السياسات المشروطة هو أقرب ما يكون من سياسة "العصا والجزرة" التي تستخدمها الدول المانحة للتأثير على الدول المتلقية في اتجاه ضمان مزيد من الشفافية وحسن إدارة الموارد. ولكن السؤال الذي يفرض نفسه هو كيف يمكن لحكومة أن تصبح خاضعة لمساءلة شعب غير شعبها الذي إختارها وحكومة أخرى. فرغم أن الإتحاد الأوروبي وغيرها تدفع بأنها تقترح آليات لتسهيل وضع الدول لنظم ومؤسسات لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية؛ فإن الواقع يحمل ما هو أكثر من مجرد اقتراحات.

إن تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي، وتخلي الدول المغاربية عن منطق السيادة القطرية، والنظرة الضيقة لمفهوم المصلحة الوطنية، وكذلك التخلي عن فكرة الزعامة في المنطقة المغاربية، مع ضرورة إيجاد حل عادل ونهائي لقضية الصحراء الغربية والخلافات البينية المغاربية خاصة الخلاف الجزائري-المغربي، كفيل بتحقيق التكامل والوحدة المغاربية، مغرب الشعوب والحكومات الذي من الممكن أن يكون له وزن خاص على الساحة الدولية. وذلك يفرض على المغرب العربي القيام بإصلاحات تؤمن له التكيف مع الأوضاع الدولية والحفاظ على مكانته، وهذا مرهون بدرجة الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي يمكن أن تدخلها دول المغرب العربي على أنظمتها المحلية، وتحقيق الإصلاح يتم من المستوى المحلي بتحقيق ديمقراطية محلية وإيجاد مجتمع مدني فعال مبني على أسس متينة ومن ثم الإصلاح على المستوى الإقليمي مؤسسات إتحاد المغرب العربي القائمة، واستخدام مؤسسات جديدة تؤمن له أداء الوظائف المنوطة بأي نظام جهوي.

وفي الأخير يمكن القول أن المؤشرات الدالة على إدماج دول المغرب العربي ضمن المنظومة الأمنية والقيمة والاقتصادية الغربية كثيرة ومهمة وذات دلالة، فإنه من المهم بالنسبة للدول المغاربية أن تتبع إستراتيجية واضحة المعالم، قائمة على التعاون والتنسيق المتبادل من أجل مواجهة التحديات التي تواجهها في إطار علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي، وإذا كان هدف كل نظام سياسي هو البقاء والاستمرار والتكيف، فإنه على الدول المغاربية التكيف أولا مع المعطيات الراهنة والاستعداد لمستقبل يفرض تحديات كبيرة ويتضمن تطورات قيمية وبنيوية وجب التعامل معها بواقعية وذلك من خلال:

- ضرورة بناء إستراتيجيات للتنشئة السياسية تكرس وتعمل على تفعيل الشعور بالمواطنة وتنبذ كل أشكال التطرف.
- ضرورة بناء فلسفة حكم قائمة على قيم الحكم الراشد، الديمقراطية المشاركاتية والمحلية، حقوق الإنسان...

- ضرورة تطوير آليات إستباقية في التعامل مع الأزمات الاجتماعية والسياسية.
- حل القضية الصحراوية بتمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره، وتمكين المغرب العربي من بناء مؤسساته الاندماجية والتكاملية.
- ضرورة التعامل بثبات مع الجريمة المنظمة والإرهاب وكل مصادر التهديد الأمني، سواء الداخلية أو الخارجية.
- ضرورة فتح مراكز لإنتاج الأفكار المختصة في تنمية الموارد الفكرية، وبالتالي اقتراح نماذج تنبع من خصوصيات دول المغرب العربي.

ويمكن طرح السؤال التالي: **إلى متى يمكن أن نتقبل الوصفات ذات المنطق النيوليبرالي؟ حتى وإن اتبعنا هذه النماذج والمقاربات فهل يمكن لنا أن نعمل على تكييفها مع خصوصياتنا الداخلية والاستفادة منها في توسيع قدرتنا على بناء تصورات خاصة بنا؟**

إذا فرشادة الحكم هي عامل هام في مفاوضات المساعدات التنموية. بل أكثر من ذلك فهي تعد مطلبا أساسيا تضغط به الدول المانحة للتأثير على النظم السياسية لدفعها نحو مزيد من الانفتاح والشفافية. ولكن السؤال المطروح كذلك: **هو ما إذا كان التحول المرغوب فيه نحو الديمقراطية في دول المغرب العربي سيمكن من تحقيق التنمية المستدامة في ضوء ربط المساعدات بإصلاحات هيكلية سياسية واقتصادية؟ وهل تكفي الضغوط الدولية لتحقيق رشادة الحكم دون أن يصاحبها جهود وطنية لدفعها؟!**

الملحق رقم (01): المقارنة بين المقاربات الثلاث للحكم الراشد : البنك الدولي، اللجنة الأوروبية و برنامج الأمم المتحدة.

Tableaux récapitulatifs des dimensions de la gouvernance

Tableau 1 : Summary Table

	Political Gouvernance	**Social Gouvernance**	**Administrative Gouvernance**	**Economic Gouvernance**	**Total numbers of indicators/ profiles/coreareas of governance**	**Total numbers of dimensions**
Word Bank	2= 10,6%	5 = 26,3%	5 = 26,3%	7 = 36,8%	16	19 = 100%
European Commission	5=50%	2 =20%	2 = 20%	1 = 10%	9	10 = 100%
UNDP	6= 46,1%	4 = 30,8%	2 = 15,4%	1 = 77%	7	13 = 100%

Tableau2 : Word Bank

Terminology :

CPIA= Indicator

Groups of Criteria = Custer

16 items = Criteria

Data basis for criterion evaluation = Guidepost

Cluster	**Criteria**	**Content**	**Dimension**
Economic-management	Macro Economic management	• Quality of the monetary / exchange rate policy. • Quality of aggregate demand policy.	Economic Gouvernance
Economic-management	Fiscal policy	• Short-and medium-term sustainability of fiscal policy. • Management of primary balance shock absorbance of public expenditure/revnus, provision of public goods.	Economic Gouvernance
Economic-management	Debt Policy	• Dos dbbt management strategy minimize budgetary risks and ensure long-term debt sustainability. • Quality of debt monitoring and recording systems.	Economic Gouvernance
Structural policies	Trade	• 75% trade regime restrictiveness (height of tariff barriers, non-tariff barriers, transparency of trade	Economic Gouvernance

		regime).	
Structural policies	Financial Sector	• Financial Stability • Sector's efficiency, depth and resource mobilization strength. • Access to financial resources.	Economic Gouvernance
Structural policies	Busness regulatory environment	• Regulations effecting entry, exit and competition. • Regulations of ongoing business operations. • Regulations of factor markets (labor /land).	Economic Gouvernance
Policies for Social Inclusion and Equity	Gender Equality	• Equal access for men and women to human capital development . • Equal access for men and women productive and economic resources. • Equal status and protection under the law for men and women.	Social Gouvernance Political Gouvernance
Policies for Social Inclusion and Equity	Equality of public resource Use	• Clear identification of individuals, groups or localities that are poor, vulnerable or have unqueal access to services. • Explicit intervention to assist the groups identified. • Results systematically tracked?	Social Gouvernance
Policies for Social Inclusion and Equity	Building Human resources	• Policies affecting health and nutrition services. • Policies affecting education, training and literacy. • Policies affecting prevention and treatment of HIV/AIDS, tuberculosis, malaria.	Social Gouvernance
Policies for Social Inclusion and Equity	Social protection and Labor	• Social safety programs. • Protection of basic labor standards. • Labor market regulations. • Community driven initiatives. • Pension and age saving programs.	Social Gouvernance
Policies for Social Inclusion and Equity	Policies and institutions for environmental sustainability	• Do environment policies foster the protection and sustainable use of natural resources and the management of pollution?	Social Gouvernance
Public sector management and institutions	Property rights and rule-based governance	• Quality of legal basis for secure property and contract rights. • Predictability transparency, impartiality of laws and regulations effection economic activity and their enforcement. • Crime and violence as an impediment to	Administrative Governance Political Gouvernance

		economic activity.	
Public sector management and institutions	Quality of budgetary and financial management	• Existence of a comprehensive and credible budget linked to policy priorities. • Effective impeentation and control procedures. • Timely and accurate accounting and fiscal reporting.	Administrative Governance Economic Gouvernance
Public sector management and institutions	Efficiency of revenue mobilization	• Pattern of revenue mobilization considering tax policy. • Pattern of revenue mobilization considering tax administration .	Administrative Governance
Public sector management and institutions	Quality of public administrative	• Policy coordination and responsiveness. • Service delivery and operational efficiency. • Merit and ethics. • Pay adequacy and management of the wage bill.	Administrative Governance
Public sector management and institutions	Transparency, Accountability, and corruption in the public sector	• Accountability of the executive to oversight institutions and of public employees for their performance. • Access of civil society to information on public affairs. • State capture by narrow vested interests.	Administrative Governance

Tableau 3 : European Commission

Terminology :

Governance profiles = indicators

Governance Aspects	Sub-aspect	Criteria according to the WGI (World Bank Institute)	Evolved Indicators	Dimension
Political/ democratic governance	A. Human Rights B. Basic freedoms C. Electoral Process D. Principals of constitutional democracy.	Listen and report	Political, civil and human rights.	Political governance.
Political governance / Rule of law		Judicial Apparatus and System of Repression	Quality of implementation of contracts, of police enforcement, of courts of law as well as criminality	Political governance.

			and violence rate.	
Internal and external security	A. Stability/ Internal conflicts. B. External threats and global security.	Political stability and absence of violence.	Probability of coups or violence threats towards the government, especially terrorist threats.	Political governance.
International and Regional context	A. Regional Integration. B. Participation to regional initiatives on governance and evaluation mechanisms by pairs such as the MAEP. C. Migration.	Aspect added by the European Commission.	Engagement of a given country in regional institutions, in regional initiatives relative to the question of governance as well as in the dialogue with the European Union.	Political governance.
Partnership Quality	A. Political dialogue. B. Organization of the dialogue. C. Non-State actors.	Aspect added by the European Commission.	Participation of the government, of non-State actors and of local authorities in the political dialogue as well as in the organization dialogue.	Political governance. Social governance
Social governance.		Aspect added by the European Commission.	Workers rights, responses to such challenges as HIV/AIDS, equality between men and women.	Social governance.
Corruption Control		Corruption Control	Abuse of public office for lucrative purposes including small and big corruption cases as well as the appropriation of public goods by the elite	Administrative governance
Government Efficiency	A. Institutional capacity B. Management of public finances.	Efficiency of public authority.	Efficiency of public service and bureaucracy.	Administrative governance
Economic governance	A. Private sector/ favorable market policies. B. Management of natural resources.	Regulatory Capacity.	Impact of negative market policies	Economic governance

Tableau 04: UNDP

Terminology :

Core areas = areas of governance, that need to be promoted.

Core areas	Definition and scope of the area	Key questions	Dimension
Social access to information and the media	A well-informed citizenry is a key component of democratic governance. Access to information is fundamental in bolstering democratic principles of openness, transparency and accountability and in eradicating poverty. In formation can empower poor communities and strengthen their position when dealing with government. The media (especially press, radio and television) play a key role in providing citizens with information.	If right to official information legislation is in place, are people using it? Is official information made available in from that is useable with low levels of literacy? Do systems exist for proving information in rural areas through community radio, mobile phone provision or local internet access points? Do mechanisms exist that enable individuals to articulate their own information requirements and needs? Do public officials travel to rural areas to answer questions and participate in discussion? Which media are the most used as sources for news and information? Do people trust he media? What proportion of press, radio and TV journalists at national level are women?.	Social governance Political governance.
Electoral Systems and Processes	The practice of free and fair elections is a necessary condition of democratic governance. Elections serve as a means for people to choose their representatives as a mechanism for choosing government and as a device for conferring legitimacy on he political system. This area of democratic governance includes the design of electoral systems, the administration of elections, voter registration (including the demarcation of electoral districts), civic and voter education and electoral dispute resolution.	*Voter registration*: What efforts are being made to increase electoral participation (as voters and as candidates) What proportion of men and women in poor households who are eligible to vote have registered as voters?. *Private costs of voting*: What are the costs of voting faced by men and women in poor households, e.g. time it takes to get to voting booths, transport costs, Intimidation, lack of security and how may these be reduced?. *Voter turnout*: What proportion of men and women in poor households who are	Political governance. Social governance

		registered as voters actually vote? *Gender composition of candidates*: What is the ratio of female to ale candidates in national parliamentary elections? Perceptions of the electoral process: How do men and women in poor households perceive the electoral process?.	
Human rights	Respect for human rights forms pert of the normative foundations of democratic governance. The UN charter and the Universal declaration of Human rights, together with two international covenants (on Economic, Social and cultural rights, and on civil and political rights), provide the global framework for recognizing and protecting human rights. This international convention that protect the right of women children and migrant workers, as well as seeking to eliminate racial discrimination and torture. These covenants and conventions are legally binding, and signatories have reporting obligations to the relevant committees charged with monitoring their observance. Domestic maws embody human rights are one of the most important steps towards ensuring that states fulfill their international human rights.	*To promote and ensure a human rights based approach requires there important steps*: 1. Identifying the different groups of rights -/ claimholders among the poor in order o assess their degree of empowering and their capacities to claim human rights. 2. Distinguishing the corresponding groups of duty-bearers and assessing their levels of compliance and their capacities to comply. 3. Evaluating he extent and nature of the dialogue between claim-holders and duty-bearers.	Political governance. Social governance
justice	The justice sector includes the criminal and civil justice systems, and encompasses both formal and informal mechanisms of dispute resolution. Frequency used indicators for assessing he performance and quality of the formal justice system my miss	*Legal protection*: Are individuals effectively protected by the rule of law? Do women enjoy the same property rights (particularly to land) as men? *Legal awareness*: Are individuals aware of their to seek redress through the justice system, the officials and	Political governance. Social governance

	important facets of the experiences of those who are poor and marginalized. Therefore informal and traditional justice sector indicators are needed to complement indicators for the formal justice system. However, the data to support such indicators often does not exist or are difficult to collect.	institutions entrusted to protect their access to justice, the steps involved in starting legal procedures? *Legal access*: What legal aid and counsel are available to people to access the justice system? Do the poor make significant use of informal mechanisms of dispute resolution? *Adjudication*: How effective is the justice system in detecting crimes of domestic violence , convicting the perpetrators and preventing them from re-offending? Are en and women treated as equals by informal mechanisms of dispute resolution? How do people assess the formal and informal systems of justice as victims, complainants, accused persons, witnesses and jury members? *Enforcement*: Are women's property rights (particularly to land) enforced as stringently as those of men? *Oversight*: How effective are CSOs in improving the treatment of the poor and women by the justice system? What institutional mechanisms exist in Parliament to oversee the justice system?.	
Parliamentary development	Parliamentary development comprises activities that aim to enhance the representative, legislative or oversight capacity of representative institutions in the governance process. These institutions include both national and sub-national bodies .	*Representation*: Are women and low-income groups adequately represented among members of Parliament? Does a women's caucus exist? if so, what is the extent of its activities? Does Parliament provide an adequate working environment for women and MPs drawn from low income groups? *Legislation*: Does civil society influence parliamentarians directly on legislation relating to poverty and gender issues?	

		Does legislation exist that criminalizes domestic violence? *Oversight*: Is the budget process in parliament (formulation, approval, monitoring and evaluation) gender – and distributionally-sensitive? How many civil servants and government ministers were called to account before parliamentary select committees are chaired by women?	
Decentralization and local governance	Decentralization governance for development comprises decentralization, local governance and urban/development. Political decentralization transfers power and authority to sub-national levels, such as state assemblies and elected village councils. Devolution occurs where the sub-national authority becomes wholly autonomous. Fiscal decentralization implies the location of some public resources by central government to local governments. Administrative decentralization takes two forms: (i) decentralization which transfers authority to a local unit that remains accountable to the central government agency which has been decentralized; and (ii) delegation which occurs when authority is transferred to a local unit which may not be a branch of the delegating agency. However, vertical accountability to the delegating central agency is retained	*Extent and nature of decentralization*: what is the extent of political, fiscal and administrative decentralization? *Representation*: Are women adequately represented among members of local assemblies/councils, senior office holders in local government and the civil service at local level? Do women's caucuses exist in local assemblies? *Oversight*: Is gender sensitive budgeting practiced at local level? Are local civil servants and local governments Ministers accountable to local assemblies/ councils? Capacity building: How many local authorities had staff who undertook training in the last 12 months? Civil society: Are non-governmental organizations active in the poorest districts?.	Political governance Administrative governance Economic governance
Public administration reform and Anti-corruption	Public administration includes the institutional apparatus of the executive branch of government at national level. Public administration reform encompasses four areas: civil service	*Civil service reform*: Do affirmative action programs for women in the civil exist? Do anti-sex discrimination laws and equal opportunities policies in the civil service exist and are they enforced?	Administrative governance

	reform, increasing the efficiency and responsiveness of policy –making, improving the machinery of government, strengthening systems of public revenue and expenditure management. Corruption is understood as the misuse of public power, office or authority for private benefit through bribery, extortion, influence pedding, nepotism, fraud, speed money or embezzlement.	How do men and women compare with respect to their share of jobs in the civil service and in senior civil service, their average wage in the civil service, the relative degree of wage compression in the civil service, the relative wage differential between the public and private sector?. *Increasing the efficiency and responsiveness of policy-making*: are policies of particular relevance to women, e.g. chil and reproductive health, monitored and evaluated effectively? Improving the machinery of government: How satisfied are people with the delivery of public services? *Strengthening systems of public revenue and expenditure management*: Are Public Expenditure Tracking Surveys (PETs) undertaken regularly for education and health?. Anti-corruption: How does women's experience of corruption compare with that of men? How do poor households rate the incidence of corruption across different public agencies? Do people believe that the incidence of corruption is increasing or decreasing? Is anti-corruption legislation actively enforced?.	

الملحق رقم(02):مفهوم الحكم و الحكم الراشد لدى العديد من المنظمات الدولية و المختصين.

Definitions of governance and good governance by leading scholars and international organizations

Source	**Governance**	**Good governance**
Hyden, Court, and Mease (2004)	The formation and stewardship of the formal and informal rules that regulate the public realm, the arena in which state as well as economic and societal actors interact to make decisions.	Six core principles of good governance: participation, fairness, decency, efficiency, accountability, and transparency, which should persist within six arenas: civil society, political society, government, bureaucracy, economic society, judiciary.
Hewitt de Alcantara (1998)	The exercise of authority within a given sphere, efficient management of a broad range of organizations and activities which involves building consensus or obtaining the consent or acquiescence necessary to carry out a program in an arena where many different interests are at play.	Processes of incorporation of more creative and less technical understanding of reform, more dialogue about institutional and programmatic change, more concern with the public sphere (state and civil society) and strengthening it, more integration of economic policy and institutional reform, more attention to both national and international factors that affect governance.
The World Bank (2005)	Set of traditions and institutions by which decisions are made and authority in a country is exercised	- The process by which those in authority are selected and replaced ➢ Voice and Accountability ➢ Political stability and Absence of Violence/Terrorism - The capacity of government to formulate and implement policies (efficiency of institutions, regulations, resource management) ➢ Government Effectiveness ➢ Regulatory Quality - The respect of citizens and state for institutions, laws and interactions among players in civil society, business, and politics ➢ Rule of Law ➢ Control of Corruption

The United Nations Development	The exercise of economic, political, and administrative authority to manage a	➢ Participation – all men and women should have a voice in decision-making; built on freedom of

Programme (UNDP) (1997)	country's affairs at all levels, comprising the mechanisms, processes, and institutions through which that authority is directed.	association and speech and capacities to participate constructively. ➢ Rule of Law – legal frameworks should be fair and enforced impartially, particularly the laws on human rights. ➢ Transparency – built on the free flow of information. Processes, institutions and information are directly accessible to those concerned with them, and enough information is provided to understand and monitor them. ➢ Responsiveness - institutions and processes try to serve all stakeholders. ➢ Consensus orientation – good governance mediates differing interests to reach a broad consensus on what is in the best interest of the group and on policies and procedures. ➢ Equity – all men and women have opportunities to improve/maintain their well being. ➢ Ø Effectiveness and efficiency – processes and institutions produce results that meet needs while making the best use of resources ➢ Accountability – decision-makers in government, private sector and civil society organizations are accountable to the public and institutional stakeholders. ➢ Strategic vision – leaders and the public have a broad and long-term perspective on good governance and human development, along with a sense of what is needed for such development. There is also an understanding of the historical, cultural and social complexities in which that perspective is grounded.
The International Monetary Fund (IMF)	The IMF involvement in governance is limited to economic aspects of governance, particularly:	Ensuring the rule of law, improving the efficiency, transparency and accountability of the public sector, and tackling corruption.

(1997)	improving the management of public resources; and supporting development and maintenance of a transparent and stable economic and regulatory environment conducive to efficient private sector activities.	
United Kingdom Department for International Development (DFID) (2001)	The way the institutions, rules, and systems of the state – the executive, legislature, judiciary and military – operate at central and local level and how the state relates to individual citizens, civil society and the private sector.	Seven key governance capabilities: ➢ to operate political systems which provide opportunities for all people in order to influence government policy and practice; ➢ to provide macroeconomic stability and promote growth necessary to reduce poverty; ➢ to implement pro-poor policy; ➢ to guarantee equitable and universal provision of effective basic services; ➢ to ensure personal safety and security; ➢ to manage national security arrangements accountably; ➢ to develop honest and accountable government.
United States Agency for International Development (USAID) (2005)	The ability of government to develop an efficient, effective, and accountable public management process that is open to citizen participation and that strengthens rather than weakens a democratic system of government	USAID is concerned with democratic governance, which means: transparency, pluralism, citizen involvement in decision-making, representation, and accountability; focusing particularly on five areas: legislative strengthening, decentralization and democratic local governance, anti-corruption, civil-military relations, and improving policy implementation system
European Union The Commission of The European Communities, White Paper on European Governance (2001a)	European governance refers to the rules, processes and behavior that affect the way in which powers are exercised at European level	Five principles of good governance: openness, participation, accountability, effectiveness and coherence, each of which is important for establishing more democratic governance. These principles reinforce those of subsidiarity and proportionality
European Union	Governance beyond EU-	Good governance is a set of such

The Commission of The European Communities (2001b)	borders - establishment and operation of "institutions" (in the sense not of organizations but of rules of the game) which define actors and their responsibilities, both in cooperation towards society's objectives and in the resolution of any conflicts that may arise.	institutions, which is effective, accountable and legitimate
Development Assistance Committee of the Organization for Economic Co-operation and Development (1993)	The use of political authority and exercise of control in society in relation to management of its resources for social and economic development	Efficiency, transparency, and accountability of public sector; the rule of law, public sector management, controlling corruption and reducing excessive military expenditures

الملحق رقم (03):دور اللجنة الأوروبية في المساعدات التنموية

Octopus Commission européenne (CE)

Qui? Quand? Où?	**Quoi? Combien?**	**Pourquoi? Conséquences? Comment?**
Composée des 27 états membres de l'UE (à partir du 1er janvier 2007). La CE est instituée par le **Traité de Fusion** (1965) signé par les 6 pays fondateurs de la CEE auparavant elle est appelée *Haute Autorité* dans le cadre de la CECA Siège de la CE : **Bruxelles,** le bâtiment du Berlaymont; Siège de la **DG**	des trois principales institutions de l'UE. Elle représente l'UE sur la scène internationale et est chargée de négocier des accords internationaux au nom de l'UE avec d'autres pays. La DG DEV de la CE est chargée de formuler la politique d'aide de l'UE aux pays en voie développement. La coopération avec plus de 160 pays partenaires,	Lutte contre la pauvreté globale, protection de l'environnement, promotion de la démocratie et des droits de l'homme, aide les pays partenaires sur la voie d'une gouvernance à la fois bonne et démocratique Différents niveaux : Naissance d'une société civile dans différents pays africains Efforts de décentralisation dans différents pays d'Afrique Tendance nette vers la démocratie et le multipartisme Aide économique directe aux pays partenaires, à l'échelle macro et microéconomique, sous la forme **d'une aide budgétaire**, d'activités d'intégration régionale et d'une initiative de micro financement. **EuropeAid** – office de coopération: acheminement de

DEV □ **Bruxelles**, quartier européen : rue de la Science.	organisations territoriales et régionales à travers le monde. 46 milliards d'euros par an – soit 55% de l'Aide Publique au Développement mondiale. La CE se donne jusqu'à 2010 pour augmenter le montant de l'aide à 66 milliards d'euros par an, soit 0,7% du PIB de l'UE	l'aide, sa qualité et son efficacité

الملحق رقم (04):برنامج الأمم المتحدة للتنمية

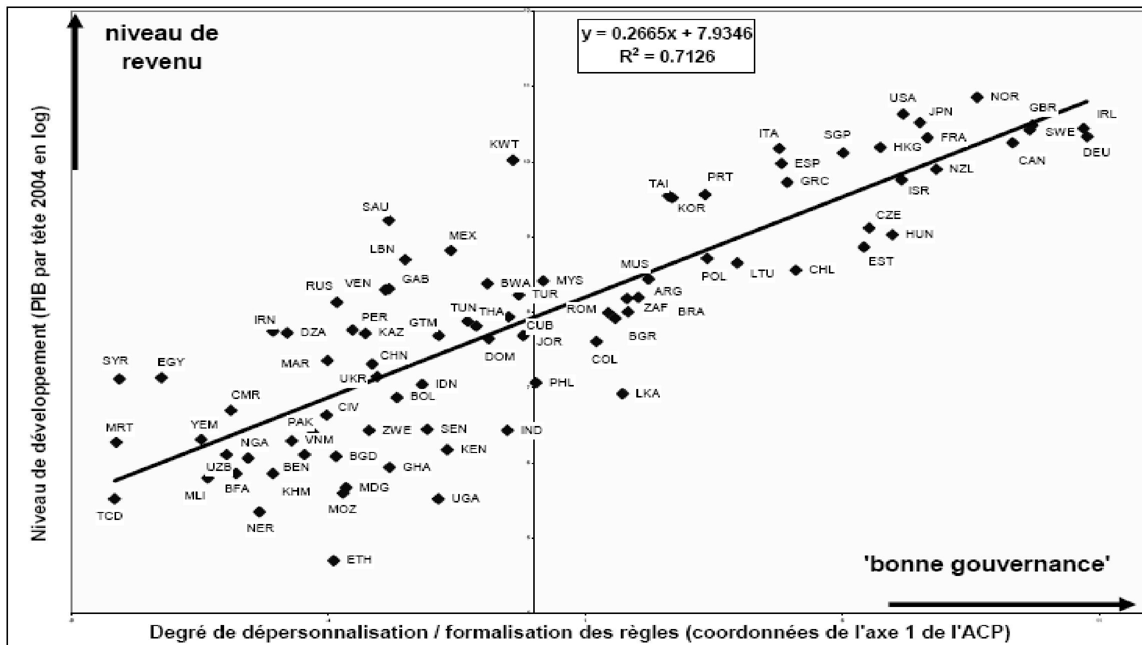
Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD)

Qui? Quand? Où?	**Quoi? Combien?**	**Pourquoi? Conséquences? Comment?**
Le PNUD est entièrement financé par les contributions volontaires des états membres de l'ONU. Création en 1965 par l'Assemblée Générale des Nations Unies. Sièges: New York (mondial) et Genève (européen). Centres spécialisés dans la gouvernance: New York et Oslo. Présent sur le terrain dans 166 pays dont 133 en développement.	Le PNUD constitue le réseau mondial de développement dont dispose le système des Nations Unies. Il est formé d'un Conseil d'administration (organe décisionnel) composé de 36 membres: 8 originaires des États d'Afrique, 7 des États d'Asie, 4 des États d'Europe orientale, 5 des États d'Amérique latine et des Caraïbes et 12 des États d'Europe occidentale et autres États. L'Administrateur du PNUD,	Le PNUD s'est engagé à atteindre les *Objectifs de Développement pour le Millénaire* (ODM), dont l'objectif primordial est de diminuer de moitié la pauvreté d□ici à 2015. Le PNUD cherche à aider les pays à élaborer et partager des solutions aux problèmes touchant aux questions suivantes : • gouvernance démocratique • réduction de la pauvreté • prévention de crises et relèvement • environnement et énergie • VIH/sida Depuis leur création en 2000, les ODM ont été adoptés de manière globale en tant que référence pour le développement. Ils servent actuellement d'objectif principal à de nombreux bailleurs de fonds, pays en voie de développement, sociétés civiles

	actuellement le Turc Kemal Dervis, représente de manière hiérarchique le 3ème responsable du système des Nations Unies. Le budget du PNUD peut considérablement varier d'année en année puisqu'il dépend de la contribution volontaire des Etats. En 2005 le budget annuel du PNUD se montait à approximativement $4.44 milliards. Sur ce total $1.02 milliards ont été attribués directement aux gouvernements des pays bénéficiaires afin de financer leurs propres programmes de développement.	ou encore ONG. En moyenne le PNUD intervient quelque part dans le monde tous les 15 jours et fournit un appui à ¼ de tous les Parlements. Afin de mesurer et d'analyser les progrès accomplis le PNUD publie chaque année depuis 1990 un *Rapport sur le Développement Humain.* Les experts en développement du PNUD travaillent de pair avec les gouvernements des pays bénéficiaires afin que ces derniers mobilisent et utilisent l'aide internationale efficacement et qu'ils améliorent leurs capacités locales. Le réseau du PNUD relie et coordonne les efforts faits aux niveaux mondial et national en vue d'atteindre les ODM

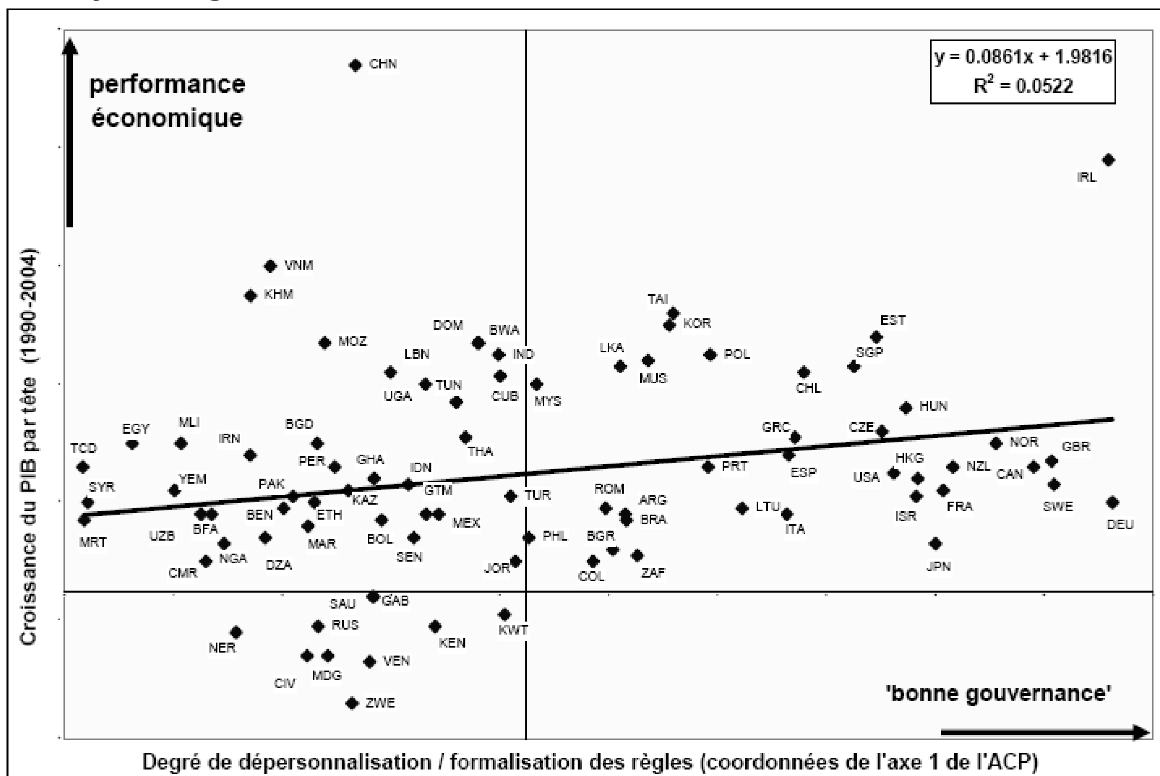
الملحق رقم(05):مؤشرات حول الحكم الراشد بالنسبة للبنك الدولي

Graphe 01 : Relation canonique entre 'bonne gouvernance' et niveau de revenu



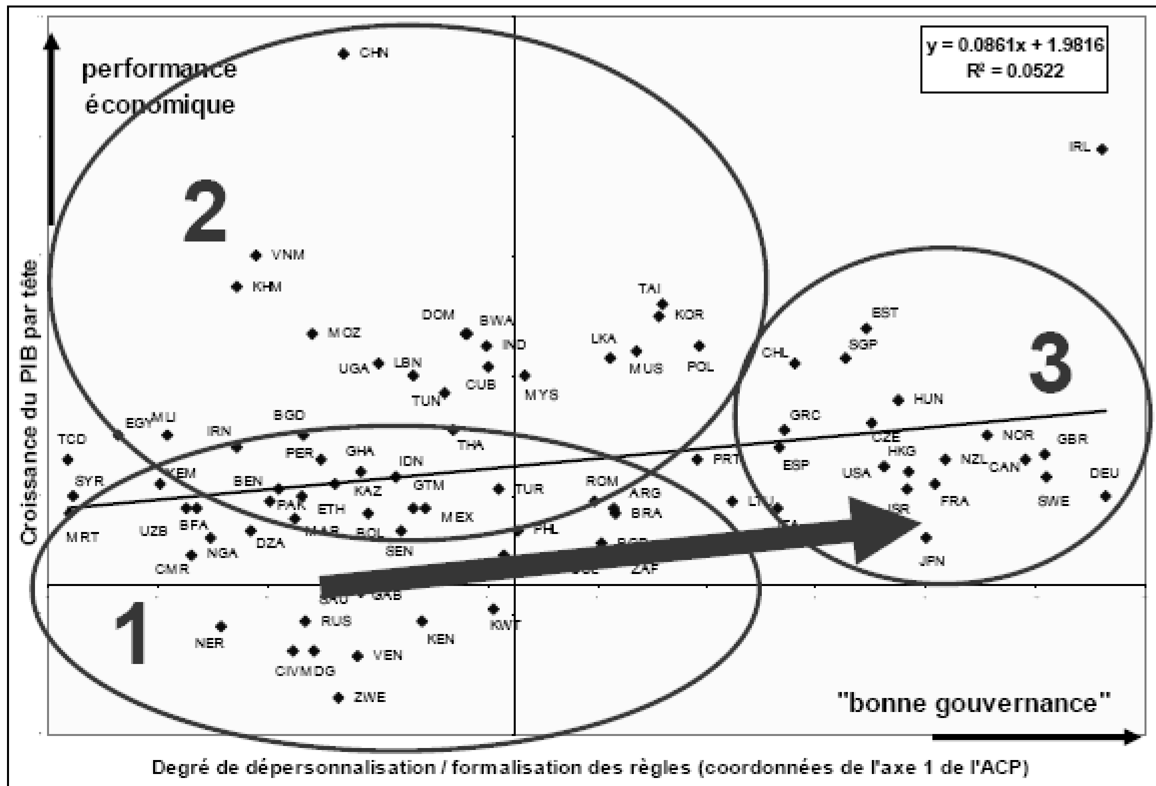
Sources : Profils Institutionnels, World Development Indicators (Banque mondiale).

Graphe …. : L'insaisissable relation entre 'bonne gouvernance et croissance de moyen-long terme



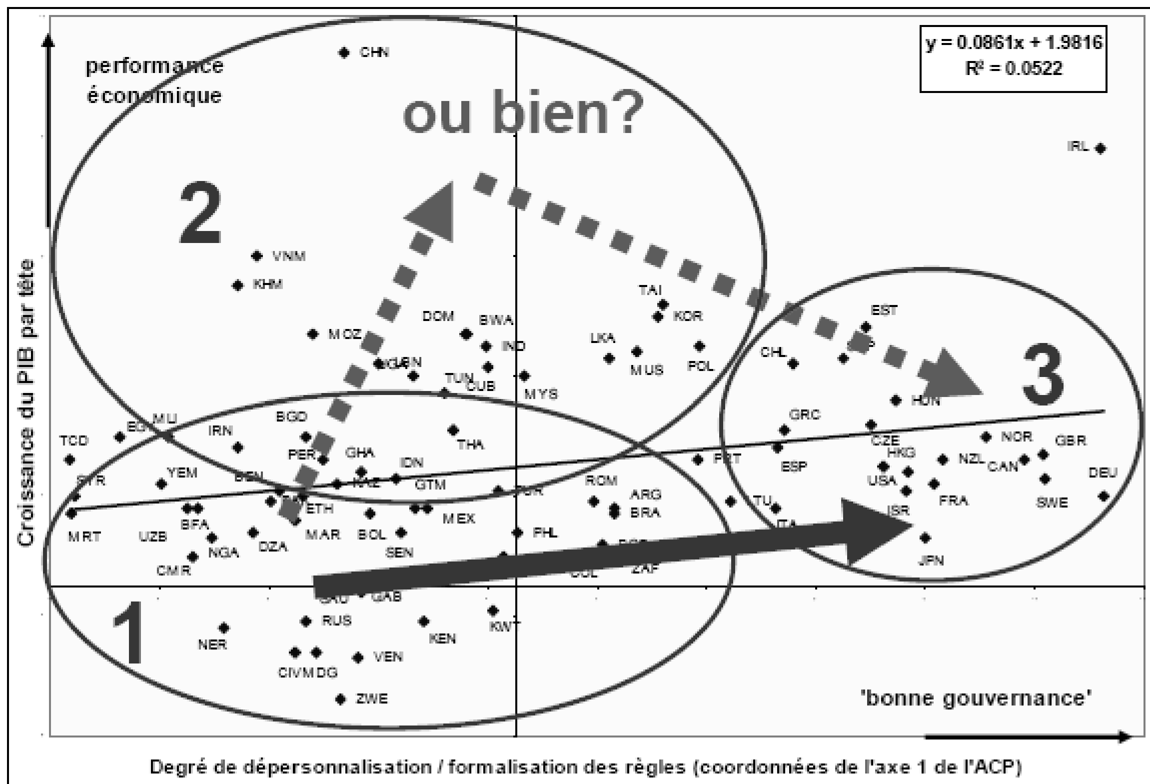
Sources : Profils Institutionnels, PNUD

Graphe 02: La prescription standard de bonne gouvernance



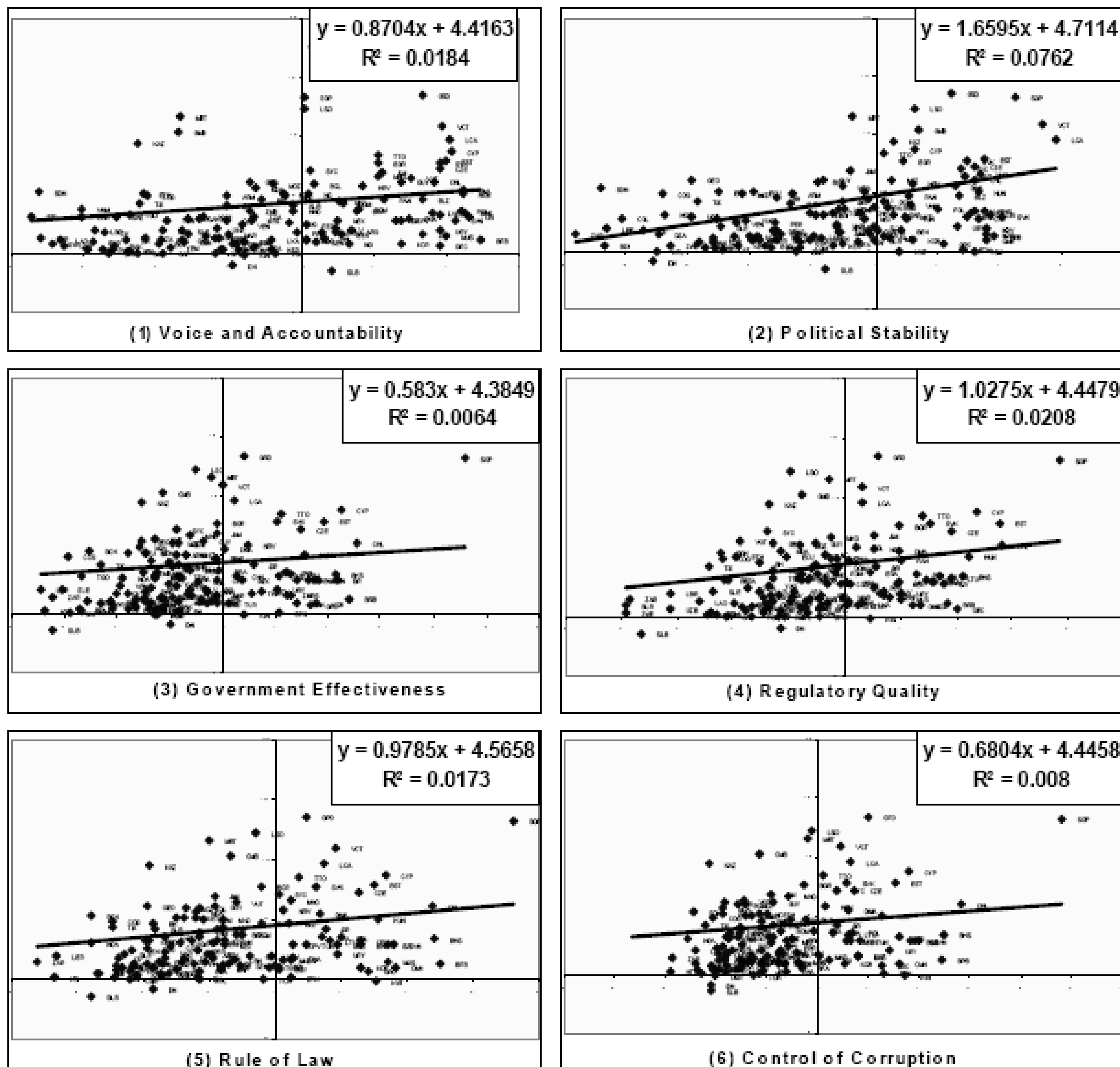
Source : Profils Institutionnels, PNUD.

Graphe03 : Une alternative plus réaliste ?



Source : Profils Institutionnels, PNUD.

Graphe 04: La ‘bonne gouvernance’ est-elle un facteur d’attraction des Investissements Directs Etrangers ?
(IDE/PIB mis en relation avec chacun des 6 indicateurs de gouvernance du WBI)



Sources : World Bank Institute, WDI.

الملحق رقم (06):مساعدات الإتحاد الأوروبي لدول المغرب العربي الجزائر،تونس و المغرب في إطار آلية سياسة الجوار سنة 2007-2010

1-The European Neighbourhood and Partnership Instrument (ENPI) 2007-2010

Morocco is a participant to the European Neighbourhood Policy (ENP). An action plan was finalised in July 2005, which includes mutually agreed priorities and objectives for cooperation in the political, economic, commercial, justice, security and cultural spheres.

The following table summarises the projects and programmes to be financed in Morocco between 2007-2010 within the framework of the National Indicative Programme

2007-2010 (In millions of euros)	
Social sector	
Initiative for Human Rights	60
Education and literacy campaigns	17
Education	93
Support to health insurance	40
Health	86
Governance and human rights sector	
Support to the Ministry of Justice	20
Human rights	8
Institutional support sector	
Public administration reform	20
Support Programme to the Action Plan	20
Economic sector	
Private sector	60
Vocational training	50
Agriculture	40
Mediterranean Rocade	25
Opening up isolated zones	25
Energy	40
Environmental sector	
FODEP (Industrial De-pollution Fund)	15
Water sanitation	35
TOTAL	**654**

2-The European Neighbourhood and Partnership Instrument (ENPI)

For 2007 to 2010, the Commission's priorities for financial co-operation with Algeria fall under the new ENPI. The key areas for support are:

- Social development (education and health)
- Economic growth
- Institutional support
- Good governance
- The environment

Between 2007 and 2010, the Commission's Multi-Annual Indicative Programme (MIP) will provide €220 million for projects and programmes in Algeria.

MIP	2007-2010
Reform of Justice	(in millions of euros)
Modernisation of the prison system	17
Economic growth and employment	
Support to SMEs	40
Employment	24
Economic diversification	25
Support to implement the Association Agreement	30
Strengthening basic public services	
Health	30
Higher education	30
Water sanitation	24
TOTAL	**220**

3-The European Neighbourhood and Partnership Instrument (ENPI) 2007-2010

Between 1995 and 2006, Tunisia was a major beneficiary of the EU's MEDA programme – the average annual commitment amounted to €85 million. However, implementation of 'third generation' projects in the areas of civil society, media and justice has proved challenging.

The Commission's financial co-operation strategy with Tunisia (entrenched in the 2002-2006 Country Strategy Paper) aimed to achieve the right balance between action in the political, economic and social spheres.

With an overall provisional budget of almost €250 million, the EU's National Indicative Programme (NIP) between 2002 and 2004 for Tunisia covered the following priority areas:

- Improving the quality of governance, in particular with a view to enhancing the rule of law; developing the media and modernising justice (€30 million)
- The liberalisation of the Tunisian economy, along with support for an economic transition programme and help to modernise ports and industry (€123 million)
- Improving youth employability, which included programmes to modernise higher education and provide access to the EU's TEMPUS programme (€52 million)

Tunisia is a participant in the European Neighbourhood Policy (ENP). An action plan for the country has been in force since 4 July 2005, which includes mutually agreed priorities and objectives for co-operation in a range of political, economic, commercial and cultural sectors.

Over the next few years, the Commission's priorities for financial co-operation with Tunisia will be**:**

- **Economic governance, competitiveness and convergence with the EU,** including measures to make the county's public administration more efficient and the economy more competitive
- **Improvements in employability,** such as supporting reductions in unemployment and developing education and training
- **Sustainable development,** to include support for environment protection and initiatives to promote energy efficiency and renewable energy sources. Help will also be provided to the research and innovation sector

The following table summarises the projects and programmes to be financed in Tunisia within the framework of the National Indicative Programme (NIP), between 2007-2010:

NIP	2007-2010
Economic governance – competitiveness	In millions of euros
2PA	30
Economic governance – competitiveness I	50
Economic governance – competitiveness II	77
Trade facilitation	23
Improving graduate employment	
Employment and education	65
Growth and sustainable development	
Environment-energy	43
Research and innovation	12
TOTAL	300

Financial overview of EU co-operation with Tunisia 1995-2010

€ Million	MEDA I	MEDA II	ENPI (NIP* 2007-2010)			
	1995-1999	2000-2006	2007	2008	2009	2010
Commitments	428	517.6	73	73	77	77
Payments	168	489.2	-	-	-	-
Ratio P/C (%)	39 %	95 %	-	-	-	-

* National Indicative Programme 2007-2010

Twinning cooperation

The first Support to the Association Agreement is comprising sixteen Twinning projects which are under implementation or already closed, covering the following sectors:Customs, Statistics, Veterinary and Phyto-sanitary controls, Competition, Private Investment, Health, Social Security, Norms and Standards, Land information, Small and Medium Enterprises, Handcraft and Fiscal Administration.

Four other projects are under preparation in the field of Foreign Investment, Insurance, Justice and Home Affairs.

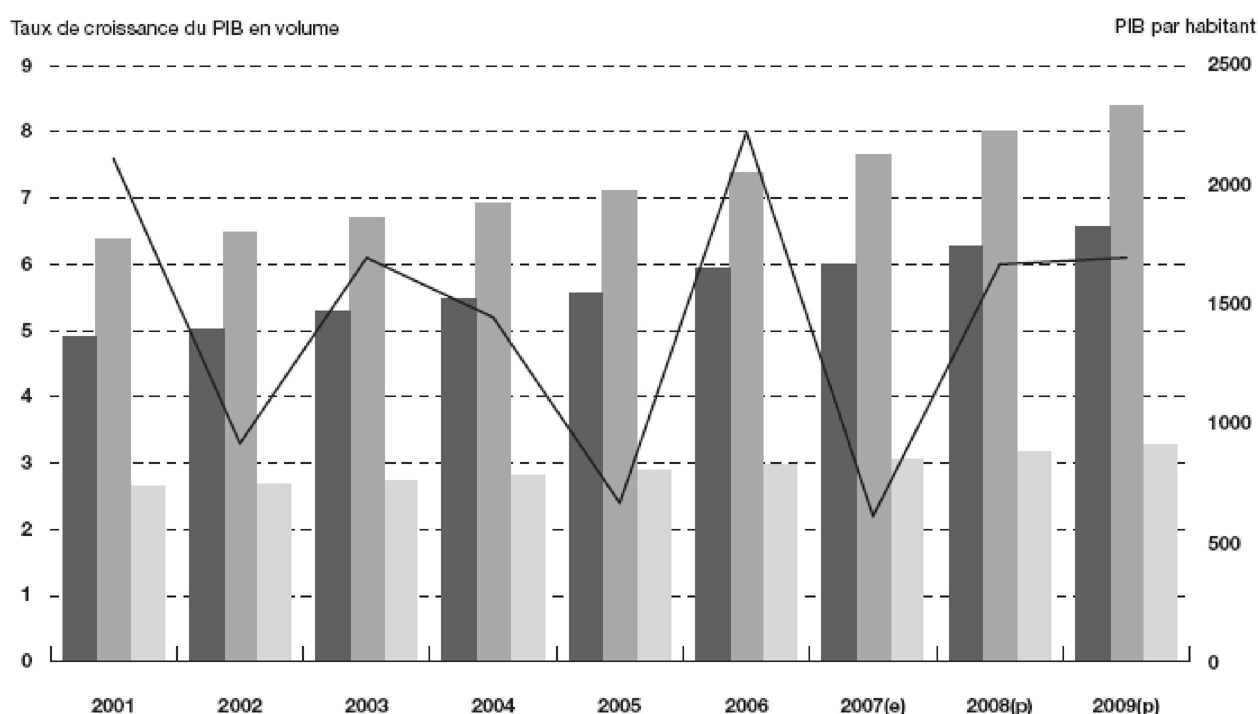
Overall, Tunisia has an extensive pipeline that covers a large scope of the second Support to the Association Agreement which is currently under preparation.

الملحق رقم (**07**)

1- المؤشرات الرئيسية للاقتصاد و النمو في دول المغرب العربي(الجزائر،تونس و المغرب) من سنة 2000 إلى 2009

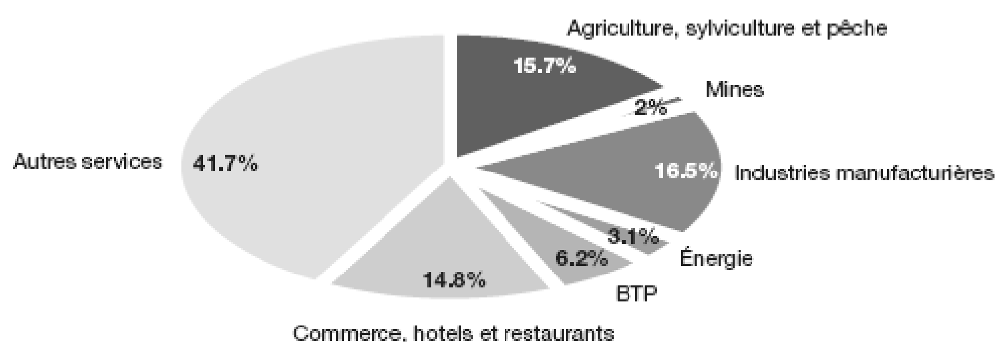
مؤشرات المغرب

Figure 1 - **Taux de croissance du PIB en volume et PIB par habitant**
(USD à prix constant 2000)



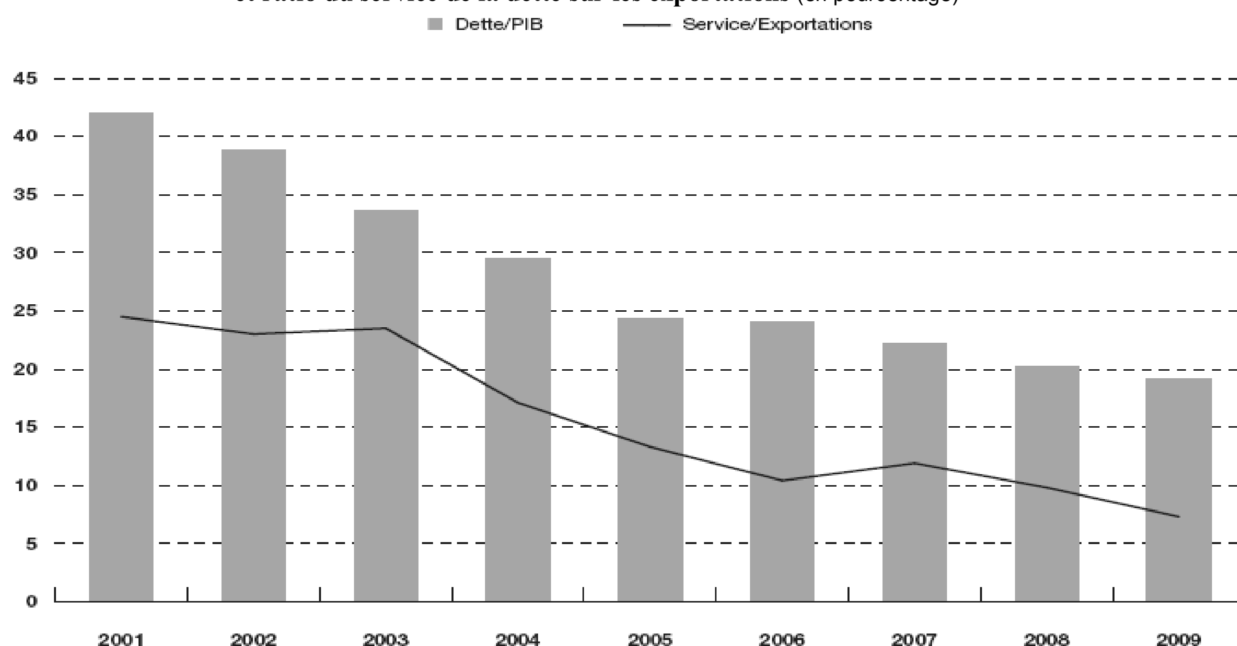
Source : Données du FMI et des autorités nationales ; calculs des auteurs pour les estimations (e) et les prévisions (p).

Figure 2 - **Ventilation sectorielle du PIB en 2006** (en pourcentage)



Source : Estimations des auteurs, sur la base des données de la direction de la Statistique.

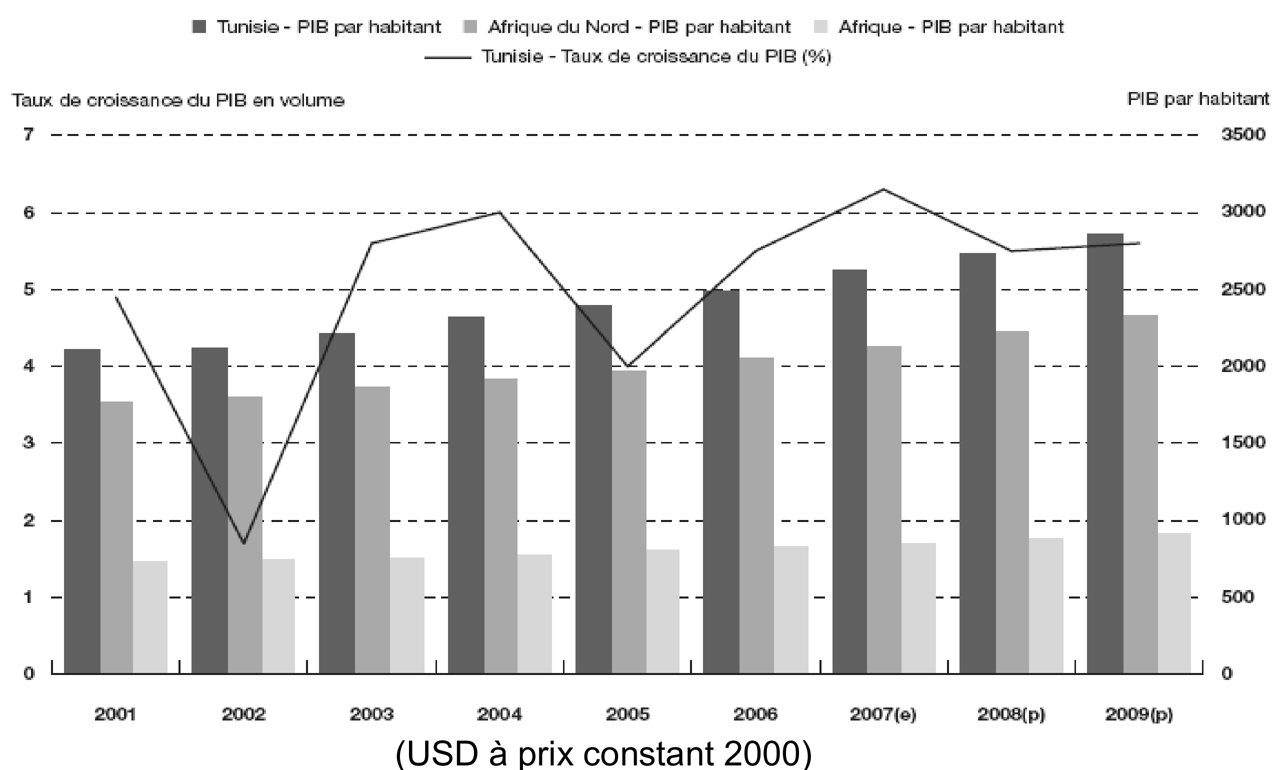
Figure 3 - **Part de l'encours de la dette extérieure dans le PIB et ratio du service de la dette sur les exportations** (en pourcentage)



Source : FMI

مؤشرات تونس

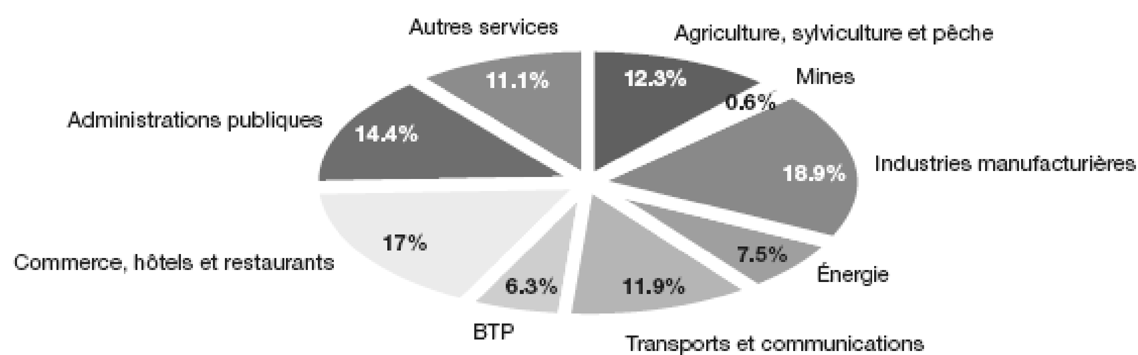
Figure 1 - **Taux de croissance du PIB en volume et PIB par habitant**



(USD à prix constant 2000)

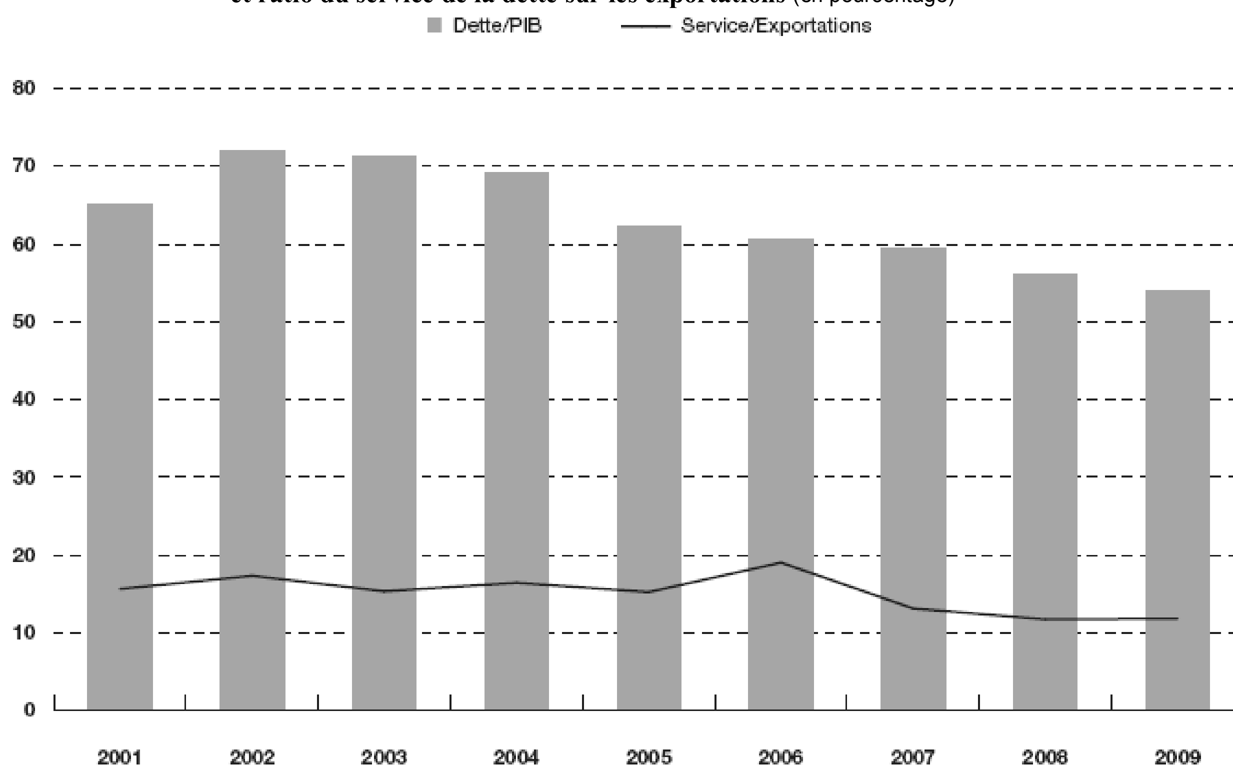
Source : Données du FMI et sources nationales ; calculs des auteurs pour les estimations (e) et les prévisions (p).

Figure 2 - **Ventilation sectorielle du PIB en 2006** (en pourcentage)



Source : Estimations des auteurs sur la base des données de l'Institut national des statistiques.

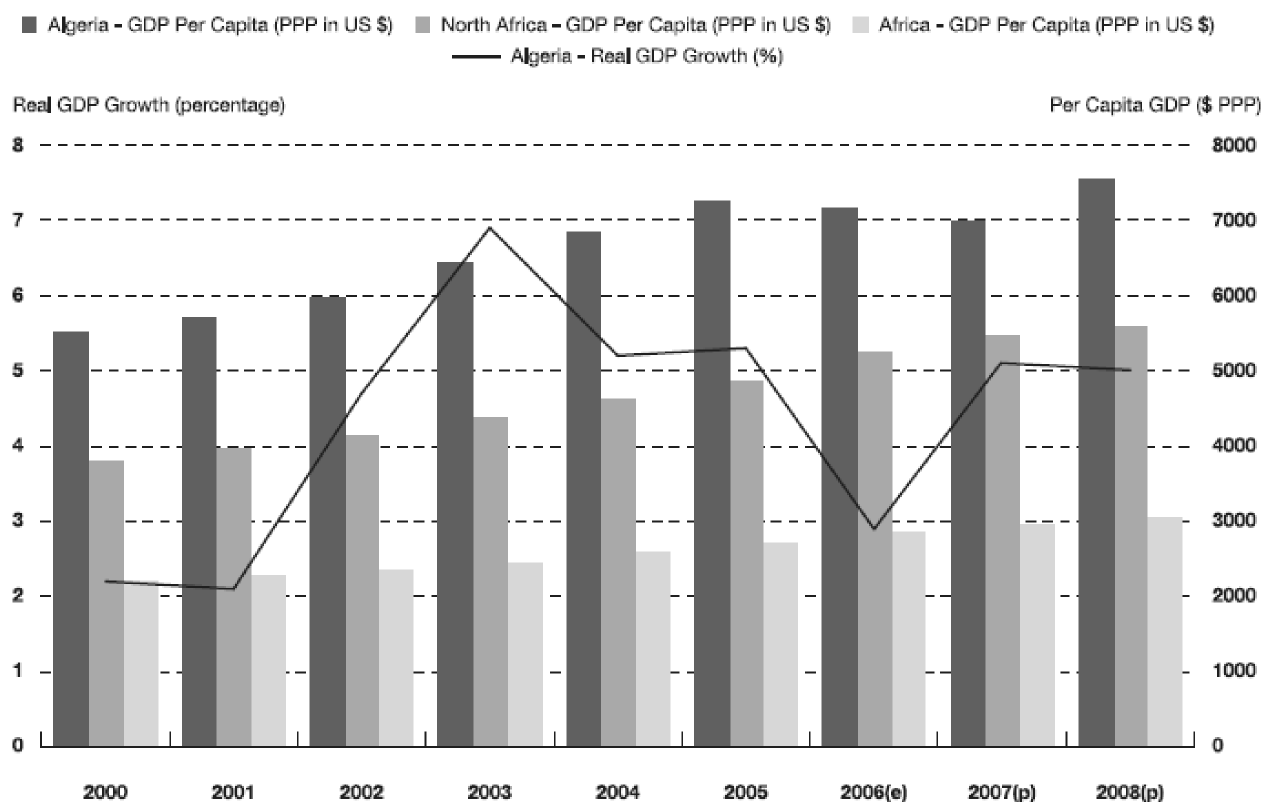
Figure 3 - **Part de l'encours de la dette extérieure dans le PIB et ratio du service de la dette sur les exportations** (en pourcentage)



Source : FM

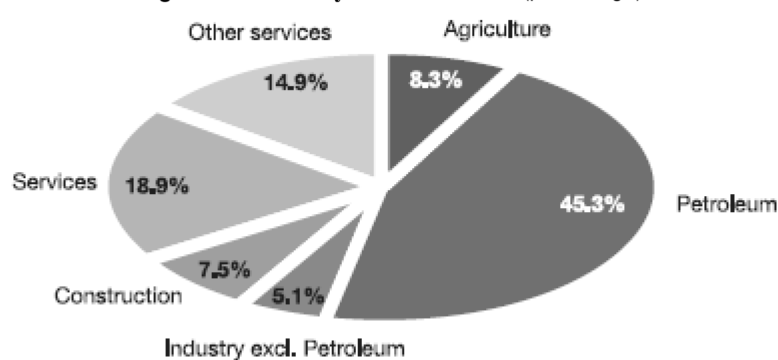
مؤشرات الجزائر

Figure 1 - **Real GDP Growth and Per Capita GDP**
($ PPP at current prices)



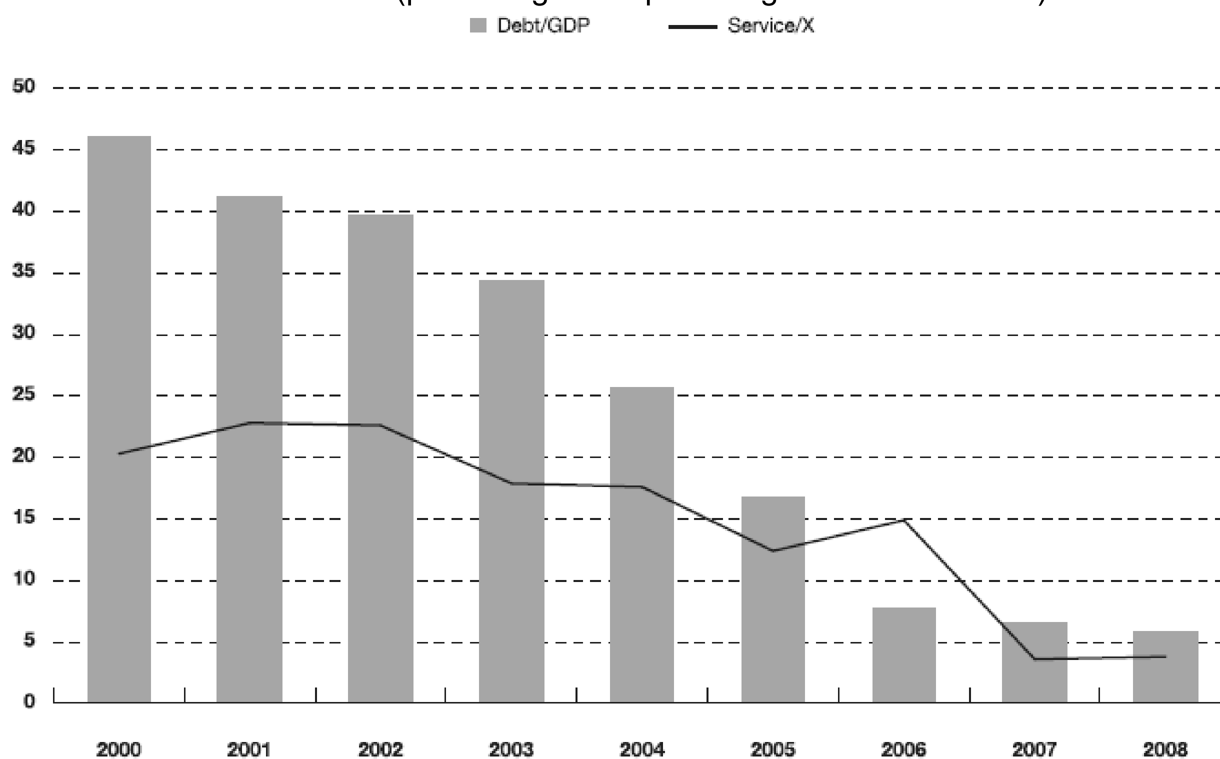
Source: IMF data; estimates (e) and projections (p) based on authors' calculations.

Figure 2 - **GDP by Sector in 2005** (percentage)



Source: Authors' estimates based on IMF data.

Figure 3 - **Stock of Total External Debt** (percentage of GDP) **and Debt Service** (percentage of exports of goods and services)

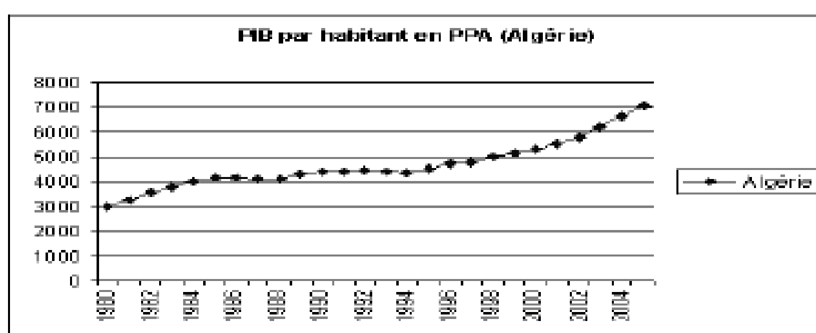


Source: IMF.

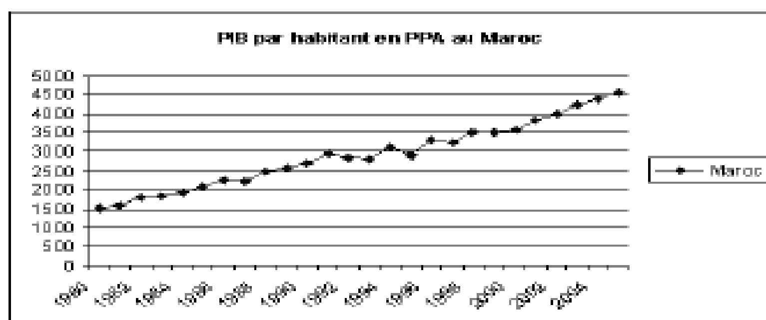
2–مؤشرات الحكم في دول المغرب العربي(الجزائر،تونس و المغرب)

1.1 Evolution du produit intérieur brut par habitant en parité du pouvoir d'achat (1980-2005) :

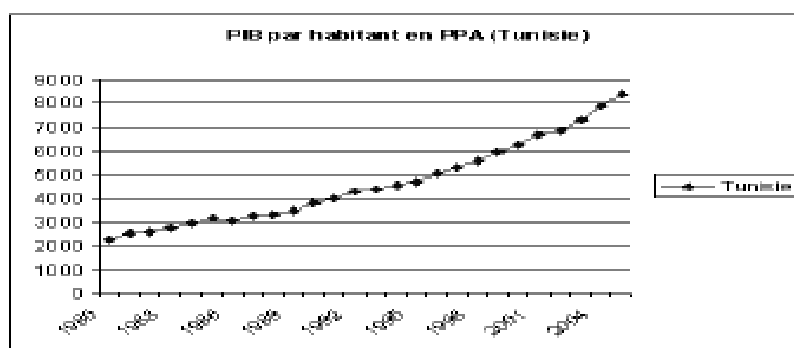
-L'Algérie



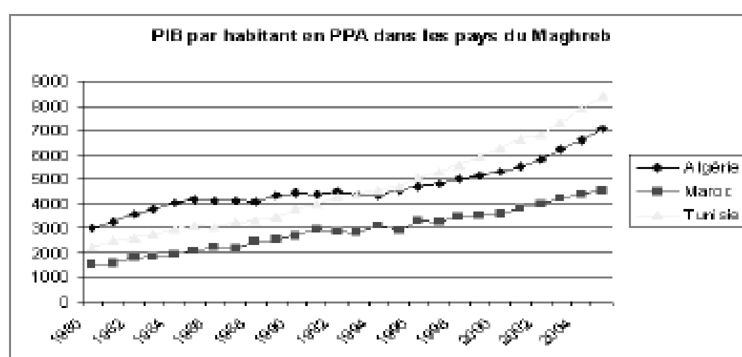
-Le Maroc :



- *La Tunisie*

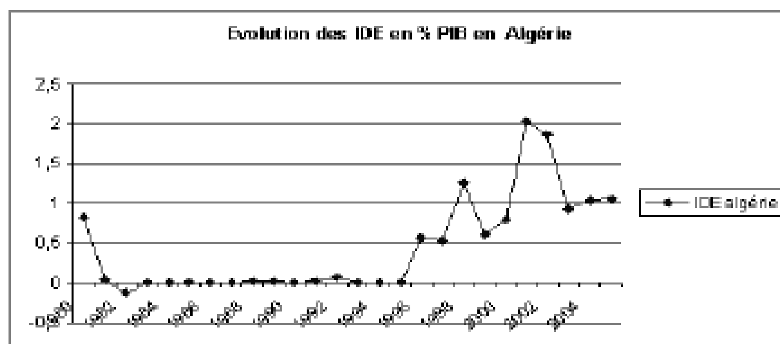


Evolution dans les pays du Maghreb :

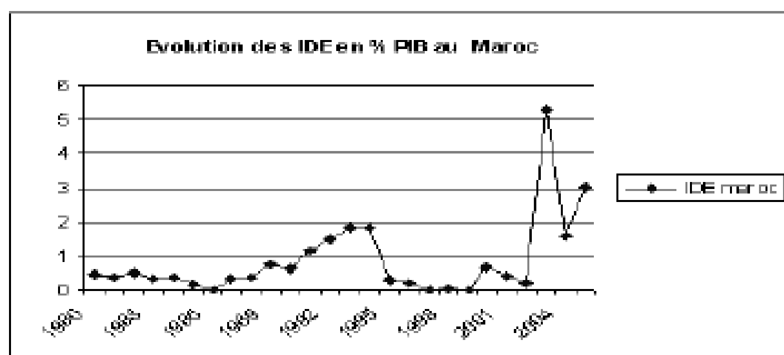


1.2 Evolution des investissements directs étrangers (1980-2005) :

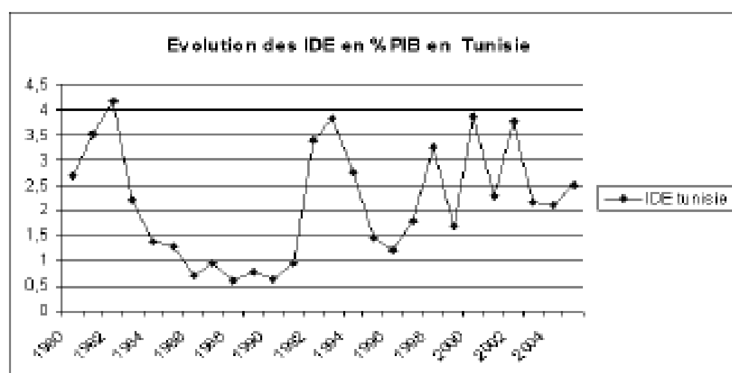
- Algérie



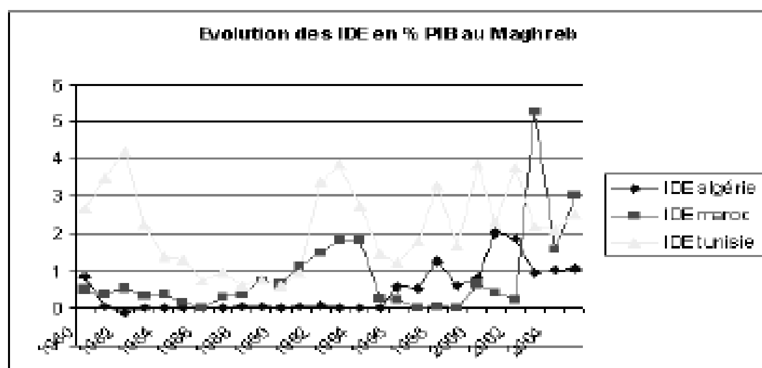
- Le Maroc



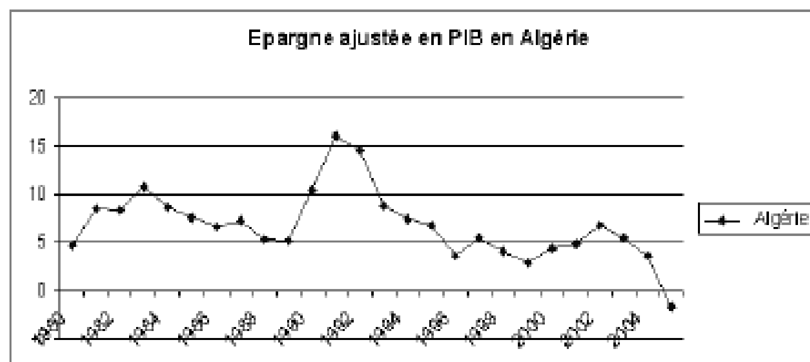
- La Tunisie :



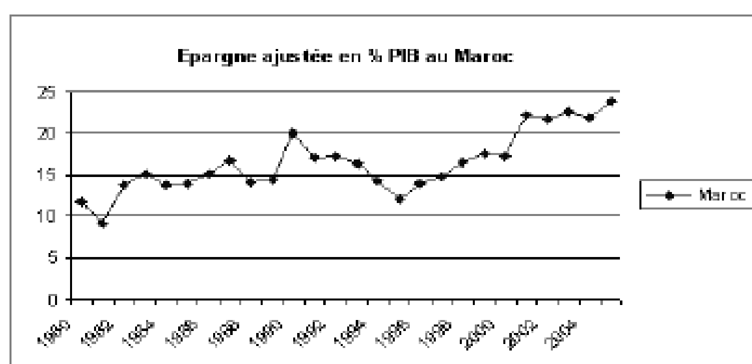
- Evolution dans les pays du Maghreb :



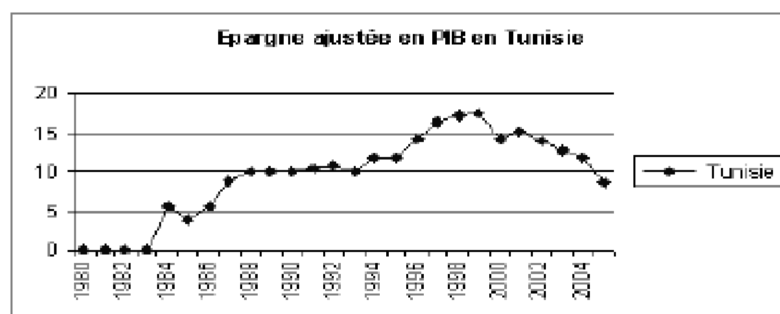
1.3 Evolution de l'épargne nette ajustée (1980-2005):
- Algérie



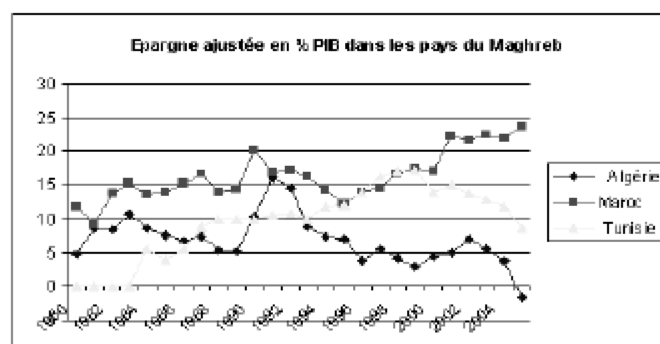
Maroc



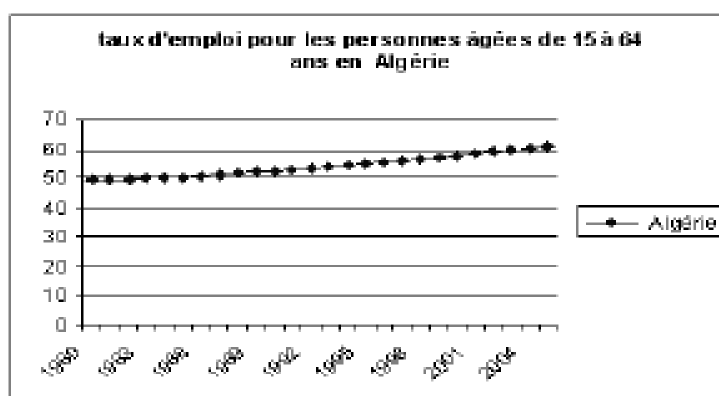
- Tunisie:



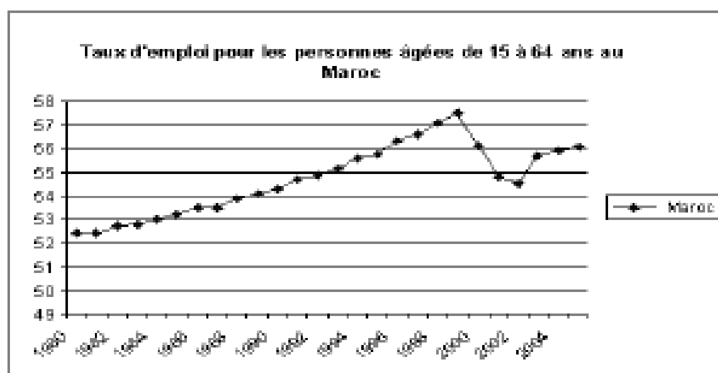
- Evolution dans les pays du Maghreb



1.4 Evolution du taux d'emploi (actifs occupés/population totale)(1980-2005) :
- Algérie



- Maroc

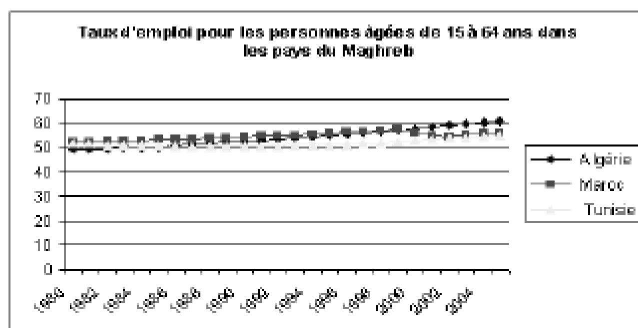


- La Tunisie



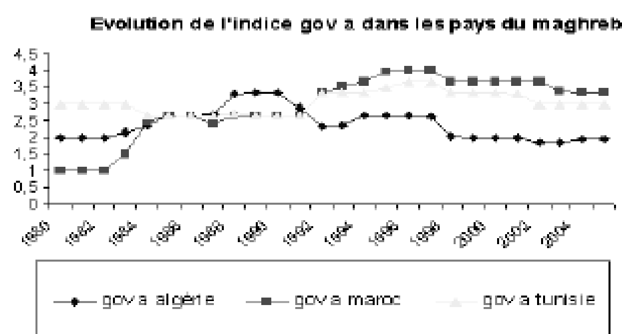
.

- Evolution dans les pays du Maghreb

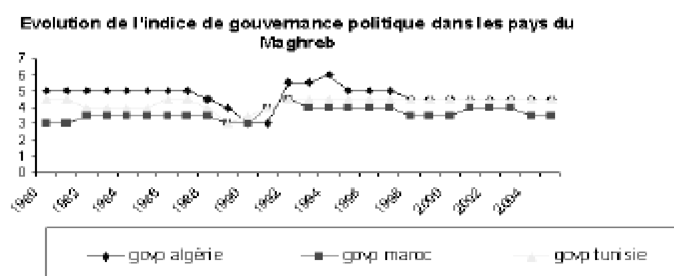


2 Evolution des indices de gouvernance dans les pays du Maghreb Arabe :

2.1Evolution de l'indice de gouvernance administrative :



2.2 Evolution de l'indicateur de gouvernance politique



1- Dans les pays du Maghreb Arabe, l'évolution du PIB par habitant en PPA, permet de tracer une comparaison directe de leur niveau de vie. Le Maroc est situé en 3ème rang durant toute la période. Par contre, la Tunisie est classée la deuxième après l'Algérie durant la période (1980-1993). A partir de cette année, la Tunisie a occupé le premier rang jusqu'à la fin de période, ce qui montre que le processus de reprise suivi par notre pays a dépassé celui de l'Algérie et du Maroc. Cette évolution, met encore en évidence l'accroissement de la capacité d'amélioration du niveau de vie des tunisiens par comparaison aux autres pays.

2- Le graphique permet de donner une idée sur le classement des trois pays du Maghreb Arabe en matière d'attractivité des IDE. La Tunisie est classée la première durant la période (1980-1990) et durant la période (1992-2002). Le Maroc est classé le 2ème durant la période (1980-1996) pour céder la place à l'Algérie qui a commencé à attirer les IDE à partir de 1996. Cette évolution met en évidence la performance du cadre macroéconomique de la Tunisie ainsi que son maintien d'une croissance durable qui attire les investisseurs étrangers.

3- Ces graphique montre que l'évolution de l'épargne nette ajustée est fluctuante dans les trois pays du Maghreb. Le Maroc est classé le premier presque sur toute la période. A partir de 1992, La Tunisie est classée la deuxième. Au Maroc, cet indicateur continue à augmenter par contre, la baisse de l'épargne nette ajustée a concerné aussi bien l'Algérie que la Tunisie à partir de l'année 2001. Ceci pourrait être interprété soit par une baisse des dépenses d'éducation soit un accroissement des émissions des effets de serre. En 2003, les émissions de dioxyde de Carbonne en millions de tonnes sont égales à 106,6 en Algérie, 32 au Maroc et à 22,4 en Tunisie.

4- les trois pays du Maghreb Arabe ont enregistré presque un rythme constant de l'accroissement du taux d'emploi. Le Maroc est classé le premier jusqu'à l'année 2000 pour céder la place à l'Algérie. La Tunisie se situe au troisième rang durant la période (1988-2005).

5-2.1Evolution de l'indice de gouvernance administrative :

GOVa =corruption + droits de propriété + bureaucratie

Une amélioration de cet indice indique soit une meilleure qualité de la bureaucratie, soit un respect des droits de propriété soit une faible corruption dans le pays soit une amélioration des trois indicateurs.

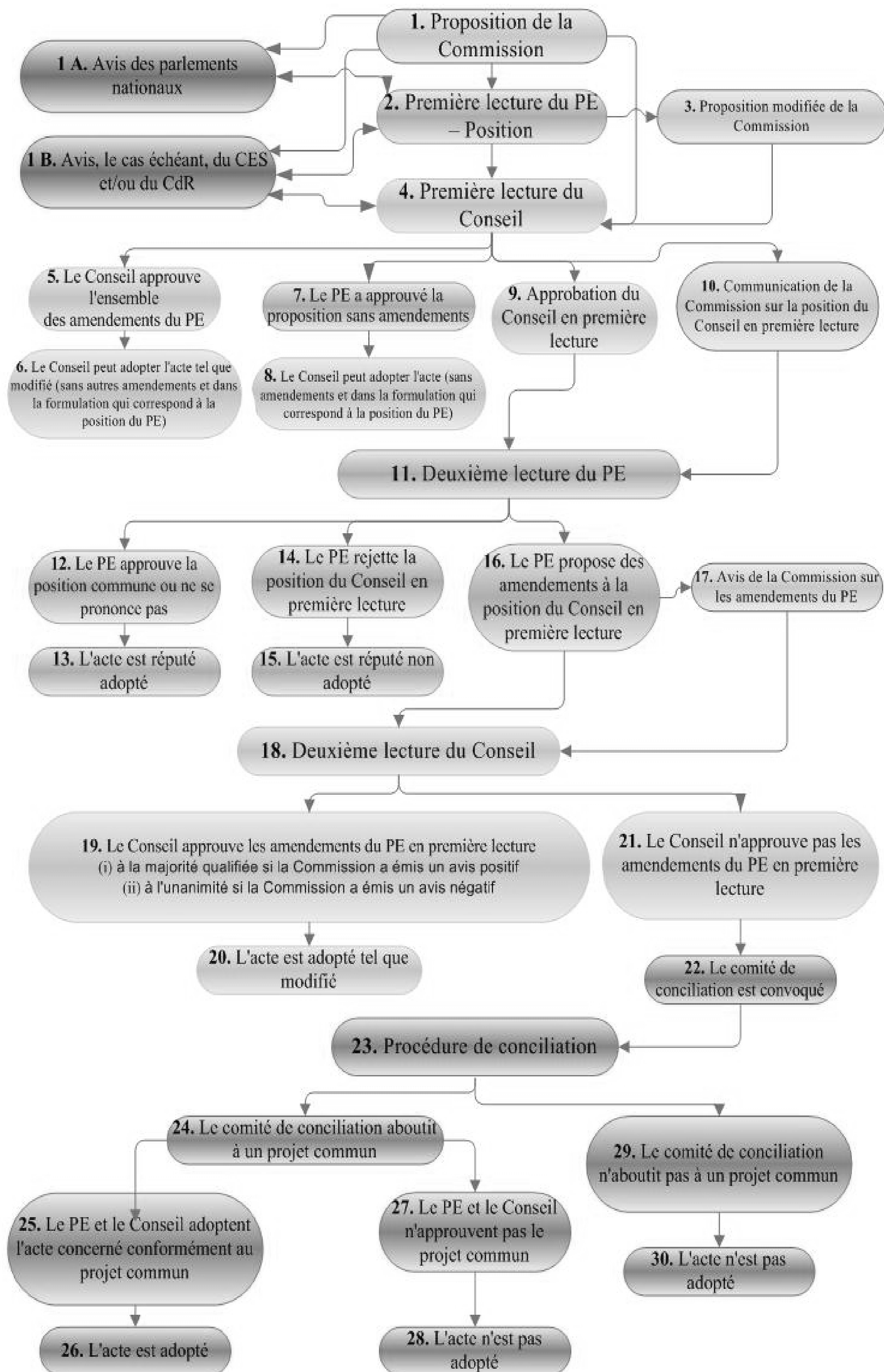
6- Le classement des pays du Maghreb Arabe en termes de qualité de la gouvernance à aspect administratif diffère d'une période à une autre. En effet, durant la période (1980-1986), la Tunisie occupe le premier rang, ensuite on trouve l'Algérie et le Maroc. Durant la période (1987-92) qui est une période de transition d'une économie de répression financière à une économie de marché, l'Algérie est classée la première, le Maroc et la Tunisie occupent tous les deux le deuxième rang. A partir de 1992, on remarque une amélioration de la qualité de la gouvernance publique au Maroc qui se situe en premier rang durant le reste de la période. Cette amélioration est enregistrée aussi pour la Tunisie qui est classée la deuxième.

2.2 Evolution de l'indicateur de gouvernance politique

GOVp =stabilité politique + liberté civile

Selon sa définition, une amélioration de cet indice renseigne sur une stabilité maintenue dans le pays et une implication de la société civile dans la poursuite des stratégies de développement du pays.

الملحق رقم(**08**):مسار صناعة القرار في إطار الحكم الأوروبي



الملحق رقم(09):كرونولوجيا تطور الإتحاد الأوروبي

L’Union européenne d’aujourd’hui est le résultat direct de la détermination des hommes politiques européens d’éviter les futurs conflits violents en Europe après la seconde guerre mondiale. A l’origine, le but était de lier les pays en forgeant une coopération industrielle et économique étroite entre eux. Depuis lors, les responsabilités de l’UE se sont étendues pour relever de nouveaux défis, et davantage de pays sont devenus membres.

1950: Le ministre français des affaires étrangères Robert Schuman propose l’intégration des industries du charbon et de l’acier des pays d’Europe occidentale. Ceci mène au Traité de Paris, qui crée la Communauté européenne du charbon et de l'acier (CECA), comptant six membres : la Belgique, la France, l’Italie, le Luxembourg, les Pays Bas et l’Allemagne de l'Ouest.

1957: Ces six mêmes pays signent les traités de Rome, créant la Communauté européenne économique (CEE) et la Communauté européenne de l’énergie atomique (EURATOM). Ils se mettent à supprimer les obstacles au commerce entre les six pays, et à avancer vers la création d’un ‘marché commun’.

1967: Les institutions de la CEE, la CECA et l’EURATOM sont fusionnées pour former une seule série d’institutions: la Commission européenne, le Conseil européen et le Parlement européen (dont les membres sont au départ choisis par les parlements nationaux).

1973: Le Danemark, l’Irlande et le Royaume-Uni rejoignent la Communauté européenne (CE).

1979: Les premières élections directes au Parlement européen ont lieu.Des : des électeurs de chaque État membre élisent les membres du Parlement.

1981: La Grèce rejoint la Communauté européenne.

1986: Le Portugal et l’Espagne rejoignent la Communauté européenne. L’Acte unique européen est signé par les gouvernements de l’UE, ce qui prévoit la création d’un marché unique à l’intérieur duquel les personnes, les marchandises, les capitaux et les services peuvent circuler librement.

1992: Le traité de Maastricht est signé, créant l’Union européenne et introduisant denouvelles formes de coopération entre les gouvernements des États membres –par exemple, dans les domaines de la défense, de la justice et des affaires intérieures. Les leaders de l’UE s’engagent aussi à créer une Union économique et monétaire,avec une monnaie unique gérée par une Banque centrale européenne, dans un délai de dix ans. Le marché unique est officiellement achevé, mais il reste beaucoup de travail à faire pour réaliser la libre circulation promise des personnes, des marchandises,des capitaux et des services.

1995: L’Autriche, la Finlande et la Suède rejoignent l’UE.

1999: La monnaie unique de l'UE – l'euro – est officiellement lancée, et 11 États membres l'adoptent comme leur monnaie officielle, pour créer une région dite « zone euro ».
2001: La Grèce rejoint la zone euro.
Le traité de Nice est signé et introduit des réformes des institutions de l'UE pour préparer l'expansion de l'Union par l'adhésion de dix nouveaux États membres en 2004.
2002: L'euro devient réalité le 1er janvier, lorsque les billets et pièces euro remplacent les devises nationales dans 12 des 15 pays membres de l'UE : l'Autriche, la Belgique, la Finlande, la France, l'Allemagne, la Grèce, l'Irlande, l'Italie, le Luxembourg, les Pays-Bas, le Portugal et l'Espagne.Une « Convention » pour discuter de l'avenir de l'Europe est lancée, avec les représentants des gouvernements et parlements nationaux des États membres et des pays qui attendent leur adhésion à l'UE, ainsi que la Commission européenne et le Parlement européen.
2003: La Convention rend son 'projet de Traité instituant une Constitution pour l'Europe'aux leaders de l'UE. Les gouvernements des États membres entament les négociations sur les propositions.
2004: Dix nouveaux pays rejoignent l'UE, huit d'entre eux de l'Europe centrale et de l'Est : la République tchèque, l'Estonie, la Hongrie, la Lettonie, la Lituanie, la Pologne, la Slovaquie et la Slovénie, plus Chypre et Malte. Les leaders de l'UE trouvent un accord sur le traité constitutionnel, qui recueille tous les traités précédents de l'UE en un document, et présente des changements au fonctionnement de l'Union. Les États membres ont deux ans pour ratifier le traité, qui ne peut entrer en vigueur que dans le cas d'une approbation par tous les États membres de l'UE.
2005: Des referenda sur le traité constitutionnel ont lieu dans quatre pays: le Luxembourg et l'Espagne votent en faveur, mais la France et les Pays Bas votentcontre.
2007 : La Roumanie et la Bulgarie adhèrent à l'UE, amenant le nombre d'Etats membres à 27.La Slovénie adhère à la zone euro. Les leaders européens commencent les négociations sur un nouveau Traité de l'UE, qui est signé à Lisbonne en décembre 2007.L'UE fête son cinquantième anniversaire.
2008 :Chypre et Malte rejoignent la zone euro. Le processus de ratification du traité de Lisbonne démarre dans les 27 Etats membres. Vingt-quatre Etats membres ratifient le Traité au niveau de leur Parlement national, mais l'Irlande le rejette par le biais d'un référendum. Des discussions visant à étudier comment il convient de réagir au « non » irlandais s'engagent.
2009: La Slovaquie rejoindra la zone euro, amenant le nombre total de pays à avoir adopté la monnaie unique à 16.

باللغة العربية

أ/ **الكتب**:

1- الحاج علي، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

2- الرياشي سليمان وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاقتصادية والثقافية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999.

3- الزيات عبد الحليم، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي: البنية والأهداف، الجزء الثاني، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002.

4- العساف سوسن، إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي. ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، أفريل 2008.

5- الكايد زهير عبد الكريم، الحكمانية قضايا وتطبيقات. المركز العربي للتنمية الإدارية، 2003.

6- الهرماسي محمد صالح، مقاربة في إشكالية الهوية: المغرب العربي المعاصر، دار الفكر، دمشق، 2001.

7- اليونال سال، إفريقيا 2025: أي مستقبل . تر: سعد الطويل، ط1، مركز البحوث الغربية والإفريقية، القاهرة، 2004.

8- بايليس جون، سميث ستيف، عولمة السياسة العالمية. تر: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004.

9- براهيمي عبد الحميد، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات الدولية الراهنة، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

10- بوقارة حسين، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي. دار هومه، الجزائر2010 .

11- جونسون لويد، تفسير السياسة الخارجية. ترجمة: محمد بن أحمد مصطفى، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1989.

12- جيلبان روبرت، الحرب والتغيير في السياسة العالمية. تر: باسم مفتن النصر الله. دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1999.

13- حافظ عبد الحليم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية –سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، أوت 2006.

14- حتي ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت 1985.

15- حسن سعيد وآخرون: المجتمع المدني والتحدي الديمقراطي، بيروت، مؤسسة فرديتش.

16- حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

17- خشيم مصطفى عبد الله أبو القاسم، الشراكة الأوروبية-المتوسطية: النتائج وردود الأفعال. الطبعة 1، معهد الإنماء العربي، بيروت 2002.

18- دورتي جيمس، بالتسنغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والتوزيع، ط1، الكويت، 1985.

19- صدقي محمود، النموذج الأوروبي في الإتحاد الواقعي مقابل الوحدة القومية. سلسلة قضايا المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2007.

20- عناية راجي، المستقبل وأزمة الفكر العربي. دبي ، مطبعة دسمال ومكتبتها، الطبعة الأولى، 1993.

21- غليون برهان، العرب وتحولات العالم من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد. الدار البيضاء، المركز الثقافي الغربي، الطبعة الأولى، 2003.

22- غيدنز أنتوني، علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، ترجمة : فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، 2005.

23- قباري محمد إسماعيل، علم الاجتماع السياسي وقضايا التخلف والتنمية والتحديث، منشأة المعارف، الإسكندرية، ب س ن.

24- كالفرت سوزان، السياسة والمجتمع في العالم الثالث، تر: عبد الدين جمعان، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، السعودية، 2002.

25- كمال محمد مصطفى، نمرا فؤاد، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية- الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

26- كندي بول، الاستعداد للقرن الواحد والعشرين. تر:نظير جاهل، الجزء الأول، لبنان، دار الأزمة الحديثة، جانفي 1998.

27- مارل مارسيل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية. تر:حسن نافعة، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986.

28- مطانيوس حبيب، بعض مسائل الاقتصاد اللاسياسي، العولمة وتداعياتها في الوطن العربي، الطبعة 1، دار الرضا للنشر، 1999.

29- ناي جوزيف، القوة الناعمة. تر:محمد توفيق البجيرمي، العبيكان، 2007.

30- نافعة حسن، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا. ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

31- نصر محمد عارف، إبستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي-النظرية-المنهج. ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002.

32- هلال وليام، تايلر كينيت، اقتصاد القرن الحادي والعشرين: آفاق اقتصادية-اجتماعية لعالم متغير. تر: حسن عبد الله بدر وعبد الوهاب حميد رشيد، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 2009.

33- ولعلو فتح الله، المشروع المغاربي والشراكة الأورو-متوسطية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1997.

34- وهبان أحمد، النظرية السياسية والعالم الثالث. ط2، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999.

35- ـــــ، ـــــــ، الإسلام وأزمة علاقات السلطة الاجتماعية، في: الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2001.

36- ـــــــ، ـــــــ، الشراكة الأوروبية المتوسطية: ترتيبات ما بعد برشلونة، معهد الإنماء العربي، لبنان، 2002.

ب/ الدوريات:

1- أبو زاهر نادية، "محاولة لفهم إشكالية رأس المال الاجتماعي". مجلة علوم إنسانية، العدد 46، السنة الثامنة، 2010.

2- الأصفهاني نبيه، "معاهدة ماستريخت بين التوقيع والتطبيق"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد 111، السنة 29، جانفي 1993.

3- الأطرش محمد، "حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأوروبية المتوسطية". المستقبل العربي، عدد 341، 2001.

4- البشير علي الكوت، "الشراكة المتوسطية من زاوية العلاقات العربية الأوروبية"، مجلة "دراسات"، العدد 7، صيف 2001.

5- الشطي إسماعيل: "الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح"، بيروت، المستقبل العربي، العدد 2004.

6- بلقزيز عبد الإله، الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الإستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي. المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 259، سبتمبر 2000.

7- بنديك أنغريت، "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي". مجلة دوتش لاند، فرانكفورت، العدد 06، 2006.

8- بوبوش محمد، "وحدة المغرب العربي والتكتلات الإقليمية الأخرى"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 42، ربيع 2008.

9- بوعزيزي محسن، "فضاء الحركات الاجتماعية في المجتمعات العربية، الحالة التونسية مثالا"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد الأول، شتاء 2008.

10- بوعمامة زهير، "السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي"، مجلة المفكر، العدد الخامس، 2005.

11- جاد عماد، "الإتحاد الأوروبي: تطور التجربة". مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد 161، جويلية 2005.

12- جوردون فيليب، "سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة"، دراسات عالمية، العدد 25، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

13- شعراوي جمعة سلوى، "مفهوم إدارة الدولة والمجتمع"، المستقبل العربي، ع 249، سنة 1999.

14- صايج مصطفى، "الإتحاد من أجل المتوسط ومصير برشلونة". مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد 174، أكتوبر 2008.

15- صدقي راجية إبراهيم، "الجماعة الأوروبية: مشروع أوروبا 1992". مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد 99، جانفي 1990.

16- صدقي محمود، "النموذج الأوروبي في الإتحاد الواقعي مقابل الوحدة القومية". سلسلة قضايا المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2007.

17- طرابلسي فواز، "المجالات العامة والفضاء الحضري: مقاربة نقدية مقارنة". مجلة إضافات، العدد الخامس، 2009.

18- عبد الفتاح إسماعيل سيف الدين، "المجتمع المدني وأبعاده الفكرية"، سلسلة حوارات لقرن جديد، دمشق: دار الفكر، 2003.

19- عوني مالك، "لسياسة الخارجية والأمنية المشتركة...آفاق التكامل الأوروبي الجديد"، السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000.

20- فرجاني نادر: "الحكم الصالح رفعة العرب في صلاح الحكم في البلاد العربية"، بيروت، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 256، جوان 2000.

21- كبيش عبد الكريم، بوروبي عبد اللطيف، "إشكالية الصراع الحضاري في مرحلة العولمة (مقاربة نظرية)". مجلة المفكر، العدد الثالث، 2005.

22- كيوهان روبرت، ناي جوزيف، "القوة والاعتماد المتبادل في عصر المعلومات". مجلة شؤون الأوسط، 2000.

23- مالكي أمحمد، "العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة". المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، شتاء 2008.

24- مقلد إسماعيل صبري، "وحدة أوروبا السياسية في الثمانينات"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد 34، أفريل1973.

ج/ الجرائد:

1- زقاري أحمد، "300 قارب هجرة من الجزائر من بين 9500 بلغت إيطاليا"، جريدة الشروق، العدد 2834، 20 جانفي2010.

2- معوج فضيلة، "لسد حاجياتها وتفاديا لأخطار الهجرة، أوروبا تسعى لفتح باب الهجرة الشرعية، جريدة الخبر، الصادرة يوم 24 ديسمبر 2005.

3- يونس، ب، "في انتظار التوقيع على اتفاق الشراكة: هل تجاوزت الجزائر العقبات الأمنية والسياسية؟"، أسبوعية السفير، العدد 81، من 10 إلى 16 ديسمبر 2001.

د/ الملتقيات:

1- بن سلطان عمار، "نظام الاختراق والتغلغل ونشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر"، الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، أعمال الملتقى الدولي الأول، منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2004.

2- عياد سمير، التحول السياسي كآلية لمكافحة فساد نسق الحكم. ورقة مقدمة لأعمال الملتقى "الفساد السياسي والحكم الراشد في إفريقيا"، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة تلمسان، 2003.

3- يخلف عبد السلام، المتوسط كجماعة أمنية في مفهوم "الجوار". الملتقى الوطني: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، يومي 29 و30 أفريل 2008.

ه/ دراسات غير منشورة:

1- بروسي رضوان، الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية: تخصص تنظيمات سياسية وإدارية)، 2008-2009.

2- سوسي جمعة أحمد، المغرب العربي: التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية. (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية 2004-2005).

3- قبي آدم، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر 1988/1999. (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2003-2004).

و/ مواقع إنترنيت:

1- السيد حسين عدنان، "الاتجاهات الجديدة في النظام العالمي"، في:

http://www.mersinfo.com/makhzoumy/egyptadnan.html

2- المالكي عبد الرضا، "العلاقة بين الدولة والمجتمع في التحليل السياسي المعاصر". في:

http://www.al-bayyna.com/modules.php?name=News&file=article&sid=18753

3- توفيق راوية، "القوى الكبرى والمشروطية السياسية في إفريقيا":

http://www.albayan-magazine.com/files/africa/2.htm

4- ديشوم جيسلين غلانسون، "سياسة الجوار الأوروبي: وثيقة عمل للمنتدى الأورو متوسطي"، مراكش، 2006.

www.Euromedplatform.org/.../paquet.II-politique.devoisinnage-Ar.Doc

5- رحالي حجيلة، "التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري: المفهوم والنموذج". في:

http://www.univbiskra.dz/fac/fll/pdf%20revue/pdf%20revue07/rahali%20hdjila.pdf

6- عزي الأخضر وجلطي غالم، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد: إسقاط على التجربة الجزائرية".

http://www.ulum.nl/a34.htm

7- غورديه ميشال وآخرون، "الاستشراف الإستراتيجي للمؤسسات والأقاليم" .تر: محمد سليم قلالة، قيس الهيامي.

http://www.Laprospective.fr/dyn/Français/ouvrages/AL.Isichf.pdf

8- كولفرين محمد، "التغيير الاجتماعي والسياسي: دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم"، المجلة العربية للعلوم السياسية.

http://www.abhatoo.net.ma/ridex.php/fre/content/download/11239/183823/file/Pdf

9- لبيض سالم، "الأزمات الاجتماعية والسياسية في تونس". في:

http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=13181

10- ماير كريستوف، "سياسة الجوار في الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي". في:

http://www.z.dz.con/z/opinion/3198.html

11- محسن مصطفى، "المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر: نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات". في:

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/17-02.pdf

12- ورد عبد المالك، "في مشروعية الحركات الاجتماعية الجديدة: حالة المغرب". في:

http://elmounir.freehostia.com/socio_art6.htm

- ***مواقع أخرى:***

1- القمة الأولى بين المغرب والإتحاد الأوروبي. في:

http://www.maroc.ma/NR/rdonlyres/1AB29D6E-7232-404C 8B2C494FE75A0224/0/Sommet_UEar10.pdf

2- المجتمع المدني: www/indescosp?content.statenencs

3- النظرية النقدية الاجتماعية لروبرت كوكس.
http://www.jadalonline.net/vb/showthread.php?p=856

4- منتدى مجلس نواب البحرين، "دور مؤسسات المجتمع المدني في الارتقاء بالمبادئ الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان"، سويسرا، مارس 2004: www.libyafrom.org

5- الهجرة غير الشرعية في الجزائر. www.Algerianhouse.com/mountada/show/hreat.ptp?t:3553

En Français باللغة الفرنسية

A) Ouvrages:

1- Badie Bertrand, La fin des territoires: essai sur le désordre international et sur l'utilité sociale du respect. Le Grand livre du mois, 2007.

2- Baghzouz Omar, «Le partenariat de sécurité dans le cadre du processus de Barcelone: Pour une zone de sécurité partagé en Méditerranée Occidentale», dans: Mondialisation et Sécurité, Conseil de la Nation et Commission de la Défense Nationale, édition ANEP, 2003.

3- Belanger Michel, Institutions économiques internationales, Paris, Economica, 6ème édition, 1997.

4- Belina Séverine et autre, La gouvernance démocratique: un nouveau paradigme pour le développement. Edition Karthala, 2008.

5- Bertland Maurice, La fin de l’ordre militaire, Paris, Presse des sciences politiques, 1996.

6- Bichara Khader, Le grand Maghreb et l'Europe: Enjeux et perspectives. 2e édition, Publisud, Quorum, CEE, 1995.

7- Bitch Marie–Thérèse, Histoire de la construction européenne de 1945 à nos jours, édition Complexe, 2004.

8- Calame Pierre, Etat au cœur: le Meccano de la gouvernance, Editions Charles Léopold.

9- Carron Guy, «Omniprésente économie». Dans: Politique étrangère Nouveaux regards, Presses de Sciences Po, 2002.

10-David Charles-Philipe, La guerre et la paix: Approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie. Presses de sciences po, Paris, 2000.

11- Defarges Philipe Moreau, La gouvernance. 2ème édition que sais-je ?, 2006.

12- Djerrad Abdel Aziz, Une décennie de relations internationales 1990-2000, PCDRA, ENA, Alger, 2001.

13- Drevet Jean-François, L'élargissement de l'UE, Jusqu'ou?. L'Harmattan, 2004.

14- Feltoroonyi Bardos-Nocoleas, Exercices géopolitiques pour l'union européenne: les puissance et leurs différends. Edition L'Harmattan, 2010.

15- Fontanel Jaques, Guerres et conflits économiques. Office des publications Universitaires, 2005 .

16- Fontanel Pascal, L'union européenne: bilan et perspectives de l'intégration communautaire, éditions du seuil, 1994.

17- Frédéric Charillon, «Vers la régionalisation de la politique étrangère». Dans: Politique étrangère nouveaux regards. Presses de Sciences Po, 2002.

18- Groupe d'auteurs, ABC des nations unies. New York, Publication des nations unies, 1998.

19- Groupe d'auteurs, Les groupes d'intérêt. Paris, Seuil, 1996.

20- Hartmu Elsenhast, «Option Export-led et structures rentières dans les pays du sud de la méditerranée», dans: Economie du Maghreb: L'impératif de Barcelone, CNRS éditions, Paris, 1998.

21- Hermet Guy Kazancigil Ali, La gouvernance: un concept et ses application, édition Karthala, 2005.

22- Labbé Marie-Hélène, L'arme économique dans les relations internationales. Presses universitaires de France, 1994.

23- Laïdi Zaki, «Le temps mondial», dans: Les nouvelles relations internationale: pratique et théorie, presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1998.

24- Médecins sans frontières, Population en danger. Paris, la Découverte, 1996.

25- Ordonneau Pascale, La Bataille Mondiale des Matières Premières. Paris: Les éditions ouvrières, Initiation Economique, 1979.

26- Perthes Volker, «Risques en matière de sécurité provenant de la région Méditerranéenne? Une perspective Allemande», dans: Sécurité et coopération entre l'Europe et le Proche et Moyen-Orient: perspectives Tuniso-Allemandes, Édition Julia Emig, Fondation Friedrich Ebert, Tunis, 1999.

28- Pirotte Claire et Husson Bernard, Entre urgence et développement, Paris, Karthala, 1997.

29- Ravanel Bernard, L'Algérie entre La France et Les Etats-Unis, NAQD, éditée par La Société d'édition et d'administration Scientifique et Culturelle, Alger, N°12, Printemps/été 1999.

30- Sakellariou Jannis, «Le partenariat en matière politique et de sécurité dans le cadre du programme de travail de la conférence de Barcelone ». Dans: Sécurité et coopération entre l'Europe et le Proche et Moyen-Orient. Perspectives Tuniso–allemandes, édition Julia Emig, Fondation Friedrich Ebert, Tunis, 1999.

31- Saldomand Angelo, «Quelques interrogations sur la gouvernance». Dans: Les non-dits de la bonne gouvernance: pour un débat politique sur la pauvreté et la gouvernance. Edition Karthala, 2001.

32- Santise Javier, «Circulation des idées et relation internationales». Dans: Les nouvelles relations internationale: pratique et théorie, presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1998.

37- Sigrid Faath, «Le degré d'importance de Etats de Maghreb quant à la sécurité de l'Europe: une perspective allemande», dans: Sécurité et coopération entre l'Europe et le Proche et Moyen Orient, édition Julia Emig, Fondation Friedrich Ebert, Tunis, 1999.

33- Smoots Marie-Claude, «La coopération internationale de la coexistence à la gouvernance mondiale. L'état», dans: Les nouvelles relations internationale: pratique et théorie, presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1998.

35-Touraine Marisol, Le bouleversement du monde: géopolitique du XXI siècle, Paris, Seuil, 1995.

36- Vanneson Pasco, «Force amer et politique étrangère: Soldat et diplomates aujourd'hui». Politique étrangère: Nouveaux regards. Sous la direction de Fréderic Charillon, presse de Science politique, France, 2002.

37- Viau Hélène, La (Ré) conceptualisation de la sécurité dans la théorie réaliste, et critique; quelques pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale, Montréal, Centre d'études des sciences politiques et étrangères de sécurité, 2000.

38- ZÔpel Christoph, «Concepts pour une sécurité commune et pour la coopération entre l'Europe et le Proche et Moyen- Orient», dans: Sécurité et coopération entre l'Europe et le Proche et Moyen Orient. Édition Julia Emig, Fondation Friedrich Ebert, Tunis, 1999.

39- —— / ——, Globalisation économique et sécurité international: introduction à la géo économie, Université prière Mendès, France, 2004.

40- —— / ——, La démocratie en miette: Pour une révolution de la Gouvernance. Edition Descartes & Cie, 2003.

41- —— / ——, La globalisation en «analyse»: géo économie et Stratégie des acteurs, édition L'Harmattan, 2008.

B) Revues et périodiques:

1- Badie Bertrand, Culture, "identité, relations internationales", Etudes maghrébines, n°7, 1998.

2- Benchenane Mustapha, "Enjeux diplomatiques et stratégiques, Sécurité pour tous en méditerrané", Arabie, N°29, 2000.

3- Belmihoub Mohamed Cherif, "Les institutions de l'économie de Marche à l'épreuve de le bonne gouvernance". Revue Idara, N°30, 2005.

4- Bénédicte Suzan, "Dynamiser l'esprit de coopération euro-méditerranéen, Notre Europe", Etude et recherche, Septembre 2003.

5- Bouzidi Nachida, "Gouvernance et développement économique une Introduction au débat", Revue Idara, 2006.

6- Cohen Samy, "Les états et les nouveaux acteurs". Politique internationale, N° 107, Paris, printemps 2005.

7- De Alcantara Cynthia, " Du bon usage du concept de gouvernance". Revue Internationale des Sciences Sociales, N°155, Mars 1998.

8- Giroux Dàlie, "Observer l'observateur: perspective épistémologique sur l'usage de la notion de gouvernance pour l'étude politique de l'administration publique", Revue gouvernance, VOL3, N°1, Mai 2006.

9- Pritchette Lant, Kaufman Daniel, "liberté publique, démocratie et réussite des investissements publics", Finance et développement, Mars 1998.

10- Smoot et Moor, "Du bon usage de la gouvernance dans les relations internationales", Revue internationale des sciences sociales, N°188, Mars 1998.

11- Thierry Desrues, "Le partenariat Euro- Méditerranéen ? Une approche illustrée par les cas Marocain et Tunisien", dans: HERODOTE, N° 94, 3e trimestre, 1999.

C) Articles de presse:

1- Bouriche Riadh, «La démocratie comme système et la problématique de la gouvernance», le Quotidien d'Oran, N°1428, jeudi 1er février 2007.

2- Bouriche Riadh, «Mondialisation et pays en développement», le Quotidien d'Oran, N°3691, Jeudi 08 Février 2007.

D) Rapport et Séminaires:

1- PNUD - Rapport, "Intégrer les droits de l'homme au développement humain durable, New York: NY. EU, 1999.

2- PNUD, "Rapport du PNUD sur la pauvreté 2000: Vaincre la pauvreté humain". New York, 2000. (http://www.undp.org/povertyreport/FRENCH/Frfront.pdf).

3- PNUD, "Rapport mondial sur le développement humain 2000", PNUD, NY.

4- Zahar Marie-Joëlle et Pierre Jean, "Les relations État-société dans le monde arabe: un changement possible?", Conférence est organisée par le Programme Paix et sécurité internationales (PSI), 28 Mars 2010.

E) Site d'Internet:

1- Assidom Elsa, "le renouvellement des théories économiques du développement", communication présentée aux premières journées du développement du GRES, le développement en débat, université Montesquieu, Bordeaux, 16 –17 septembre 2004. In : http://harribey.u-bordeaux4.fr/colloques/assidon.pdf

2- Balzacq Thierry, "La politique Européenne de Voisinage: un complexe de Sécurité à géométrie variable". Culture et conflits, N°66, été 2007. In: http://mirror.undp.org/magnet/docs/!UN9821.PDF/!GOVERNA.NCE/!GSHD.FRE/!gshdtwo.

3- Béllina Séverine, "La gouvernance démocratique Un nouveau paradigme pour le développement? ". Dans:

http://www.institut-gouvernance.org/fr/document/fiche-document-158.html

4- Bolle Stéphane, "La conditionnalité démocratique dans la politique africaine de la France": http://www.afrlex.u-bordeaux4.fr/Pdf/2dos3bolle.pdf.

5- Bloch-Lainé Amaya, "L'union européenne et la "soft Security»: Les attributs de la puissance civile". Dans: http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001138.pdf.

6- Bouhou Kassim, "Le Maghreb dans son environnement régional et international: Stratégie et présence économiques des États-Unis au Maghreb". Dans: http://www.ifri.org/downloads/noteocpkassimbouhou.pdf.

7- Boutalleb Kouider, "Démocratie, état de droit et bonne gouvernance en Afrique: le cas de l’Algéri"e: http://www.fracophoniedurables.org/colloque-ouaga-a5-boutaleb.pdf

8- Brahimi Nassim, "L’économie algérienne en 2009: 7 points pour ne pas se perdre". Dans: http://www.algeriefocus.com/2009/01/18/l%E2%80%99economie-algerienne-en-2009-7-points-pour-ne-pas-se-perdre/

9- Calame Pierre, "Fonder la gouvernance européenne sur le principe de subsidiarité active", dans: http://www.graspe.eu/bip677.pdf.

10- Candas Ulaş "L'influence normative de l'union européenne par le biais de liens conventionnels: une contribution de juriste à la théorie des relations internationales". Dans: http://dergiler.ankara.edu.tr/dergiler/16/1506/16598.pdf.

11- Ceyhan Ayse, "Analyser la sécurité: Dillon, Hiver, williams et autres" www.revue.org/conflits/article.php3؟id.article=330

12- Compell Bonnie, "gouvernance: Un concept apolitique? Séminaire HCCI «le développement pour un débat politique", bordeaux (France) 2000, http:www.er.4Qam.co/Nobel(IEIM/IMG/PHF/Compell.gouvenance.concept.Apoli,tique.Pdf[.

13- Culot Louise, "De la neutralité à la conditionnalité politique des relations communautaires avec les pays en voie de développement". www.burmalibrary.org/docs4/Louise_Culot.pdf

14- Delcourt Barbara, "L’union européenne: Acteur des relations internationales? Autorité, Autonomie et Cohérence de l'UE de la crise du Kosovo". Dans: http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001181.pdf.

15- Ehrhart Hans-Georg, "Quel modèle pour la PESC?". Dans: http://www.iss.europa.eu/uploads/media/chai55f.pdf.

16- Fabre Jean, Meisel & Ould Aoudia, "Conception de la gouvernance: Regards croisés de la Banque mondiale, de la Commission européenne et du PNUD". Dans: http://www.institut-gouvernance.org/docs/note1-irg.pdf.

17- Garon Richard, et Dany Deschenes, "Y-a-t-il un rôle pour les forces armées en sécurité publique?". Dans: http://www.cda-cdai.ca/symposia/2003/garon.htm.

17- Hibou Béatrice, Martinez Luis, "Le Partenariat euromaghrébin: Un mariage blanc?". Dans: http://www.ceri-sciencespo.com/publica/etude/etude47.pdf

18- Icouzi Expert et autres, "conditionnalité gouvernance démocratique et développement, dilemme de l'œuf et de la poule au problème de définition?" In : http ://www.francophonie-durable.org/documents/colloque-ouaga-5a-iconzi.pdf.

19- Jacquemin Ode, "La conditionnalité démocratique de l'Union européenne. Une voie pour l'universalisation des droits de l'Homme? Mise en œuvre: critiques et bilan". Dans: http://cridho.cpdr.ucl.ac.be/documents/Working.Papers/CRIDHO.WP.2006.031.pdf

20- Jacquet Pierre, Pisani-Ferry Jean, Laurance Turbiana, "Les institutions économiques de la Mondialisation", dans: http://www.pierrejacquet.fr/spip.php?article54

21- Kaufman Daniel, "Repenser la gouvernance : mise en question de l'orthodoxie avec une perspective internationale et une application à la région MENA– lien avec le rapport MENA", Dialogue sur la gouvernance et développement au Moyen-Orient et en Afrique de Nord, Paris, Beyrouth, Rabat et Washington, DC, 21 Novembre 2003. Dans: http://www.worldbank.org/wbi/governance/pdf/mena_1103fr_present-f.pdf.

22- Klark Michal, "Les vrais dessins du M. George W Bush", Mensualité, dans: www.usinfo.state.org/washigtonDC,2002

23- Lemieux Pierre, Atelier thématique "Démocratie, État de droit et bonne gouvernance", dans: http://www.francophonie-durable.org/documents/colloque-ouaga-rapport-a5.pdf

24- Louis Michel, "Un concept Européen de sécurité pour le 21eme siècle", dans: http://www.diplomatie.be/fr/press/speechdetails.asp?TEXTID=12167#Top

25- Maguire Linda, "gouvernance: politiques et propositions d'avenir", actes de la table ronde préparatoire N°3, La bonne gouvernance: Objet et condition de financement. Dans: http://democratie.francophonie.org/IMG/pdf/Gouv.politiques_et_propositions_d_avenir.pdf.

26- Martinez Luis et autre, "La Tunisie, l'Union du Maghreb Arabe et l'intégration régionale". Dans: http://www.cerisciencespo.com/cherlist/martinez/euromesco_n78.pdf.

28- Meisel Nicolas, Aoudia Jacques Ould, "la bonne gouvernance est-elle une bonne stratégie de développement?", la DGTPE (la direction générale de Trésor et de la politique économique), document de travail N° 11, France, Novembre 2007, dans: http://www.cepii.fr/institutions/11_2007.pdf

29- Médard Jean-François, "Le rapport de Clientèle du phénomène Social à l'analyse politique". Dans: http://www.press.fr/web/revues/perscript/rfsp-0035-2950-1976-num26-1-

30- Montagner Maxime, "Le concept de gouvernance dans les discours de la Commission européenne: Quel apport européen aux débats internationaux sur la gouvernance dans les politiques de développement?". Dans: http://www.institut-gouvernance.org/fr/analyse/fiche-analyse-256.html

31- Niang Sidy Guèye, "Communication: Etymologie et trajectoire historique du concept de gouvernance", (Atelier sur la "gouvernance, collectivités locales et acteurs communautaires: Enjeux et perspectives", Juillet 2007) dans:
http://www.historique_du_concept_de_gouvernance_PNBG_1_.pdf

32- Novicki Margaret. "Bonne gouvernance: Clé du progrès". Dans:
http/ www.afriquerelance/Onu/iniativespeciale.org.

33- Omballa Magellan, "Les bailleurs de fonds bilatéraux et la conditionnalité démocratiques en Afrique moire Francophone: Le cas de la France et du Canada". Dans:
http:// www.Fancophonie-durable.org/docuonty colloque-ouaga-a5.omballa.pdf.

34- Ortega Martin, "Le Maghreb et l'union européenne: vers un partenariat privilégié? ",
25 octobre 2004, Institut d'études de sécurité de l'UE, Paris. Dans:
http://www.iss.europa.eu/uploads/media/rep04-11.pdf

35- Ould Aoudia Jacques, "Gouvernance et pauvreté dans les pays MENA: Analyse à partir d'une approche multidimensionnelle", colloque sur "La gouvernance et le développement au Moyen Orient et en Afrique de Nord, banque mondiale, Paris, 21 Novembre, 2003, dans:
http://www.worldbank.org/wbi/governance/pdf/mena_1103fr_ouldaoudia.pdf.

36- Rekacewiez Philippe et Achar Gilbert, "A la recherche d'une défense unifiée", dans:
http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/defense2003.

37- Tardy Thierry, "L'intervention dans les années quatre-vingt-dix: réflexion autour d'un Concept évolutif". Dans: http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001412.pdf

38- Zoubir Yahia, "La politique étrangère américaine au Maghreb: constances et adaptations". Dans: http://meria.idc.ac.il/journal_fr/2006/jv1no1a8.html

39- ——/——, l'émergence d'une société civile internationale? Processus, acteurs.
http//www.ceri-sciences politique.org/cherist/pouligng.pdf

- ***Autres sites visités:***

1- Agence canadienne de développement international, "Guide explicatif des principaux concepts associés à la gouvernance et au développement". In:
http://www.aucc.ca/programs/intprograms/sfd/documents/guide_to_governance_f.pdf.

2- Anonyme, "L'Europe nouvelle est arrivée ! Le traité de Lisbonne est entré en vigueur", le 1er décembre 2009, dans:
http://www.europaforum.public.lu/fr/actualites/2009/12/lisbonne-en-vigueur/inde.

3- "A propos de Frontières de l'Europe", dans :
http://www.diplomatie.gouv.fr/label_France/FRANCE/DOSSIER/presidence/06.html.

4- Assemblée de l'union de l'Europe occidentale, la participation des forces européennes à la gestion des crises, 3 décembre 2002. Dans: http://www.assemblée-uee.org/fr/documents/session-ordinaire/rpt/2002/1803.pdf.

5- Centre National de I' Informatique et des Statistiques, "STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE (Période: Premier trimestre 2009) ", dans: http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers10/statextrim10.pdf

6- "Coopération régionale en matière de sécurité et de défense", dans: http://www.ieei.pt/index.php?article=5348&visual=5.

8- "Espace public et démocratie: La philosophie d'Habermas", dans: http://la-philosophie.com/espace-public-et-democratie.

9- Forum civil Euromed, "RECOMMANDATION DE L'ATELIER MIGRATION", Marseille, 2000, dans : http://www.euromedforum.org/IMG/do/Migration_Declaration=_CF_Marseille

10- "La trajectoire économique des pays du Maghreb, Conjoncture", Novembre 2002, dans: http://research.bnpparibas.com/applis/www/RechEco.nsf/ConjonctureByDateFR/DFADD3C5DC04B2C5C1256C76004E7EFC/$File/C0211_f2.pdf?OpenElement.

11- "Partenariat Euromed, Algérie", Programme Indicatif National, 2005-2006. Dans: http://eeas.europa.eu/algeria/csp/nip_05_06_fr.pdf

12- "Sommet de Bruxelles du15-16 décembre 2005". In : http://www .europe-internationale.devloppement durable.gov.fr/article.php ?id-article=487

13- "Traite de Lisbonne", http://fr.wikipedia.org/wiki/trait%C3%A9-de Lisbonne

14- "Tunisie-Economie: Perspectives 2009", dans: http://www.webmanagercenter.com/management/article.php?xtor=ES-6229&id=73674

15- Tunisie: http://www.oecd.org/dataoecd/17/30/36803495.pdf.

In English باللغة الإنجليزية

A) Books:

1- Agere Sam, Promoting good governance: principles, practices and perspectives. Commonwealth Secretariat, 2000.

2- Álvaro Vasconcelos, E. George H. Joffé, The Barcelona process: building a Euro-Mediterranean regional community. CEPEX, 1997.

3- Brauch Hans Gunter, Threats, challenges, Vulnerabilities and Risks Environmental and Human Security. Studies of the University: Research Counsel, Education Publication, series of UN-EHS, 2005.

4- Bretherton Charlotte, Vogler John, The European Union as a global actor. Routledge, 2006.

5- Diet Klaus et Borchardt, The ABC of community law, European documentation periodical 1994,4 ed, Luxembourg: office for publications of the European communities,1994.

6- Grugel Jean, Democracy without Borders: Transnationalisation and conditionality in new democracies. Routledge, New York, 2001.

8- Held David, Mc Grew Antony, Global Transformations, Polity press, 2003.

7- Held David, Models of democracy. Editorial office, Cambridge, Blackwell Publishers LTD-Oxford, Second Edition, UK, 2003.

27- Henry Amanda, H Percy. BL, Civil society and international development. Belgium, development center studies, 1998.

9- Hooghe Liesbet and Mark Gary, A Postfunctionalist Theory of European Integration: From Permissive Consensus to Constraining Dissensus. Cambridge University, Printed in the United Kingdom, First published, 27 October 2008.

9- Huntington Samuel, Political ordre in changing societies. New hawen: Yale University press, 1968.

10- José María, The new world architecture: the rôle of the European Union in the making of global governance. Transaction Publishers, 2006.

11- Kahn Peggy, The European Union. Infobase Publishing, 2008.

12- Keohane Robert, Nye Joseph, Power and Interdependence: World politics in transition. 2Ed, Boston: Little Brown, 1989.

13- La palambara Joseph, Distribution: a crisis of resource management. In leomord bind, crises and sequences in political development, Princeton university press, 1971.

14- Morris Brian, Business Europe: the essentiel guide to who's who and what in the Europe, first published Macmillan press, Great Britain, 1992.

16- Rosenau James, The United Nations in A Turbulent Word, Colorado. Iynne, Rienner publishers, 1992.

18- Telo Mario, The European Union and global governance. Tylor & Francis, 2009.

17 - William Jean-Claude, Patrimonialisme and political changes in the Corga, United State of America. Stanford University Press, 1995.

19- Zaafrene Hfedh and Mahjoub Azzem, "The Euro-Mediterranean Free Trade Zone". In: Álvaro Vasconcelos, E. George H. Joffé, The Barcelona process: building a Euro-Mediterranean regional community, CEPEX, 1997.

B) Periodic & Revues:

1- Barrell Ray, "Ten years of economic and monetary union: introduction". National Institute Economic Review, 2009.

2- Cohen Joshua, Réflexions on Habermas on Democracy ", Blackwell Ratio, Juris. Vol. 12 No. 4, Publishers, UK, December 1999.

3- Dagant Sophie, "The impact of the Lisbonne treaty on CFSP and ESPE". European security review. N°37, February 2007.

4- Lacher Wolfman, "Actually Existing Security: The Political Economy of the Saharan threat. Security Dialogue, 2008.

5- Larsen Henrik, "A Distinct FPA for Europe? Towards a Comprehensive Framework for Analysing the Foreign Policy of EU Member States", European Journal of International Relations, 2009.

6- Nye Joseph, Limits of Amiricain Power. Political Science Quarterly. Vol 177.N04, Winter 2002.

7- Patrick James, "Neorealism as a research entreprise: to Ward elaborated structural realism". International political science, vol14, N°2, Apr. 93.

8- Raffer Kunibert, More Condition and lee Money. Shifts of Aid Policies During the 1990s, University of Vienna, DSA European Development Policy, Study Group Discussion Paper, No.15, September 1990. This Paper was Prepared for the University of bath, 12-14 September 1999.

9- Sarno Niccolo, Good Governance Divides EU and ACP (END/IPS/NS/MK99). Meeting of the African, Caribbean and Pacific (ACP), Group pf Nations and the 15 Members of the European Union (EU) that took Place in Brussels, Feb 2000.

10- Russet Brucem, «inequality and instability: the relation of land tenure to politics». World politics, N°03, April, 1992.

B) Web Sites:

1- Addink Henk, Anthony Gordon, "Human Rights & Good Governance". In: http://www.uu.nl/faculty/leg/NL/organisatie/departementen/departementrechtsgeleerdheid/organisatie/onderdelen/studieeninformatiecentrummensenrechten/publicaties/simspecials/Documents/SIM_Special_34.pdf

2- Borzel Tanja, PaMuk Yasmin & Stahn Andreas, "Good Governance in the European union",
http://www.polsoz.fuberlin.de/polwiss/forschung/international/europa/arbeitspapiere/2008-7_Boerzel_Pamuk_Stahn.pdf

3- Candler Gaylord George, Cardoso, "Dependency Theory and Brazil", in: http://www.unf.edu/~g.candler/articles/FHC-RM.pdf.

4- http://www.poleinstitute.org/documents/Actes%20du%20colloque/GOUVERNANCE%20SANS%20GOUVERNEMENT.pdf

5- Chiriyankandath James, "Colonialism and Post-Colonial Development". In: http://www.oup.com/uk/orc/bin/9780199296088/burnell_ch02.pdf.

6- Czinkota Michael R., "International marketing and terrorism preparedness". In: http://faculty.msb.edu/czinkotm/Final%20written%20testimony%2010-28-05.pdf

7- Dingwerth Klaus and Pattberg Philip, "Global Governance as a Perspective on World Politics", in: www.glogov.org/images/doc/GG12_2_Dingwerth_Pattberg1.pdf

8- Gowan Lee, "Theorising European integration: revisiting neo-fonctionalism and testingits suitability for explaining the development of EC competition policy? ", European integration online paper (EIOP) Vol. M(2007) N°3, in : http://eiop.or.at/eiop/texte/2007-003a.HTM.P02

9- Ginsberg Roy, Smith Michael E, "Understanding the European Union as a global political actor: Theory, practice, and impact", in:
http://www.princeton.edu/~smeunier/GinsbergSmith%20Memo.pdf.

10- Givern Laurence Mc, "The European union as an international actor: has operation Atlanta changes global perception of the EU as military force?", In:
http://www.atlanticcommunity.org/app/webroot/files/articlepdf/McGivernOperation%20Atala

11- Jofée George, "The European Union, Democracy and Counter-Terrorism in the Maghreb", in: http://www.luiss.it/mes/wp-content/uploads/2009/11/joffa.pdf

12- Kahler Miles, "Global governance redefined". In:
http://law.wustl.edu/centeris/Papers/globalization/KAHLERMilesFINALPAPER.pdf

13- Khachani Mohamad, "Remittance and socio-economic development in the Arab Maghreb countries: Algeria, Tunisia and Morocco". In:
http://www.un.org/esa/population/meetings/EGM_Ittmig_Arab/P06_Khachani(Rev).pdf

14- Kissack Robert, "Theoritical approaches to the study of the EU as an actor in the Multilateral system". In:
http://www.docstoc.com/docs/53337594/Theoretical-Approaches-to-the-study-of-the-EU-as

15- Melchior Josef, "New Spaces of European Governance", in:
http://spl.univie.ac.at/fileadmin/user_upload/inst_politikwiss/Melchior/New_Spaces

16- Messner Dirk, "Regions in the World Economic Triangle". In: http://www.die-gdi.de/CMS-Homepage/openwebcms3_e.nsf/%28ynDK_contentByKey%29/ADMR-7CFKMD/$FILE/Regions%20in%20the%20World%20Economic%20Triangle.pdf

17- Müller Philip S., Markus Lederer, "Challenging Global Governance: A perspective" (Draft September 2003). In: www.cpogg.org/reader/The%20CPOGG%20Reader.pdf

18- Olson Nadia et autres, "Testing the donor paradigm aid's impact on good governance in Africa", NEDCapston project, National Endowment for Democracy, 2003. In: www.gwu.edu/~oid/Good_Governance.doc.

19- Panebianco Stefania, "EU attempts to export norms of good governance to the Meditterranean and western Balkan countries". In : http://www.fscpo.unict.it/EuroMed/jmwp53.pdf

20- Patomäki Heikki, "Problems of democratising global governance: Time, space and the emancipatory process". In: http://www.cpogg.org/reader/The%20CPOGG%20Reader.pdf

21- Pattberg Philip, "Global Governance: Reconstructing a Contested Social Science Concept", (GARNET Working Paper: No 04/06, March 2006), in: http://www.garneteu.org/fileadmin/documents/working_papers/0406.pdf

22- Plumpter Tim, Graham John, "Governance and Good Governance: International and Aboriginal Perspectives": http://www.kms1.isn.ethz.ch/serviceengine/Files/ISN/122184/.../govgoodgov.pdf.

23- Robertson James, "Beyond the dependency culture people, power, and responsibility". In: http://www.jamesrobertson.com/book/btdc-section3.pdf.

24- Popovych Oksana, "Good Governance and Policy Addressing Poverty Alleviation in Ukraine", in: http://essay.utwente.nl/59267/1/scriptie_O_Popovych.pdf

25- Santiso Carlos, "Good Governance and Aid Effectiveness: The World Bank and Conditionality", in: http://www.swisstph.ch/fileadmin/user_upload/Pdfs/swap/swap108.pdf

26- Späth Konrad, "Inside Global Govenance; New borders of a concept: in challenging global Govenance: A critical perpective", in: http://www.copogg.org/reder/the CPOGO reder.PDF

27- W. Johnson Ronald, P. Minis Henry, Jr. "Toward Democratic Decentralization: Approaches to Promoting Good Governance". In: http://www.rti.org/pubs/Toward_demo_decen.pdf

- *Other sites visited:*

1- "Good governance practice for the protection human right". UNITED NATIONS New-York and Geneva, 2007, in: http://www.ohchr.org/Documents/Publications/GoodGovernance.pdf

2- Burton John, "conflict resolution the human dimension": www.gmv.edu/academic/idps/vol3-1/burton.htm.

3- EU Threat to American Supremacy. http://www.markswatson.com/eu_1.htm

4- "World Development Report 2001", http:// www. Worldbank.Org/poverty /wrdpoverty/report

5- Hyden Goran, "Africain Politique in comparative perspective". Cambridge: Cambridge University Press. In: www.assets.Combidge.org/97805218/56164/frontmatter/97805218656164-fronmatter.Pdf.

6- Poulingny Béatrice,"NGOs as transnational forces?, beyond the myth evolving interaction which questions the political". In: http//www.cerisciences.po.com/archive/mai00/atbp.PDf

7- "World Economic Situation and Prospects 2009: Update as of mid-2009". In: http://www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/wesp_archive/2009wespupdate.pdf.